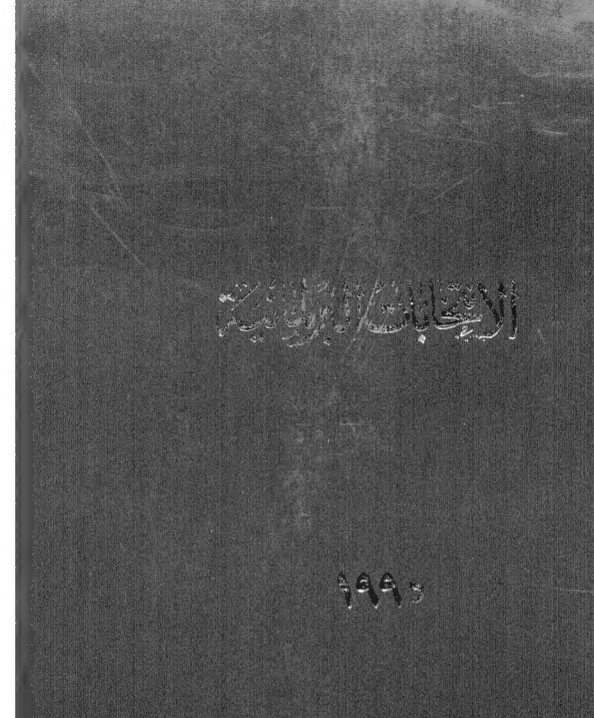


الانتخابات البرلمانية

١٩٩٠م

٤

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

المجلد الرابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٤ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الرابع

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الوفد بيت الاقباط السياسى			
جمال بدوى	الوفد	٧٥٠	٩٥-٠٥-١٨
ما هى الصفات التى يجب توافرها فى أهل الشورى			
على الغزولى	اللواء الاسلامى	٧٥٣	٩٥-٠٥-١٨
مجلس الشورى القادم بالتعيين			
-----	الوفد	٧٥٦	٩٥-٠٥-١٨
ننسق مع العمل والناصرى لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة			
اشرف السويسى	الاحرار	٧٦٠	٩٥-٠٥-١٩
ممارسة الضغوط على المعارضة تهدد بفضل الانتخابات			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	٧٦٣	٩٥-٠٥-١٩
شهادجة نجاح			
-----	الاهرام المسائى	٧٦٤	٩٥-٠٥-١٩
أفكار جديدة وجريئة لمواجهة المشكلة السكانية بالمحافظات			
-----	الاهرام المسائى	٧٦٥	٩٥-٠٥-١٩
هل هناك مأزق دستورى فى انتخابات مجلس الشعب المقبلة ؟!			
ابراهيم صبرى	الاخبار	٧٦٧	٩٥-٠٥-١٩
امرأتان تكسران هدوء معركة انتخابات الشورى			
نبيل رشوان	المصور	٧٦٩	٩٥-٠٥-١٩
خالد الزعفرانى مرشحا للشورى بالإسكندرية فى الدائرة الثانية (محرم بك - كرموز)			
-----	الشعب	٧٧٠	٩٥-٠٥-١٩
الشارع المصرى الأسبوع المقبل			
-----	الشعب	٧٧١	٩٥-٠٥-١٩
مولد انتخابات الشورى !!			
-----	الشعب	٧٧٢	٩٥-٠٥-١٩
إجبار المستقلين على التنازل لصالح مرشحى الوطنى			
علاء البحار	الشعب	٧٧٣	٩٥-٠٥-١٩

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
انتخابات الشورى .. تتزايد سخونتها			
رفعت رشاد	اخبار اليوم	٧٧٤	٩٥-٠٥-٢٠
فصل الخوارج '			
جلال السيد	اخبار اليوم	٧٧٦	٩٥-٠٥-٢٠
توضيح			
-----	الشعب	٧٧٧	٩٥-٠٥-٢٠
الانتخابات القادمة سوف تجرى بالنظام الفردى			
-----	الاحرار	٧٧٨	٩٥-٠٥-٢٠
فوز صوفى ابو طالب بالتزكية فى انتخابات مجلس الشورى			
-----	الاهرام	٧٧٩	٩٥-٠٥-٢٠
دعوى قضائية لوقف تنفيذ إعلان فوز الحزب الوطنى فى انتخابات الشورى بالشرقية			
عصام هادى	الاحرار	٧٨٠	٩٥-٠٥-٢٠
إعداد اللجان العامة والفرعية لانتخابات الشورى			
-----	الاهرام	٧٨١	٩٥-٠٥-٢٠
انتخابات الشورى بعيدة عن مطامع المعارضة			
اسلام عفيفى	الحقيقة	٧٨٣	٩٥-٠٥-٢٠
الحزب الوطنى يدعم مرشحيه فى انتخابات الشورى بالجيزة			
-----	الاهرام	٧٨٤	٩٥-٠٥-٢٠
٣٦٠ مرشحا يتنافسون فى ٦٨ دائرة فى ٢١٤ محافظة فى انتخابات مجلس الشورى			
-----	جريدة مصر	٧٨٥	٩٥-٠٥-٢١
معركة انتخابية حامية الوطيس فى انتخابات مجلس الشورى بالقاهرة			
مراد مجلع	السياسى المصرى	٧٨٧	٩٥-٠٥-٢١
الأقباط والانتخابات			
يوسف سيدهم	وطنى	٧٨٩	٩٥-٠٥-٢١
هل تستطيع المعارضة الحصول على الأغلبية وإنهاء احتكار الحزب الحاكم؟			
عادل السنهورى	العربى	٧٩١	٩٥-٠٥-٢٢
الوفد واستغلال الأقباط !			
عبد الله كمال	روزاليوسف	٧٩٣	٩٥-٠٥-٢٢
مليونير من باريس			
ابراهيم خليل	روزاليوسف	٧٩٧	٩٥-٠٥-٢٢
ساكن الطابق الثانى			
عبد العظيم درويش	الاهرام الاقتصادى	٧٩٩	٩٥-٠٥-٢٢

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
لعبة الطائفية القذرة مرفوضة تماما فى الحزب الوطنى			
-----	مايو	٨٠١	٩٥-٠٥-٢٣
هل يتحقق الحلم .. مع الانتخابات القادمة ؟!			
-----	مايو	٨٠٢	٩٥-٠٥-٢٣
خصومة مع النفس			
ثروت اباظة	مايو	٨٠٥	٩٥-٠٥-٢٣
افضل ضمان لنزاهة الانتخابات			
حسن الشاب	مايو	٨٠٧	٩٥-٠٥-٢٣
أحزاب المعارضة تستعد لمجلس الشعب !!			
اشرف ابو سيف	مايو	٨١٠	٩٥-٠٥-٢٣
الناصرى يستعد لانتخابات مجلس الشعب			
-----	العربى	٨١٢	٩٥-٠٥-٢٣
رشاوى انتخابية			
-----	الشعب	٨١٣	٩٥-٠٥-٢٣
الموقف من الانتخابات فى ندوة ملوى			
-----	الشعب	٨١٤	٩٥-٠٥-٢٣
للناخب رأى - هروب !!			
حمزة عريف	الشعب	٨١٥	٩٥-٠٥-٢٣
دروس فى الانتخابات			
حلمى مراد	الشعب	٨١٦	٩٥-٠٥-٢٣
أم المعارك !			
محمود معوض	الاهرام	٨١٧	٩٥-٠٥-٢٤
الحزب الوطنى ينافس نفسه !			
سمير حماد	اخر الانباء	٨١٩	٩٥-٠٥-٢٤
المؤتمر اليتيم !			
-----	الاهرام	٨٢١	٩٥-٠٥-٢٤
.. والحكم للجماهير !!			
خالد الديب	الاهرام	٨٢٢	٩٥-٠٥-٢٤
الأمانة العامة تناقش الترشيحات لانتخابات مجلس الشعب القادم			
-----	الاهالى	٨٢٣	٩٥-٠٥-٢٤
وثائق تؤكد اتجاه الحكومة للتدخل فى الانتخابات			
-----	الاهالى	٨٢٤	٩٥-٠٥-٢٤

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
القضاء على الفساد وإعادة التوازن بين الأجور والأسعار أهم ما يشغلنا			
-----	الاحرار	٨٢٥	٩٥-٠٥-٢٤
قيادات المعارضة : يدينون النظام ويهاجمون الأحزاب			
سليمان شفيق	الاهالى	٨٢٦	٩٥-٠٥-٢٤
التحديات الإدارية !! ومرشحو الأحزاب السياسية !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	٨٢٨	٩٥-٠٥-٢٤
فضيحة تزوير الانتخابات فى دائرة باب شرقى			
-----	الاهالى	٨٢٩	٩٥-٠٥-٢٤
سخونة المعركة الانتخابية للشورى بدأت تشتد			
-----	الاخبار	٨٣٠	٩٥-٠٥-٢٤
شكرا .. لحزب الوفد			
مرقس عزيز خليل	الوفد	٨٣١	٩٥-٠٥-٢٥
الحزبية .. وموقف الاسلام منها ..			
-----	اللواء الاسلامى	٨٣٣	٩٥-٠٥-٢٥
سباق بين أحزاب المعارضة المصرية يشمل الإخوان لكسب أصوات الأقباط فى الانتخابات البرلمانية			
-----	الشرق الاوسط	٨٣٦	٩٥-٠٥-٢٥
فشلت سياسات الوطنى .. وأصواتنا ليست للبيع			
-----	الشعب	٨٣٧	٩٥-٠٥-٢٦
بلاغ من الزعفر ضد مدير أمن الإسكندرية			
-----	الشعب	٨٣٨	٩٥-٠٥-٢٦
معركة الشورى بالسويس تشتعل			
-----	الشعب	٨٣٩	٩٥-٠٥-٢٦
للمرة الرابعة : القبض على مرشح التيار الإسلامى بالإسكندرية !			
-----	الشعب	٨٤٠	٩٥-٠٥-٢٦
٣٠٠ مرشح يتنافسون لشغل ٩٠ مقعدا فى ٤٥ دائرة			
-----	الاهرام المسائى	٨٤١	٩٥-٠٥-٢٦
المعركة وقورة .. وبلا ضجيج			
عبد الوهاب عدس	الجمهورية	٨٤٤	٩٥-٠٥-٢٧
ثورة داخل اللجنة التشريعية بسبب تقرير لمحكمة النقض			
-----	الحقيقة	٨٤٦	٩٥-٠٥-٢٧
اعضاء مجلس الشعب .. وجولات المقاهى فى دعاية انتخابات مجلس الشورى			
محمد عبد الحافظ	اخبار اليوم	٨٥٠	٩٥-٠٥-٢٧

مجلد رقم ٤ ، الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الرابع

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الدعاية فى انتخابات الشورى .. فلوس .. فلوس			
رفعت رشاد	اخبار اليوم	٨٥١	٩٥-٠٥-٢٧
أسرار ما يحدث خلف كواليس الاحزاب للانتخابات القادمة			
خيرات عبد المنعم	الحياة المصرية	٨٥٣	٩٥-٠٥-٢٨
مرشحو حزب الأحرار لعضوية مجلس الشورى			
عصام هادى	الاحرار	٨٥٦	٩٥-٠٥-٢٨
الاحزاب قدمت مرشحين للشورى بكل الدوائر الانتخابية			
رجاء عبد الملك	الاخبار	٨٥٧	٩٥-٠٥-٢٨
٥ أحزاب تستعد لخوض انتخابات مجلس الشورى			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	٨٥٨	٩٥-٠٥-٢٨
مصر : ترتيب جديد فى قيادة الاخوان			
محمد صلاح	الوسط	٨٥٩	٩٥-٠٥-٢٨
لا خلافات ولا انقسامات المشكلة .. كثرة القيادات !			
محمد الطويل	اكتوبر	٨٦٠	٩٥-٠٥-٢٨
الوسائل والألبات			
السيد عبد الستار المليجى	الوفد	٨٦٣	٩٥-٠٥-٢٨
انتخابات سرية !!			
عبد العظيم درويش	الاهرام الاقتصادى	٨٦٥	٩٥-٠٥-٢٩
هموم وأحزاب			
شوقى السيد	مايو	٨٦٨	٩٥-٠٥-٢٩
انتخابات الشورى			
رياض معوض اثناسيوس	مايو	٨٦٩	٩٥-٠٥-٢٩
مجلس الحكماء .. أكبر من المهاترات الحزبية			
-----	مايو	٨٧٠	٩٥-٠٥-٢٩
لسنا فى حاجة إلى شراء الأصوات			
-----	مايو	٨٧٢	٩٩-٠٥-٢٩
قليل من الديمقراطية .. كثير من "الاحزاب"			
عادل السنهورى	العربى	٨٧٤	٩٥-٠٥-٢٩
الحكومة متلبسة بتزوير الانتخابات والحقوق الديمقراطية سقطت بالتقادم			
عبد الفتاح عبد المنعم	العربى	٨٧٧	٩٥-٠٥-٢٩
رئيس الوزراء : تعاون المجلس مع الحكومة دعم لمسيرة الاصلاح			
-----	الاهرام	٨٧٩	٩٥-٠٥-٣٠

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
نزاهة الانتخابات أولا			
حسن حلمى	الشعب	٨٨٠	٩٥-٠٥-٣٠
دكاء .. الحكومة !			
طلعت رميح	الشعب	٨٨١	٩٥-٠٥-٣٠
إبراهيم شكرى وديون لا تنسى			
------	الشعب	٨٨٣	٩٥-٠٥-٣٠
فص الدورة البرلمانية لمجلس الشعب استعدادا لإجراء انتخابات جديدة			
محمود غلاب	الوفد	٨٨٤	٩٥-٠٥-٣٠
برنامج مرشحى حزب الأحرار لمجلس الشورى			
------	الاحرار	٨٨٥	٩٥-٠٥-٣٠
المعارضة الغائبة			
شريف العبد	الاهرام	٨٨٦	٩٥-٠٥-٣١
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	٨٨٨	٩٥-٠٧-٠١
تحذير من كمال خالد لهيئة مفوضى الدولة			
------	الحقيقة	٨٨٩	٩٥-٠٧-٠١
المعارضة تبحث عن مرشحين .. والوطنى يعانى من كثرتهم			
جمال حسن	المصرى	٨٩٠	٩٥-٠٧-٠٢
مرة اخرى .. قادة الحزب يحذرون من استخدام الوزراء لسلطاتهم فى الانتخابات			
عصام هادى	الاحرار	٨٩٢	٩٥-٠٧-٠٢
[illegible]			
[illegible]	[illegible]		
ع الماشى !			
عبد النبى عبد البارى	الوفد	٨٩٦	٩٥-٠٧-٠٣
المستقلون يؤكدون : الديمقراطية خديعة كبرى !			
جمال امبابى	الشعب	٨٩٧	٩٥-٠٧-٠٤
ضمانات نزاهة انتخابات مجلس الشعب ضرورة لنزع فتيل الغضب الشعبى			
طارق عبد الحميد	الشعب	٨٩٩	٩٥-٠٧-٠٤
سوهاج والفوضى			
معن مخول	الشعب	٩٠٣	٩٥-٠٧-٠٦
الى وزير الداخلية : تزوير مبكر فى كشوف الناخبين			
عبد الفتاح فايد	الشعب	٩٠٤	٩٥-٠٧-٠٤

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
صراع الأفيال			
د. عادل خطاب	الشعب	٩٠٥	٩٥-٠٧-٠٤
التشريعات أولا			
عباس حنفى	الشعب	٩٠٦	٩٥-٠٧-٠٤
ع الماشى !			
عبد النبى عبد البارى	الوفد	٩٠٧	٩٥-٠٧-٠٤
النقض تقرر بطلان انتخابات مجلس الشعب فى ميت غمر			
-----	الاهالى	٩٠٨	٩٥-٠٧-٠٥
رؤية تفتقد المنطق لاحزاب المعارضة !			
احمد البطريق	الاهرام	٩٠٩	٩٥-٠٧-٠٥
بدأ العد التنازلى .. لانتخابات الشعب			
جلال السيد	الاخبار	٩١٠	٩٥-٠٧-٠٨
المستقيلون من الحزب الوطنى يتصارعون على مقعد فى "الشورى"			
خيرى عنتر	العربى	٩١١	٩٥-٠٧-١٠
نصف كلمة			
احمد رجب	الاخبار	٩١٢	٩٥-٠٧-١١
فى انتخابات الشورى الوطنى يرعب الوطنى !			
وحيه خير شكرى	الاهالى	٩١٣	٩٥-٠٧-١٢
المعارضة تطلب القائمه !			
احمد البطريق	الاهرام	٩١٤	٩٥-٠٧-١٢
النزاهة .. كيف ؟!			
ابراهيم دسوقى اباظة	الوفد	٩١٥	٩٥-٠٧-١٣
الوفد يشارك فى الانتخابات القادمة			
محمود فرج	الوفد	٩١٦	٩٥-٠٧-١٣
وراء الكواليس			
-----	الشعب	٩١٩	٩٥-٠٧-١٤
محكمة النقض تقضى ببطلان انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ بميت غمر			
جمال امبابى	الشعب	٩٢٠	٩٥-٠٧-١٤
الحكومة تبحث تطبيق نظام الفردى والقائمة فى الانتخابات القادمة			
-----	الاحرار	٩٢١	٩٥-٠٧-١٥
بل زوروا .. يا سيادة الرئيس			
كمال حافظ	الاحرار	٩٢٢	٩٥-٠٧-١٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
لقطات برلمانية			
عبد الفتاح الديب	اخبار اليوم	٩٢٧	٩٥-٠٧-١٥
هل تجرى الانتخابات فى سبتمبر ؟!			
حسن حافظ	الوفد	٩٢٨	٩٥-٠٧-١٥
تحالف استراتيجى بين حزبى الأحرار والعمل وجماعة الاخوان			
فيصل مصطفى	السياسى المصرى	٩٣٠	٩٥-٠٧-١٦
فكرة !			
مصطفى امين	الاخبار	٩٣١	٩٥-٠٧-١٦
الطعن فى انتخابات النقابات الفنية			
-----	روزاليوسف	٩٣٢	٩٥-٠٧-١٧
الشاذلى : نرحب بالمعارضة فى انتخابات .. الشعب فيها هو الحكم			
كمال الدين حسين	مايو	٩٣٣	٩٥-٠٧-١٧
ديل الذنب !			
-----	الشعب	٩٣٥	٩٥-٠٧-١٨
نائب حقيقى			
احمد المهدى صفوت	الشعب	٩٣٦	٩٥-٠٧-١٨
ع الماشى !			
عبد النبى عبد البارى	الوفد	٩٣٧	٩٥-٠٧-١٩
لا تعبير المناصب والاشخاص باقون والتغيير فقط فى أسلوب العمل			
-----	البلاغ الجديد	٩٣٨	٩٥-٠٧-١٩
[illegible]	[illegible]		[illegible]
تطوير الاجراءات الانتخابية .... لماذا أصبح ضرورة ؟			
عبد الجواد على	الاهرام	٩٤٠	٩٥-٠٧-١٩
التأشيرات المضروبة فى سوق الانتخابات التشريعية !			
ممدوح حسن	الوفد	٩٤٣	٩٥-٠٧-٢٠
.. والانتخابات على الأبواب . مطلوب رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء مجلس الشعب			
محمود غلاب	الوفد	٩٤٤	٩٥-٠٧-٢٠
تحت القبة .. كنز وصمت وضرب			
ابو العباس محمد	الشعب	٩٤٥	٩٥-٠٧-٢١
نزول الحاكم على رأى الشعب قمة الديمقراطية			
على سلامة	الوفد	٩٤٧	٩٥-٠٧-٢١

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاعتبارات الشخصية هى العامل الفعال فى كسب الانتخابات			
رفعت رشاد	اخبار اليوم	٩٤٩	٩٥-٠٧-٢٢
اختيار اسماء مرشحى الوفد لانتخابات مجلس الشعب ببورسعيد			
-----	الوفد	٩٥٠	٩٥-٠٧-٢٢
ترشيح المعتقلين فى انتخابات مجلس الشعب			
خالد الشريف	الحقيقة	٩٥١	٩٥-٠٧-٢٢
اول من علم المصريين تزييف الانتخابات !!			
حسن حافظ	الوفد	٩٥٢	٩٥-٠٧-٢٢
الاعتقالات !! والقرارات !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	٩٥٤	٩٥-٠٧-٢٣
متى تصل المعارضة إلى السلطة ؟			
عصام هادى	الاحرار	٩٥٦	٩٥-٠٧-٢٣
ترشيحات الحزب الوطنى لمجلس الشعب أواخر أغسطس			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	٩٦٠	٩٥-٠٧-٢٣
حول انتخابات مجلس الشعب			
رياض معوض	مايو	٩٦١	٩٥-٠٧-٢٤
نريد .. هذا النائب			
نور الدين بكر	الوفد	٩٦٢	٩٥-٠٧-٢٤
لا ترشيحات فوقية .. ولا اسقاط بالبراشوت			
-----	مايو	٩٦٣	٩٥-٠٧-٢٤
تآلف عجيب			
ثروت اباظة	مايو	٩٦٤	٩٥-٠٧-٢٤
أول طعن			
-----	الشعب	٩٦٦	٩٥-٠٧-٢٥
الوفاق بين المعارضة والوطنى			
عبد العظيم درويش	الاهرام	٩٦٧	٩٥-٠٧-٢٦
تشكيل جبهة وطنية للخلاص الوطنى			
-----	الوفد	٩٦٨	٩٥-٠٧-٢٦
والى : معايير دقيقة لاختيار المرشحين للانتخابات القادمة			
-----	الاهرام	٩٦٩	٩٥-٠٧-٢٦
لا تعارض بين الانتخاب الفردى والالتزام الحزبى			
نهال شكرى	الاهرام	٩٧٠	٩٥-٠٧-٢٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المستقلون قادمون			
احمد البطريق ،	الاهرام	٩٧٣	٩٩-٠٧-٢٦
وداعا للسلبية !			
خالد الديب	الاهرام	٩٧٤	٩٥-٠٧-٢٦
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	٩٧٥	٩٥-٠٧-٢٦
القانون المشبوه - وأثره فى إدارة المعركة الانتخابية القادمة			
-----	الوفد	٩٧٦	٩٥-٠٧-٢٦
ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب فى دائرته بمحافظة مجاورة			
-----	الاهالى	٩٧٧	٩٥-٠٧-٢٦
الدعاة يهاجمون الانتخاب بالقائمة ويناقشون أساليب الممارسة الديمقراطية			
نهال شكرى	الاهرام	٩٧٨	٩٥-٠٧-٢٧
فكرة !			
مصطفى امين	الاخبار	٩٨٠	٩٥-٠٧-٢٧
٩٣ عفريت القوانين			
-----	الاحرار	٩٨١	٩٥-٠٧-٢٧
حرب المنشورات !!			
-----	الاحرار	٩٨٣	٩٥-٠٧-٢٨
الصراع حول الوزن القيادى داخل المجلس			
خالد الصاوى	الوفد	٩٨٤	٩٥-٠٧-٢٩
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	٩٨٦	٩٥-٠٧-٣٠
خيارات المستقبل			
رجب البنا	الاهرام	٩٨٧	٩٥-٠٧-٣٠
أحزاب المعارضة .. اتفقت على دوائر الرؤساء .. واختلفت على باقى المرشحين !			
محمد الضبع	روزاليوسف	٩٨٩	٩٥-٠٧-٣١
الهضيبى يعارض اقتراحا بالانسحاب من الانتخابات			
عبد الفتاح عبد المنعم	العربى	٩٩٠	٩٥-٠٧-٣١
مصر : الاخوان سيرشحون معتقليهم فى انتخابات مجلس الشعب			
محمد صلاح	الحياة	٩٩١	٩٥-٠٧-٣١
"الاخوان" مصممون على دخول البرلمان المصرى			
حسام عبد اللطيف	العالم اليوم	٩٩٣	٩٥-٠٧-٣١

مجلد رقم ٤ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الرابع

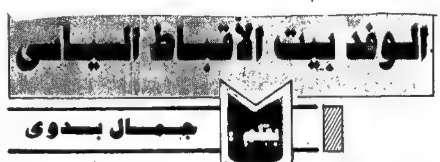
العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
عزل القوى غير الشرعية عن ممارسة أى دور سياسى			
------	مايو	٩٩٣	٩٥-٠٧-٣١
ميثاق .. لـ "وفاق" المعارضة !			
عبد العظيم درويش	الاهرام الاقتصادى	٩٩٥	٩٥-٠٧-٣١



المصدر : الــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٥



الوفد بيت الأقباط السياسى

بقلم : جمال بدوى

الوفد هو بيت الاقباط السياسى مثلما الكنيسة بيتهم الدينى . فيه يمارسون حقوقهم السياسية على قدم المساواة مع شركائهم فى الوطن ، ومنه يمثلون الامة المصرية فى مجالسها النيابية ، لان الوفد هو المؤسسة السياسية التى بنيت من نسيج مصرى جامع ، وتكونت قياداته وقواعده الشعبية على مبدأ المواطنة وحده بصرف النظر عن الدين ، وهو الذى قدم للحياة السياسية المصرية صيغة الانتماء الوطنى فجمعت فى احضانها كل ابناء مصر ، ومزجتهم فى كيان سياسى واحد تأكدت به قوة التماسك الفعلى بين المصريين برغم انتماءاتهم الدينية .

لقد اجتذب الوفد صفوة الاقباط عند تشكيله الأول ، وقبل اندلاع ثورة ١٩١٩ ، واندمجوا فيه ، ليس بصفتهم مسيحيين ، وإنما بصفتهم مصريين يقفون على قدم المساواة مع المسلمين ، ولهم من الحقوق وعليهم من الواجبات ما لإخوانهم ، فلما اندلعت الثورة الشعبية ضد الاحتلال البريطانى ، كانت مصر كلها على قلب رجل واحد ، وذابت سياسات التفرقة التى صنعها الاحتلال ، وفوجىء العالم اجمع بهذه الوحدة التى صهرت المصريين جميعا ، وعصمت البلاد من خطر الفرقة والتصدع ، وجنبتها الوقوع فى الكوارث التى وقعت فيها الحركات الوطنية فى بلاد اخرى .

بهذا المنهج الجديد الراقى ، اطل الوفد على العقل المصرى فتشبث به المسلمون والأقباط ، ووجدوا فيه طوق النجاة من خطر الطائفية ، وشارك الأقباط اخوانهم المسلمين فى السراء والضراء ، ونالهم من العنت والضيق والنفى والتشريد ما نال إخوانهم المسلمين ، وفى بعض الأحداث كان نصيب الاقباط من الاضطهاد اكبر من نسبتهم العددية ، ولهذا أصر سعد زغلول على أن يختار فى وزارته الأولى عام ١٩٢٤ وزيرين قبطيين على خلاف السوابق التى كانت تكتفى بوزير قبطى واحد ، فلما أبدى الملك دهشته ، قال له سعد : إن رصاص الإنجليز الذى قتل المصريين لم يفرق بين مسلم وقبطى ، ولم يراع النسبة العددية لكل منهما (!!)

والواقع ان الوفد اسقط من حساباته النسبة العددية للمسلمين والأقباط ، ولم ينظر إلى مكونات الأمة المصرية بمنظار طائفى ، فكان كل همه وضع صيغة جديدة للجماعة السياسية المصرية تقوم على أساس الولاء الوطنى وحده ، وظل هذا المفهوم التقدمى سائداً فى حياة البلاد السياسية والدستورية ، وكان واضحا فى ذهن الذين وضعوا دستور ١٩٢٣ ، وسارت على نهجه كافة الأحزاب السياسية ، وشغل كبار الأقباط المناصب القيادية فى الوفد ، ليس بصفتهم الدينية ، ولا لأنهم يمثلون نسبة معينة فى المجتمع ؛ وإنما لأنهم مصريون ابلوا فى سبيل الوطن البلاء الحسن . وعندما خلف مصطفى النحاس سعد زغلول تخلى عن منصب السكرتير العام لمكرم عبيد ، وعندما تولى فؤاد سراج الدين زعامة الوفد تخلى عن منصب السكرتير العام لإبراهيم فرج ، وبوفاة إبراهيم فرج فقد الوفد رمزاً من رموز الوطنية المصرية ، أجمع على حبه واحترامه المسلمون والاقباط ، ثم كان قرار فؤاد سراج الدين باختيار سعد فخرى عبدالنور ليشغل منصب السكرتير العام تأكيداً لهذه القيم التى بثها الوفد منذ فجر الحركة الوطنية ، وتركت بصماتها فى الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية ، وشهدت مصر خلالها ازهى عصورها الديمقراطية ، إلى ان قامت ثورة يوليو فقضت على هذه التركيبة الحضارية ، وعادت بالبلاد إلى عهود التفرقة الطائفية ، والامتيازات الطبقية ، واصيبت البلاد بالشلل السياسى الذى اصاب الاغلبية الصامتة .



المصدر : الــــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٥

ما احوجنا فى هذه الايام إلى وحدة وطنية تعصمنا من خطر التآكل والانهزام من الداخل ، نعم .. مصر فى حاجة إلى وحدة وطنية ديمقراطية تداوى الجراح التى اصابتنا من عهود التسلط والفرقة ، وتمزج بين المسلمين والاقباط ، وتجمع بين المثقفين والعمال ، والتجار والفلاحين ، والطلاب والحرفيين ، وتزيل التناقضات والامتيازات الطبقية التى فرقت بين عناصر الامة ، وهدت قواها ، وعزلت الجماهير عن العمل العام .

نحن فى حاجة إلى وحدة وطنية تحرك مكامن القوة والعطاء والإبداع عند كل المصريين ، فيسيرون فى منظومة واحدة هدفها مصلحة مصر وإخراجها من ورطتها السياسية والاقتصادية والاخلاقية .

نحن فى حاجة إلى ان نردد مقالة سينوت حنا التى اطلقها منذ سبعين سنة «الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا» وليس معناها إلغاء الاسلام والمسيحية ، ولكن مغزاها ان يكون الوطن شغلنا الشاغل ، ولايصرفنا عن همومه تنوع الاديان او اختلاف الطوائف او تعدد الاحزاب . نريد ان نجتمع على كلمة سواء هى الولاء لمصر والانتماء لمصر وحدها ، والتضحية من اجل عزتها وكرامتها ورفعتها .. فنقول : الوطنية ديننا . والديمقراطية املنا .. والحرية غايتنا ..

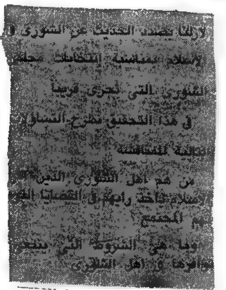


المصدر : اللواء الاسلامى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٥

قبل أن تبدأ انتخابات مجلس الشورى ـ ٣

ما هى الصفات التى يجب توافرها فى أهل الشورى



لازلنا بصدد الحديث عن الشورى في الإسلام بمناسبة انتخابات مجلس الشورى التى تجرى قريبا

في هذا التحقيق نطرح التساؤلات التالية للمناقشة

من هم أهل الشورى الذين [illegible] الإسلام نأخذ رأيهم في القضايا التي تهم المجتمع ؟

وما هي الشروط التي يتحتم توافرها في أهل الشورى

عناصر التأثير فى المجتمع

● القانونى والمفكر الاسلامى الكبير د ـ أحمد كمال ابو المجد يرى أن عبارة أهل الشورى عبارة عامة تشير الى من يصلحون ليطلب الحاكم رأيهم فى أمر من الأمور . صفاتهم وشروطهم تختلف باختلاف الأمر المطلوب منهم ..

ويفرق د ـ ابو المجد بين بعض المسميات التى يوصف بها أهل الشورى إن قصد بهم اهل « الحل والعقد » فإنهم يكونون « اهل الشوكة » من عناصر التأثير الاجتماعى من وجهاء القوم ورؤساء الحرف والنقابات . وهم الذين يكون

● من هم اهل الشورى ؟

●● اهل الشورى هم الذين يؤخذ رايهم فى القضايا والامور المستحدثة التى تهم جموع المسلمين .

ليسامهم الفقهاء القدامى « اهل العقد والحل » وعرفهم الامام النووى بانهم وجوه الناس .

وقال عنهم الامام الشيخ محمد عبده : انهم الحكام والامراء والعلماء ورؤساء الجند والزعماء الذين يرجع إليهم الناس فى الحاجات والمصالح العامة اذا اتفقوا على امر او حكم وجب ان يطاعوا فيه .

وهم فى زمانننا هذا كبار العلماء ورؤساء الجند والقضاة وكبار التجار والزراع وأصحاب المصالح العامة ومديرو الجمعيات والشركات وزعماء الاحزاب ونابغو الكتاب والاطباء والمحامون الذين تثق بهم الأمة فى مصالحها وترجع اليهم فى مشكلاتها .

عقلاء الإمة

ويعرفهم الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الاسبق بانهم اهل النظر الذين عرفوا فى الأمة بكمال الاختصاص فى بحث الشئون وإدراك المصالح والغيرة عليها وهم رجال السياسة والقضاء والمال وكل مجال عرفوا فيه بنضج الاراء وعظيم الآثار وهؤلاء الرجال هم اولو الامر من الأمة وهم اهل الاجماع الذين يكون إتفاقهم حجة يجب النزول عليها .



المصدر : اللواء الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٥

إنحيازهم لشخص أو رأى أو قرار مدخلا كافيا لرضا الناس به وبخولهم فيه وانصياعهم لحكمه . .

وإذا قصد بهم « أهل الاجتهاد » فهم المؤهلون لابداء الراى السليم في المسائل الفنية على اختلافها إن كان الامر المعروض ذا طبيعة تشريعية كان من شروطهم توافر القدرة على الاجتهاد بمعناه الشرعي . اى ان القدرة على استخراج الاحكام الشرعية من ادلتها . مع ما يتطلبه ذلك من ادوات للبحث والاستقراء والمعرفة .. وإن كان الامر المعروض ذا طبيعة إقتصادية او اجتماعية او هندسية او طبية أو مالية ، كان من شروطهم أن يحوزوا قدرا من المعرفة بتلك الأمور ، وإلا كان تصديهم لابداء المشورة تكلفا وإقتفاء لما ليس لهم به علم .

صورتهم متعددة

ويلخص د - ابو المجد ما تقدم الى ان اهل الشورى ليسوا جماعة مخصوصة ثابتة ، وليسوا نظاما اسلاميا محددا إن الاسلام اقر الشورى وامر بها واعتبرها اصلا من اصول الحكم وسياسة الناس ولكنه لم يفصل احكامها وصورتها وأهلها . غاية ما اشار إليه الفقهاء والعلماء الذين تحدثوا عنها ان يكون للرعية نوع « إشتراك » في امرها وان تفاصيل ذلك الاشتراك متروكة للناس . وان هذا الامر يختلف باختلاف احوال الامة الاجتماعية في الزمان والمكان فلم يكن من الحكمة ان يوضع له نظام محدد يصلح لزمان

ليس لهم صورة محددة

ومكان وقوم معينين ولا يصلح لغيرهم . ولو وضع النبي صلى الله عليه وسلم تصورا محددا للشورى ولأهلها لاعتبره المسلمون دينا وتقيدوا به في كل زمان ومكان وهو مالا يمكن ان يوافق كل زمان ومكان .

نواب الامة

● من هم أهل الشورى في زماننا ؟

●● يقول الكاتب والمفكر الاسلامي الاستاذ خالد محمد خالد :

إن اهل الراى والشورى هم نواب الامة وممثلوها الحقيقيون .

كان إسمهم قديما أهل « الحل والعقد » أما اليوم فإن إسمهم الحقيقي هو « ممثلو الشعب » تماما كما كان اسم الاسكندرية قديما « راقودة » لانها كانت قرية صغيرة ترقد على البحر المتوسط وكان يسمى « الرئيس » او « الملك » بالامام

النواب المنتخبون

العلامة الهندى ابو الاعلى المودودى يتفق مع الراى السابق ويرى ان أهل الشورى هم الذين يختارهم الشعب لاداء هذه المهمة إختيارا حرا نزيها بعيدا عن التاثير في الناخبين وبعيدا عن الاهواء الشخصية .. ويخرج منهم اولئك الذين يفوزون بتمثيل الشعب عن طريق الضغط والاكراه والنفوذ وشراء الذمم بالاصوات بالمال والرشاوى او بالتزوير والخديعة والمكر والتحايل .

وان يكون اهل الشورى ممن يقولون رايهم بما يمليه عليهم علمهم وايمانهم وضميرهم ، وان ينالوا حرية الراى كاملة تامة . وإلا سوف يشيرون بما يخالف ضمائرهم وإيمانهم وعلمهم خوفا او طمعا او تميزا او مراعاة لمصلحة جماعة ما ، فيصبح امر الشورى خيانة لإمر الامة . لا اتباعا وتنفيذا لقاعدة « وامرهم شورى بينهم » .



المصدر : اللواء الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٥

صفات اهل الشورى

● ما هى الصفات التى ينبغى توافرها فى اهل الشورى ؟

●● ينقل د - احمد حمد أستاذ الشريعة بجامعة قطر عن الامام الماوردى صاحب كتاب « الاحكام السلطانية » أن أهل الاختيار والشورى يجب أن تتوافر فيهم شروط ثلاثة :

* العدالة الجامعة لشروطها
* العلم الذى يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة على الشروط المعتبرة فيها .
* الراى والحكمة المؤديان الى إختيار من هو اصلح وبتدبير المصالح اقوم واعرف .

تضاف الى هذه الشروط شروط اخرى إقتضتها ضرورات الحياة العصرية وهى :

● الا يكونوا من الأميين وان يكونوا ممن نالوا قسطا وافرا من الثقافة .. يتيح لهم القراءة والبحث ودراسة المسائل المعروضة عليهم .

● الا يكونوا ممن وقعت عليهم احكام قضائية ماسة بالشرف والعرض والخلق القويم .

● ان يتصفوا بالنزاهة والشرف والسلوك السوى .

● أن يكونوا من سليمى البدن والصحة . فلا يصح ان يكون من بين اهل الشورى عاجز او مريض بمرض يشل حركته .

● الا يكونوا من طائفة معينة او فئة محددة من فئات الشعب . بل يكونون ممثلين لكافة الاتجاهات والطوائف والوظائف .

علي العزوني - المحامي

يسأل سائل رمز لاسمه بـ ل . ع . م اللواء الاسلامى السؤال التالى

● سافر شقيقى الى الخارج ، وفتح الله عليه ، وارسل لى بضائع عبارة عن قطع سيارات استعمال الخارج فى (كونتنر) حاوية كبيرة الحجم ، وكانت المشكلة أن احصل على مكان أبيع فيه هذه الاشياء ، وبالفعل وجدت مكانا كان يستعمل ورشة لنشر الاخشاب ، وتراضيت مع المالك على أن يؤجره لى فلم يقبل إلا إذا كتبت له العقد مفروشا . رغم أن طبيعة بيع قطع السيارات استعمال الخارج لاتحتاج إلى (جدك) ولكنى وقعت على العقد بانه مفروش ورفع القيمة الايجارية إلى خمسين ضعف القيمة الاصلية ، فهل من حقى قانونا أن أثبت حقيقة هذا المحل ام أننى ملزم بما وقعت عليه .

●● واللواء الاسلامى تجيب السائل وعلى الله قصد السبيل

يستطيع السائل ان يلجا إلى المحكمة لتحقيق حقيقة ماجرى عليه التعاقد فيما بينه وبين المالك .. ولئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التى يتكون منها المتجر الذى يجريان عليه التعاقد إلا ان لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المعروضة عليها كافية لوجود المتجر غير متقيدة فى هذا الشان بما يقرر انه بالوصف الذى يضفيانه على التعاقد ، ولها وهى بسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من



المصدر : اللواء الإسلامي

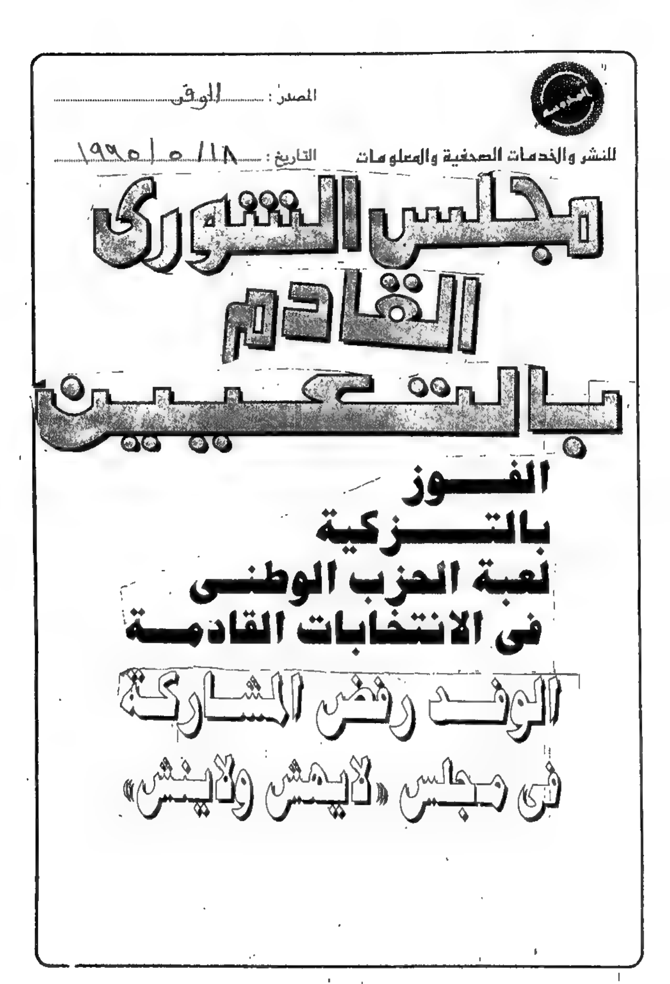
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٥

بتصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى واستخلاص ماتقتنع به متى كان استخلاصها سائغا متفقا مع الثابت بالأوراق على انه يتعين ان يراعي ان العبرة في التعرف على حقيقة طبيعة المحل المبيع إنما يكون وقت البيع او التاجير. لابعده .

وإذا كان تقدير توافر عناصر الجدك مسألة واقع تخضع لتقدير محكمة الموضوع . لكن تكييفها لذلك مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض التي يكون لها ان تراقب مدى صحة ماإستخلصته محكمة الموضوع في هذا الصدد في وجود او عدم وجود المحل التجاري دون التعويل على الوصف المعطى له بالعقد .. وعلى هدى من هذه المبادىء القانونية وقضاء النقض المتقدم انه يحق للمستاجر السائل إثبات حقيقة التعاقد الذي جرى فيما بينه وبين المالك

والله نسأل لهم التوفيق .


المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٨/٥/١٩٩٥
مجلس الشورى
القادم
بالتعيين
الفوز
بالتزكية
لعبة الحزب الوطنى
فى الانتخابات القادمة
الوفد رفض المشاركة
فى مجلس «لايهش ولاينش»

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٥

أساتذة القانون الدستورى والسياسيون يطلبون :

إلغاء مجلس الشورى أو منحه اختصاصات تشريعية

في أوائل شهر «يونيو» القادم تبدأ انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى.. يدخل الحزب الوطني الانتخابات بمفرده، ورفض حزب الوفد المشاركة فيها لإيمانه بعدم جدوى بقاء مجلس بدون اختصاصات تشريعية، ورغبة الحكومة في استمراره مجرد مجلس استشاري فقط.

يؤيد موقف حزب «الوفد» أساتذة القانون الدستوري الذين نعرض لآرائهم في هذا التحقيق. كما حذت بعض الأحزاب الأخرى حذو الوفد وقررت مقاطعة هذه الانتخابات.

الظاهرة التي بدأت تتضح الآن رغم بقاء حوالي شهر على انتخابات الشورى، هو إعلان الحزب الوطني فوز عدد من أعضائه في بعض الدوائر بالتزكية وذلك معناه خطير جدا في المفهوم السياسي وخاصة في ظروف مجلس الشورى. فإن أعضاء مجلس الشورى ٢٥٨ عضوا ينتخب ثلثا الأعضاء بالاقتراع السري المباشر، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي. فلو استمرت ظاهرة فوز أعضاء الحزب الوطني بالتزكية كما حدث في ابنوب بأسيوط وتلا والشهداء بالمنوفية وكفر الدوار والخانكة وإحدى دوائر قنا نتيجة اللعبة المكشوفة والتي يتنازل فيها المرشحون لأشخاص يؤيده الحزب الوطني بدخولهم مجلس الشورى فإن مجلس الشورى القائم يكون قد جاء بثلثي الأعضاء بالتعيين والثلث الباقي بالانتخاب. وإذا بحثنا عن الولاء في هذه الحالة نجده للشخص الذي جاء بهؤلاء الأعضاء إلى المجلس، وليس للشعب الذي لم يشارك حتى على الأقل في اختيارهم ولجوء الحزب

الوطنى الى هذه الحـول رغم انه الوحيد فى الملعب، والساحة خالية له، والانتخابات عبارة عن تقسيمة بين فـريق واحـد، إلا انه مـازال يمارس لعبة الكراسى والتحـايل على القانون والدستور!!

انشىء مـجلس الشـورى بمقتضى التعديل الدستورى الذى وافق عليه مـجلس الشـعب فى استفتـاء تم يوم ٢٢ مايو ١٩٨٠، واختص الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادىء الوحـدة الوطنيـة والسـلام الاجتماعى، وحماية تحالف قوى الشـعب العـاملة والمكاسب الاشـتراكيـة.. الى آخر ذلك من العبارات الانشائية التى لم يعد لها وجود حاليا!

وكما يقول الدكتور سليمان الطمـاوى ان هذا المجلس لم يقم على الأسس التى تحكم المجـالس العليا فى الدساتير التى تأخذ بنظام المجلسين، وانه مـجرد مـجلس استشارى فقط. ويؤكد الطماوى ان مـجلس الشـورى «لا يهش ولا ينش» ورغم انه كان عضوا فيه فى بداية انشائه فإنه كـان يطلق على جلسات مـجلس الشـورى بانها جلسات جمباز!

السبب فى مجلس الشعب!!

ويقـول الدكـتور صـبـحى عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى الأسبق فى مـحاضـرة بالمجلس الأعلى للصـحـافـة ان مـجلس الشورى كان طفلا غير مرغوب فيه فى بداية نشأته. واسـتشـهـد بمضابط مجلس الشعب التى تثبت مـعارضة اعضاء مـجلس الشـعب قيام مـجلس الشورى. وسعوا الى عدم اعطائه اختصاصات تشريعية، حتى لا يكون هناك مـجلس منافس للشـعب. واعـضـاء ينافسـونهم. ويميل الدكتور صبحى عبدالحكيم الى اعطاء مـجلس الشـورى اختصاصات تشـريعية مؤكدا ان الرئيس الراحل انور السادات كان مع منح صلاحيات كبرى لمجلس الشورى.

الازدواج البرلمانى

ويوضح الدكتور مـحمد ابو زيد فى رسالته للدكتوراه عن «الازدواج البرلمانى» الهدف من انشاء مـجلس الشورى، وهـو اقامة مـجلس يكون

ـ أول أمس نشـرت الصـحـف فوز الحزب الوطنى بالتزكية فى ٧ محافظات

بمثابة مـجلس العائلة المصـرية، يعبر عن كل فئات الشعب وهيئاتها فى بحث المسائل العامة والامـور ذات الطابع القومى دون الوقوع فى مـثالب ازدواج مـجلسى البرلمان. واكد ان فكرة مـجلس الشورى فى مـصـر ليست جديدة.. حيث انشأ مـحمد على مجلسا للشورى عام ١٨٢٩، كـمـا انشـأ الخـديوى اسمـاعيل مـجلس شـورى النواب عام ١٨٨٦.

واوضـح الدكـتـور ابو زيد ان المشـرع الدستورى المصرى رأى ان تكون اختصاصات مـجلس الشورى مجرد اختصاصات استشارية بحتة ولا تتمتع بصفة الالزام، والا يكون له سلطات تشريعية فعلية يشارك بمقتضاها مجلس الشعب كمجلس ثان تحت قبـة البـرلمان. ويطلق الدكتور ابوزيد على الوضع الحالى لمجلس الشورى بأنه يشبه جهازا استشـاريا للسلطة التنفيذية من جـهة، ولمجلس الشعب من جهة اخرى، ويعاونهما معاونة، اختيارية وليست اجبارية فى بعض المسائل التشريعية والتنفيذية. ومـجلس الشـورى ملزم ببحث المسائل او الموضـوعـات التى تحال اليه من رئيس الجـمـهـورية او مـجلس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـوفـد

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٥

الشورى بينما كل منهما غير ملزم بالأخذ بما انتهى اليه الرأى فيهما، أو الرجوع اليه اصلا للاستماع لرأيه، كما يؤكد ان المشروع لم يحاول ان ينظم العلاقة بين مجلسي الشعب والشورى تنظيما متكاملا وسليما بحيث يكون المجلسان متكاملين مكملين لبعضهما كبرلمان واحد. كما لم يعط الدستور وقانون مجلس الشورى للمجلس اى سلطة، رقابية على الحكومة.

ثلاثة آراء!

ويعرض الدكتور ابوزيد لثلاثة آراء أحدها يؤيد الغاء مجلس الشورى، والرأى الآخر يطالب ببقائه كما هو، والثالث يطالب بمنحه اختصاصات تشريعية من ناحية الغاء المجلس لأنه استشارى فقط ويوجد الكثير في مصر من المجالس الاستشارية كالمجالس القومية المتخصصة، ولأنه مجلس وهمى وعديم الجدوى ومحل مناقشاته الحفظ وزينة الأرفف، وكذلك يجد هذا الرأى ضرورة اقتصادية لالغاء مجلس الشورى، تقتضيها الظروف، وتوفير اى اموال تنفق عليه. ويرى انصار الابقاء على مجلس الشورى انه اصبح واقعا بحكم الدستور، وليس في الامكان ابدع مما كان. والرأى الثالث ينادى بمنح مجلس الشورى سلطات تشريعية، ويشارك مجلس الشعب في سلطة التشريع. ويؤيد الدكتور ابوزيد الرأى الاخير في منح مجلس الشورى اختصاصات فعلية تجعل له المشاركة الحقيقية في الاختصاص التشريعي.

ضرورة التحويل

ويرى الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدستورى بحقوق القاهرة ان فوز مرشح الشورى بالتزكية معيب من الناحية السياسية والدستورية. ويرى في المرشح الذى يمثل الشعب ان يفوز بالاغلبية حتى نستطيع ان نقول انه يمثل الدائرة. ولكنه من الناحية القانونية كما يقول الدكتور عاطف البنا فإن قانون مجلس الشورى ينص على عدم اجراء انتخابات في حالة عدم تقدم أكثر من مرشح واحد، ويعلن فوزه بالتزكية. وان كان يؤكد الدكتور البنا أن بعض القوانين تؤكد على ضرورة خضوع المرشح الواحد للانتخاب، وحصوله على ٢٪ من عدد الاصوات على الاقل.

ويضيف الدكتور عاطف البنا بأن مجلس الشورى دوره استشارى،

ويقوم بدراسات فى غنى عنها، لوجود مجالس ولجان بحثية اخرى تقوم بنفس الدور، ويطالب بتحويل مجلس الشورى الى مجلس تشريعى حقيقى يؤدى دوره في الموافقة على القوانين أو يتم الغاؤه لتوفير النفقات الطائلة التى تنفق عليه. ويرجع الدكتور البنا اسباب الاحجام عن المشاركة في انتخابات الشورى من البعض الى عدم وجود ضمانات كافية لاتساع الدوائر في الشورى وتحتاج الى نفقات باهظة لايقوى عليها المعارضون او المستقلون.

مجلس شيطانى

ويصف على سلامة سكرتير عام مساعد حزب الوفد، مجلس الشورى بأنه مجلس شيطانى لعدم وجود اختصاصات دستورية له ادت الى اهتزاز صورته في نظر المواطنين. وأشار الى مطالبة الاحزاب بأن يكون لمجلس الشورى اختصاصات تشريعية كمجلس الشعب اسوة بما كان متبعا في دستور ١٩٢٣ بالنسبة لمجلس الشيوخ.

وأرجع على سلامة عدم اقدام المعارضة على خوض الانتخابات لتعود الشارع السياسي تزييف ارادة الناخبين حتى اصبح الحزب الوطنى وحده في الصورة.. وتدور المعركة بين فريق واحد مثل تقسيمة لعبة كرة القدم. واوضح على سلامة عملية فوز المرشح بالتزكية بأنها تتم في صورة تصفيات بين مرشحى الحزب الوطنى، إما بالترغيب او الترهيب، مما يخلق مجلسا لايعبر عن الرأى العام، وليست فيه دلالة على مساهمة الشعب، ويكون مجلسا مصنوعا من السلطة الحاكمة واعوانها. وقال ان ظاهرة الفوز بالتزكية تختفى تماما في انتخابات مجلس الشعب لأنه مجلس تشريعى يسعى الكثيرون الى الفوز بعضويته.

الانتخاب اشرف!

ويؤكد ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد ان المرشح الذى يفوز بعد معركة انتخابية يكون مركزه اشرف وله ثقل كبير، وان التزكية تأتى لشخص له تأثير مالى كبير على الحزب. ويرى عدم وجود معركة فى الشورى لأن الانتخابات تتم بين الحزب الوطنى فقط. وتتساقط فيها الكراسى بالتزكية.

وقالت الدكتورة فوزية عبد الستار ان الموضوع متروك للمواطنين فى اختيار المرشح، واذا لم يتقدم للترشيح اكثر من مرشح واحد، فإن القانون يعطيه حق الفوز بالتزكية. وترى فى تراجع المنافسين بديلا لتزكية المرشح. ويؤيد هذا الرأى الدكتور انوار غالى عضو مجلس الشعب.

وفى النهاية فإن مجلس الشورى القادم لايختلف عن المجالس السابقة من حيث يأتى بدون اختصاصات تشريعية رغم مطالبة الاحزاب، والنص على ذلك فى توصيات مؤتمر الحوار الوطنى.

وحتى يؤدى هذا المجلس دوره، يجب تعديل الدستور لمنحه اختصاصات تشريعية أو الغائه نهائيا.



المهندس عادل المصرى وكيل الحزب ببورسعيد :-

ننسق مع العمل والناصرى لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة

الانتخابات ستكون «شرسة جداً» ومطلوب مواجهة أى عملية تزوير

اكد عادل المصرى وكيل الحزب ان امانة الحزب بالمحافظة سوف تنسق مع امانات احزاب المعارضة الأخرى من الآن لدخول انتخابات مجلس الشعب القادمة.

واشار وكيل الحزب فى حوارمع الاحرار الى ان الحكومة والحزب الوطنى قد نجحا فى الماضى فى تزوير الانتخابات ولكن المواطن البورسعيدى وعى الدرس وسيعمل على التصدى لهذا التزوير واختيار المرشحين الذين يثق فى قدرتهم على خدمته وخدمة قضاياه والحفاظ على مصالحه.



المصدر : الأحـــــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ / مايو ١٩٩٥

اشرف السويسي

• كيف استعدت امانة الحزب لانتخابات مجلس الشعب .. القادمة .

•• سوف نخوض بإذن الله انتخابات مجلس الشعب القادمة فقط لعدم وجود انتخابات للشورى ببور سعيد حيث ان بور سعيد تخلو من التجديد النصفي لمجلس الشورى.. اما في مجلس الشعب فسوف تجتمع بإذن الله احزاب المعارضة وخصوصاً احزاب الاحرار والعمل والناصرى على ان نسعى جاهدين لضم جميع التيارات السياسية في المرحلة القادمة للتنسيق بين احزاب المعارضة بحيث ان لم يكن هذا تحالفاً فسيكون على الاقل تنسيقاً في الرؤى السياسية بين الاحزاب الثلاثة على الدوائر وتتم حالياً اجتماعات دورية بين فصائل المعارضة حتى نستطيع مجتمعين ان نحصل ولاول مرة في تاريخ بورسعيد على مقاعد بور سعيد الستة في مجلس الشعب.

• مـا الجديد هذه المرة ويختلف عن الدورات الانتخابية السابقة؟

•• بالفعل حدثت في بورسعيد ظاهرة خصوصاً بعد الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب في احياء العرب والضواحي بخلوها لوفاة المرحوم سيد سرحان فاجتمعت الاحزاب ببورسعيد على انتخاب منافس مرشح الحزب الوطني وهكذا حدث تلاعب في صناديق الاقتراع لينجح هذا المرشح رغم انه كان باقياً من الزمن شهرين وتنتهي الدورة البرلمانية ولكن ذلك لم يمنع ان يكون لدى المواطن البورسعيدي وعى اكثر بضرورة التغيير وانتخاب من يختاره الشعب والمواطن العادي وليس ما يفرضه عليه الحزب الحاكم، ثم جاءت انتخابات مجلس الشورى حيث توفى العضو المرحوم الحاج حسن عمار وأضربت احزاب المعارضة عن خوض هذه الانتخابات خوفاً من التزوير ولاتساع الدائرة وعدم اقتناع الشعب البورسعيدي بجدية تلك الانتخابات وصحتها ، ولذلك سوف تكون الانتخابات القادمة «شرسة» يشعل فتيلها تلاعب الحزب الوطني واموال المستقلين ويواجههم فيها المرشحون من فصائل المعارضة وسوف يكون للمعارضين الذراع الطولى في الانتخابات القادمة.

• لا شك ان جريدة الاحرار اليومية شاركت بشكل كبير في صياغة فكر المواطن العادي وتوجيهه الى فهم مطالب حزب الاحرار خصوصاً ان الانتخابات القادمة هي اول انتخابات بعد (الاحرار اليومي) برئاسة مصطفى بكرى .. ما مدى تأثير ذلك على قوة حزب الاحرار على الساحة؟

•• لا انكر ان جريدة الاحرار اليومية بشكلها الجديد القوى وماله من تأثير على المواطن البورسعيدي في نجاح ممثلي الحزب في بورسعيد خاصة في مصر عامة وهو ما اعتبره علامة مضيئة لحزب الاحرار في جميع محافظات الجمهورية عموماً.

وسوف تنير هذه الجريدة الطريق امام المواطنين لمعرفة حزب الأحرار وقياداته بشكل مختلف تماماً عن المرات السابقة وخصوصاً على يد رئيس تحريرها الوطني مصطفى بكرى.

• ما مدى مساهمات احرار بور سعيد كجريدة وليدة بين حوالي ٢٠ اصداراً محلياً ببورسعيد من مجلة وجريدة وهل سيكون لها تأثير في توصيل صوت الاحرار للجمهور في بورسعيد بشكل كاف ام هناك مخاوف حول هذا الأمر ؟

•• لا ليست هناك مخاوف بل بالعكس هناك تفاؤل شديد فالوليدة (احرار بورسعيد) سوف تكون منبراً لاهل بورسعيد للتعريف بمبادئ الحزب ورجاله وسوف يكون لها باع طويل بإذن الله ومساهمات مثالية.

• التزوير في الانتخابات متوقع في كل مرحلة واصبح سمة من سمات الحزب الحاكم وبشكل خاص وواضح في بورسعيد فهل استعددتم لذلك هذه المرة ؟

•• نعم وسوف نتصدى بإذن الله بكل قوة حتى تخرج الانتخابات معبرة عن الشعب البورسعيدي الذي اراه يرفض التزوير ويحب ممثله المعبر عن آماله وطموحاته.

• دائماً كان هناك تنسيق بينكم وبين حزب العمل والاخوان والجديد هذه المرة تنسيقنا مع الحزب الناصرى .. فما هو تأثير ذلك وهل سيستجد شيء على ساحة التنسيق فيما بينكم ؟

• لا انكر ان هناك تنسيقاً بيننا كافراد نحن كحزب الاحرار والعمل والناصرى والاخوان ولكن هذه المرة نحن نسعى جاهدين لان يكون التنسيق على المستوى الاعلى اى على مستوى القيادات في كل حزب على حدة اى يصبح التحالف شعبي ورسمي قيادي.

• الا تخشون من دخول «الناصرى» معكم هذه المرة رغم الاختلاف في الرؤى والتوجهات خاصة إن المثل الشعبي يقول «اثنين يتفقوا .. وثلاثة يختلفوا» فهل ترى ان ذلك سينطبق عليكم على مستوى التجربة العملية في المرحلة القادمة ؟

•• لا .. هناك شبه اتفاق بيننا ولا خوف من تعارض افكار او توجيهات ونحن نجتمع دوماً ونتسق دون تغيير في مبادئ أى منا كمرشحين من احزاب مختلفة وتنصب اجتماعاتنا على كيفية مواجهة الاعيب الحزب الحاكم وكيفية مواجهتنا للمواطن العادى واقناعه بشخصيتنا ومدى قدرتنا على تحقيق احلامه.

• ما هو شكل التنسيق القائم بينكم كاحزاب مختلفة لا يجمعها الا خندق المعارضة؟

•• سنخوض الانتخابات كحزب واحد ولكن زيادة في الخير نجتمع كاحزاب المعارضة في قالب واحد فسيكون هناك شكل اقوى وافضل للعرض على المواطنين وسنستخدم نفس التكتل في المؤتمرات والاتصال الشخصي وسوف يكون هناك مزيد من المؤتمرات للاتفاق على الشكل المستقبلي لمصر بعد الانضمام لمنظمة «الجات» واظهار سلبيات مجلس الشعب السابق وكذا الوزارة وعدم تحقيق المرجو منها خصوصاً انها اطول وزارة من الناحية الزمنية.

• في النهاية هل انت متفائل اكثر من المرات السابقة أم ان الأمر لم يتغير لديك؟

•• متفائل اكثر من المرات السابقة لان هذه المرة حزب الاحرار ممثل بشكل جيد في الانتخابات القادمة واتمنى من الله التوفيق لنا جميعاً ، وماتوفيقي الا من عند الله.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٥

مصطفى كامل مراد :

ممارسة الضغوط على المعارضة تهدد بفشل الانتخابات

كتب عصام هادى

اكد مصطفى كامل مراد رئيس الحزب ان انتخابات مجلس الشورى لم يتم الإعلان عنها بالمفهوم الديمقراطى السليم سواء فى الصحف القومية او وسائل الاعلام المرئية والمسموعة بينما اكتفت الحكومة بنشر مواعيد فتح باب الترشيح والطعون والتنازلات وموعد الانتخاب فى جريدة الوقائع المصرية وهى اول مرة تحدث منذ اول انتخابات فى عهد الثورة عام ١٩٥٧

اشار مراد الى ان الضغوط التى يمارسها الحزب الوطنى وقياداته وبعض الجهات الإدارية على مرشحى الأحرار للتنازل او وضع عقبات ادارية امام قبول اوراق المرشحين من المعارضة ترك تاثيراً سلبياً على المرشحين وافقدهم الثقة فى حرية ونزاهة الانتخابات القائمة ولهذا يجب ان تتصدى المعارضة لمثل هذه الضغوط ولاتعيرها اى اهتمام لانها لاتتماشى مع توجيهات الرئيس مبارك وتصريحاته بضرورة مشاركة الاحزاب السياسية على اوسع نطاق فى الانتخابات البرلمانية

وقال رئيس الحزب بضرورة اشراف القضاء على اللجان العامة والفرعية لان اشراف القضاء على العملية الانتخابية بصورة كاملة يقضى على كل المحاولات التى يمكن ان تقوم بها الحكومة للتاثير على الانتخابات لصالح الحزب الوطنى بالإضافة الى



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٥

ضرورة وقف العمل بقانون الطوارئ منذ تاريخ غلق باب التنازلات حتى يوم اجراء الانتخابات حتى لاتستغل حالة الطوارئ فى احتجاز مندوبى اللجان التى يخوض فيها أعضاء احزاب المعارضة الانتخابات. وأكد مصطفى كامل مراد أهمية تصدى احزاب المعارضة لهذه الضغوط بمنتهى القوة والحزم لانها تهدم العمل الديمقراطى من الاساس ولان الممارسة الديمقراطية تتطلب من المعارضة المقاومة والتمسك بحقوقها ورفض الضغوط خاصة أن النية مبيتة للتدخل فى الانتخابات وتزويرها وهو مانرفضه وسنتصدى له بقوة باستخدام حقنا القانونى والدستورى فى هذا الشأن.



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



شهادة نجاح

على مدى اربعة اسابيع وانا احاور مرشحى الحزب الوطنى فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى سواء الذين كانوا اعضاء بالمجلس منذ نشأته عام ١٩٨٠ وحتى الآن او اعضاء بالمجلس منذ عام ٨٩ او اتوا بعد ذلك فى انتخابات تكميلية او كانوا اعضاء بمجلس الشعب ثم جاءوا لمجلس الشورى اوالعكس.

وخلال حواراتى معهم جميعا وبدون استثناء عبروا عن سعادتهم الغامرة لترشيح الحزب الوطنى لهم فى هذه الانتخابات مؤكدين معرفتهم التامة باختصاصات مجلس الشورى حتى الذين رشحهم الحزب لأول مرة كانوا سعداء بثقة الحزب فيهم رغم أن مجرد ترشيح الحزب لهم لا يعنى نجاحهم فى الانتخابات لانهم هم انفسهم او الحزب او الحكومة ليسوا اصحاب قرار فى حجز أى مقعد لهم تحت القبة لان الكلمة الاولى والأخيرة سوف تكون لشعب مصر الذى سوف يقول كلمته يوم ٧ يونيو فى انتخابات التجديد النصفى ويوم ١٤ يونيو فى انتخابات الإعادة

ولكن مايهمنى هو ظهور وجوه جديدة فى ترشيحات الحزب وحتى الوجوه القديمة كان لها فكر جديد ومتطور تعلق امالاً عريضة لطرحها تحت القبة ويأتى فى مقدمة ذلك الاهتمام بالعنصر البشرى والانسان المصرى حتى تكون لديه القدرة على مواجهة تحديات القرن الـ ٢١ سواء السياسية او الاقتصادية أو العلمية والتكنولوجية.

ايضا يحمل المرشحون فكرا جديدا لحل المشكلة السكانية من خلال التركيز على توازن التوزيع السكانى بين اقاليم مصر خاصة فى ظل المشروع القومى لتنمية سيناء وايضا المشروع القومى لتنمية الصعيد ويرتبط بذلك إيجاد حلول غير تقليدية لمشكلة البطالة.

وركز المرشحون على قضية الاهتمام بالشباب وتنمية قدراتهم سياسيا وفكرياً وثقافياً

كما ركزوا ايضا على قضيتى الاعلام والثقافة فى ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة التى يشهدها العالم فى هاتين القضيتين.

وفى النهاية اقول إذا كان مجلس الشورى خلال الدورات البرلمانية الماضية قد أدى دوره بكل كفاءة واقتدار تجاه كافة القضايا الداخلية والخارجية وبشهادة من الرأى العام والمراقبين السياسيين والبرلمانيين فإن مجلس الشورى فى المرحلة القادمة تقع على عاتقه مهام جسام نأمل أن تكون لديه القدرة كما تعودنا منه دائماً على أداء دوره وأن يحصل على شهادة النجاح من الرأى العام.

«مراقب تحت القبة»



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩-٥-١٩٩٥

«الاهرام المسائى» يواصل حواره مع مرشحى الوطنى لانتخابات الشورى: (٤)

أفكار جديدة وجريئة لمواجهة المشكلة السكانية بالمحافظات

سرعة تنفيذ المشروع القومى لتنمية سيناء وتوطين السكان بها

ونحن نواصل حوارنا مع مرشحى الحزب الوطنى فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى المقرر اجراؤها فى شهر يونيو القادم تفجرت قضايا جديدة سوف يطرحها المرشحون فى حالة فوزهم فى الانتخابات فى مقدمتها ان لديهم افكارا جديدة تساعد الحكومة فى إحداث تنمية شاملة وسريعة من خلال المشروع القومى لتنمية سيناء وبما يساعد على حل المشكلة السكانية من خلال الاهتمام بالبعد الخاص بإعادة توزيع السكان وجذبهم من الوادى والدلتا إلى سيناء الشمالية والجنوبية وكذلك إلى الوادى الجديد من خلال المشروع القومى لتنمية الصعيد.

كما اكد المرشحون الجدد أنهم سوف يساعدون الحكومة والحزب فى العمل على حل القضايا الجماهيرية الملحة كالإسكان ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والصحة.

واكدوا ان قضية الإعلام المصرى ومواجهة تحديات القرن الـ ٢١ سوف تشغل فكرهم تحت قبة المجلس.

فى البداية اكد فتحى عبدالعال مرشح الحزب الوطنى لأول مرة فى انتخابات نيابية أن هذا الترشيح من الحزب أعطى له الثقة فى نفسه، وأن قيادات الحزب الوطنى ردت له اعتباره ويخوض الإنتخابات فى الدائرة الثامنة بالقاهرة التى تشمل مناطق قصر النيل والموسكى وبولاق.

وقال : إننى امارس العمل السياسى والنقابى لاكثر من ٢٥ عاماً قمت خلالها بخدمة المواطنين، وانا خارج مجلسى الشعب والشورى واجد كل المعاونة من الحزب الوطنى والحكومة.

واكد أن من اهم القضايا التى تشغل فكره باستمرار مشكلة البطالة وضرورة البحث عن حلول غير تقليدية لها بما يمكن من خلق فرص عمل حقيقية للشباب، بالإضافة إلى قضايا الطبقة العاملة وقضايا الإعلام. وقال: اننى فى حالة فوزى فى انتخابات التجديد النصفى فسوف احاول قدر المستطاع مساعدة الحزب والحكومة على حد سواء فى طرح هذه القضايا تحت قبة مجلس الشورى خاصة قضية الإعلام التى تحظى باهتمام كبير من السيد صفوت الشريف وزير الاعلام الذى استطاع أن يقود كتيبة الاعلاميين التى انتمى إلى أسرتها.

واشار إلى أن الاعلام المصرى نجح بكل كفاءة فى معالجة أخطر القضايا التى تمس المجتمع وفى مقدمتها تصديه للإرهاب وللفكر المتطرف وتعرية من يقوم بهذه الأعمال الإجرامية التى تهدد أمن واستقرار المجتمع مما كان له اثر كبير



فى مشاركة كافة قوى الشعب فى التصدى للإرهاب.

واكد فتحى عبدالعال أن قضية الإعلام سوف تحظى بالنصيب الأكبر فى طرحها تحت قبة مجلس الشورى حتى يمكن لمصر أن تواجه القرن الـ ٢١ فى كافة المجالات.

واشار النائب سلمى حسين سلمى عضو مجلس الشورى منذ نشاته فى عام ١٩٨٠ إلى انه شارك فى كافة القضايا والموضوعات التى ناقشها المجلس ولجانه النوعية، مؤكداً انه سعيد بإنتخابه لهذا المجلس الذى يحظى باهتمام كبير من القيادة السياسية والحكومة.

وأكد النائب سلمى الذى أعاد الحزب الوطنى ترشيحه فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى عن محافظة شمال سيناء أنه سوف يواصل فى حالة فوزه فى هذه الانتخابات مناقشة القضايا



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٥

المطروحة في المجلس خاصة مشكلة البطالة والشباب والتعليم والصحة، وانه سوف يركز بصفة خاصة على المشروع القومي لتنمية سيناء.

وقال إنني ساحاول أن اتقدم وزملائي خاصة نواب محافظات شمال وجنوب سيناء، والسويس، والإسماعيلية وبورسعيد بفكر جديد للحكومة في المشروع القومي لتنمية سيناء بما يكفل توفير مستوى معيشة مناسب حتى يمكن جذب المواطنين لهذه المحافظات وقال إن هذا الفكر سوف يكون له اثر كبير في حل المشكلة السكانية من خلال الاهتمام ببعد إعادة توزيع السكان لتخفيف حدة الكثافة السكانية بالدلتا والوادي.

كما أكد النائب سلمي حسين سلمي ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاسراع في هذا الموضوع خاصة في ظل التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط مشيرا إلى ان الحكومة بدات بالفعل في إعطاء اهمية كبيرة لهذه القضية. وقال النائب سمير محمد محمد خاطر عضو المجلس منذ عام ١٩٨٩ ومرشح الحزب الوطني عن الدائرة الاولي بمحافظة البحيرة والتي تشتمل على مركزي المحمودية ودمنهور إنني شاركت خلال الـ ٦ سنوات في مناقشة كافة التقارير التي تم طرحها في مجلس الشورى ولجانه.

واكد ان المجلس في المرحلة القادمة سوف يقوم بدور هام وحساس تجاه كافة القضايا السياسية والاقتصادية والجماهيرية، خاصة بعد استجابة القيادة السياسية بتوسيع اختصاصات المجلس من خلال إحالة مشروعات القوانين إليه والموازنة العامة للدول قبل عرضها على مجلس الشعب.

واوضح انه في حالة فوزه في انتخابات التجديد النصفي سوف يركز على إثارة القضايا التي تهم المواطنين تحت قبة المجلس، وبصفة خاصة مشكلة البطالة ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي والعشوائيات.

واكد سمير محمد خاطر ان الحكومة تهتم بتوصيات واقتراحات اعضاء مجلس الشورى في مختلف القضايا التي تثار مما كان له اثر كبير في حل مثل هذه القضايا الجماهيرية التي تهم جميع المواطنين.

واوضح النائب محمود محمد شاذلي عضو المجلس منذ عام ١٩٨٩ ومرشح الحزب الوطني عن محافظة الوادي الجديد ان مناقشات مجلس الشورى تحظى باهتمام كبير من القيادة السياسية والرأي العام، مؤكداً ان أداء اعضاء المجلس خلال المرحلة الماضية كان نموذجاً رائعا للديمقراطية وحرية الرأي والرأي الآخر مما مكن من اقتناع الحكومة بتوصيات المجلس حول كافة القضايا التي اثيرت تحت قبته. واعرب عن سعادته باستجابة القيادة السياسية بتوسيع اختصاصات المجلس، وان ذلك كان له اثر طيبا في نفوس جميع الاعضاء بل والرأي العام الذي يتابع بشغف مناقشات المجلس.

واكد محمود شاذلي انه في حالة فوزه سوف يركز على المشروع القومي لتنمية الصعيد، مشيراً إلى ان محافظة الوادي الجديد تتطلب الاهتمام بها خاصة أنها ارض بكر وتحتاج إلى تنمية شاملة في مختلف القطاعات.

وقال: إن تنمية الوادي الجديد تعتبر ثروة لمصر كلها وسوف تحقق طفرة كبيرة في الإنتاج الزراعي والصناعي بما تملكه محافظة الوادي الجديد من موارد طبيعية.

الرأى للشعب

«الأخبار» تنشر في هذه الصفحة كل الآراء الوطنية التي تقدم جديدا، يشارك في مسئولية البناء الديمقراطي واصلاح المسار الاقتصادي وتحقيق الوحدة الوطنية . ان هذه الصفحة هي سطور الآراء الحرة في كل اتجاه فكري يعمل من اجل مصر ●●●

هل هناك مأزق دستوري في انتخابات مجلس الشعب المقبلة ؟!

بقلم الدكتور : ابراهيم صبري

أثار احد اعضاء مجلس الشعب الافاضل ما اعتبره البعض «مأزقا دستوريا خطيرا» سوف ينجم عن اجراء انتخابات مجلس الشعب الجديد في اكتوبر القادم .

وتفاصيل القصة المثيرة ، ومنشؤها ان مجلس الشعب الحالي قد عقد اول اجتماع له في الثاني عشر من ديسمبر ١٩٩٠ ، وتنص المادة الثانية والتسعون من الدستور على ما يلي :

«مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ اول اجتماع له ، ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته» ..

ومؤدى تطبيق الفقرة الاولى من هذه المادة .. أن تنتهي مدة المجلس الحالي في الحادي عشر من ديسمبر القادم .

فاذا نظرنا إلى المادة ١٠١ من الدستور ، وجدناها تنص على ما يلي

«يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للدور السنوي العادي قبل يوم الخميس الثاني من شهر نوفمبر . فاذا لم يدع يجتمع بحكم الدستور في اليوم المذكور . ويدوم دور الانعقاد العادي سبعة اشهر على الاقل» .

ومؤدى تطبيق هذه المادة - على ما يبدو من ظاهرها - ان يجتمع مجلس الشعب الجديد بدعوة من الرئيس قبل يوم ٩ نوفمبر القادم ، او بحكم الدستور - اذا لم يقم الرئيس بدعوته - في نفس يوم الخميس ٩ نوفمبر . في حين أن مدة المجلس الحالي تنتهي - بحكم نص المادة ٩٢ - يوم ١١ ديسمبر ١٩٩٥ فيكون هناك مجلسان للشعب في الفترة من ٩ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر بما يمثل مأزقا دستوريا خطيرا على حد قول البعض .

●●●

وقد انحى البعض باللائمة على صياغة المادتين المذكورتين ، وذهبوا إلى انه كان من الاوفق ربط مدة المجلس بتاريخ اعلان نتيجة الانتخاب حتى يتفادوا تأخر اجتماع المجلس عن الموعد المحدد في المادة ١٠١

كما نادى البعض - للخروج من هذا المأزق - بأن يصدر قرار بحل المجلس الحالي قبل اليوم المحدد دستوريا لاجتماع المجلس الجديد طبقا لنص المادة ١٠١ المشار إليه انفا .

ونحن نرى ان القضية ابسط من ذلك بكثير ، وان دستورنا المصون قد تمت صياغته على أيدي جهابذة القانون الدستوري من اساتذتنا الاجلاء .

وصحيح انهم ليسوا منزهين عن الخطأ ، وصحيح ايضا انه لا يوجد نص في الوجود لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه سوى كتاب الله العزيز الحكيم ..

صحيح كل ذلك ، ولكن الصحيح ايضا فيما نرى ، ان الذين اثاروا هذه القضية لم يمعنوا النظر في نصوص الدستور .

ذلك ان المادة (١٠١) تتناول دعوة المجلس لدور الانعقاد «السنوي» «العادي» . وكلمتا «السنوي» و «العادي» تفترضان وجود «مجلس شعب» قائم بالفعل ، يمارس عمله الرتيب ، ولا تتعلقان بموعد انعقاد مجلس جديد منتخب .

ويؤكد هذا المعنى انه ليس بالضرورة دائما أن تتزامن مواعيد اجراء الانتخابات مع التوقيتات المحددة في المادة ١٠١ وخاصة في الحالات التي يتم فيها حل مجلس الشعب قبل انتهاء مدته الدستورية .

فاذا فرضنا ان المجلس قد تم حله في اول يناير مثلا ، فإنه طبقا لنص المادة ١٣٦ من الدستور يجب ان يشتمل قرار الحل على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة على الحل . كما اوجبت نفس المادة المذكورة ، ان يجتمع المجلس الجديد خلال العشرة ايام التالية لاتمام الانتخابات .. وبحساب التوقيتات المحددة في هذه المادة فإن المجلس الجديد - في المثال الذي ضربناه - يتعين أن يجتمع قبل يوم العاشر من مارس .

●●●

ومن هنا نرى ان المشرع الدستوري كان حريصا على ربط مدة المجلس بتاريخ يمكن التعويل عليه كمعيار دائم وثابت يطبق في حالة حل المجلس كما يطبق في حالة استكماله لمدته الدستورية وهذا التاريخ هو تاريخ اول اجتماع يعقده المجلس بعد انتخابه .

اما بالنسبة لتطبيق نص المادة ١٠١ في المثال الذي ضربناه آنفا ، والذي ينعقد فيه المجلس الجديد في العاشر من مارس ، فإنه يبدأ من ذلك التاريخ دور انعقاده العادي لمدة سبعة



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

اشهر كما نصت المادة ١٠٦ ثم يبدأ دور انعقاده العادى التالى قبل الخميس الثانى من نوفمبر تطبيقا لصدر المادة ذاتها

وفيما يتعلق بالوضع الدستورى للمجلس الحالى ، فلا مندوحة عن استمراره لاستكمال مدته الدستورية حتى ١١ ديسمبر القادم على الرغم من كل السلبيات المنسوبة إليه والتى تقدح حتى فى شرعيته .

● ● ●

ومن واجبنا أن ننوه إلى أننا لا ننفرد بهذا الرأى بل يشاركنا فيه عدد من الاقلام المتخصصة التى كتبت فى هذا الموضوع .

غير انه لا يفوتنا أن ننبه إلى امرين هامين ينبغى مراعاتهما بهذه المناسبة .

الاول : انه لابد من تعديل دستورى يوائم بين النص الخاص بمدة المجلس والنص الخاص بحتمية بدء دور الانعقاد العادى فى الخميس الثانى من نوفمبر . وعلى أن يراعى فى هذا التعديل ايضا حالات حل المجلس قبل انقضاء مدته الدستورية .

الثانى : أن المأزق الحقيقى لا يتمثل فى النصوص الدستورية او تعديلاتها بقدر ما يتمثل فى ان تستطيع الحكومة واحزاب المعارضة أن ترشح للمجلس الجديد وجوها ترعى الله تعالى فى وطنها وفى شعبها الذى لم يفقد الامل فى الاصلاح اذ انه « لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون » .

واذا كان هذا هو خير ما اختم به مقالى فإنى اقولها بمنتهى الصراحة : « اعطنى برلمانا نظيفا ، اعطك وطنا قويا عزيزا من كل الوجوه » .

والله ولى التوفيق .

المصدر : المصور

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٥ — للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



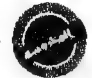
امرأتان تكسران هدوء معركة انتخابات الشورى

كتب : نبيل رشوان

● تدور الآن معركة انتخابات مجلس الشورى على ٩٠ مقعداً بين ٤٠٠ مرشح لأحزاب الوطنى والعمل والأحرار والناصرى والمستقلين الذين قل عددهم عن نصف المرشحين وبلغوا ١٧٠ مرشحاً مستقلا .. وتبدو المعركة الانتخابية هادئة فى معظم الدوائر الانتخابية وفاز ثلاثة مرشحين بالتزكية فى دوائر محافظة المنوفية وتشتد المعركة اتساعاً لكثرة المرشحين فى بعض دوائر الصعيد وفى محافظة الغربية......

وفى القاهرة تشتد معركة السيدة زينب بين سبعة مرشحين ليس من بينهم مرشح للحزب الوطنى الذى فضل أن يعلن ترشيحاته فى كل مواقع الجمهورية واستثنى دائرتى السيدة زينب وبكرنس حيث أعلن مسئول بلسان الحزب الوطنى ان ذلك تم لظروف يقدرها الحزب .

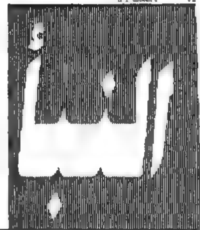
وللمرة الأولى فى انتخابات الشورى تكسر المرأة حاجز الدوائر الكبيرة وهدوء الانتخابات وتعلن سيدتان ترشيح نفسهما مستقلتين وهما السيدة ماجدة حسن النويشى عضو سابق بمجلس الشعب فى الاسماعيلية وحتى نتصور حجم معركتها الانتخابية هنا علينا أن نعرف أن محافظة الاسماعيلية كلها دائرة واحدة فقط ، السيدة الثانية هى جميلة عبد الفتاح مرشحة الدائرة الخامسة دقهلية عمال مستقلة ، ونجاح أى من السيدتين سيجعل الأحزاب السياسية كلها تعيد النظر فى موضوع ترشيح سيدات فى انتخابات الشورى فى المرات القادمة بعدما أصبح دخول المرأة إلى هذا المجلس بالتعيين فقط .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٥



أخبار عربية ومحلية وعالمية

خالد الزعفرانى مرشحا للشورى بالإسكندرية في الدائرة الثالثة (محرم بك - كرموز)

● عضو المكتب السياسي لحزب العمل - وعضو اللجنة التنفيذية - وأمين عام الحزب بمحافظة الإسكندرية - وعضو مجلس محلي المحافظة.

● دراسات إسلامية عليا.

● له بعض المؤلفات الإسلامية منها: «مختصر تفسير للقرآن الكريم» - وكتاب «الإسلام هو الحل» وغيرهما.

● اعتقل خمس مرات من أجل الدعوة إلى الحل الإسلامي.

● يرى أن السهر على راحة الناس والمشاركة في قضاء حوائجهم من أفضل الطاعات مصداقاً لحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - «لأن أكون في حاجة أخي المسلم خير لي من أن أعتكف في المسجد شهراً».

● يرى أن العودة إلى تراثنا الإسلامي هي الطريق الوحيد لأمتنا العربية والإسلامية لكي تخرج من محنتها السياسية والاقتصادية، فالحل الإسلامي هو الحل الطبيعي والأصيل النابع من ضمير أمتنا وعقيدتنا، وتراثها.

خالد الزعفراني



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٥

الشارع المصرى الأسبوع المقبل

كل عام وانتم بخير.. بدأت انتخابات مجلس الشورى فى رفع درجة حرارتها.. وبدأت معها الحكايات والاقاويل ومحاولات حكومة الحزب الوطنى الضحك على الناخبين البسطاء بتصريحات الوهم..

أيضا بدأ الاستعداد من جميع الاحزاب السياسية لخوض انتخابات مجلس الشعب على مستوى جميع الدوائر حتى لاينفرد الحزب الوطنى بالناخبين محاولا التهام حقوقهم وطموحاتهم الرامية إلى قدوم مجلس حر يعبر عن آمال وآلام الجماهير المطحونة.

لذلك وإزاء هذه المعارك السياسية الساخنة قرر مجلس تحرير جريدة الشعب أن تكون صحيفتنا بداية من الاسبوع المقبل فى قلب المعمعة الانتخابية سواء فى مجلس الشورى أم مجلس الشعب.

وإيمانا بأن الشارع المصرى هو الفيصل الوحيد والرئيسى فى حسم هذه المعارك، وفقا لما تحتاج إليه مصالحه، كان القرار فى مجلس التحرير وبالإجماع أن نبدأ من العدد القادم «الثلاثاء» بتخصيص صفحتين لتغطية هذه المعارك تحمل اسم «الشارع المصرى». وكذلك صفحتان فى عدد الجمعة تحملان ذات الاسم ليكون الشارع المصرى بإذن الله مستورا بنواب شرفاء.

أم الدنيا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٥

للكبار فقط

وكما توقعنا، بدأت حكايات انتخابات مجلس الشورى تتزايد.. والصراعات تشتد ولكن فقط داخل الحزب الوطني.. وهذه واحدة من ضمن الحكايات وتقول الحكاية: إن عضو مجلس الشعب «وطني» عن القطاع الشمالي زعم لأنصاره أن المحافظ المحجوب يعد العدة لتزوير انتخابات الشورى، لإنجاح مرشحي الحزب الوطني صبري مبدي «فئات»، ومحمود سليم «عمال»، بعد تزايد المعارضة داخل الحزب الوطني لترشيحهما ولعدم اطمئنان المحافظ لموقف غالبية نواب مجلس الشعب «وطني» حيث يعلنون أمامه التأييد لقائمة الحزب، ويصدرون بيانًا بذلك بينما في الخفاء يخططون للإطاحة بمرشحي الحزب «مبدي» وسليم لصالح المرشحين المستقلين «وطني» عبد الشافي درغام «فئات»، وماجدة الشويشي «عمال».

مولد انتخابات الشورى!!

ولكن من الطريف أنه في اجتماع موسع عُقد بديوان عام مديرية التموين بالإسماعيلية مع مديري الإدارات التموينية بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٥، أعلن علواني عبد السلام فرحان مدير تموين الاسماعيلية والمعروف أنه ذو باع طويل في المخالفات أن الدكتور «جويلي» وزير التموين عرض عليه الترقية وكيلاً للوزارة، وخيره أن يتولى التموين بمحافظات القاهرة، أو الشرقية، أو الاسكندرية، أو المنيا لأن الوزارة تفتقر إلى القيادات التي هي على مستوى علواني!! وأضاف أن ما يتردد بشأن نقله خارج الإسماعيلية محض خيال، وأنه باقٍ بالاسماعيلية «بمزاجه» حتى انتهاء ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشعب، بعد «قلشه» من الشورى لأنه مطروح من المحافظ والأجهزة الرقابية بعدما تبين لهما عدم رضا الشارع الإسماعيلي عن «المقلب الذي شربه علواني» وتم «قلشه» من انتخابات الشورى، وتفضيل «صبري مبدي» المحامي عليه بناء على تعليمات أمنية.

والمضحك أيضا أن ادعى أنه أشار على الدكتور جويلي بضرورة الدفع بعدد من قيادات التموين وفي طليعتهم «علواني» في انتخابات مجلس الشعب القادمة، وذلك للتخديم عليه بمجلس الشعب، كما يفعل د.يوسف والي مع قيادات وزارة الزراعة.

المحرر



وبدأت ألاعيب «الوطني» الانتخابية!

إجبار المستقلين على التنازل لصالح مرشحي الوطني

كتب علاء البحار:

بدأت الاعيب الحزب الوطني الانتخابية بإجبار المستقلين على التنازل لصالح مرشحي الحزب.

وكشف مسئول حزبي عن ترشيح عدد كبير من المستقلين والحزب الوطني في الدوائر التي يتمتع فيها التحالف والمعارضة بوجود قوي، من أجل تفتيت الأصوات وسحبها لصالح مرشحي الوطني في حالة الانسحاب.

وقد بدأ بالفعل عدد من الاعضاء تقديم تنازلاتهم بناء على الخطة الموضوعة من قبل الحزب الوطني للسيطرة على الانتخابات في محافظات الصعيد ومحافظتي القاهرة والجيزة.

وأعلن عدد كبير من المرشحين تنازلهم في هذه المناطق ومنها دائرة السيدة زينب.

ويعرض الحزب الوطني إغراءات مالية على المرشحين الأقوياء لتقديم تنازلات لصالح مرشحي الوطني.



المصدر : اخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

قبل اسبوعين من اجراء انتخابات مجلس الشورى ـ زادت سخونة المنافسة .. والتهبت المعارك في بعض الدوائر .. ورغم ان المعارضة لم تشارك رسميا في الانتخابات الا ان الساحة شهدت خوض بعض المستقلين الانتخابات و تستر البعض منهم وراء لافتات حزبية معارضة .. وقد اعتبر الحزب الوطني معركة الشورى بروفة لانتخابات الشعب وشكل غرف عمليات في المحافظات والدوائر .

انتخـابات الشـورى .. تتـزايد سـخونتها

كتب رفعت رشاد :

في القاهرة تبدو المعركة اكثر سخونة ويوزع اعضاء غرفة العمليات بالحزب الوطني برئاسة فتحي عبداللطيف امين القاهرة وحسين مجاور امين التنظيم جهودهم لمتابعة اللقاءات والمؤتمرات التي يقيمها مرشحو الحزب وحشد الشباب وقد رشح الحزب بالقاهرة احمد العماوى وزير القوى العاملة ومحمد رجب صاحب الشعبية الجارفة وعضو الامانة العامة ود . نبيه العلقامي امين الشباب ومحمد عبدالسميع ومحمد بدوى وفتحي عبدالعال وقد شهدت القاهرة خروجا محدودا عن الالتزام الحزبي من جانب بعض الاعضاء .

وفي الاسكندريـة تجـرى الانتخابات في جو هادىء .. ويعتبر احمد خيرى امين الحزب الوطني ان مبدا الالتزام الحزبي لايسرى فقط على مجرد عدم الترشيح ضد مرشحي الحزب لكن يمتد ايضا الى اتباع السلبية في التحرك لدعم مرشحي الحزب وقد ابقى الحزب الاعضاء الذين انتهت مدتهم وهم كمال الجويلي واحمد يونس وعلى زريق كما قدم الحزب وجها جديدا هو د السيد الخراش الذي قام بدور مهم في انتخابات مجلس الشعب بمينا البصل كذلك رشح سعيد مذكور العضو السابق بمجلس الشعب وعلى الجانب الآخر رشح على الجندى وخالد الزعفراني ومدحت الحداد وهم من التيار الديني .

المنصورة حازم نصر :

وفي الدقهلية يتنافس ٢٥ مرشحا معظمهم من الحزب الوطني للفوز باربعة مقاعد منهم ٤ مرشحين لمقعد الفئات و٢١ مرشحا لثلاثة مقاعد للعمال والفلاحين وقد فاز بمقعد الدائرة الثانية الشربيني محمد الشربيني مرشح الوطني بعد تنازل المرشح امامه وفي دائرة ميت غمر يتنافس د . رجائي زغلول ود . حامد القنواتي ومحمد ساهر وفي طلخا زادت فرص الشحات ايوب بعد استبعاد ابرز منافسين له وفي الدائرة الخامسة يتنافس محمد احمد عبدالخالق وحسين عبدالسميع ومحمد محمود اسماعيل وعبدالهادى جبر وتوجد مرشحة واحدة هي جميلة عبدالفتاح رخا وفي المنزلة يتنافس احمد شوالي وعبدالله النجار ومجاهد رخا ورفعت حال وزكريا مندام .

وفي سوهاج تدور الانتخابات بين مرشحي الحزب الوطني وهم احمد فهمي ابوالدهب في دائرة طما وطهطا وقد رشح ضده اخرون منهم محمد محمود ابوسديرة وهو ابرز المنافسين وفي دائرة جهينة والمراغة وساقلتة رشح الحزب رأفت الشندويلي وهو عضو سابق لدورتين متتاليتين وينافسه فتحي جاهين وهو وجه جديد وفي دائرة سوهاج واخميم رشح الحزب احمد راغب الشريف .

البحر الأحمر ـ سمير حماد :

وفي البحر الاحمر تتحكم العصبيات القبلية في الانتخابات .. وقد رشح الحزب الوطني محمد حسين ابوزيد بعد ان اتفقت عليه القبائل ويقول الليثي اسماعيل رئيس المجلس المحلي ان المكان الذى خلا خاص بالاشراف التي منها المرشح وهناك ٧ مرشحين اخرون هم مندراوى مبارك سالم واحمد عبدالله الشمة ونصر رضوان حسين وحامد احمد محمود سباق واحمد ابوخليل ومحمد عباس ومحمود ابوحارث .

دمنهور ـ لطفي عبدالشافي

وفي البحيرة تتسم الانتخابات بالهدوء لدرجة ان الناس لا تعرف ان هناك انتخابات لان المرشحين غير مهتمين بعمل دعاية كافية او تعليق لافتات . وقد رشح الحزب الوطني سمير محمد خاطر واحمد اسماعيل الزمراني .

الفيوم ـ ماهر نجيب :

وفي الفيوم فاز مرشحو الحزب الوطني الاربعة بالتزكية وهم فايز ابراهيم عبدالكريم فيصل وطه الخولي ود . صوفي ابوطالب وتوفيق عبدالكريم عبدالمجيد .

كتب محمد عبدالغفار :

تشهد محافظة الغربية في جميع دوائرها الانتخابية ، انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ارتفعت درجة حرارة المعركة الى حد السخونة الشديدة في ثلاث دوائر هي دائرة السنطة وزفتى ، ودائرة مركز طنطا ودائرة سمنود وقطور .

بينما تشهد المحلة الكبرى على غير العادة هدوءا شديد بينما انتهت في مركز كفر الزيات بالتزكية

في دائرة السنطة وزفتى التى تضم ٣ دوائر لمجلس الشعب تقدم اربعة مرشحين على مقعد واحد للفئات وفي هذه الدائرة الملتهبة يتم التراشق بالمنشورات وصلت إلى حد توزيع منشور ضد احد المرشحين عبارة عن دعوى طلاق رفعتها زوجة احد المرشحين امام محكمة زنانيرى بالقاهرة تطلب الطلاق لعدم انفاقه عليها ، وانه قام ببيع اراضي اخته واولادها واستولى على حقوقهم ورفعوا قضية للمطالبة بهذه الحقوق والدعاوى توزع على المقاهي في القرى والعزب .

وبسبب سخونة المعركة اتهم مرشح الحزب الهادى المنشاوى اعضاء مجلس عن الدوائر الثلاثة التي تكون دائرته في الشورى في جلسة علنية اعضاء مجلس الشعب انهم لا يساعدون في الانتخابات باستثناء صديق النائب المستقل صلاح توفيق فقط .

وكان رد النواب عليه ان لهم حساباتهم وانه لا يسمع كلامهم ويسير مع خصومهم الذين يستعدون لخوض معركة مجلس الشعب ضدهم بعد شهور قليلة .

● اما في دائرة طنطا التى تضم ايضا ثلاث دوائر لمجلس الشعب هي دوائر مدينة طنطا وبرما ومحلة مرحوم وتضم حوالى ٦٠ قرية فتظهر فيها حرفنة اصول لعبة الانتخابات فهي تدور بين امين الحزب الوطني السابق للمحافظة ابراهيم الدهبي والذى ظل نائبا للدائرة لمدة ٥ فصول تشريعية في



المصدر : اخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٥

مجلس الشعب حتى سقط فى انتخابات مجلس الشعب الاخيرة وبين مرشح الحزب الوطنى المحاسب نبيل منسى عضو مجلس الشورى لمدة ٦ سنوات وتقوم دعاية نبيل منسى على الانجازات التى قدمها للدائرة من خلال كتيب عبارة عن كشف حساب للناخبين وانه قام بتيسير وتسهيل خطوط مرفق النقل الداخلى وانارة جميع القرى والعزب تسهيلاً للطلاب والموظفين ، وان بابه كان دائما مفتوحا فى الحزب الى حد انه الغى سكرتاريته فى مقر الامانة ويعتمد نبيل منسى على شباب القرى كوقود للمعركة والمؤتمرات والاتصالات الشخصية .

بينما يعتمد المهندس ابراهيم الدهبى على التكتيك الانتخابى فى دفع بعض المرشحين فى القرى لتحجيم أعضاء مجلس الشعب الذين يزيدون منافسه واشاع انه سيعود أمينا للحزب فى حالة فوزه لجمع المطرودين من كوادر الحزب . ويعتمد الدهبى على بعض كوادر الحزب القدامى من أتباعه ومطاريد المجالس المحلية الذين لم تشملهم القوائم الحزبية .

وفى مركز سمنود حيث ينافس على البدوى مرشح الحزب ٥ مرشحين من منطقة سمنود التى ينتمى اليها واثنان من مركز قطور ويقوم على البدوى حاليا ويساعده محمد زايد عضو مجلس الشعب عن سمنود بمحاولة لتصفية المرشحين حتى لا تتفتت الاصوات ونجح حتى الآن فى الحصول على تنازلين . ويقوم مرشح الحزب بمحاولة اخيرة للضغط على مرشحى مركز قطور للتنازل ليحكم المعركة باصوات مراكز قطور بعيداً عن مضايقات ومتاعب سمنود .

فى المحلة يبدو الوضع هادئا تماما على غير العادة فى دائرة المحلة الكبرى ، حيث يجد المعتز بالله عبدالمقصود رئيس مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسيج ومرشح الحزب قبولا كبيرا من الدائرة ويساعده عشرات الآلاف من عمال الشركة المنتشرين فى قرى مركز المحلة ومعه مرشح الحزب حسام مكاوى عن مقعد العمال وينافس المعتز بالله مرشح عن حزب العمل السيد النحاس ولكن يتحرك بهدوء ويمجاملة لمنافسه .

● بالرغم من فوز المهندس على ابوجازية بالتزكية فى كفر الزيات ، الا ان أحد مسئول الحزب الوطنى بكفر الزيات ارسل خطابا الى الجمعيات الزراعية والشركات يطلب ان تقوم كل شركة وجمعية بدفع ٥٠٠ جنيه لاصدار كتيب عن انجازات على ابوجازية مرشح الحزب والتعريف به .

الخطابات مختومة بخاتم الحزب بكفر الزيات ولدى اخبار البرلمان صور منها السؤال من سياخذ هذه الاموال التى ستدفعها الشركات .

والعلم على ابوجازية لا يعلم شيئا عن هذه الخطابات وسيفاجأ بها عند قراءتها وكذلك قيادات الحزب الوطنى .





فصل الخوارج

ردا على مانشرته الاسبوع الماضي حول خوارج الحزب الوطني قال لى كمال الشاذلى الأمين المساعد وامين التنظيم على عودته من الاراضى الحجازية ان الامانة العامة للحزب اصدرت تعليماتها لجميع امناء الحزب فى المحافظات بفصل اى عضو يخرج عن الالتزام الحزبى ويرشح نفسه ضد المرشح الرسمي للحزب .. وقال ياحزب يامفيش حزب ونحن نؤكد ان هناك حزبا والشعب كله يشعر بهذا .. واكد كمال الشاذلى أن الحزب سبق له فصل رشاد عثمان فى الاسكندرية والسيد سرحان فى بورسعيد حينما خرجا عن الالتزام وانهما الان يطلبان العودة الى الحزب وهذا لن يحدث .. وكلام كمال الشاذلى اسعدنى أولا لانه يدل على قوة الحزب الوطنى وانه لا يخشى من هؤلاء الخوارج الذين كشفوا عن وجوههم الحقيقية فى انهم دخلوا الحزب الوطنى من اجل الحصول على مكاسب فقط وحينما اصطدمت مصالحهم بمصالح الحزب فضلوا مصالحهم واعلنوا عداءهم للحزب . ولعل كمال الشاذلى ايضا يدرس امكانية اسقاط عضوية المجالس المحلية عنهم اذا كانوا اعضاء فيها لانهم دخلوا هذه المجالس تحت عباءة الحزب الوطنى وانتخبهم الشعب لانهم ينتمون للحزب الوطنى

● ومن واقع معايشتى للمعركة الانتخابية للشورى وهى بروفة حقيقية لانتخابات الشعب اجد وبكل صراحة عناصر وقيادات للحزب الوطنى فى بعض المحافظات لا يعملون بقلب واخلاص لانجاح مرشحى الحزب

اما لان الترشيح لم يات على هواهم واما لخلافات مع بعض المحافظين لهذا يريدون احراج اختيارات المحافظ .. لهذا لابد أن تقوم الامانة العامة بالتنبيه على كل قيادات الحزب فى المراكز والاحياء بان نتائج الانتخابات سيتبعها اسلوب الثواب والعقاب فمن سيبذل الجهد والعرق لانجاح مرشحى الحزب ستظهر الصناديق نتائج جهده .. ومن سيتلاعب ستظهر النتائج تلاعبه .. ووقتها لابد ان يكون هناك العقاب .. وهذا الاسلوب لابد ان يتبع ايضا مع نواب الشعب والشورى

● اشك كثيرا فى اقبال نواب الشعب على جلسات المجلس اليوم فنواب الشعب بدأوا من الآن التسخين لمعركتهم الانتخابية . كذلك هناك نواب يقفون بجوار زملائهم المرشحين للشورى .. لان من يقدم السبت سيجد الاحد . والحقيقة لا ادرى سر الاصرار على عقد الجلسات حتى لو ان هناك مشروعات قوانين ففى رايى انها مشروعات مش مستعجلة وحتى لو كانت مستعجلة قوى يمكن أن تصدر بقرارات جمهورية ثم تناقش فى المجلس الجديد .

جلال السيد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

توضيح

أوضح الاستاذ كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى أنه لم يرد فى حواره مع جريدة «الشعب» والذى نشرته الجريدة فى عدد الثلاثاء الماضى أن الحكومة غير ملزمة بتوفير ضمانات حيدة الانتخابات.

وأضاف أنه قال فى حديثه: إن القوانين الحالية فيها ما يؤكد الضمانات الكافية للانتخابات، وإن أساس كل الضمانات هو الناخب المصرى..



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

كمال الشاذلى يؤكد

الانتخابات القادمة سوف تجرى بالنظام الفردى

كمال الشاذلى

أعلن كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ان الانتخابات القادمة سوف تجرى بالنظام الفردى. وقال الشاذلى في ختام الدورة البرلمانية لمجلس الشعب امس انه لاصحة لما تردد عن اجراء الانتخابات بالقائمة مشيرا الى ان الانتخابات سوف تجرى فى النصف الاخير من شهر نوفمبر القادم. ومن جانبه اكد د. عاطف صدقى رئيس الوزراء كلام الشاذلى وقال ان الانتخابات القادمة ستكون فردية ونزيهة.

فوز صوفى ابوطالب بالتزكية فى انتخابات مجلس الشورى

فاز الدكتور صوفى ابوطالب مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى بالتزكية فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى بالدائرة الثالثة مركزى طامية والفيوم بمحافظة الفيوم. وكان المرشح جابر محمد المحامى مرشح حزب الاحرار قد تنازل امس عن ترشيحه امام مرشح الحزب الوطنى.



المصدر : الأحــــرار

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

دعوى قضائية لوقف تنفيذ إعلان فوز الحزب الوطنى فى انتخابات الشورى بالشرقية

كتب ـ عصام هادى:

قام حزب الاحرار بتقديم دعوى مستعجلة امام القضاء الادارى لوقف تنفيذ اعلان فوز مرشحى الحزب الوطنى بالتزكية فى انتخابات الشورى بمحافظة الشرقية واعادة مرشحى الحزب واجراء الانتخابات بين الجميع فى الموعد المحدد لها يوم ٧ يونية القادم.

وقالت الدعوى انه تم التواطؤ بين امين الحزب الوطنى وعضو مجلس الشعب ومحافظ الشرقية ضد السيد عبدالحفيظ السيد والسيد السيد يوسف ومحمد حسن على احمد وشهرته محمد حسن عمارة مرشحى حزب الأحرار لاقصائهم عن دخول انتخابات الشورى بالمحافظة بحجة التأخير فى تقديم الفيش والتشبيه فى الوقت المحدد.

واكدت الدعوى ان لجنة تلقى طلبات الترشيح قبلت أوراق مرشحى الأحرار يوم السبت ٦ من مايو وهو اليوم المحدد لاستلام أوراق الترشيح.

وقد تقدم الحزب بالطعن فى عملية اقصاء المرشحين من الانتخابات يوم ٨ من مايو قبل انتهاء المهلة المحددة لتقديم الطعون بثلاثة أيام إلا انه فوجىء أمس بإعلان النتيجة بفوز مرشحى الحزب الوطنى بالتزكية واستبعاد مرشحى الأحرار بزعم عدم استيفاء أوراق الترشيح.



إعداد اللجان العامة والفرعية لانتخابات الشورى

انتخاب ٩٠ عضوا من بين ٢٩٠ مرشحا ٧ يونيو.. والإعادة بعد أسبوع

بدأ العد التنازلي لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى، التي ستجرى يوم ٧ يونيو القادم، وتقوم وزارة الداخلية حاليا بالاشراف على أعداد اللجان العامة والفرعية بالمحافظات، ونسخ كشوف الناخبين للمرة الأولى على الآلة الكاتبة لضمان عدم التلاعب فيها. وتجرى الانتخابات في ٦٨ دائرة ماعدا محافظتي بورسعيد ومرسى مطروح اللتين لم يشملهما التجديد النصفي. وسيتم انتخاب ٩٠ عضوا من بين ٢٩٠ مرشحا قبلت لجان الطلبات اوراق ترشيحهم، وقد تحدد يوم ٢٧ مايو الحالي آخر موعد للتنازل. وأصدر السيد حسن الألفي وزير الداخلية توجيهات لمديرى الأمن بالحياد التام، وان تقتصر مهمة الوزارة على حفظ الأمن خلال الانتخابات.

وصرح اللواء محمد بدير المنشاوي مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للانتخابات الى أحمد موسى مندوب «الأهرام» بانه يجرى حاليا حصر من لهم حق الادلاء بأصواتهم، بعد تنقية جداول الانتخابات قبل صدور القرار الجمهوري رقم ١٢١ لسنة ٩٥، بتحديد موعد انتخابات مجلس الشورى يوم ٧ يونيو والاعادة يوم ١٤ من نفس الشهر، حيث أوقفت كافة التعديلات في الجداول، وتقوم مديريات الأمن الآن باعداد كشوف الناخبين، وكتابتها على الآلة الكاتبة لتكون الأسماء واضحة ولضمان عدم التلاعب في الأسماء. كما يتم اعداد اللجان وطبقا لتوجيهات وزير الداخلية فلن تزيد اللجنة الواحدة على ٧٠٠ ناخب للتيسير على المواطنين، خاصة ان المؤشرات تشير الى الاقبال على الانتخابات بعد رفع الغرامة على المتخلفين الى ٢٠ جنيها في القانون الجديد.

وقال اللواء المنشاوي ان الانتخابات ستجرى في ٦٨ دائرة منها دائرتان جديدتان بالمنوفية والاسكندرية، وبينها ٢٢ دائرة غير مسموح بالترشيح فيها إلا للعمال والفلاحين فقط للحفاظ على نسبتهم القانونية داخل المجلس، وباقي الدوائر ترشح فيها جميع الفئات. وأكد مدير الادارة العامة للانتخابات أن لجان الطلبات قبلت أوراق ٢٩٠ مرشحا، بينما رفضت لجان الطعون أوراق ٥٢ مرشحا، وتضم هذه اللجان أعضاء الهيئات القضائية وممثلين لوزارة الداخلية، وتقوم بمراجعة الكشوف على مستوى الجمهورية، مشيرا الى فوز عدد من المرشحين بالتزكية، ويجوز حسب قانون مجلس الشورى إعلان الفوز بالتزكية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

انتخابات الشورى بعيدة عن مطامع المعارضة

فقر الاحزاب .. اتساع الدوائر .. عدم اهمية المجلس اهم الاسباب

كتب اسلام عفيفي :

شهدت ترشيحات انتخابات مجلس الشورى داخل الحزب الوطني اعتراضات كثيرة على اسماء المرشحين الذين تم الاعلان عن اسمائهم مما ادى الى قيام عدد كبير من اعضاء الحزب بالترشيح كمستقلين امام مرشحي الحزب الوطني .

اما احزاب المعارضة فقد قررت عدم خوض معركة الشورى الاسباب والدوافع والمبررات نتعرف عليها .

يؤكد كمال خالد عضو مجلس الشعب ان الانتخابات في مصر فاقدة لثقة الشعب المصري وذلك لاسباب عديدة اهمها مخالفة الدستور في ان تكون عملية الاقتراع تحت اشراف حقيقي وكامل للقضاء المصري وقد تحايل المشروع المصرى على هذه الجزئية واعطى وزير الداخلية الحق في ان يشكل لجان من غير القضاء في الاقتراع ولذلك تفشت جريمة تزوير الانتخابات مما ادى الى عزوف السواد الاعظم من الشعب المصرى عن الانتخابات ولذلك حرصت احزاب المعارضة على عدم اجهاد نفسها في المشاركة في انتخابات الشورى باعتبار ان المجلس ليس له

كمال خالد



ياسين سراج الدين

مجزرة في الوطني بسبب ترشيحات الشورى

سلطة رقابية او مساءلة الحكومة لهذا فضلت الاحزاب والمستقلون المشاركة في انتخابات مجلس الشعب ويقول الدكتور مجدى قرقر امين مساعد حزب العمل : مجلس الشورى بلا اختصاصات واضحة او محددة اضافة الى انه يمثل عبئا على ميزانية الدولة دون عائد يوازى مايكلفه من اعباء وقد طالب حزب



العمل بإلغاء المجلس طالما انعدمت فائدته .

ويضيف الدكتور فرفر ونظرا للاتساع الكبير للدوائر فى انتخابات الشورى لايتمكن المرشح الفردى من تغطيتها دون انفاق كبير ممايجعل فرصة الترشيح لمجلس الشورى متاحة للاثرياء والقادرين فقط بغض النظر عن الكفاءة السياسية كما ان نظرة الدولة لعضو مجلس الشورى مازالت تاتى فى المرحلة التالية لنائب مجلس الشعب ورغم ان حزب العمل قرر ادخار جهوده المالية والبشرية لانتخابات مجلس الشعب الا ان الحزب لم يمانع من ترشيح بعض اعضائه الذين سيتولون تغطية الدعاية الانتخابية الخاصة بهم على نفقاتهم .

ومن جانبه يؤكد ياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة على وجهة النظر نفسها مشيرا الى ان مجلس الشورى ليس له اختصاصات او صلاحيات مثل مجلس الشعب الاستجواب (التشريع)الرقابة- والانفاق على انتخابات الشورى يعد خسارة ولهذا فقد اتخذ الوفد قراره منذ فترة طويلة بعدم المشاركة فى انتخابات الشورى.

وعن موقف الحزب الوطنى بعدم الاعلان عن موعد الانتخابات الا فى جريدة الوقائع المصرية قال رئيس لجنة الوفد : حزب الحكومة يفعل كل ما يمكنه لتعجيز احزاب المعارضة عن المشاركة السياسية ، وهذه الالاعيب تعد مؤشرا لما سيفعله الوطنى فى انتخابات مجلس الشعب اما الحزب الوطنى فينظر الى الاحزاب السياسية التى انسحبت على انها احزاب ورقية ليس لها وجود الا من خلال صحافتها كما يقول د. نبيه العلقامى امين الشباب بالحزب الوطنى .

ونفى د. نبيه وجود خلافات بين مرشحى الحزب الوطنى خاصة بعد اعلان د. يوسف والى امين عام الحزب عن اسماء المرشحين واضاف ان هناك بعض الشخصيات فى الحزب خرجت عن النظام وسوف تطبق اللائحة على هؤلاء الخوارج الذين خرجوا على نظام الحزب ولائحته .

ومما يؤكد وجود خلافات على عملية الترشيح داخل الوطنى انسحاب المهندس جمال عثمان من الدائرة الثالثة باسيوط بعد اختيار الحزب لمحمد صادق بركات « لواء سابق » ، وفى القاهرة اعترض د. احمد عبادة سرحان وطنى خلال اجتماع الحزب على ترشيح د. نبيه العلقامى وتنازل عادل برتو وقال عبد الحى صالح امين تنظيم القاهرة ان بعض الشخصيات فى الحزب الوطنى تريدها مجزرة داخل الحزب خاصة بعد انسحاب الاحزاب من الانتخابات .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

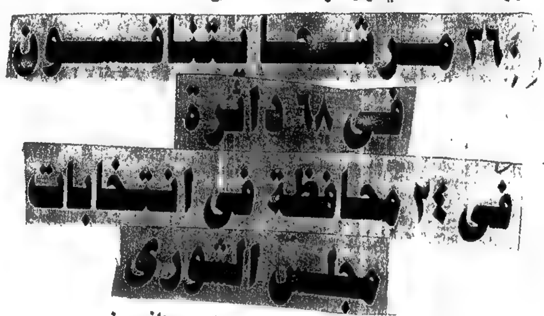
الحزب الوطنى يدعم مرشحيه في انتخابات الشورى بالجيزة

يعقد مساء اليوم السيد عزت محمد على الأمين العام للحزب الوطنى بالجيزة لقاء بمقر الحزب مع القيادات الحزبية والاقسام ومراكز الدائرة الثانية لمجلس الشورى وذلك في إطار التحرك الحزبى لتأييد مرشحى الحزب الوطنى فى انتخابات الشورى بالجيزة ويجتمع غدا مع القيادات الحزبية والاقسام ومراكز الدائرة الثالثة لمجلس الشورى بالجيزة كما يجتمع بعد غد مع القيادات المحلية بالاقسام ومراكز الدائرة الثانية ويوم الثلاثاء القادم مع القيادات المحلية والاقسام ومراكز الدائرة الثالثة لمجلس الشورى.



المصدر : جريدة مصر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥



٢٦٠ مرشحا يتنافسون في ٦٨ دائرة في ٢٤ محافظة في انتخابات مجلس الشورى

□ المعارضة والمستقلون ينافسون الحزب الوطني لشغل ٨٦ مقعدا

يتنافس في ٧ يونيو القادم ٣٦٠ مرشحا في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى يمثلون أحزاب الوطني والعمل والاحرار والناصرى والخضر من خلال ٦٨ دائرة علي مستوى ٢٤ محافظة من محافظات الجمهورية وذلك لشغل ٨٦ مقعدا للعمال والفلاحين والفئات من أصل ١٢٩ مقعدا خالية حيث يظل ٤٣ مقعدا شاغرا وهي النسبة الباقية لعضوية المجلس بالتعيين، وفقا للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ حيث يصدر قرار جمهوري باختيار المرشحين لهذه المقاعد من بين الشخصيات العامة والحزبية ومن رجال الاعمال ونجوم المجتمع والمشاهير في مجالات العلوم والثقافة والاداب والفن والصحافة والاعلام، ليكتمل بهذا الاجراء العدد القانوني لمجموع أعضاء مجلس الشورى البالغ ٢٥٨ عضوا.

أكدت الادارة العامة للانتخابات بوزارة الداخلية إن لجان الطعون بجميع مديريات الأمن على مستوى الجمهورية مازالت تتلقى الاعتراضات على المتقدمين للترشيح ليتم بعدها اجراء الانتخابات وإعلان الفائزين في الانتخابات ليستأنف مجلس الشورى جلساته يوم السبت ٢٤ يونيو.

وأشارت الاحصائيات إلى عدد مرشحي الوطني بلغ ٧٨ مرشحا بينما تقدم ١٧٠ مرشحا من المستقلين و ١١٢ مرشحا يمثلون أحزاب الناصرى والاحرار والعمل والخضر، كما أشارت البيانات إلى عدم وجود مرشحين رسميين لبقية أحزاب المعارضة والتي لم تعلن مقاطعتها للانتخابات رفض حزب الوفد الجديد بداية الاعتراف بمجلس الشورى لافتقاده لسلطة الرقابة والتشريع حيث يطالب الوفد بضرورة أن يكون لمجلس الشورى اختصاصات مجلس الشيوخ والتي كانت له قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ والتي كانت تعطي المجلس اختصاصات رقابية برلمانية وتشريعية إلى جانب مجلس النواب.

كما كشفت الاحصائيات عدم ترشيح أي شخصية نسائية حيث خلت قوائم الترشيحا من المرشحات بينما تقدمت فقط إحدى المرشحات المستقلات في الاسماعيلية للمنافسة على مقعد العمال كما تبين خلو قوائم الترشيحات من الاقباط في كافة الدوائر إلا أن مصادر فسرت ذلك بأنه سيتم مراعات تمثيل الاقباط عند اختيار مقاعد المعينين بقرار جمهوري لعضوية مجلس الشورى وحول ترشيحات الاحزاب المنافسة للحزب الوطني والدوائر التي ستشهد



المصدر : جريدة مصر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥

صراعا بين المستقلين والاحزاب والترشيحات المتعثرة، كشفت المؤشرات حرص عدد من نواب مجلس الشعب السابقين على خوض معركة الانتخابات سواء على قوائم الحزب أو بعيدا لكنه فضل أن يكون مستقلا فمنهم على سبيل المثال فى الدائرة الثالثة بالشرقية مركز ديرب نجم تقدم النائب السابق أمر الله بليغ بأوراق ترشيحه ضد زكى السويدى مرشح الحزب الوطنى فئات إلى جانب مرشح حزب الاحرار سيد عبد الحفيظ.

وفى الفيوم رشح الحزب الوطنى الدكتور صدقى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الاسبق وكانت المفاجأة أن تقدم للترشيح أمامه جابر الحمامي وصفته عاملاً.

وأوضحت المواجهات إن محافظة الاسماعيلية هى أهدأ الدوائر حيث لم يتقدم للترشيح فيها سوى أربعة مرشحين اثنان من الحزب الوطنى.

وكانت المفاجأة بدائرة السيدة زينب التى خلت من مرشح الحزب الوطنى حيث يتنافس فى الدائرة ٦ مرشحين من المستقلين فئات فى مقابل مرشح عن العمال.

وفى الاسكندرية يواجه مرشح حزب الاحرار فى الدائرة الخامسة أحمد عتياد الدكتور سيد الحراشى مرشح الحزب الوطنى ومجدى عبد الغنى عامل ضد محمد مذكور مرشح الحزب الوطنى بنفس الدائرة، كما حرص الحزب الناصر العربى على دفع عناصر عمالية فى المنافسة بمحافظة كفر الشيخ فتقدم فاضل اسماعيل طايل ضد مرشح الحزب الوطنى فؤاد عبد اللطيف على مقعد العمال.. وشارك أيضا حزب العمل فى المنافسة فى محافظة البحر الأحمر حيث رشح الحزب محمد محمود عباس (عامل) ضد ٨ مرشحين للحزب الوطنى ومن المستقلين بهذه الدائرة.

وفى محافظة أسيوط يتنافس ٩ مرشحين لتجرى المنافسة بين ٧ من المستقلين فى مواجهة اثنين من الحزب الوطنى حيث يتنافس فى هذه المحافظة أبناء العمومة محمد فرغلى وأحمد الشريف لفئات أمام أقاربهم من مرشحى الحزب الوطنى محمد القرشى.

بينما تشهد محافظة أسوان منافسة ساخنة بين ١٣ مرشحا تتنافس فيها ٨ قبائل لاختيار ثلاثة مرشحين ولتجرى الانتخابات بين القبائل من المستقلين ومرشحى الوطنى.

وكان أشهر الشخصيات المعينة والتى خرجت فى هذا التجديد النصفى من الوزراء والشخصيات العام. الدكتور عاطف محمد نجيب صدقى رئيس مجلس الوزراء وصفوت الشريف وزير الاعلام وزكى بدر وزير الداخلية الاسبق والدكتور عادل عز وزير البحث العلمى السابق والاستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس ادارة وتحرير الاهرام وثروت اباظة الكاتب الصحفى وسمير رجب رئيس تحرير جريدة المساء والفريق متقاعد يوسف صبرى أبو طالب وزير الدفاع السابق ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ومكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين السابق والدكتور أحمد سلامة وزير مجلس الشعب والشورى السابق والدكتور عبد العظيم رمضان المؤرخ والكاتب الصحفى والدكتورة زينب السبكى.

معركة انتخابية حامية الوطيس في انتخابات مجلس الشورى بالقاهرة

٣٢ مرشحا يتنافسون على ٧ مقاعد فقط

يبدأ الشارع الحزبي اعتباراً من هذا العدد في عمل مسح شامل لإنتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى التي ستجرى في ٢٤ محافظة في السابع من يونيو القادم وقد كانت أولى جولاتنا في محافظة القاهرة التي تكتسب المعركة الإنتخابية فيها أهمية خاصة نظراً لقوة مرشحي الوطني ودخول أحزاب أخرى لحلبة المنافسة كالعمل والأحرار .

بداية فإن مرشحي الحزب الوطني والعمل والأحرار ومعهم بعض المرشحين المستقلين يتنافسون على ٧ مقاعد في ٧ دوائر انتخابية بمحافظة القاهرة .. ففي الدائرة الثانية التي تضم أقسام قصر النيل والزمالك وبولاق والموسكي وهي الدائرة الوحيدة التي بها مقعدان شاغران عن الفئات والعمال ويتنافس في هذه الدائرة مرشحو أحزاب الوطني والأحرار والمستقلون .. وقد دفع الحزب الوطني بالدكتور نبيه العلقامي أمين شبابه [فئات] وعن العمال المخرج التليفزيوني فتحي عبد العال الذي سبق له الترشيح لانتخابات مجلس الشعب السابق [مستقل] ولم يوفق أما حزب الأحرار فقد قام بترشيح الدكتور وحيد أحمد صادق لمقعد الفئات وعن العمال البرنس أحمد الجندي وعن المستقلين المرشحون في منطقة الموسكي وبولاق .. تؤكد كل الشواهد ان هذه الدائرة تعتمد على العلاقات الشخصية والمعارف بالنسبة لكافة المرشحين خصوصاً في مناطق تضم القلعة والزمالك الذين [illegible] حضروا الانتخابات وقاموا بالتصويت فسوف يقلبون موازين العملية الانتخابية رأساً على عقب ولكن اغلبية المرشحين يعتمدون على التجار الذين يهمهم أمر العملية الانتخابية لإعتبارات أخرى يراها هؤلاء التجار ..

تواجد دائم

من ناحية أخرى تؤكد المصري ان أبناء هذه الدائرة يفضلون التصويت لجانب المرشح الذي يتواجد معهم بصفة دائمة ويقوم على أمر مصالحهم وفي هذا الصدد فإن كريمة العروسي العضوة السابقة لمجلس الشورى تتمتع بتفوق قوي ومؤثر بين أبناء الدائرة الذين يقومون برفع شعار الخدمات قبل الكلمات وهو ما جعل الدكتور نبيه العلقامي مرشح الحزب الوطني الذي بدأ معركته الإنتخابية مبكراً يستجيب لمطالبهم مستنداً إلى عنصر الشباب بهذه الدائرة .

اما في الدائرة الرابعة والتي تشمل اقسام الازبكية والوايلي وعابدين فيتنافس على مقعد واحد مرشحو الحزب الوطني محمد بدوي رئيس مجلس



المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٥

تحقيق : مراد مجلع

ادارة مجمعات الاهرام الاستهلاكية الذى يتمتع بشعبية كبيرة من العاملين بالمجمعات الاستهلاكية حيث يبلغ عددهم ثلاثة الاف صوت انتخابى وفى المقابل رشح حزب الاحرار على احمد فهمى الذى يعتمد فى دعايته الانتخابية على ابناء الازبكية وعابدين .

اسلوب جديد

وفى الدائرة الثانية التى تضم اقسام السيدة زينب و[illegible] والخليفة وهى الدائرة التى تركها [illegible] الحزب الوطنى بدون مرشحين املاً فى ان يرشح احمد سيف الاسلام حسن البنا نفسه فى هذه الدائرة لتخلو الدائرة فى انتخابات مجلس الشعب للدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ولم يتقدم احمد سيف الاسلام للترشيح حيث فضل خوض انتخابات مجلس الشعب فى ذات الدائرة لما يتمتع به من شعبية له ولوالده المرحوم حسن البنا .. وتقدم للترشيح فى ذات الدائرة سيد سيد الرواس الشهير بفرج الرواس تاجر السيارات المعروف وابن المدبح على مبادىء الحزب الوطنى رغم أن الحزب لم يرشحه ويسانده فى هذه الانتخابات شقيقه فاروق الرواس صاحب محلات الجزارة فى المنطقة والذى اقام سرادقا خاصاً يحوى الفخم الاطعمة كاسلوب دعائى جديد .. على صعيد اخر رشح حزب الاحرار الدكتور مهندس يونس احمد حامد الذى يتمتع بشعبية فى مناطق البساتين والخليفة .

اما فى الدائرة السادسة والتى تشمل اقسام الزيتون والشرابية والحدائق والزاوية الحمراء فقد رشح الحزب الوطنى الوزير احمد محمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل والذى يعتمد فى دعايته الإنتخابية على مكاتب العمل والتامينات والعاملين بالمصانع باعتباره نقابيا سابقاً وبالذات فى شركات الادوية والتجار بهذه المناطق .. اما حزب الاحرار فقد قام بترشيح حسنى عبدالحكيم رشوان امين حزب الاحرار بالقاهرة وعضو هيئة الإعجاز العلمى للقران الكريم والذى يعتمد فى دعايته الإنتخابية على معاهد العلم وائمة المساجد ورجال الدين

وفى الدائرة السابعة وتضم اقسام مصر الجديدة ومدينة نصر والنزهة ومدينة السلام والمطرية وعين شمس وقد رشح الحزب الوطنى عبدالسميع بدوى الذى يعتمد فى دعايته الإنتخابية على اعضاء مجلس الشعب فى هذه الدائرة الكبيرة والتى تعتبر من اكبر الدوائر الإنتخابية فى القاهرة ويسانده فيها ١٢ عضواً من اعضاء مجلس الشعب وكذا اعضاء الامانة العامة للحزب الوطنى لتغطية الدائرة وقام حزب الاحرار بترشيح محمد صالح المسلمى .

اما الدائرة الخامسة وتضم اقسام الدرب الاحمر والجمالية والظاهر وباب الشعرية حيث قام الحزب الوطنى بترشيح محمد رجب العضو السابق لمجلس الشورى والامين المساعد لشباب الحزب الوطنى حيث يتمتع رجب بعلاقات قوية تربطه بابناء الدائرة .. فى نفس الوقت رشح ايمن نور الصحفى بجريدة الوفد نفسه مستقلاً بعيداً عن حزب الوفد والذى لاقى ترشيحه ترحيباً واسعاً من ابناء الدائرة وقد قام بزيارة مركز شباب باب الشعرية ويقوم الاهالى بانفسهم بالدعاية الانتخابية له باعتباره وفديا بعيداً عن حزب الوفد .. ويعتبر ايمن نور اقوى المرشحين المتنافسين بالدائرة .. وقام حزب الاحرار بترشيح المهندس ابراهيم خليل ابراهيم ويقول رجب حميدة امين عام حزب الاحرار انه اذا استمر ايمن نور فى هذه الدائرة سيتم تنازل مرشح الحزب فى تلك الدائرة لتوحيد صفوف المعارضة .



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو 1995

الأقباط والانتخابات

بقلم يوسف سيدهم

تعيش الساحة السياسية في مصر الان مرحلة الاعداد لانتخابات مجلسى الشعب والشورى ، بما يصاحبها من جدل وصخب وكر وفر من جانب الاحزاب والمرشحين لخوض الانتخابات ، علاوة على الجهود التى تبذلها كل الاطراف لرسم السياسات ووضع البرامج التى سيعرضها كل طرف على الناخبين في حملته الانتخابية سعيا وراء كسب التاييد وجمع الاصوات واملا في اجتياز الانتخابات بنجاح واحتلال مقعد برلمانى في اى من المجلسين .

والهدف المامول من كل هذه الجهود المحمومة هو ان تكون المجموعة البرلمانية ممثلة للمصريين جميعا بكل فئاتهم لتعبر بصدق وواقعية عن مشاكلهم وهمومهم وتنقل الى الساحة التشريعية تطلعاتهم وامالهم ، فيكون بذلك النسيج البرلمانى منسجما مع النسيج الوطنى ولاتشعر اى فئة بانها منفصلة عنه اوانها معزولة سياسيا فتؤثر الانعزال وتعزف عن المشاركة

والموضوع القديم الجديد الذى طالما ارق المصريين الاقباط في الانتخابات هو ندرة او انعدام تواجدهم في صفوف المرشحين .. ففى الوقت الذى يعيشون فيه جنبا الى جنب مع اخوانهم المصريين المسلمين ويؤدون ماعليهم من واجبات والتزامات ويتحملون نصيبهم من الاعباء والمسئوليات نجدهم اذا اتى زمن الانتخابات يتم تجنيبهم وتجاهلهم ويتركون يعتصرهم الالم والمرارة ، فيغلب عليهم الاحساس بانهم موضوعون في مقاعد المتفرجين حيث تفصلهم عن ساحة المشاركة اسوار من الفرقة تخدش النسيج الوطنى المتين وتدمى شعار مصر لكل المصريين

ولكن كيف يمكن الخروج من هذا المصير الشائك .. وهل يكون بالبكاء والاحتجاب احتجاجا على هذا الواقع المؤلم ..؟ ان مصر التى تجرى في دمائنا تدعونا صارخة « اياكم والسلبية .. احذروا الابتعاد .. ابحثوا في وسط كل ذلك عن ابنائى المعتدلين المخلصين ... قفوا وراءهم .. ايدوهم وانتخبوهم .. ادفعوا بهم الى المقاعد البرلمانية فانهم يحبونكم وسيكونون امناء على مصالحكم .. فانتم بذلك تسلهمون في هزيمة وابعاد العناصر التى تعبث بامنى واستقرارى »



المصدر : وطـنـى
التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انني اتذكر استضافة (وطني) للمفكر والسياسي الدكتور رفعت السعيد في ندوة ناقشنا فيها المشاكل المطروحة على الساحة المصرية وهموم الاقباط .. وعند طرح موضوع الانتخابات ومشاركة الاقباط قال « ... ان الاقباط يعلقون مشاركتهم في الانتخابات على تواجدهم في قوائم المرشحين وهم بذلك يرتكبون خطأ كبيرا لانهم يتركون الساحة خالية للعناصر والتيارات التي يسعدها ابتعادهم ... وعلى الاقباط اولا السعي بمشاركتهم الفعالة في العملية الانتخابية الى اكتساب ثقل انتخابي لاصواتهم وامتلاك وزن انتخابي بتواجدهم كناخبين ، لان ذلك من شانه ان يجعل المرشحين يسعون اليهم ويعبرون عن همومهم سعيا وراء كسب اصواتهم والطبيعي ان ياتي بعد ذلك عدم تجاهلهم في الحسابات الانتخابية واعتبارهم ورقة رابحة لها ثقلها كمرشحين وناخبين ..

كما يحضرني ايضا ماقاله المفكر والباحث الدكتور سعد الدين ابراهيم الذى استضافته (وطنى) على مائدة الحوار مرتين ... وكان حوارا شيقا قال فيه عندما تعرضنا للموضوع نفسه « ... ان فترات الازدهار السياسى التى شهدتها مصر في العصر الليبرالى كانت دائما تشهد المشاركة الفعالة للاقباط ، لان مصر وقتها كانت تبحث عن ابنائها المخلصين المصريين بغض النظر عن كونهم اقباطا او مسلمين ، ولم يكن المصريون يشعرون باى فرق بين القبطى والمسلم .. وكانوا كلهم يعملون من اجل مصر وخير مستقبلها .. »

والان ..على الاقباط واجب وطني كبير في استثمار الفترة المقبلة استثمارا بناء .. فعليهم البحث بكل اهتمام عن المرشحين الجديرين باصواتهم والاصغاء الى ارائهم وبرامجهم وسياساتهم ومناقشتهم في توجهاتهم نحو طرح وعلاج مشاكل مصر حتى عندما تحين ساعة الانتخابات يكونون واقفين جاهزين مشاركين في الساحة وليسوا جالسين في مقاعد المتفرجين .



سؤال تطرحه ندوة التجمع عن الانتخابات وتداول السلطة

هل تستطيع المعارضة الحصول على الاغلبية وانهاء احتكار الحزب الحاكم ؟

هل هناك احتمال - ولو ضعيف - ان تسفر الانتخابات القادمة عن تداول للسلطة؟

هل يستطيع حزب معارض تحقيق اغلبية ٥١٪ من مقاعد مجلس الشعب القادم؟

واذا لم يكن ذلك ممكنا - او مستحيلا - فهل هناك امكانيات للتنسيق بين احزاب المعارضة للحصول على الأغلبية وانهاء احتكار الحزب الوطني للسلطة؟

هذه الاسئلة كانت محور مناقشات الندوة التي عقدها حزب التجمع يوم الاربعاء الماضي في قاعة جمال عبد الناصر وطرحها في البداية حسين عبد الرازق امين الاعلام بالحزب ورئيس تحرير مجلة «اليسار» وحاول الاجابة عنها عادل عيد المحامي وعضو مجلس الشعب السابق و عبد العظيم المغربي عضو المكتب السياسي للحزب الناصري وعبد الغفار شكر امين التثقيف المركزي بالتجمع والدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد

هل هناك جديد؟! هذا السؤال طرحه عبد العظيم المغربي عضو المكتب السياسي للحزب الناصري في بداية كلمته وجاءت اجابته بالنفي القاطع فالأوضاع الامنية والاجرائية والقانونية التي تسود

عادل السنهوري

البلاد حاليا والتي ستجرى في ظلها الانتخابات القادمة لم تتغير والارجح انها لن تتغير. فمنذ ١٩٧٤ حدثت تغييرات جذرية مناقضة لسياسات ثورة يوليو على ايدي السادات ثم مبارك واذا كانت هناك سياسة الاقتصاد الحر والمفتوح فلماذا لايكون هناك واقع سياسي مقابل الواقع الاقتصادي اذا افترضنا صحة مايجرى اقتصاديا في مصر والذي يناقض الدستور اضاف . اننا في الحزب الناصري نعد انفسنا لدخول الانتخابات لادراكنا ان المقاطعة لن ينتج عنها اثر ايجابي اذا جاءت من طرف فصيل سياسي واحد. اما اذا كانت هناك معارضة واعية ترغب في احداث تغيير حقيقي فلن تجد امامها سوى الاعلان عن انه مالم يعلن الحزب الحاكم تخفيف القيود القانونية والاجرائية التي تؤدى التزييف فانها تعلن عن رفضها للانتخابات اكد المغربي ان معطيات الواقع تفرض على المعارضة الشريفة موقفا موحدا لوضع النظام في مأزق

دستوري واجباره على ضرورة العدول عن النظم القانونية والاجرائية والامنية المتعلقة بالممارسة الانتخابية والديمقراطية فمطالبنا ان نتحاور فيما بيننا حتى نصل الى حد ادنى من الضمانات لدخول الانتخابات ثم يأتي التنسيق بعد ذلك. اما عادل عيد المحامي وعضو مجلس الشعب السابق فقال انه حتى لو توافرت الضمانات الكافية لاجراء انتخابات نزيهة فهذا لن يغير من الوضع القادم ولن يؤدى الى خروج السلطة من الحزب الحاكم فتداول السلطة في المرحلة الراهنة لن يتاح عمليا لانه يتعلق في الاساس بالدستور القائم الذي يحدد سمات النظام وصيغ على اساس الاتداول السلطة واذا كنا جادين في المشاركة والتغيير فيجب ان يتم اولا تغيير الدستور. ولابد من ايجاد نوع من التنسيق بين احزاب المعارضة في الفترة القادمة في حدود التصدى للتزوير على الاقل بالاضافة الى دعوة الهيئات الدولية العاملة في ميدان حقوق الانسان لايفاد مراقبين لحضور المعركة الانتخابية. وبنظرة تفاؤلية طالب د. نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد «بالامل» في تغيير الوضع الحالي الذي يستحيل ان



المصدر : المصريون

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تستمر البلاد في ظله. وفي راى د. جمعة ان نقطة البداية هي الالتحام بالشعب من اجل التغيير المنشود اذا اردنا ان نخوض الانتخابات القادمة يدا واحدة فيجب البحث عن سبل الوصول الى الشعب لكن صورة الاحزاب نفسها حاليا تمنع عملية التنسيق رغم اننا في الوفد نستعد لذلك. أما عبد الغفار شكر امين التثقيف بحزب التجمع فانتقد التنسيق بين احزاب المعارضة بشكل حاد والقى بالمسئولية على المعارضة في ظل النظام السلطوي الحالي وغياب اية ضوابط وضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات فلايمكن تغيير الوضع القائم الا من خلال نضال جماهيرى طويل ومع ذلك فما حدث في السنوات الماضية ينبئ بالتشاؤم ففى اكتوبر ٨٢ اجتمع رؤساء احزاب المعارضة وشكلوا لجنة لطرح برنامج للاصلاح الديمقراطي ودعوا لعقد مؤتمر ٩ فبراير ٨٣ واشترطوا صدور قانون جديد للانتخابات لدخول الانتخابات الا ان حزب الوفد بادر بقرار منفرد لدخول الانتخابات وتوقف عمل اللجنة نفس الشئ حدث عام ١٩٨٦ وبادر حزب العمل بقرار منفرد وفي عام ١٩٨٨ كررها التجمع.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

في كل موسم انتخابات يتورط حزب الوفد في صفقات عديدة من أجل أي صوت انتخابي حتى لو أدت هذه الصفقات لأن يبيع الوفد نفسه وبرنامجه وأفكاره وتاريخه . بل إنه مستعد في اليوم التالي لعقد الصفقة الأولى أن يعقد صفقة جديدة . يبيع فيها ما قبله من الأولى . لو كان سيربح صوتاً جديداً ضارباً عرض الحائط بكل أخلاق الحرة الجائعة !!

الوفد واستغلال الأقباط !

تحرير: عبد الله كمال

وقبل فيلم عقد الوفد صفقة جديدة ، غارقة في كافة معاني الانتهازية والاستغلال السياسي ، عندما عين فؤاد سراج الدين - رئيس الوفد - الاستاذ سعد فخرى عبد النور سكرتيرا عاما للحزب ، في نفس الموقع الذى كان يحتله الراحل إبراهيم فرج ، معتزلا بذلك أصوات الأقباط في الانتخابات التشريعية القادمة .

ولا يعرف احد لماذا تأخر الوفد في إصدار هذا القرار طوال اكثر من عام حتى اقترب موسم الانتخابات .. ولا يعرف احد ايضا كيف عاش حزب كبير بمثل هذا الحجم كل هذه الفترة بدون سكرتير عام حتى يتم الاتفاق على البيع والشراء والارباح .. وعلى يحسب رئيس الحزب ما إذا كان هناك شخص آخر يمكن تعيينه بدلا من سعد فخرى عبد النور يمكن ان يأتى بأرباح أكبر .. أو مقاعد زيادة في عدد المقاعد التى سيحصل عليها الحزب في الانتخابات المقبلة .

وليس هناك إن علينا في ان نؤكد ان الحزب فشل في ان يجدد كوادره وقياداته .. بشكل عصرى .. حتى يعقد الصفقة .

وبشكل عام فإن من حق اى حزب في الدنيا ان يعقد الصفقات ، طالما انها تتوافق مع مبادئه وأفكاره ، وطالما انها لا تتناقض مع مصالح الجماعة ووحدتها ، وطالما انه لا يرائى ولا يتاجر بالصفقة الجديدة لاعبا على ضعف الذاكرة ، ومستغلا تسامح الناس وطاقته ، وطالما انه لا يريد تحويل تشكيلات الصفقات المؤقتة إلى الجهاد ، براءة لمستقبل الثقافة .

لكن الوفد لم يفعل ذلك ، وبعد تعيين سعد فخرى عبد النور بدأ فورا المزايدة ، واطلق سحب الدخان لجنى مزيد من الارباح ، وهكذا فعلت جريدته يوم الخميس قبل الماضى عندما نشرت خبر قرار تعيين سعد فخرى عبد النور ، وبجواره مقال يهاجم فيه الحزب الوطنى الذى لم يرشح قبطياً في انتخابات مجلس الشورى .

لقد كانت اسهم المزايدة والمتاجرة في اعلى اسعارها عندما كتب رئيس تحرير الوفد الأستاذ جمال بدوى يقول : « إيذاء مشاعر المسلمين والاقباط في انتخابات مجلس الشورى » .. وعندما تحدث عن الحزب الوطنى وحكومته التى ، وجهت طعنة غادرة إلى القيم والمبادىء التى صنعها المصريون عبر تاريخهم الطويل وتعمد عدم ترشيح الاقباط في انتخابات مجلس الشورى » .. وعندما تناسى كافة المعايير الصحفية ولم يشر في مقاله هذا إلى ان اول مطبوعة مصرية اتخذت موقفاً من هذا الإجراء - غير الصحيح - هى روز اليوسف قبل ان ينشر هو مقاله باسبوعين وقبل ان يعين الوفد سعد فخرى عبد النور بالطبع .. وهو ما اشار إليه الأستاذ سعيد سنبل في مقال نشر له بالاخبار قبل مقال رئيس جريدة الوفد .

وفيما يبدو فإن الأستاذ جمال بدوى صاحب الذاكرة التاريخية المتفرغة - تقريباً - لما حدث فقط في عصر المماليك يحتاج لان ننشط ذاكرته ببعض الوقائع ، ولان نعيد عليه مبادىء حزبه حتى لا تفوته في مقال آخر بعد صفقة جديدة ..

فجريدة الوفد هى التى سقطت قبل اشهر في خطأ صحفى وسياسى رهيب عندما اعلنت عن نشر مقال للأستاذ محمد حسنين هيكل ضد مؤتمر الاقليات ولم تنشر المقال ، وحنثت بوعدها لقرائها ، لان المقال يتعارض مع موازين إحدى الصفقات . بل إنها لم تكتف بهذا وصمتت تماماً عن هذا المؤتمر ، الذى اعتبر ان الاقباط في مصر اقلية ، وليس كما يؤكد الوفد اليوم بانهم عنصر امة .

في المقابل ، كنا نحن الذين هاجمنا المؤتمر ، ودافعنا عن صفة الاقباط في مصر ، وقلنا انهم ليسوا اقلية ، ولكنهم مواطنون لهم حقوق وواجبات .

والوفد ايضاً هو الذى يتراجع في كل يوم عن دخول انتخابات مجلس الشورى ، وهو الذى يرى ان المجلس مجرد ديكور ، وهو الذى يطالب بمنحه صلاحيات تشريعية او إلغائه .. ورغم ذلك فإنه اليوم يطالب للاقباط بمقاعد فيه ، وكأنه يريد بذلك ان يضمهم « للديكور » والاشخاص يرى انهم بلا دور .

لكن الحزب يتجاهل كل ذلك ، ويغرق الناس في احاديث تاريخية عن الايام - التى كانت - والتى كان فيها الوفد مظلة لعنصرى الامة في زمان كان فيه « الفداء لمصر سجالاً بين المسلمين والاقباط ، وزمان جلجلت فيه اصوات القسس على منابر الأزهر ، وارتفعت صيحات المشايخ على دكك النواقيس في الكنائس » .. كما يقول الأستاذ جمال بدوى .

ونحن بدورنا نترحم على هذا الزمان ، ونترحم كذلك على تاريخ الوفد ، ونترحم ايضاً على المبادىء ، ونترحم مرة اخرى على العقول التى لم تكن تنسى ، وإن كنا لا نترحم على زمن قريب باع فيه الوفد الاقباط من اجل عيون عدة مقاعد تحت قبة البرلمان .

إننا لن نذهب بعيداً ، ولن نعود لبداية القرن حتى نغرق في مزايدات تجارية سياسية على الوفد .. وسنرجع قليلاً للوراء ، قبل عشر سنوات فقط ، عندما تحالف الوفد مع الإخوان المسلمين عام ١٩٨٤ ، ونسى تماماً ذكريات ، ويصا واصف ومكرم عبيد وسينوت حنا ، وتذكر فقط انه يمكن ان ينجح في الانتخابات لو تحالف مع عمر التلمساني ومامون الهضيبي وسيف الإسلام حسن البنا .. حتى لو كان هؤلاء يرون ان الاقباط اهل ذمة ، عليهم دفع الجزية ، وليس من حقهم التجنيد في الجيش ، او التمثيل في البرلمان .

ولعل رئيس تحرير الوفد ورئيس حزبه لا ينسيان ان حزبهما هو الذى ساعد هؤلاء على دخول البرلمان ، ولعلهما لا ينسيان ان حكومة الراحل محمود فهمي النقراشي قبل ١٩٥٢ ، هي التي اصدرت اول قرار بحل جماعة الإخوان المسلمين لانها تورطت في عدة عمليات إرهابية ، ولعلهما كذلك لا ينسيان ان الوفد عندما دخل برلمان ١٩٨٤ لم يعارض بكلمة واحدة كافة مقولات الإخوان في البرلمان ، والتي طالبت بتعديل القوانين إلى الشريعة الإسلامية .

ولعل السيد فؤاد سراج الدين لا ينسى انه رغم تحالفه هذا ، جاء فيما بعد وقال : « إنهم لم يقدموا برامج محددة ، وانه هو الذى تساءل عن معنى تطبيق الشريعة التي يطالبون بها ، وانه هو الذى وصف مطالبهم بانها متوقفة عند تطبيق الحدود وان هذا لا يعرفون تفاصيله (من حوار حول المستقبل ـ اليمين واليسار ـ عمرو عبد السميع ـ دار سعاد الصباح) .

ولمن يندهش من هذا التناقض فإن عليه ان يدرك ان رئيس الوفد تذكر هذا فقط بعد ان انتهت صفقة عام ١٩٨٤ ، وبعد ان تلاشت فوائد التحالف مع الإرهاب ، وبعد ان ادرك ان الشارع السياسى كله ضد هؤلاء ومن يتبعونهم .

وعليه فإن حسابات الصفقات في حزب الوفد تعلو فوق كل شيء ، تعلو حتى على التاريخ .. ولهذا فإن الحزب الذى لم يكن يتوقع ابعاد صفقة سعد فخرى عبد النور في عام ١٩٩٥ ، لم يعمل حسابا لهذا في عام ١٩٩٢ عندما وقعت مذبحة ديروط ، واشتعلت هناك النيران الإرهابية التى تريد توريط المجتمع في فتنة طائفية .

وقتها وقف الحزب صامتا ، ولم يصدر بياناً ولم يعلق بتصريح إلا بعد ان اتمت الدولة محاصرة الفتنة ، وبعد ان جفت دماء الاقباط الذين قتلوا في ديـروط ، ولا يعفي هـذا الصمت ان فؤاد سراج الدين برر ذلك فيما بعد ، وقال : « عندما تقع حادثة لابد ان نتبين طبيعتها ، فهل هى فتنة طائفية ام مجرد ثار ، او نزاع عائلي .. كل هذا يظهر في تحقيقات النيابة ثم نعلن راى الحزب » .

إذن انتظر فؤاد باشا وقتا طويلاً حتى تتم التحقيقات ، ولم يستجب إطلاقاً إلى كافة المعلومات التى كانت تنقلها منظمات حقوق الإنسان ووكالات الانباء ، بل ومندوبو جريدة الوفد نفسها .. ونسى تماماً حينئذ ان الوحدة الوطنية هي لعبة الوفد التاريخية .

الآن ، والآن فقط ، هم يتذكرون عنصرى الامة ، وينسون تماماً انهم لم يفعلوا شيئاً ضد الإرهاب ، ولم يحاربوا التطرف ، ولم يظهروا في الصعيد ، ولم يبرروا للاقباط الذين يستغلون اصواتهم الآن لماذا لم يسجل اسم اى وفدى في اى قائمة اغتيالات للمتطرفين ، واين هو الدليل على انهم يواجهون بشجاعة جماعات الفكر الاسود التي تعادى الاقباط .

ولكن لندع تلك النقطة جانباً ، ولنستعن ايضاً بوقائع التاريخ الحديث للوفد ، وليس بوقائع زمن مضى ، ونسأل حزب الوفد الذي ينادى بتمثيل الاقباط الآن قبل الانتخابات : ماهي اسماء الاقباط الذين تضمهم تنظيماته .. كم عضوا منهم في الهيئة العليا ، وكم عضواً منهم يدير لجنة عامة في محافظة ، وكم عضوا منهم سانده الوفد في انتخابات نقابية او غيرها ؟

إن تلك نقطة ضرورية وهامة جداً قبل ان يحدثنا الوفد عن ذكريات ويصا واصف ، ومكرم عبيد ،

ثم تعالوا نسأل : من يمثل سعد فخرى عبد النور من الاقباط ؟

هل هو مثلاً يعبر عن طبقة رجال الاعمال الذين يقدمون التبرعات للحزب حتى يستمر في عمله ، وخاصة انه مليونير معروف ، له علاقات عديدة مع الدولة ، خاصة في عصر السادات عندما تدخل ليعرف الرئيس السابق على البارون إمبان ، وعندما كان وسيطاً في بعض خطط مترو الانفاق الاولى .

ام هو يمثل رجال الاعمال الذين يبحثون عن المكاسب حتى لو كانت عن طريق إقامة علاقات تجارية مع الإسرائيليين والتطبيع مع اليهود .

او لعله يمثل فئات من الفرانكفونيين المصريين المرتبطين بعلاقات وثيقة فكرية وثقافية مع فرنسا ، دفعت الرئيس ميتران لان يمنحه وسام فارس تقديراً لخدماته .

في واقع الامر هو يمثل كل هؤلاء قبل ان يمثل الاقباط .. وقبل ان نستسلم لما هو مدون في خانة الديانة ببطاقته الشخصية ، والتى يحاول الوفد استغلالها الآن .

هذه كلها وقائع مؤكدة من التاريخ الحديث ، منذ عاد الوفد إلى الحياة السياسية في الثمانينيات .. اما إذا اراد احد ان يعود إلى التاريخ القديم فإن عليه ان يكون حذراً ، وإلا فإننا سوف نذكره بصفقة قديمة تنازل فيها الوفد عن كافة مبادىء النضال ضد الإنجليز ، ورحب فيها مصطفى باشا النحاس بالوصول للحكم عن طريق الدبابات البريطانية التى حاصرت قصر عابدين في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

في ذلك الوقت كان الوفد يطلق سحب الدخان على صفقته مع السفارة البريطانية . ووقتها وصف أحمد ماهر باشا الصفقة بجملته المعروفة : « النحاس يتولى الحكم على أسنة الرماح البريطانية » .. وبالتالي فإن الوفد مستعد في كل وقت لأن يعقد صفقة تصل إلى مكسب ولو ضعيف ، حتى لو كان هذا المكسب على أسنة رماح الإخوان أو بريطانيا ، أو الأقباط ، أو حتى اليهود .

فكلها صفقات !! ■

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سكرتير الوفد الجديد :



مليونير من باريس

تقرير : إبراهيم خليل

احتاج فؤاد سراج الدين خمسة اشهر لينهي مفاوضاته مع سعد فخري عبد النور حتى يقبل منصب سكرتير عام حزب الوفد . وبينما وافق الباشا على شروط صاحب المنصب الجديد اشترط لنفسه أن يحتفظ بحق إعلان القرار في توقيت مناسب . وجاء هذا التوقيت في الاسبوع الماضي عندما خلت ترشيحات الحزب الوطني من الاسماء القبطية .

وبهذا يحاول الوفد أن يستفيد من أخطاء الحزب الوطني ، ويحاول في نفس الوقت منع الاحزاب الأخرى من أن تلعب على اصوات الأقباط ، خاصة الناصريين الذين مدوا في الأيام الأخيرة حبال الود مع الكنيسة .

كانت المفاوضات صعبة للغاية ، بسبب توالي مرات سفر سعد عبد النور إلى باريس حيث يقيم بشكل شبه دائم ، وقد رفض « سعد » في البداية المنصب لكثرة أعماله ومشروعاته في مصر وباريس .. لكن فؤاد باشا لعب على استمرار الدور الوطني لأسرة عبد النور ، فعرض المليونير ستة شروط ليوافق :

أولها : أن يتمتع بكافة صلاحيات السكرتير العام حسب اللائحة الجديدة ، وأنه المسئول أمام رئيس الحزب ، وأن يتولى رئاسة لجنة التنظيم الداخلي ويشرف على تدوين محاضر الهيئة العليا ، ويتولى حفظ الجلسات والمحاضر وهي أوراق لا يطلع عليها إلا بإذن رئيس الحزب .

والشرط الثاني هو عدم تدخل احد في عمله إلا رئيس الحزب .

والثالث : عدم التحيز لطرف لصالح آخر ..

والرابع ، تحقيق مصالحة وفدية عامة .

والخامس إعادة اختيار السكرتيرين المساعدين الأربعة « علي سلامة ، فؤاد بدراوي ، كرم زيدان ، وإبراهيم اباظة » .

وأما الشرط الأخير فهو : التخلص من العناصر الانتهازية في الحزب .

وعندما صدر القرار تباينت ردود الفعل في الوفد . ياسين سراج الدين سعيد جداً .. وهو يرى أن علاقات عبد النور بأعضاء الحزب جيدة ، وأنه سيكون سكرتيراً عاماً حقيقياً . وقال : ليس من حق نعمان جمعة نائب رئيس الحزب الاعتراض على قرار رئيسه .

وربما يعود هذا الرأى الإيجابى لكون سعد فخرى عبد النور زامل ياسين سراج الدين فترة سجنه خلال أربعة شهور عام ١٩٦١ ، في سجنى القلعة والقناطر الخيرية .. فضلا عن أن بينهما صداقة وأعمالا تجارية .. فضلا عن أن هذا سيؤدى لتقليص دور نعمان في الحزب ، وسيؤدى لسحب إشرافه على لجنة تنظيم الحزب ، وسيقلص دوره في تشكيل لجانه .. ومن هنا فإنه سيبقى محصورا في منصبه .

في المقابل قابلت جبهة نعمان ذلك القرار بفتور حاد ، لاسيما أن الدكتور نعمان هو أحد أبرز أفراد مجموعة باريس ، لكن سعد عبد النور له علاقات أوثق بالفرنسيين .. وهو بجانب علاقاته السياسية والحزبية في باريس فإنه محامى السفارة الفرنسية في مصر ووكيل قانونى لكبار رجال الأعمال والأثرياء المصريين .

وسعد فخرى عبد النور مليونير كاد يتجاوز حد هذه الصفة . وهو يمتلك ٢٥٪ من أسهم « فيتراك » ومعه ابنه وأخواه ..

وبشكل عام يعنى اختيار سعد عبد النور ضربة للدكتور نعمان الذى رشح محمود أباظة لهذا المنصب طمعا منه في السيطرة عليه .. وخاصة أنه شكل لجان الحزب في المحافظات على خلاف رغبة فؤاد سراج الدين في أعضائها .. ولاسيما أنه كان يتحرك في الأيام الأخيرة بصلاحيات سكرتير عام .

بخلاف هذا قابل الآخرون القرار بترحاب ، لأن سعد عبد النور من أسرة وفدية ، ولأن علاقاته بهم طيبة ، وخاصة أنه يدعو قيادات الحزب كل عام لإفطار رمضانى في فندق كبير .

وعبد النور مسن آخر في قيادة الوفد ، عمره ٧٨ سنة ، يقيم في باريس مع زوجته وابنه وابنته ، لديه مكتب محاماة هنا وآخر هناك .. ومنزل في الزمالك وقصر في باريس ، ويقال إنه تبرع للحزب عندما أنشىء عام ١٩٧٨ ، بل إن كل مطبوعات الحزب كانت على حسابه ، لكنه خسر في انتخابات عام ١٩٨٤ ، وقدم استقالته من رئاسة لجنة الوفد في سوهاج ، وإن ظل عضوا في الهيئة العليا لسنة ١٩٨٤ ، التى لا تضم سوى أربعة أقباط أولهم هو ، ومعه عبد الله عدلى بباوى ، وجميل أخنوخ فانوس ، وإبراهيم فرج مسيحه « السكرتير العام الراحل » .

وقد كان مختلفا مع فؤاد سراج الدين . ليس لأسباب سياسية .. وإنما لأنه اشترى منه فيللا في جاردن سيتى كان الباشا يجهزها لإقامته بدلا من القصر الذى يعيش فيه ، والذى لا يملك سوى السبع فيه . وسبب الخلاف أن سعد عبد النور باع الفيللا للكنيسة بثمن أكبر للغاية فقاطعه الباشا بعض الوقت .

وحتى الآن لم يستلم السكرتير العام منصبه بعد ، وسوف يصل بعد أيام ، بعد أن أبلغ مكاتبه ألا يقبلا قضايا جديدة حتى يتفرغ لوقت ما للمنصب السكرتير ، لاسيما أن هناك استعدادات لجمعية عمومية جديدة ، وانتخاب هيئة عليا وإعلان أسماء المرشحين لمجلس الشعب .. وهى الانتخابات المتوقع أن ينفق عليها فخرى عبد النور .

وهناك أطراف تحدث معها سعد عبد النور تؤكد أنه يملك خطة لترتيب الحزب ، سوف تشمل الجريدة أيضاً .

يذكر أن الوفد كان يروج لأن هذا المنصب كان قاصرا طوال تاريخه على الأقباط ، لكن هذا غير صحيح . فقد تولى منصب السكرتير العام كل من مصطفى النحاس ، صبرى أبو علم ، عبد السلام فهمى ، وفؤاد سراج الدين .. وكل هؤلاء مسلمين . بجانب إبراهيم فرج الذى كان سكرتيرا عاما بلا صلاحيات وفكرى مكرم عبيد الذى جاء لموقعه لأسباب لها علاقة بالصدفة ■



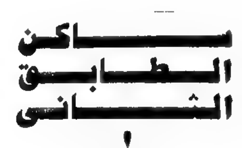
المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥







عبد العظيم درويش

يسعى معارضون ينتمون الى ١٣ حزبا سياسيا من بين ١٤ حزبا وضمنها الحزب الوطنى الحاكم الى اقناع نحو ١٨ مليون مواطن يمثلون المجمع الانتخابى لمصر، باحقية احد كوادر احزابهم فى شغل الطابق الثانى من مجمع البرلمان حيث يقع مقر زعيم المعارضة البرلمانية، وذلك خلال الانتخابات العامة التى ستجرى فى نهاية العام الجارى لتشكيل برلمان «٩٥/٢٠٠٠»، الذى ستدخل به مصر الى القرن الحادى والعشرين.

وتدور المعركة الانتخابية الحقيقية بين رموز ومرشحى احزاب المعارضة بعد ان تاكدت هذه الاحزاب ان آلية التغيير الديموقراطى التى اعتادها المجتمع لا تطول اغلبية الحزب الحاكم او بمعنى اخر «حزب الرئيس او حزب الحكومة» اى كان اسمه؟ وهو الامر الذى اعتاده المجتمع المصرى منذ ان اعاد الى حياته السياسية مبدأ التعددية الديموقراطية فى عام ١٩٧٦، حيث كانت الاغلبية من نصيب حزب مصر الذى كان يراسه وقتها رئيس الوزراء ممدوح سالم، ثم الحزب الوطنى الذى تراسه السادات قبل اغتياله فى العام ١٩٨١، والذى لايزال يحتفظ بهذه الاغلبية البرلمانية.

وبدا من الواضح أن جميع المعارضين باتوا مقتنعين تماما بان مبدأ تداول السلطة الديموقراطى يقتصر فقط على زعامة المعارضة من دون ان يمس الاغلبية او حزبها الحاكم.

وعلى الرغم من ان خريطة العمل السياسى اتسعت لتشمل ١٣ حزبا معارضا الى جانب الحزب الوطنى الحاكم - الذى خرج مبكرا من اية منافسة من جانب هذه الاحزاب فى الانتخابات التى ستجرى بعد نحو ٦ أشهر - الا ان الصراع الحقيقى على زعامة المعارضة سيدور بين ثلاثة قوى بينها اثنتان تمثلان اليمين سواء كان اقتصاديا او دينيا، اما الثالث فيمثله اليسار.

ولان لمقعد البرلمان بريقا خاصا بين السياسيين والمهتمين بالعمل الحزبي، فان جميع القوى السياسية - حتى بما فيها تلك الاحزاب الهامشية الصغيرة التى اتسعت لها الخريطة الحزبية - آثرت إدخار قواها للمعركة البرلمانية دون ان تشغلها بشكل واضح معركة انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى رغم انها ستجرى خلال الشهر المقبل..

وعلى الرغم من ان جميع الاحزاب - او على اقل تقدير «معظمها» - لم تعلن موقفها الرسمى من الانتخابات البرلمانية المقبلة حتى الآن! الا ان كافة التقارير الحزبية تؤكد ان جميع الاحزاب ستشارك فى هذه الانتخابات وانها ستتراجع عن مقاطعتها السابقة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

لها دون النظر الى استجابة حكومة الحزب الحاكم للمطالب التى سبق ان قدمتها واعادت تكرارها عبر مواسم الانتخابات السابقة والتى تتعلق دوما بما تسميه احزاب الاقلية بضمانات جيدة ونزاهة الانتخابات..

فى هذا الصدد، وعلى الرغم من أن هيئتة العليا لم تعقد حتى اجتماعا لتحدد موقف حزبها من الانتخابات المقبلة، الا ان حزب الوفد - الذى سبق وان قاطع إنتخابات برلمان «٩٠/ ٩٥» بدا نادما على تلك المقاطعة السابقة واتخذ ترتيباته لاستعادة زعامة المعارضة التى كان يقودها فى برلمان «٨٤» وفقدها بعد ٣ سنوات فقط من تشكيل البرلمان فى ضوء حكم قضائى بحله بسبب تصادم قانون الانتخابات الذى جرى على اساس تشكيله مع مواد الدستور..

نحن سنخوض هذه الانتخابات المقبلة منفردين من دون حتى تنسيق مع اى من القوى السياسية فنحن واثقون من قدرتنا على خوض هذه المعركة.. وبخاصة بعد ان عرف الناخب المصرى الفارق الواضح بين معارضة الوفد وبين اى معارضة تلتها.. هكذا كان ابرز قيادات حزب الوفد ياسين سراج الدين حاسما فى تحديد موقف حزبه من الانتخابات المقبلة بعد ان قاطع انتخابات برلمان «٩٠» على صعيد التحالف بين حزب العمل والاحرار وجماعة الاخوان المسلمين والذى نجح فى تحويل دفة المعارضة تحت قبة البرلمان من اليمين الاقتصادى الى اليمين الدينى فى برلمان «١٩٨٧» والذى صدر حكم قضائى بحله فى العام ١٩٩٠ بسبب عدم دستورية قانون انتخاباته، فإن تنسيقا مكثفا يجرى الترتيب له حاليا بين مرشحى اضلاعه الثلاثة لخوض الانتخابات المقبلة فى منافسة مع غيره من القوى السياسية ليسترد هو ايضا لواء المعارضة الذى فقده فى برلمان ٩٠ الحالي.

«القضية الهامة التى تشغلنا تتبلور فى جدية الضمانات الخاصة بجيدة ونزاهة الانتخابات وهو الأمر الذى تلتف حوله كافة القوى السياسية والوطنية»

وهنا كان نائب رئيس الحزب العمل الدكتور محمد حلمى مراد يعيد تذكير الرأى العام وحكومة الحزب الوطنى الحاكم بمطالب المعارضة التى إعلنتها احزابهم فى فبراير من العام ١٩٨٤ منذ مؤتمرها الموحد فى ميدان عابدين الشهير بالقاهره . والتى اعادت تكرارها فى كل مناسبة عامة..

عن استمرار التحالف مع الاخوان المسلمين - المحظور نشاطها رسميا منذ عام ١٩٥٤ - قال قيادى بارز بحزب العمل ان هذا الحظر - رغم معارضتنا له - انما يقتصر فقط على الجماعة من دون الاعضاء وان الانتخابات المقبلة انتخابات فردية لا ينسحب عليها هذا الحظر، و بالتالى فإن التنسيق بين اطراف التحالف - الذى اختار تعبير الاسلام هو الحل فى الانتخابات العامة - سيظل مستمرا فى الانتخابات المقبلة.

وعلى صعيد حزب التجمع الذى نجح على مدى الخمس السنوات الماضية من عمر البرلمان الحالى («٩٠/٩٥» فى قيادة المعارضة تحت قبة البرلمان، لتتحول الى معارضة يسارية،، فإن انباء تتردد بقوة فى اروقته واروقة الحزب الديمقراطى الناصرى تفيد بان تنسيقا تجرى صياغة بنوده حاليا سيجمع بين مرشحى التجمع والناصرى من دون اى تنافس فى محاولة من جانب اليسار الاحتفاظ بلواء المعارضة البرلمانية وبخاصة ان المعارضة البرلمانية الحالية تجمع ايضا ٥ من كوادر الحزب الديمقراطى الناصرى تحت قبة البرلمان على الرغم من عدم الاعتراف بتمثيلهم الحزب رسميا ذلك لان تأسيس الحزب فى العام ١٩٩١ جاء لاحقا على الانتخابات البرلمانية التى جرت فى نوفمبر من العام ١٩٩٠ لتشكيل البرلمان الحالي.

وعلى صعيد بقية الاحزاب المعارضة، فعلى الرغم من أن مفردات الخطاب السياسي تصل فى حماسها الى حد المبالغة فى المنافسة على الاغلبية، الا ان واقع قواها الشعبية وجماهيريتها لا تتيح لها الفرصة فى المنافسة «برلمانيا» الا على مقعد او اثنين على اكثر تقدير لكل حزب من تلك الاحزاب الصغيرة الهامشية والتى ترى فى الانتخابات العامة « - اية انتخابات» - فرصة لاعادة تذكير الرأى العام المصرى باستمرار وجودها على الساحة الحزبية الرسمية .

... القضية هنا.. هل سيعيد التاريخ البرلمانى دورته الثلاثية ليتسلم حزب الوفد لواء المعارضة البرلمانية، أم ان التحالف الثلاثى سينجح فى ازاحته من المنافسة على مقعد زعامة المعارضة.. أم ان رئيس حزب التجمع خالد محيي الدين سينجح فى ان يظل محتفظا بلقب زعيم المعارضة البرلمانية !؟ سؤال ننتظر الاجابة عنه حتى نهاية العام الجاري●



المصدر : مـايـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

لعبة الطائفية القذرة مرفوضة تماماً فى الحزب الوطنى

قراراتنا لا تأخذ بالنسب العددية ولا تفرق بين المصريين على أساس دينى

مواقف الوفد إنتهازية وليست خالصة لوجه الله

كلنا أمام القانون سواء

اجتهدت صحيفة « الوفد » على مدى الاسبوعين الماضيين فى إثارة الفتنة بين ابناء الوطن الواحد وضرب الوحدة الوطنية باسم الوحدة الوطنية وتحت شعاراتها والهدف من كل ذلك معروف وواضح .. ولايخرج - للأسف - عن المصلحة الحزبية الضيقة التى اختارت « الوفد » ان تضحى بأغلى القيم الوطنية من اجلها!.

لقد فتش حزب الوفد فى قوائم ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشورى ، فوجد انها تخلو من اسماء قبطية فقرر ان يجعل من ذلك قضية القضايا ويفرد صفحات جريدته لاتهام الحزب الوطنى بانه ضد ترشيح الاقباط .. وهو موقف انتهازى بلا شك . وليس له اى اساس من الصحة ، ولا هدف له إلا محاولة تشويه صورة اكبر حزب جماهيرى فى مصر رسالته الأولى الحفاظ على الوحدة الوطنية .

● يوم الخميس قبل الماضى قال رئيس تحرير الوفد فى مقاله بان الحزب الحاكم تعمد عدم ترشيح الاقباط فى انتخابات مجلس الشورى وخان بذلك شعاراته ، وضرب الوحدة الوطنية فى مقتل !! وفى الخميس التالى خرج مقال رئيس التحرير بالعنوان التالى : « الوفد بيت الاقباط السياسى »

● انها لعبة انتهازية رخيصة ومكشوفة وتضرب اهم مبادىء الوحدة الوطنية فى مصر وهى عدم تصنيف المصريين فى ساحة العمل السياسى .. فالعبرة بالاصلح والانسب وبصرف النظر عن الديانة .

● وقالت الوفد فى تحقيقات وموضوعات كثيرة مثيرة ان اقباط مصر سقطوا من حسابات الحكومة وان ترشيحات الحزب الوطنى تضمنت مخالفات دستورية وقانونية وسياسية وهذه سقطة جرحت مشاعر المسلمين والمسيحيين معا !!!





المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

● حزب الوفد يلعب لعبة قذرة .. إذ يسعى لايقاظ الفتنة والتفريق بين المسلمين على اساس الدين ، وهي لعبة مرفوضة بكل المقاييس . فشعب مصر لم ولن يتقلص ولم ولن يتعامل في ممارسة السياسة على اساس النسب العددية ولم ولن يعتمد منهج التمثيل الطائفي الذي اودى بالشقيقة لبنان الى الهاوية .

● لا .. لن نتسابق مع « الوفد » في هذا الماراثون البغيض . فنحن في انتماءاتنا الحزبي والوطني سواسية لا فرق بين مسلم ومسيحي ولا تكاد تلمح اى تمييز بيننا على اساس ديني في تشكيلات الحزب وترشيحاته ، بالضبط كما هو الحال في مؤسسات الدولة ومصالحها المختلفة .

● والقرار الذي يتخذ داخل تشكيلات الحزب لا ينظر الى الديانة كعنصر حاكم ، وإنما ينظر الى الصلاحية والتناسب ، فمن كان صالحا ومناسبا ، كان جدير بالمهمة بصرف النظر عن ديانته

● والحزب الوطني بعيد عن اى مزايدة وهو اكثر حزب يحافظ على الوحدة الوطنية ويرفع من شأنها ، وبالفعل لا بالقول وهذا واضح تماما في كل قراراته ، ويكفي انه لا يزيد من اى انقسام بين المصريين مثلما يفعل غيره ويتفاخر بانه عين فلانا في منصب كذا لانه قبطي ، ولكي يحافظ على التوازن بين عنصري الامة .

● هذه النظرة الطائفية مرفوضة تماما في الحزب الوطني لانها نظرة ضيقة الأفق ، انتهازية ، ولكنها ضارة جدا بمصالح الوطن على المدى البعيد ، لانها تكرس الانقسام بين الطائفي بين ابناء الوطن الواحد . وهي نقطة تنبه لها مبكرا جدا المسلمون والاقباط في مصر عندما ضغط الانجليز كي ينص دستور عام ١٩٢٣ على نسبة معينة من المقاعد للاقباط . فانتفض المصريون جميعا من مسلمين واقباط يرفضون هذا الانقسام واصر الجميع على ان الاقباط لا يمكن ان ينفصلوا او يميزوا عن المسلمين ، فالجميع قد انصهر في سبيكة واحدة هي هذا الشعب المصرى الاصيل .

● وجاء الدستور وكل الدساتير من بعده وايضا كل القوانين لا تفرق بين مصرى وآخر بسبب الدين ، فكلنا امام القانون والدستور سواء ، وكلنا في ميدان العمل العام والعمل السياسي سواء .. فمن الذي خالف القانون والدستور الآن ؟ !

● إن موقف « الوفد » في هذه القضية ليس خالصا لوجه الله والـ

جاء المقال الثاني لرئيس التحرير الذي يقول فيه إن الوفد هو بيت الاقباط السياسي ليكشف اللعبة القذرة التى يلعبوها كثيرا في الماضى ويريدون فرضها علينا اليوم وهي تقسيم اصوات الامة بين مسلمين واقباط ، متصورين ان بامكانهم الحصول على اصوات الاقباط في الانتخابات .

● نحن نقول لهم بصراحة .. إنها لعبة قذرة .لاتفرقونا بعد أن جمعنا الله وجمعنا الوطن ، لاتميزو بين هذا وذاك ، فكلنا مصريون . نفترق فقط على اجتهاداتنا الوطنية ، وتنافسنا الحزبي ، لكننا مترابطون منصهورون في بوتقة الوطن . وإذا كان الحزب الوطني لم يرشح اسما قبطيا لانتخابات مجلس الشورى فانتظروا انتخابات مجلس الشعب والانتخابات المحلية وانتخابات التشكيلات الحزبية وكلها مناسبات اكدت دائما وتؤكد ان الحزب الوطني لا يفرق بين مسلم وقبطي على اساس الديانة ، ولا يزايد على وحدة ابناء الوطن .

هــل يتحقــق الحــلم .. مع الانتخــابات القــادمة ؟!

مبارك يريدها منافسة شريفة بلا اتهامات أو تجريح شـخصى

خـذوا العبــرة من فرنسـا

جوسـبان .. المنافـس القـوى احتــرم إرادة الشــعب وكــان أول المهنئيــن لشـيراك

● تنافس جاك شيراك وجوسبان فى انتخابات الـرئاسـة الفرنسيـة .. واخذت المعركة الانتخابية مجراها بين الرجلين والحزبين .. الديجولى والاشتراكى .. ثم حسم الامر لصالح شيراك .. واعلن عن فوزه بالرئاسة ..

واحترم جوسبان ارادة الشعب وكان اول من قدم التهنئة لشيراك باعتباره رئيسنا لكل الفرنسيين .

● ولقد هللت صحف المعارضة عندنا لهذا المشهد الديمقراطى .. وراحت تتغزل فى ديمقراطية فرنسا .. لكن فاتها ان تتعلم من هذا الذى جرى امام اعين العالم كله .

● الغريب فى الامر .. ان هذه الصحف نفسها هى التى تشكك فى انتخابات مجلس الشعب قبل ان تبدأ .. وهى التى تهدد وتتوعد باثارة الاضطرابات والانسحاب من الانتخابات وهى التى تطالب باستقالة الحكومة ويعين حكومة محايدة وهى التى تنال من إحدى مؤسساتنا التشريعية وهو مجلس الشورى .. وهى التى تروج كل يوم للشائعات التى لايقوم عليها دليل .. وهى التى ترفع لواء الفتنة الطائفية .. وهـذه كلها ممارسات غير ديمقراطية ونتـائجها الحتمية ضد الديمقراطية على خط مستقيم .

◎ التعليــــق

● فى خطابه السياسى الهام بمناسبة الاحتفال بعيد العمال فى اول مايو اكد الرئيس حسنى مبارك على الترحيب بمشاركة كل الاحزاب والقوى الشرعية فى انتخابات مجلس الشورى وانتخابات مجلس الشعب .. ودعا الرئيس الجميع الى خوض منافسه شريفة فى هذه الانتخابات تليق باسم مصرى ومكانة مصر وتاريخ مصر وطالب بان تبتعد الدعايات الانتخابية عن التهويل والمزايدة والتجريح الشخصى واثارة العنف .. واعرب الرئيس عن سعادته باى حزب يحقق الفوز .. مادامت المنافسة شريفة والهدف نبيل .

● هذه الرؤية الحضارية والتقدمية للعملية الانتخابية كان ينبغى ان يكون لها الاولوية والسيادة .. فنجاح التجربة الديمقراطية اهم واخطر من نجاح حزب معين او شخص معين .. وهذا هو الحال فى الانتخابات التى تجرى فى الدول الديمقراطية المتحضرة .. لكن للاسف .. احزاب المعارضة عندنا قلبت الصورة راسا على عقب .. وبدلا من ان تتضامن مع دعوة الرئيس مبارك من اجل مستقبل افضل .. راحت تشكك من الان .. فتتهم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتزوير الانتخابات حتى تغطى هذه الاحزاب فشلها اذا مافشلت .. وهى بالقطع ستفشل اذا استمرت فى هذا الطريق المسدود لانها اتبعت اسلوبا يعفيها من بذل الجهد ، ويبرر لها الفشل مسبقا .

● وهناك مثال بسيط يؤكد عملية التضليل التى تتبعها احزاب الاقلية .. فهى لم ترشح أحدا فى معظم الدوائر لانتخابات مجلس الشورى وبالتالى انفرد الحزب الوطنى بهذه اللجان وفاز مرشحوه بالتزكية فى اغلبها بدون منافسه ، لكن صحف المعارضة عز عليها ان تقول الحقيقة ، وانما خرجت لتقول انها تزكية معلومة الاجر .

● اليس هذا تضليلا .. وتشويشا على الحقائق ، وعلى الانتخابات وعلى الديمقراطية ؟!

● أن الديمقراطية نظام متكامل .. ولكى ينجح هذا النظام لابد ان تتبناه كل الاتجاهات عن اقتناع سواء كانت النتيجة لصالح هذا الاتجاه او ذاك .. المهم ان تخرج الديمقراطية ناجحة .

● ولقد كانت الانتخابات الفرنسية الناجحة فرصة لان نبحث في سجلاتنا لنقوم ديمقراطيتنا وننقيها مما علق بها من خزعبلات وممارسات انتهازية لاهدف لها الا تشويه الحزب الحاكم ووصف مصر بانها بلد الحزب الواحد .

● لماذا لانكون مثل فرنسا .. فتخرج المنافسة نظيفة وشريفة .. ويخرج فيها الفائز مباركا بتهنئة الاخرين .. مثلما فعل جوسبان وميتران مع شيراك وحزبه .

● لقد كان جوسبان يتمنى الفوز وواتته الفرصة في المراحل الاخيرة .. حيث انطلق في السباق وكان مفاجأة .. وتقاربت ارقامه مع شيراك . لكن الفوز لم يحالفه .. فلم يقم الدنيا .. وانما اعترف بالهزيمة .. وهنأ منافسه المنتصر .

● وايضا ميتران .. كان بلا شك يفضل ان يفوز جوسبان الاشتراكي مثله .. لكنه تقبل النتيجة بصدر رحب . وهنأ شيراك تهنئة رقيقة جميلة .

● وخرج الشعب الفرنسي من الانتخابات قويا بديمقراطيته سعيدا بوحدته وتماسكه الكل من مؤيدين ومعارضين يهنيء شيراك رئيس كل الفرنسيين وهنا تكون العبرة لمن يعتبر .

خصومة مع النفس



بقلم :
ثروت اباظة

ما اعجب قولهم ان انتخابات مجلس الشورى لم تنشر مواعيدها . ان الاحزاب الضائعة اشبه ما تكون بالتلاميذ الفاشلين الذين يحاولون ان يبرروا سقوطهم باسباب تدعو إلى الهزء والسخرية وتجعلهم جديرين بالسقوط فعلا .

هل هناك في العالم انتخابات سرية . وهل عجز الراغبون في الترشيح عن معرفة المواعيد للتقدم للانتخاب ويوم الانتخاب ويوم الإعادة .

فلاذا جهلوا هذا وعجزوا عن معرفته فما ترشيحهم انفسهم وما املهم في النجاح في دوائر الشورى الفادحة الاتساع حتى لتشمل من ثلاث إلى خمس دوائر من سعة دوائر مجلس الشعب .

واسفا لهم لا يجدون شيئا ذا قيمة ياخذونه على الحكومة فيهربون بالخرافات التي تسقط احزابهم وتضعفهم في نظر الشعب والجماهير اكثر مما هي ساقطة فعلا . ولعل الامر الاخر الذي اعتبره منتهى الانهيار الحزبي هو هجومهم على احكام القضاء الخاصة بالنقابات يشجعهم على هذا الاخوان المسلمون الذى هجموا هجومهم الشرس الوحشى على النقابات في غيبة اعضائها وانهالوا على اموال النقابات سلبا ونهبا وتدميرا .

فحين نفذ القانون الجديد للنقابات تبين ضآلة شأنهم وان محاولاتهم للتجمع فشلت مع شرط القانون ان الانتخابات لا تصلح الا اذا حضرها نصف الاعضاء على الاقل .

والاحزاب المعارضة تقف معهم ضد القانون والادهى من ذلك والالعن انها تقف مع النقابات التى خربها الاخوان الذين يدعون انهم مسلمون وهم في الحق اولى باسم الاخوان الارهابيين . تقف معهم الاحزاب ضد احكام القضاء وتلك كارثة كبرى .

فماذا يبقى لكم من حياء أيها الاحزاب اذا تمردتم على احكام القضاء وهو حصنكم المنيع الاعلى واحكامه النهائية غير قابلة للمناقشة بل المعارضة

انكم بهذه المعارضة الهزيلة المؤسفة لاحكام القضاء تثبتون انكم قد كف منكم البصر فلا تنظرون مقدار خطوة من طريقكم .

فالقضاء هو الذى ثبت دعائم وجودكم وبدونه تصبحون نهبا للضياع والزوال وخاصة احزابكم التى لا وجود لها بين الجماهير وهي الاكثرية منكم . ان الاخوان الارهابيين شر رفيق لكم وشر نصيح فابتعدوا عنهم كما يبتعد الصحيح من الاجرب فهم قتلة سفاكون باعوا اوطانهم لمن يشترى والشراه للاسف اصحاب اموال وهم طبعا اصحاب اطماع والا فلماذا يشترون .



المصدر : مساء الخير

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

لو نجحت هذه الجماعات الضالة المضللة فيما تسعى إليه .. لا قدر الله وهو سبحانه اكرم من ان يقدر علينا هذا البلاء ـ اذا نجحت في سعيها فسلام على الاحزاب إلى ابد الآبدين .

ان الاخوان الارهابيين يسعون إلى الخلافة فهل سمعتم ايها الاحزاب ـ عمركم ـ عن احزاب مع خلافة انني استشهد بالمؤرخ الثبت جمال بدوى رئيس تحرير الوفد .

اتقوا الله في انفسكم ولا اقول لوطنكم . واتقوا الله في خصومتكم واحذروا في تيارها الاهوج الاعمى ان تكون خصومة مع انفسكم واذكروا البيت الشهير :

لا يبلغ الاعداء من جاهل

ما يبلغ الجاهل من نفسه

وقاكم الله شر الجهل والجهالة انه سبحانه سميع مجيب ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥



القضاء أفضل ضمان لنزاهة الانتخابات

٢٥٠ قاضياً للإشراف على التصويت وإعلان النتيجة

الداخلية .. دائما .. تلتزم الحياد

الألفي: دورنا حماية الناخبين والمرشحين وتأمين اللجان

المستشار محمد عبد: الصلاحيات كاملة لرجال القضاء

تحقيق : حسن الشايب



المصدر : مايو

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضمانات كثيرة وضعها الدستور والقانون للانتخابات .. اشراف كامل للقضاء على كل مراحل العملية الانتخابية حتى نقطع كل محاولة للنيل من مسيرة الديمقراطية .

وزارة الداخلية مهمتها الاساسية حماية الناخبين والمرشحين وتأمين اللجان ضد الخارجين على القانون .

ادارة الانتخابات قامت باستعدادات كاملة لتيسير التصويت على المواطنين فى انحاء الجمهورية .

ووزارة العدل خصصت ٢٥٠ قاضيا للاشراف على العملية الانتخابية منذ بدء التصويت حتى اعلان النتائج .. لأنه لامصلحة لاحد فى نجاح مرشح بعينه .. المهم أن الانتخابات فى صورة مثلى وأن يتم إختيار الأكفأ .

اكد اللواء حسن الالفى وزير الداخلية على إلتزام الوزارة بالحياد التام خلال إنتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى التى تجرى يوم ٧ يونيو المقبل إنطلاقا من دورها كجهاز تنفيذى مهمته تنفيذ القانون والشرعية .

واوضح الوزير فى تعليمات حاسمة للادارة العامة للانتخابات التى تتولى الاعداد للعملية الانتخابية بالتنسيق مع مديريات الامن بالمحافظات أن مسئولية وزارة الداخلية الأولى والأخيرة، هى حماية المرشحين والناخبين ورؤساء وأمناء اللجان وكذا تأمين اللجان الانتخابية خلال سير الانتخابات بحيث يمارس كل واحد منهم حقه الدستورى والقانونى فى جو من الديمقراطية وحرية ابداء الرأى التى تتمتع بها مصر .

وقال اللواء محمد بدير المنشاوى مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للانتخابات إن رجال القضاء الذين يصدر وزير العدل قرارا بهم سيشرفون على العملية الانتخابية منذ البداية وحتى اعلان نتيجة الانتخابات بمعرفة رؤساء اللجان العامة .

اوضح ان العمل مستمر ليل نهار استعدادا لاجراء الانتخابات فى ٦٨ دائرة تغطى كافة محافظات الجمهورية فيما عدا محافظتى بورسعيد ومطروح وذلك لانتخاب ٩٠ عضوا من بين الذين تقدموا للترشيح وعددهم ٣٤٢ مرشحا رفضت لجان فحص الطلبات اوراق ترشيح ٥٢ منهم وقبلت ٢٩٠ مرشحا مشيرا الى ان بعض الذين تم رفض اوراق ترشيحهم تقدموا بتظلمات امام لجان الاعتراضات التى يرأس كل منها رئيس محكمة بعضوية قاض وممثل لوزارة الداخلية والتى انتهت من عملها منذ ايام قليلة .

اوضح اللواء بدير المنشاوى ان ٢٢ دائرة سوف ينتخب فيها عمال وفلاحون فقط بينما ينتخب العمال والفلاحون والفئات فى الـ٤٦ دائرة الباقية .

قال ان اخر موعد للتنازل عن الترشيح هو يوم ٢٧ مايو الحالى بحيث يسترد المرشح مبلغ التأمين المدفوع الا ان اى مرشح من حقه التنازل حتى يوم اجراء الانتخابات نفسه على ان تعلن وزارة الداخلية ذلك كتابة على باب اللجنة المرشح بها وفى هذه الحالة يسقط حقه فى استرداد مبلغ التأمين .

علمت «مايو» ان حوالى ٢٠ مرشحا للشورى فازوا بالتزكية بعد ان رفض طلبات ترشيح بعض منافسيهم وتنازل باقى المنافسين وذلك طبقا للمادة (١٠) من قانون الشورى الذى يعطى الحق للمرشح الفردى فى الفوز بالتزكية بعد اغلاق باب الترشيح وفحص الاعتراضات وذلك بخلاف انتخابات مجلس الشعب التى تشترط حصول المرشح الفائز بالتزكية على الحصول على نسبة ١٠٪ من اصوات الناخبين المقيدين فى دائرته .. ومن بين الذين فازوا بالتزكية الدكتور صوفى ابو طالب رئيس مجلس الشعب الاسبق فى الدائرة الثالثة بالفيوم بعد رفض طلبات ترشيح احد منافسيه وتنازل الاخر عن الترشيح .

ورغم فوز هؤلاء المرشحين بالتزكية الا انه لن يتم اعلان فوزهم الا يوم الاعلان الرسمى الذى يقرره وزير الداخلية فى اليوم التالى لاجراء الانتخابات .

واشار اللواء بدير المنشاوى الى انه تم - ولاول مرة - تحديد عدد الناخبين فى كل لجنة انتخابية بـ٧٠٠ ناخب فقط تيسيرا عليهم خلال عملية الادلاء بالاصوات وتم كتابة اسماء الناخبين بالالة الكاتبة لتجنب اى مشاكل او تشابه للاسماء وتقرر ان تكون مقار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

اللجان الانتخابية في مبان حكومية وفي كل تجمع للناخبين .

اضاف انه سيتم تخصيص مقار لجان للسيدات في حالة زيادة عددهن الى ٣٠٠ ناخبة وذلك تيسيرا عليهن خلال الادلاء بالاصوات خاصة في الريف والصعيد .

قال مدير الادارة العامة للانتخابات انه بعد اعلان وزير الداخلية الرسمي لنتيجة الانتخابات وارسال النتيجة لمجلس الشورى يبدأ المجلس في اتخاذ الاجراءات الادارية الخاصة بعدها مباشرة يصبح الفائزون اعضاء بمجلس الشورى .

من ناحية اخرى اكد مصدر مسئول بوزارة العدل ان اشراف القضاء على الانتخابات سواء في المجالس المحلية او المجالس النيابية مثل مجلس الشعب والشورى يضمن حيدة ونزاهة الانتخابات لان الاشراف القضائي يبدأ منذ الساعة الثامنة صباحا ويستمر حتى اعلان النتيجة .

اشار الى ان اشراف القضاء على الانتخابات منصوص عليه في الدستور ومنذ تعدد الاحزاب ومصر تأخذ بنظام الاشراف الكامل لرجال القضاء على الانتخابات .

وقال المستشار محمد عيد الامين العام المساعد لمجلس القضاء الاعلى ان اختيار القضاة للاشراف على العملية الانتخابية منصوص عليه في القانون والدستور والاختيار يتم على اساس الترشيحات التي ترسلها الهيئة القضائية الى وزارة العدل لاختيار الاعضاء الذين سوف يتولون الاشراف على الانتخابات وغالبا مايكون رئيس المحكمة الابتدائية التي تجرى في دائرتها الانتخابات هو المشرف العام او رئيس اللجنة العامة .

اما اللجان الفرعية فيشرف عليها قاض أو رئيس نيابة أو وكيل ممتاز .

واللجان الرئيسية في المركز او المدينة يشرف عليها مستشار بدرجة رئيس محكمة بمعنى ان القاضي مهمته الرئيسية الاشراف على العملية الانتخابية بالكامل وحتى يتم اعلان النتيجة . واذا تلقى القاضي او رئيس اللجنة طعنا عن تزوير او جرائم فانه يقوم ويتولى فحصه واتخاذ القرار المناسب الذي قد يصل الى النيابة العامة فورا لتولي التحقيق .



المصدر : مـايـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢-٢ مايو ١٩٩٥

بعد الامتناع عن دخول انتخابات الشورى ..

أحزاب المعارضة تستعد لمجلس الشعب !!

د. رفعت السعيد : الموارد المحدودة .. السبب !!

لماذا امتنعت بعض أحزاب المعارضة عن انتخابات الشورى رغم الجو الديمقراطي واشراف القضاء .. ولماذا تمهد من الان لعدم خوض انتخابات مجلس الشعب ؟!

طرحنا السؤال على قيادات عدد من أحزاب المعارضة فتنوعت أسباب عدم دخول الانتخابات فالبعض أرجعها الى نقص الموارد المادية وغيرهم أكد أنه لم ينته من تشكيلات القواعد في المحافظات .

وهناك من اعترف بأنه لا يملك الكوادر التي تستطيع المنافسة في الدوائر المتسعة .

وقال غيرهم أن المقاطعة سببها عدم وجود اختصاصات تشريعية لمجلس الشورى .

أما عن مجلس الشعب فالكل أكد أن الوقت فيه متسع وبالتالي لن يتركوا هذه الفرصة وسوف يشاركون فيها .

يقول د. رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع .. نحن لا نمتلك من حيث المبدأ اعتراضات جذرية على الاشتراك في انتخابات مجلس الشورى وقد سبق بالفعل أن خضنا انتخابات الشورى من قبل .

اضاف ولكن الظرف الحالي بالغ الصعوبة بالنسبة للحزب فنحن مقبلون على انتخابات الشعب قريبا والافضل أن نحتفظ بالقدر المحدود من مواردنا المالية لهذه الانتخابات لأن الدوائر في مجلس الشورى متسعة بشكل كبير وتحتاج الى كم كبير من الانفاق لا يمتلكه الحزب .

أوضح أن الحزب ليس لديه اي مانع في أن يتم تعيين أحد اعضاء الحزب في مجلس الشورى ضمن الأشخاص الذين يتم تعيينهم .

أسـبـاب

ويشير أحمد الصباحي رئيس حزب الامة الى أن الحزب لن يشارك في انتخابات مجلس الشورى لمجموعة اسباب هي : أن الحزب قرر تركيز الجهد لخوض انتخابات مجلس الشعب التي ستجرى قريبا بالاضافة الى أن انتخابات الشورى هي تمهيد لصلى من أجل ٨٨ مقعدا ومعظم الدوائر يخوض فيها الانتخابات أشخاص من الحزب الوطني أو مستقلون يثق حزب الامة في كفاءتهم ويرى أنه لا داعي لمزاحمتهم في هذه الدوائر .

أوضح أن الدوائر في مجلس الشورى مترامية الاطراف وتتصف بالاتساع وتحتاج الى اموال ومجهود كبير قد لا يتوافر لدى الحزب وبالتالي فهو يفضل أن يركز جهوده في انتخابات مجلس الشعب .

ويطالب باجراء انتخابات الشعب القادمة بطريقة القائمة السهلة التي اقترحها الحزب والتي تجمع بين نظام الانتخاب الفردي ونظام القائمة حتى تستطيع جميع الاحزاب المشاركة ويتضمن تخصيص عدد من المقاعد لكل حزب طبقا لمجموع الاصوات التي حصل عليها .

محمود زينهم : صعب جداً تشكيل القواعد .. في جميع المحافظات

ويرى محمود زينهم أمين القاهرة بالحزب الناصري وعضو مجلس الشعب أن السبب وراء عدم مشاركة الحزب أنه مازال يشكل قواعده ولا يستطيع حتى الان أن يخوض الانتخابات على مستوى الدوائر الواسعة التي تجرى فيها انتخابات الشورى .

أشار الى أن الحزب سوف يشارك في انتخابات الشعب القادمة ولكن ليس في جميع الدوائر حيث مازال الحزب في مرحلة التكوين ولم ينته بعد من تشكيل معظم القواعد في جميع المحافظات والدوائر .





تحقيق :

أشرف أبو سيف

أما ياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد فقد قال أن قرار عدم خوض الحزب للانتخابات تم اتخاذه منذ مدة طويلة وتأكد منذ شهرين لسبب جوهرى وهو ايمان حزب الوفد بأن مجلس الشورى ليس مجلسا نيابيا بالمعنى المعروف فلا يوجد له صلاحيات تشريعية أو رقابية على الحكومة وليس له الحق فى اصدار قرار أو قانون وليس له الحق ايضا فى تقديم استجواب أو سؤال .

اوضح أن مجلس الشورى لابد أن يحصل على صلاحيات مثل مجلس الشيوخ قبل الثورة حيث كان مجلس الشيوخ له نفس صلاحيات مجلس النواب بل فى بعض الاحيان كان يثير قضايا أهم مما يثيره مجلس النواب .

قال وهناك سبب آخر ويعتبر هامشياً وهو أننا نوفر جهدنا لانتخابات مجلس الشعب التى ستكون صعبة هذه المرة وتحتاج الى طاقات كبيرة وضخمة .



الناصرى يستعد لانتخابات مجلس الشعب

واصلت لجنة الانتخابات المركزية بالحزب الناصرى اجتماعاتها هذا الاسبوع برئاسة حامد محمود عضو المكتب السياسى .. واستعرضت اللجنة التى تعد لانتخابات مجلس الشعب الأوضاع فى عدد من المحافظات..

كانت اللجنة قد بدأت اعمالها باجتماع مع ضياء الدين داود امين عام الحزب ثم عقدت اجتماعين تاليين حضرهما عدد من امناء المحافظات وبعض القيادات ذات الخبرة الانتخابية.

المعروف ان الحزب الناصرى قرر خوض المعركة الانتخابية القادمة لمجلس الشعب، وقررت الأمانة العامة للحزب تشكيل «لجنة انتخابات مركزية» من أمناء الأمانات واللجان المركزية بالحزب وعدد من ذوى الخبرات الانتخابية، وينضم للجنة فى كل اجتماع أمناء المحافظات التى يبحث فيها موقف الحزب انتخابيًا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٥

رشاوى انتخابية

●● مرشحو الحزب الوطنى وانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ أطلقوا الوعود الانتخابية بدخول المجارى قرية كفر المصيلحة بندر شبين الكوم، ومع ذلك لم يتحرك منهم أحد بالإضافة إلى أن طريق كفر المصيلحة انهار بعد مرور سيارات النقل عليه وذلك لغياب الضمير وعبث المقاولين فى ظل حكومة الحزب الوطنى.

الشعب



الموقف من الانتخابات فى ندوة ملوى

دارت ندوة أمانة حزب العمل بملوى الاثنين الماضى حول الموقف من الانتخابات، وقد أكد عبد الرحمن لطفى -امين الحزب بالمركز- أن الحزب قاطع الانتخابات فى الدورة الماضية احتجاجا على التزوير الذى دأبت حكومة الحزب الوطنى عليه ورفضت اية ضمانات نطرحها.

وكان المتصور أن مقاطعة الأحزاب الرئيسية الانتخابات كفيلة بمراجعة الحكومة موقفها، لكنها أصرت على التزوير ولم تبال بالمقاطعة فانكشفت ديمقراطيتها المزيفة مما يعد انتصارا للأحزاب المعارضة التى قاطعت، ويضيف أن دخول الحزب الانتخابات هذه المرة يختلف، وهو قرار مصيب تماما، وتحدث فى الندوة مهندس خلف مهنى -عضو الحزب- وتناول رفض الغرب الحكم الإسلامى حتى ولو جاء عن طريق الديمقراطية مثلما حدث فى الجزائر.



المصدر : الشعب

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للناخب رأى

هـــروب!!

يعنى هيعملوا إيه أعضاء المجلس المسمى بمجلس الشعب؟؟ ياما انتخبنا وادينا أصواتنا وفى النهاية لما الواحد يروح للعضو علشان يتوسط له فى حل مشكلة بسيطة ما بيشوفش غير الهروب ولو حتى قابل الواحد يقابله بطريقة سيئة.

أنا أعطى صوتى للى يحل مشكلتى مع آلاف الأسر، حيث إننا مهددون بالطرد من منازلنا بسبب حكاية أملاك الدولة دى اللى ماسكينها كل شوية ومافيش أى عضو من مجلس الشعب حلها حتى الآن، وعجزوا عن حلها رغم أنها مشكلة خطيرة تهدد الآلاف من قريتنا بالتشرد و«التبهديلة».

«أنا ساعطى صوتى للأصلح ياللى يقدر يحل مشاكل الناس ولكن نتمنى أن تكون الانتخابات سليمة حتى يأتى العضو الأفضل..».

حمزة عريف - المنيا



المصدر : المسلمون

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

دروس فى الانتخابات

«ينبغى أن يكون واضحاً أنه لاسبيل للاحزاب غير الحاكمة فى الحصول يوماً ما على الاغلبية فى الانتخابات العامة، ولن يحدث ماتراه فى الدول الديمقراطية الحقيقية من إمكان تعاقب الاحزاب على الحكم إذا مااعتمدت هذه الاحزاب على الاساليب الديمقراطية التقليدية نظراً لانها تستخدم فى أجواء فاسدة ديمقراطياً، وبالتالى فإنه لاسبيل لتقديم هذه الأوضاع الا بالقضاء على مصادر التلوث وتحصين الشعب ضدها وإعداد أجيال قوية منظمة تتصدى لمكافحة هذا التلوث والتحصين ضده، ومن هنا فلابد من الاعتماد على الشباب باساسه باعتباره العنصر الذى يمثل المواصلة والاستمرار لمدة أطول دون التجاوز عن حكمة ذوى الخبرة من المناضلين، فإن تعاقب هذه الأجيال هو الذى يوجد النفس الطويل الذى لاينقطع أو يتهدج».

د. حلمى مراد

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٥

أم المعـــــارك!

مصطفى أمين — د. نعمان جمعة — أحمد رجب — عبدالفتاح الديب

لعل الوصف الدقيق الذى يجوز اطلاقه على انتخابات مجلس الشورى وقد اصبحت قاب قوسين او ادنى هو انها انتخابات «الرهاصات» اى هى البروفة الميدانية الاخيرة التى يديرها الحزب الوطنى استعدادا لخوض انتخابات «ام المعارك» وهى انتخابات مجلس الشعب.

واذا كان الحزب الحاكم بصفته اللاعب الوحيد قد نجح. معتمدا على قوته الانفرادية . في الحصول علي الاغلبية التى يرغب فى تحقيقها بدون اجراء انتخابات حقيقية الا ان احزاب المعارضة . وقد ذاقت مرارة المقاطعة . قد نجحت هى الاخرى فى «الشوشرة» الاعلامية على هذا الانتصار حينما اتخذت قرارا فوريا بتعيين القبطى سعد فخرى عبد النور سكرتيرا عاما للوفد ردا على استبعاد الحزب الوطنى للاقباط والمرأة من ترشيحاته رغم انهما يشكلان قوة لايستهان بها فى المشاركة فى صنع القرار.

وتلوذ الاغلبية بالصمت والسكوت الذى تبين فعلا انه من ذهب ليعلو صوت المعارضة مؤكدا انه لن يترك الحزب الوطنى ليكون اللاعب الوحيد فى انتخابات الشعب.

ويدخل الساحة السياسية المعارضة صك سياسي جديد وهو موقف «المخاشنة» الذى اطلقه الدكتور نعمان جمعة نائب الباشا فؤاد سراج الدين علنا وصراحة امام كل فصائل المعارضة فى حوارهم شبه المغلق داخل اسوار حزب التجمع .. وهو يعنى . من وجهة نظره . التصدى والاحتكاك المباشر من خلال عقد المؤتمرات والنزول للجماهير لدفع الحكومة على قبول مطالب المعارضة وان ذلك هو الطريق الى تداول السلطة فى مصر.

وحتى حزب الاحرار فقد دخل هو الاخر الحلبة وحاول «ملاعبة» حزب الحكومة عندما قذف بـ ٤٤ مرشحا فى محرقة المعركة وكان لسان حاله لمرشحيه يقول «ياقاتل يامقتول» والغريب انه كان من مرشحيه نائب بالغربية تم ابطال عضويته فى مجلس الشعب منذ ٣ شهور بعد ادانته فى وقائع الرشوة واستغلال النفوذ .. كذلك لم يصمت التجمع وهو حزب معارض له طبيعته الخاصة والمميزة فى ادارة المعارك السياسية فقد وجه الدعوة لكل فصائل المعارضة والتيارات السياسية الشرعية وغير الشرعية المختلف معها والقريب منها لاجراء حوار حول الانتخابات ومستقبل تداول السلطة فى مصر .. وانتهى الحوار الى اصدار وثيقة هجوم سياسية على الحزب الوطنى هدفها اظهار العين الحمراء رغم اعترافهم جميعا باستحالة ان يقوم تضامن سياسى بينهم .. كان كفيلا بردع المواقف الانفرادية لحزب الحكومة. ونأتى الى الارهاصة الخطيرة والهامة والتى افرزتها الحملة الانتخابية الاعلامية لمجلس الشورى

فهناك جماعة معارضة متشددة تقوم بتوزيع منشور انتخابي. وليس منشورا سياسيا . بمناسبة انتخاب مجلس الشورى.

ولعل اخطر مافى هذا المنشور الانتخابي انه يمثل تراجعا عن التشدد والتطرف السياسي فقد زين المنشور صدر صفحاته بنص كلام الرئيس مبارك فى حديثه الى صحيفة «الفاينينشال تايمز» والذى قال فيه الرئيس مانصه «الاخوان المسلمين يمكن ان يشاركوا فى الانتخابات كافراد» وكان واضحا ان هذا المنشور اعلان رسمى منهم بانهم دخلوا انتخابات الشورى افرادا استجابة لما نادى به الرئيس مبارك وبعيدا عن الانحياز لاى اتجاه سياسي يوصف بالتشدد او الاعتدال فان الرئيس مبارك قد اكد بهذه الدعوة ايمانه المطلق بحق جميع المواطنين بلا استثناء وبصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية . فى مباشرة حقوقهم السياسية.

وتكشف القراءة الصحفية للمنشور الانتخابى للاخوان



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المسلمين عن تطور جديد يعكس حالة التراجع عن التشدد والميل الى الاعتدال .. ولذلك فقد انطلقت الدعوة السياسية لهم من الهامش الديمقراطى الذى وصلت اليه الصحف القومية لا الصحف الحزبية، مما يعنى بوضوح انهم لايطالبون باكثر مما تطالب به الصحف القومية المسئولة .

فقد امتلأ المنشور وهويقع فى ٤ صفحات بكلمات كاملة مما كتبه استاذ الجيل والكاتب الكبير مصطفى امين والكاتب الكبير الاستاذ احمد رجب والناقد البرلمانى لاخبار اليوم الاستاذ عبد الفتاح الديب .

ومن بينها ـ كما نص المنشور ـ ماقاله مصطفى امين «نريد ان يعطى مجلس الشورى حق رفض القوانين ولانريد ان يكون عضو مجلس الشورى كخيال المآته» وان الشعب يريد الانتخابات القادمة حرة بمعنى الكلمة ويرفض الضغط والتزوير والتزييف .. لانريد برلمانا هزيلا وانما نريد برلمانا يختاره الشعب».. لا برلمان يفرض المحافظين والعمد لانريد نوابا كل مهمتهم ان يصفقوا ويهللوا .

ويوثق المنشور نص كلام الكاتب الساخر احمد رجب الذى يقول «ان نسبة المتخلفين عندنا تصل الى اكثر من ٥٠٪ بينما لاتتجاوز ١٧٪ فى المجتمعات المتقدمة والبرلمان القوى له دور فعال ومؤثر.. عندنا الدور المؤثر فى قرارات البرلمان .. موافقون؟ موافقون والحمد لله» .

ونص المنشور على ماكتبه الناقد البرلمانى لاخبار اليوم عبد الفتاح الديب حيث قال فى عموده الاسبوعى «لقطات برلمانية»: «نظرية يبقى الحال على ماهو عليه» التى طبقها الحزب الوطنى فى ترشيحات الشورى باغلب المحافظات لم تجد ارتياحا فى الشارع الانتخابى فالناس كانت متطلعة الى فرصة لاحت لحزب الاغلبية ليغير من الوجوه التى لم تعرف من رسالة مجلس الشورى ومهمته الا الكرسى الوثير الذى يرتاح اليه والطريق الى الخزينة ليقبض الفلوس والكارنية المجانى فى القطار الى بلده وعدم مغادرته لايه مناسبة غير انعقاد الجلسات ايمانا منه بانه «من خرج من داره قل مقداره».

محمود معوض

واعتقد فى النهاية انه لن يغيب عن الحزب الوطنى تلك المؤشر الهام، خاصة وانه قد قرر ـ فيما يبدو بصفة نهائية ان يخوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب فى ظل النظام الفردى .. نحن فقط نهدف الى اثراء الممارسة الديمقراطية التى يؤكد الرئيس كل يوم ـ رغم الشوشرة ـ على حرصه عليها .. والذى يقوم على دعوته الصادقة فى مؤتمر الحوار الوطنى عندما اعلن ان المعضلة الاولى امام الديمقراطية هى المشاركة السياسية .

.. ونحن نعتقد ان معركة الارهاصات لمجلس الشورى قد اكدت ان ام المعارك لمجلس الشعب سوف تشهد تغييرات عميقة فى التركيبة السياسية للمجتمع لاتقل فى خطورتها وآثارها الواسعة عما احدثته ام المعارك فى حرب الخليج التى مازلنا نعيش مراراتها واخرها الفيتو الامريكى اللعين الذى اهدر ضمائر شعوب العالم كله فضلا عن شعوب المنطقة العربية والدول الاسلامية .

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٤ مايو 1995

فى انتخابات مجلس الشورى بالبحر الأحمر

الحزب الوطنى ينافس نفسه !

● البحر الأحمر : سمير عماد

● على امتداد محافظات مصر تختلف طبيعة المعركة الانتخابية بين الناخبين . ففى الصعيد تختلف المعركة الانتخابية عن الوجه البحرى . حيث نجد ان الصعيد تتحكم فيه العصبيات والعائلات وفى القاهرة والاسكندرية تختلف التجمعات العمالية عن تجمعات المثقفين ..

وقد اختارت « آخر ساعة » نموذجا للمعركة الانتخابية فى احدى محافظات مصر وهى محافظة البحر الأحمر وذلك لعدة اسباب لعل اهمها انها اكبر محافظة من حيث المساحة حيث تمتد على مساحة ١١٠٠ كيلو متر من الزعفرانة شمالا حتى الحدود المصرية السودانية . كما انها احدث دائرة انتخابية وانها محافظة ذات طبيعة خاصة دخلت دائرة الضوء لمكانتها السياحية . كما انها تتميز هذه المرة بان الحزب الوطنى ينافس نفسه حيث يتنافس ستة اعضاء من الحزب الوطنى على مقعد مجلس الشورى .

● عضوية مجلسى الشعب ـ الشورى المجلس المحلى من دائرة البحر الاحمر أكبر محافظات مصر مساحة تمتد من الزعفرانة شمالا حتى مثلث الجنوب حلايب ـ الشلاتين ابورماد جنوبا ١٣٠٠ كم تحكمه قواعد وأصول النظام القبلى منذ دخول هذا الاقليم دائرة المجالس النيابية .. وبدخوله أيضا دائرة الضوء العالمية لمكانته السياحية وتدفق العديد من الجنسيات المختلفة ووصول مواطنيه إلى درجة عالية فى الثقافة ..

فى البداية يقول الليثى اسماعيل رئيس المجلس المحلى : إن النظام القبلى هو الذى يدير الانتخابات وهناك اتفاق على أن هذا المكان ويقصد عضوية مجلس الشورى خاص بقبيلة الاشراف المرشح منها محمد حسين ابوزيد عن الحزب الوطنى والذى وقع عليه الاختيار باتفاق القبائل والحزب والمكان الذى خلا بالشورى خاص بالاشراف الذين يتحكمون فى اكثر من الفى صوت مقابل عدم دخولهم انتخابات مجلس الشعب .. وإن هذا الإختيار توازن قبلى وهم منتشرون فى مدن رأس غارب وأم الحويطات والحمراوين وجزء فى الغردقة .

ويدخل الانتخابات ٧ مرشحين وهم : دندراوى مبارك سالم محامى حزب وطنى دخل مستقلا ـ أحمد عبد الله بشيمة موظف بمديرية الاسكان حزب وطنى من قبيلة العبابدة ـ نصر رشوان حسين ـ حامد أحمد محمود مباق من قبيلة حزب وطنى مرشح مستقل من القصير وهو فى نفس الوقت عضو الاتحاد العام للعمال دخل ضد الحزب ـ احمد ابو خليل عبايدة حزب وطنى مستقل ـ محمد عباس صراف من حزب الاحرار محمود ابو حارث رئيس مدينة ابو رماد حزب وطنى دخل مستقلا ، هؤلاء المرشحون كما يقول رئيس المجلس المحلى لهم اقارب فى مختلف انحاء المحافظة .

ويقول همام الدين حسين امين الحزب الوطنى بالبحر الأحمر : اننى اساند فقط مرشح الحزب الوطنى محمد حسين ابو زيد واقوم بالمرور معه فى جولاته الانتخابية وسوف اقوم بإرسال مذكرة لأمانة الحزب بالقاهرة بكل من دخل الانتخابات وهو عضو فى الحزب دون أن يرشحه الحزب حتى يتخذ الحزب فى القاهرة ما يراه تجاههم . خاصة وأن الناس هنا تساند من يرشحه الحزب رغم التقلبات الموجودة .

ويقول مرشح الحزب الوطنى محمد حسين ابو زيد :

اننى امارس العمل النيابى كعضو بمجلس الشورى منذ عام ١٩٨٩ . واعمل بقدر استطاعتى على اذابة مشاكل المواطنين فى المحافظة خاصة مشاكل المياه والخدمات الاجتماعية وتشغيل الشباب وخلق فرص عمل جديدة لأبناء المحافظة وتأصيل دور المرأة فى العمل السياسى والاجتماعى .

ويقول : لقد كانت القبليات فى الفترة الماضية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اخبر سـاعـة

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٥

تتحكم فى نتيجة الانتخابات ولكن منذ الدورة السابقة شعرت بأن هناك تغيرا وأن الوعى السياسى أخذ مكانه فى عقول وفكر ابناء المحافظة . وهذا ما شعرت به خلال الزيارات الميدانية الأخيرة مع أبناء المحافظة من شمالها إلى جنوبها وكلهم على وعى كامل باختيار الرجل المناسب .

وانتى أؤيد قرار الحزب فى فصل من يرشح نفسه ضد الحزب لأنه فى هذه الحالة لا يكون له ولاء للحزب ولا انتماء رغم اننا اخوة ويد واحدة فى الحزب الوطنى وفريق عمل واحد لخدمة المحافظة والمجتمع .

وقال حامد احمد محمود سباق : انتى رغم انى عضو فى الحزب الوطنى إلا اننى رشحت نفسى مستقلا وانا لست ضد الحزب الوطنى واعمل من خلال عباءة الحزب ولا ابغى سوى مصلحة الوطن والتنافس الشريف . وإذا انطبق على قرار الشطب من الحزب لن انتمى إلا للحركة الوطنية النقابية من خلال رئاستى لاتحاد عمال البحر الاحمر . فانا نقابى مهمتى مصلحة الطبقة العاملة والأيدى العاملة فى البحر الأحمر نسبتها ٦٠٪ من نسبة سكان المحافظة .

التقيت بدندراوى مبارك سالم « حزب وطنى » وعضو المؤتمر العام للحزب الوطنى لمحافظة البحر الأحمر قام بترشيح نفسه مستقلا يقول : اننى تقدمت بطلب للدكتور يوسف والى امين الحزب الوطنى برغبتى فى الترشيح لمجلس الشورى قبل إعلان قائمة الحزب بوقت كاف نظرا لتاريخى السياسى الكبير لدى أبناء الاقليم ولكننى فوجئت بخلو الترشيحات من اسمى ولم يجب طلبى فاضطررت للترشيح مستقلا دون الانضمام لأى حزب آخر رغم العروض التى وصلتنى من هذه الاحزاب إلا اننى رفضتها فإننى عضو المؤتمر العام للحزب عن المحافظة

وبصفتى عضوا فى الحزب الوطنى كنت ارغب فى اخذ دورى فى الترشيح لمجلس الشورى ولكن للأسف الحزب رفض التعاون معى واننى مازلت حزب وطنى وإذا نجحت ساكون حزب وطنى والدليل عدم دخولى أى حزب آخر بعد رفض الحزب الوطنى ترشيحى ..

وعن قرار الحزب بضرورة الالتزام بسياسة الحزب والشطب فى حالة مخالفة هذا القرار قال :

إن ذلك لمجرد التهديد وإذا حدث سوف انضم لحزب آخر ورغم ذلك انا مازلت متمسكا بالحزب الوطنى فلا يجوز أن تكون عضوية المجالس النيابية حكرا على عضو دون الآخر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــالى

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٥

المؤتمر اليتيم!

شهدت المطرية أول مؤتمر انتخابى فى اطار الدعاية لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى على الرغم من اقتراب موعد الانتخابات، وقد كان المؤتمر اليتيم للحزب الوطنى حتى الآن، فقد تحدث د. مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس الذى كان على رأس القائمة حتى فى الدعاية الانتخابية والذى حمل لواء الدفاع عن المجلس خارج القبة، كما كان دائما تحت القبة.

وتولى شرح برنامج الحزب الوطنى فى انتخابات الشورى، وهو البرنامج الذى لم يره أحد حتى الآن.. فقال انه منهج يقوم على الوسطية ومبدأ الاشتراكية الديمقراطية والاصلاح الاقتصادى الذى يتم بتدرج محسوب.

.. والحكم للجماهير!!

• كتب : خالد الديب

بعد أيام قليلة سيتوجه الناخبون الى الصناديق لانتخاب أعضاء مجلس الشورى .

وبديهي ان يتساءل الناس ماذا عن مجلس الشورى..؟ وماذا قدم المجلس خاصة خلال السنوات الثلاث الماضية!؟

الاجابة جاءت في التقرير القيم الذى اصدره مجلس الشورى حول المجلس وانجازاته وقد ذكر التقرير ان المجلس الذى انتهت مدته كان يضم ٤٣ من حملة الدكتوراه في القانون والاقتصاد والعلوم ونخبة من كبار الكتاب والاعلاميين.

و١٢ سيدة ظهر نشاطهن الفعال في مختلف اعمال المجلس.

والملاحظ ان اعضاء المجلس يجمعون بين التخصص العميق والقدرة على الاداء السياسي والعمل العام وخلال الدورات الثلاث الاخيرة منذ نوفمبر ١٩٩٢ حتى ابريل ١٩٩٥ وبرئاسة رجل يتسم بالحكمة والعلم والموضوعية هو الدكتور مصطفى كمال حلمي عقد مجلس الشورى ٢٤٠ جلسة، وبلغ عدد كلمات الاعضاء خلال هذه المدة ٢٤٨٠ كلمة وعدد البيانات والكلمات التى القاها الدكتور عاطف صدقي والوزراء ٧٥ بيانا.

واوضح التقرير ان المجلس ناقش خلال تلك الفترة عددا من الموضوعات العامة ومشروعات القوانين كان ابرزها الدراسة المتعمقة لبيانات الرئيس مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية في اعوام ٩٢، ٩٣، ٩٤ وهى الدراسة التى تتناول مختلف قضايا العمل الوطني على المستويين الداخلي والخارجي بالاضافة الى البيان الاخير للرئيس مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية الاخيرة في ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ على مدى ٦ جلسات شارك فيها ٨٥ عضوا .

كما ناقش المجلس خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تشمل الخطة الخمسية (٩٢-٩٧) والاطار العام لموازنة ٩٥/٩٦بالاضافة الى دراسة عدد من المشروعات بقوانين والتى احالها الرئيس مبارك للمجلس ومنها مشروع قانون الضرائب ومشروع قانون المحاكم الشرعية ومشروع قانون سندات الخزانة.

د. مصطفى حلمي

واللافت للنظر كما ذكر التقرير ان المجلس ادى واجبه على اكمل وجه وانحاز للصالح العام وخدمة الجماهير في الكثير من القضايا وفي مقدمتها قضايا التنمية والارهاب والتعليم الامر الذى جعل المجلس يناقش سياسة التعليم على مدى ٢١ جلسة بمشاركة ١٥٠ عضوا واستراتيجية التنمية الزراعية على مدى ١١ جلسة بمشاركة ١٠٢ عضو وقضية الارهاب على مدى ١٣ جلسة بمشاركة ١٣٦ عضوا .

والجدير بالذكر ان معظم التوصيات التى تضمنتها تقارير المجلس قد اخذت طريقها للتنفيذ فقوانين المجلس ولائحته تسمح له بمتابعة هذه التوصيات وهو ماقام به المجلس من خلال بعض طلبات المناقشة التى تقدم للحكومة لمتابعة ماصدر عن المجلس من توصيات الامر الذى يوضح الدور الفعال للمجلس منذ انشائه عام ٨٠ حيث قدم حتى الآن نحو ١٠٠ تقرير تتسم بالجهد الوطني الصادق.



الحياة السياسية

الأمانة العامة تناقش الترشيحات لانتخابات مجلس الشعب القادم

ناقشت الأمانة العامة للتجمع ، في اجتماعها يوم السبت الماضي، انتخابات مجلس الشعب القادم ، واستعدادات الحزب ، وقوائم الترشيح في المحافظات المختلفة . رأس الجلسة خالد محيى الدين رئيس الحزب، وشارك في المناقشات لطفي واكد نائب رئيس الحزب - وأدار المناقشات د. رفعت السعيد الأمين العام.

وقد عرض الزميل حسين عبد الرازق أمين اللجنة السياسية تقرير لجنة الانتخابات الذي أثار حواراً شارك فيه عدد كبير من الزملاء، كما ناقشوا اقتراحاً طرحه الزميل عبد الغفار شكر أمين التثقيف بتوسيع دائرة الترشيح.

وقررت الأمانة العامة استمرار النقاش حول الانتخابات والترشيحات ، مع البدء في إعداد البرنامج الانتخابي للتجمع، ووضع "شعار أساسي" للحملة الانتخابية.

كما ناقشت الأمانة العامة ما أثير أخيراً حول ما نشر في "الأهالي" عن الفساد، والملابسات التي أحاطت بالنشر، وعرض الزميل عبد العال الباقوري رئيس تحرير "الأهالي" وقائع الأحداث تفصيلاً، مؤكداً أن "الأهالي" كانت وستظل منبراً قوياً وأساسياً في تعقب الفساد والفاسدين. وقد شارك في النقاش ١٧ زميلاً من أعضاء الأمانة ، اختلفت بينهم التقديرات ووجهات النظر، ولكنهم أجمعوا على ضرورة مراعاة الظروف ، والخروج بالدروس المستفادة من النشر وردود الأفعال.

ثم ناقشت الأمانة العامة عدداً من القضايا التنظيمية، وأقرت البرنامج التنفيذي لقرارات الدورة الخاصة للجنة المركزية بشأن الشباب والمهنيين والنساء.

دقيقة حداد على يوسف حجازي

وقفت الأمانة العامة للتجمع في بداية اجتماعها يوم السبت الماضي دقيقة حداد على الزميل يوسف حجازي أمين الفيوم الراحل.



خالد محيى الدين



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــي

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٥

وثائق تؤكد اتجاه الحكومة للتدخل فى الانتخابات

بدات سخونة انتخابات مجلس الشعب مبكراً. فشهدت بعض الدوائر تدخلات حكومية لصالح مرشحين معينين من رجال الحكومة ووزرائها. حصلت «الأهالى» على وثيقة خطيرة بتوقيع رئيس القطاع الإدارى بالهيئة العامة للإنتاج الحربى تقول بالنص: «يرجى من جميع السادة العاملين إحضار البطاقات الانتخابية الخاصة بهم وتسجيلها بمراقبة الوقت خلال المدة من ٥/١٣ مع اعتبار الموضوع مهماً وعاجلاً. ومن يتخلف عن التسجيل فى الموعد المحدد يتعرض للجزاء الإدارى» وقد تم تعليق المنشور فى لوحة الإعلانات فيما اعتبره كثيرون إشارة إلى استعداد أحد الوزراء للترشيح فى حلوان استناداً إلى أصوات العاملين بالهيئة. كما حصلت «الأهالى» على مستندات تؤكد قيام الحزب الوطنى بعمليات قيد جماعى للعاملين بالشركات فى سجلات الناخبين لاستخدامها لصالح مرشحى الوطنى فى انتخابات الشورى والشعب. منها شركة إسكندرية للبترول التى يرأسها د.سيد الخراشى أمين الحزب الوطنى بمينا البصل ومرشحه لمجلس الشورى، وتلقى عدد من المسئولين مذكرة تشير إلى أن رئيس مجلس إدارة شركة استهلاكية بالإسكندرية كلف معاونيه بجمع البطاقات الشخصية والعائلية من كافة العاملين بالشركة لاستخدامها فى أغراض انتخابية.

وكان قد تم تعديل حدود دائرة منوف بإضافة مدينة السادات إليها حتى تكون أصواتها سنداً لأحد الوزراء فى انتخابات مجلس الشعب القادمة وفى مواجهة منافسه المستقل وصاحب النفوذ.

يذكر أن محكمة القضاء الإدارى تنظر دعوى قضائية تطعن فى عمليات القيد الجماعى التى تمت بدائرة مدينة نصر بالعاصمة ومعظمها عمليات قيد لشباب حورس وأعضاء النوادى فى الوقت الذى أشار فيه د.عبد المنعم عمارة إلى نيته للترشيح فى هذه الدائرة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــــــرار

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٥

مرشحو الأحرار لمجلس الشورى:

القضاء على الفساد وإعادة التوازن بين الأجور والأسعار أهم مايشغلنا

يقول سمير ابراهيم عبد السميع مرشح الحزب لانتخابات مجلس الشورى عن الدائرة الخامسة بالشرقية (عامل)وتضم مركزأولاد صقر ومركز الحسينية. لقد قررت خوض هذه الانتخابات بعد معاناة المواطنين من الاعضاء السابقين الذين لاتراهم بمجرد فوزهم وأرى ان قضايا العمال يجب ان تجد الاهتمام الكافى من الحكومة وان نفتح مجالات عمل جديدة للشباب حتى تنجح التنمية، وتوفير الخدمات الزراعية للفلاح بأسعار يسيرة وتحويل مجلس الشورى الى مجلس تشريعى لوقف سيل القوانين التى يصدرها مجلس الشعب بدون ثأن.

يقول فتحى السيد محمد الشهيرب" فتحى العايق" مرشح الحزب بمجلس الشورى عن الدائرة الثالثة بالاسكندرية (عامل) وتضم محرم بك وكرموز. ان اهم مايشغله هو القضاء على الفساد الادارى الذى استشرى فى جميع هيئات وقطاعات ومصالح الدولة وإعادة التوازن بين الاسعار والاجور لتخفيف المعاناة عن المواطنين خاصة العمال وتوفير الرعاية الصحية لهم واستغلال طاقات الشباب فى انشاء مشروعات جديدة واستصلاح الاراضى لاحداث التنمية الحقيقية فى مصر.

يقول ابراهيم شبل الشربينى مرشح الحزب لمجلس الشورى بالدائرة الاولى بالغربية (فئات) وتضم قسم اول وثانى طنطا ومركز طنطا ان الدائرة بها العديد من المشكلات كالصرف الصحى ومشاكل الفلاحين ومياه الشرب وارتفاع الاسعار والاسكان وازدياد اعداد العاطلين عن العمل وكلها مشاكل حيوية تحتاج الى حلول سريعة للتخفيف عن كاهل المواطنين.

سيد خليل

فاروق المقاول

يقول فاروق المقاول مرشح الحزب عن الدائرة الاولى فى بنى سويف (فئات)وتضم بندر ومركزاهناسيا: ان مطالب العمال والفلاحين والشباب من أهم القضايا التى تشغلنى خاصة فى ظل تجاهل الحكومة شبه التام لهذه القضايا التى لاتلتفت اليها الاحينما يحين موعد الانتخابات وتترك مطالب المواطنين كذلك لاتجدلها حلولاً الا فى تلك الوقت حتى مل المواطن من هذا الاسلوب غير الديمقراطى. وفاروق المقاول تخرج فى الحرس الوطنى عام ٥٥ ، ١٩٥٦ وحصل على لقب خليفة خلفاء السادة البرهامية الشاذلية وكان امينا لحزب الاحرار فى بندر بنى سويف وكون جماعة من شباب بنى سويف عام ١٩٦٧ مهمتها القيام بعمليات فدائية ضد الصهاينة فى قناة السويس ايام حرب الاستنزاف كما كون جماعة من الشباب لمحاربة الارهاب والانحراف الفكرى عن طريق الرياضة.

ويشير فاروق المقاول إلى انه يدافع دائما عن السلوك التربوى القويم المعروف فى الشخصية المصرية ويهاجم الدروس الخصوصية والارهاب والفساد ويدافع عن المدرسين وحقوقهم فى مستوى معيشة جيد وكذلك يدافع عن الحرية فى الرأى والكلمة والديمقراطية.

قيادات المعارضة: يدينون النظام ويهاجمون الأحزاب ويتهمون الجماهير ويدعون لخوض الانتخابات بشروط المقاطعة!!

• عزيزي القارئ .. لابد ان تقرأ هذا الموضوع الخاص بالإنتخابات وتداول السلطة لأنك متهم بالسلبية، والانصراف عن تشجيع منتخب الأحزاب، والاهتمام بتشجيع كرة القدم.

لقد عايشنا منذ إعلان التعددية السياسية ، خمسة انتخابات لمجلس الشعب هكذا بدأ حديث الكاتب الصحفي حسين عبد الرازق امين اللجنة السياسية للتجمع في اعوام ١٩٧٦و ١٩٧٩و ٨٤و ٨٧و ١٩٩٠ وقد شهدت هذه المعارك الانتخابية درجات مختلفة من التزوير، وكان أبرزها قانون القائمة الحزبية النسبية المشروطة ٨٤و ١٩٨٧ وقانون الطوارئ وسيطرة الحزب الحاكم على الإذاعة والتليفزيون في مجتمع به ٦٠٪ امية، وكذلك المؤسسات الصحفية التي تتحكم في ٩٥٪ من الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية، واستخدام إمكانات الدولة في الدعاية ، ودور اجهزة الشرطة، وامن الدولة، واجهزة الحكم المحلي سواء في منع الوكلاء والمندوبين من الحضور، او التسديد والتسويد، واستخدام البلطجية وسط حماية الشرطة في تقفيل الصناديق، وتحويل إشراف القضاء على الإنتخابات إلى إشراف شكلي، ويبقى الأخطر وهو قانون مباشرة الحقوق السياسية.. الذي يكاد يكون قانونا لتقنين التزييف والعبث بإرادة الناخبين.

• هل فات الوقت لتوفير ضمانات حقيقية لنزاهة الإنتخابات القادمة في نوفمبر ١٩٩٥، او مازال هناك متسع لعمل جماهيري، وسياسي لإلزام الحكم بتوفير هذه الضمانات؟

دستور ياسيادي!!

نبدأ بسماع الإجابة من عادل عيد القاضي والمفكر والنائب المستقل السابق:

ليس قانون مباشرة الحقوق السياسية هو الذي سوف يحقق تداول السلطة، وحتى لو توفرت الضمانات الكافية لإجراء انتخابات نزيهة لمجلس الشعب فهذا لن يغير من الوضع القائم، ولن يؤدي إلى تداول السلطة الغير متاح عمليا، لان القضية اساسا تتعلق بالدستور القائم، والدستور في المادة ٩٣ يكفل لمجلس الشعب النظر في صحة العضوية، ويضع ستارا حقيقيا يسمح للنظام القائم بان يخرج طبقا للسيناريو المعد سلفا، ولان مجلس الشعب هو الذي يأتي برئيس الجمهورية بموافقة ثلثي الأعضاء، فيجب ان يكون ولاء اعضائه للرئيس الذي يأتي بهم، وهكذا إلى مالا نهاية، ولست بحاجة للحديث عن سلطات رئيس الجمهورية، واستحالة مساءلته، حيث ظل له حق التفويض من المجلس لمدة ٢٣ سنة منذ ١٩٧٢- في عهد الرئيس السادات- وحتى ١٩٩٥ في عهد مبارك. والدستور ايضا في المادة ٨٩ يجيز لقيادات الحكومة والقطاع العام الترشيح في مجلس الشعب مما يدفعهم لاستخدام كل إمكانات الحكومة، والقطاع العام، كما ان وزير الداخلية هو الذي يتحكم في إشراف القضاء على الانتخابات عن طريق اختيار القضاة، وهذا لا يليق، ومفروض ان يتم الإشراف من قاضي الدائرة الطبيعي، وتبقى نقطة اخيرة، وهو ان من يزور بطاقة شخصية او شهادة ميلاد يحبس سبع سنوات تقريبا ، اما من يزور إرادة الشعب في الانتخابات فيحبس اسبوعا وغرامة عشرة جنيهات!!

ويتحدث عبد العظيم المغربي عضو المكتب السياسي للحزب الناصري مع عادل عيد، فيقول: يطرح عبد الرازق علينا السؤال ، ولكن هل هناك جديد يستدعي طرح السؤال؟ اعتقد لا، التزوير تحول منذ سنين إلى جزء من النسيج، رغم كل ما يقال عن إننا نعيش في عصر التعددية الحزبية والسياسية، لكننا مع امريكا والصهيونية، والبنك الدولي، والجات، نبيع القطاع العام، ونشجع المغامرات الغربية في مجال الاستثمار، وذلك لان نظامنا هذا يكذب ولا يتجمل!، وإعلامنا كاذب والانتخابات التكميلية التي حدثت مؤخرا تمت في تزوير تام، وهذا ما حدث، وما سوف يحدث في الانتخابات القادمة، واخشى ان يكون طرح مثل هذه التساؤلات قد يؤدي بحسن نية لخدمة النظام!! وعلى المعارضة ان تحترم نفسها، وهذا رايي الشخصي.

من الناصرى للوفد

مازال السؤال يبحث عن إجابة، ولكن للحديث شجون، ولذلك فلم يستطع د. نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد، الإجابة مباشرة عن سؤال عبد الرازق، دون التداخل مع حديث المغربي ، حيث قال: ونحن حزب الجلاليب الزرقاء ، احزاب كل الوطن لسنا حزبا يمينيا ولا راسماليا، وإن كنا ضد الخمسين بالمائة عمال وفلاحين، فهذا لاننا نرى انها امتيازات طائفية لايستفيدوا منها وإن كان المغربي يسميها اشتراكية، فنحن نسميها بعدا اجتماعيا، وينتقل د. نعمان جمعة إلى الموضوع الأساسي، فيجيب عن السؤال المطروح قائلا: لابد ان يولد لدينا حق الأمل في تغيير الوضع الحالي، لانه من غير

متابعة: سليمان شفيق

المعقول أن تحكم مصر خمس سنوات أخرى بمثل مجلس الشعب الحالي، ومستحيل أن تظل مصر في قبضة حكومة ملجأ العجزة، التي حكمتنا عشر سنوات، وهي لا تستحق أن تحكم عشرة أيام، ولذلك انضم لحسين عبد الرازق في حلمنا في تداول السلطة، وأن نحصل على الأغلبية، ونشكل حكومة ائتلافية، وإن لم تصل أحلامنا إلى هذا الأمل، سنظل أحزابا للديكور، تعطي شرعية للنظام، وفي هذه الحالة لا خلاف بيننا وبينهم، والحكومة تريد الاتفاق مع المعارضة على خمسين مقعداً، وبالطبع سوف يسلموها لأعضاء المعارضة الذين هم على شاكلة الحكومة، والعناصر المتشددة مستبعدة، وهذا هو الباب الأول للتغيير، أي باب الحكومة، أما الباب الآخر للتغيير هو باب الشعب.

مسئولية المعارضة

وكعادته عبد الغفار شكر، يدخل في الموضوع مباشرة مجيباً عن السؤال قائلا: أبدأ من زاوية نقدية لأحزاب المعارضة، لأنه إن كان الحكم مسئولاً عن الوضع الرهن، فمسئولية أحزاب المعارضة لا تقل عن الحكم. أصل هذا النظام سلطوي، بمعنى تعددية سياسية مقيدة، وحزب مهين يحتكر السلطة، وأحزاب صغيرة، يمنع تطورها، مما يجعلها عاجزة عن تداول السلطة. وآليات الاحتكار منها، حظر قيام الأحزاب إلا بموافقة الحزب الحاكم، وحرمان الأحزاب من الالتقاء بالجماهير، وغياب أي ضوابط لنزاهة الانتخابات، وهذه النظم السلطوية لا تتنازل عن امتيازاتها لمجرد إقناعها بأن ذلك أفضل، ولا يتم تغيير الأوضاع إلا من خلال نضال جماهيري طويل.

ويعود حسين عبد الرازق معلقاً على الإجابات قائلاً: إذا كانت الإجابة بلا.. وهو ما أعتقد أنها الإجابة الصحيحة. فهل هناك إمكانية لعمل تنسيق بين أحزاب المعارضة، وبصفة خاصة بين أحزاب المعارضة اليسارية، والليبرالية، والقوى والعناصر المشتغلة بما فيها رموز تيار الإسلام السياسي المستنير والديمقراطي من أجل حصولها معاً على نسبة ٥١٪ لإنهاء احتكار الحزب الحاكم لمقاعد مجلس الشعب، أو على الأقل منع الحزب الحاكم من الحصول على أغلبية الثلثين و، أي حصول أحزاب المعارضة على ٣٤٪ على الأقل من مقاعد مجلس الشعب، علما بأن الأحزاب حصلت على متوسط ٣٢٪ من أصوات الناخبين وأقل المقاعد، في انتخابات ٧٦ و ٨٤ و ١٩٨٧؟!

ويجيب عادل عيد عن السؤال مؤكداً بأنه يقتصر تنسيق أحزاب المعارضة على التصدي للتزوير، ويقترح دعوة الهيئات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومنظمات الأمم المتحدة للحضور كمراقبين للانتخابات.

معارضة غير مؤهلة!

بعد الواقع المظلم الذي طرحناه، لا أستطيع أن أقفز إلى قضية التنسيق، ولو المعارضة أمينة، ولا يتحكم فيها بعض قيادات لا نزوات ذاتية في أن يكونوا أعضاء في البرلمان، ولو معبرة عن ضمير شعبها تأخذ موقفا، ولكن أغلبها أحزاب ورقية، وحدث التنسيق ١٩٨٧، ولم يلتزم به أحد، لأن المعارضة غير مؤهلة لكي تتحمل مسئوليات، والشعب المصري يعيش هذا الصراع المرير والمستمر منتظراً إرهاصة حركة وطنية جديدة، ولا أمل ولا إصلاح إن لم يتم مثل هذا الحوار داخل كل حزب وفصيل سياسي على حدة.

ويضيف نعمان جمعة، الأحزاب القديمة القائمة تحتكر العمل السياسي، وتضعه في قوالب جامدة، لا يجرؤ أحد على الخروج عليها، وأصبحنا أمام ظاهرة غريبة، أعضاء في أحزاب معينة، يجدون في أعضاء آخرين من هو أقرب إليهم من بعض أعضاء حزبهم، وهذا بسبب أن قانون الأحزاب يقيد حرية تكوينها، وأغلبها أحزاب ورقية، أو مجمدة، ورؤساؤها يموتون من أجل أن يصافحوا الرئيس! ولذلك الأحزاب بصورتها الحالية غير مؤهلة للتنسيق، ولكن الوفد ليس ضد التنسيق، من أجل النزول للشارع، وعمل مؤتمرات أو نشرات مشتركة، وفيما عدا ذلك فهذه مشكلة لا أدعي وجود حل لها الآن.

ويجيب عبد الغفار شكر مؤكداً، أن سيناريو التنسيق تم وفشل ثلاث مرات:

الأولى: ٨٣- ١٩٨٤، وخرج عنه حزب الوفد وتحالف مع الإسلاميين وخاض الانتخابات.

الثانية: ٨٦- ١٩٨٧، وخرج عنه حزب العمل وتحالف مع الإسلاميين وخاض الانتخابات.

الثالثة: ٨٨-١٩٩٠، وخرج عنه حزب التجمع وخاض الانتخابات بمفرده.

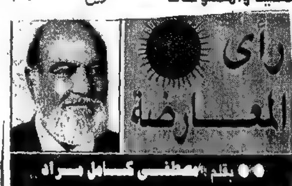
ولذلك فالأحزاب تغلب قضاياها، واهتماماتها بالحكم عن الجماهير ولذلك فقد فقدت مصداقيتها لدى الناس وجديتها عند الحكم.





المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٥



●● بقلم: مصطفى كامل مراد ..

التحديات الإدارية!! ومرشحو الأحزاب السياسية!!

منذ فتح باب الترشيح لمجلس الشورى بطريقة غير علنية استنادا الى ان القرار قد نشر بالوقائع المصرية!! وكانت هذه هى العقبة الاولى التى اضاعت على مرشحى احزاب المعارضة فرصة لاستكمال اوراق الترشيح وبعد ذلك بدات الجهات الادارية فى بعض مديريات الأمن من وضع العقبات امام تسلم اوراق الترشيح من مرشحى حزب الاحرار على سبيل المثال وبعد ذلك بدات الضغوط على مرشحى الحزب بالتنازل عن الترشيح بهدف فوز مرشحى الحزب الوطنى بالتزكية مرة بتهديدهم بالنقل الى جهات نائية كما حدث من مدير التعليم بمحافظة الاسكندرية ثم احتجاز بعض المرشحين باقسام الشرطة كنوع من الضغط عليهم وترويعهم!!

واخيرا وليس اخرا اعتراض الشرطة فى مدينة المنزلة على إقامة سرادق للدعاية الانتخابية ومحاصرة مقر مؤتمر الحزب فى احد النوادى المنعزلة خارج مدينة المنزلة ثم التعرض والمنع لرئيس حزب الاحرار اثناء جولته بالمدينة لتحية المواطنين مما اضطره الى التوقف والعودة الى مكان الاجتماع فى اطراف المدينة!!

هل هذا هو الاسلوب الديمقراطى الذى تمارسه الحكومة ضد مرشحى احزاب المعارضة؟! وهل بهذا الاسلوب يمكن ان تكون الانتخابات حرة؟!

لا نريد ان ندخل فى التفاصيل لانها كثيرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر الاعتداء بالضرب على مرشح الاحرار وتهديده بتلفيق تهمة حمل المخدرات وغيرها من اساليب المتاهات!!

ان جو هذه الانتخابات غريب حقا ويدل على سوء النية وعدم حسن الطوية من الحزب الوطنى وحكومته واجهزته الادارية ، ناهيك عن تدخل بعض المحافظين السافر لمساندة مرشحى الحزب الوطنى .. وآه يا وطنى!!

مصطفى كامل مراد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٤ ـ ٢ عام ١٩٩٥

بعد خمس سنوات..

فضيحة تزوير الانتخابات فى دائرة باب شرقى

تقرير النقض: وكيل هيئة التفتيش القضائى يشرف على التزوير

« إحنا مش مبسوطين أن يرتكب رجل من القضاء هذه الفضائح، والحمد لله إن اللى كشفه من رجال القضاء ليصونوا سمعة العدالة ورجالها ».

هكذا صرخ المستشار عادل صدقى وكيل اللجنة التشريعية وشقيق رئيس الوزراء د.عاطف صدقى، بعد استماعه لاعترافات القاضى إبراهيم بقطين رئيس محكمة ورئيس اللجنة العامة لانتخابات مجلس الشعب فى دائرة باب شرقى التى جرت وقائعها عام ١٩٩٠، وشرح فيها كيفية تدخل المستشار عزت فريد وكيل هيئة التفتيش القضائى -رغم عدم مسئوليته عن الانتخابات- لإعلان فوز مرشحى الحزب الوطنى ضد القطب المعارض البارز عادل عيد، وأيده فى الاعترافات عدد من القضاة المعاونين ورغم الوقائع الثابتة قررت اللجنة التشريعية تأجيل إصدار قرارها لحين الاستماع إلى أقوال عضوى الحزب الوطنى فاروق رضا وأبو الوفا العمدة فى وقائع التزوير الواردة فى التقرير.

تقول اعترافات القاضى إبراهيم بقطين: «إنه اجتمع مع رؤساء اللجان الفرعية وأبلغه بعضهم بتحرضهم لإخراجهم من مقار لجانهم بالقوة، وقيام أشخاص لايعرفون هويتهم بالتأشير على بطاقات إبداء الرأى ووضعها فى الصناديق لصالح بعض المرشحين، وإزاء ذلك اتفقوا جميعاً على استبعاد صناديق ثماني لجان من عملية الفرز».

ويضيف : «أثناء عملية الفرز حضر المستشار عزت فريد وكيل التفتيش القضائى إلى مقر لجنة الفرز، ورفض مطالب المرشحين بفرز كل صندوق على حدة، ومنذ حضوره كانت عملية الفرز تتم تحت إشرافه، وأن دوره -أى بقطين- اقتصر على الجلوس فى مكان بعيد عن عملية الفرز وإن كان داخل اللجنة».

واستطرد «إنه تأكد من صحة شكوى عادل عيد بورود ١٩ صندوقاً من اللجان بدون تحريز للقفل الخاص بكل منها». وقال فى محضر محكمة النقض: «لو كان الأمر بيدى لقمت بعملية مطابقة بطاقات الرأى الموجودة فى الصندوق».

وأضاف «إنه لم يكن يعلم أن المستشار عزت فريد وكيل التفتيش القضائى ليس منتدباً باللجان الانتخابية بمحافظة الإسكندرية، وأنه لايمكن أن يطلب منه بياناً بصفته لكونه وكيلاً للتفتيش القضائى، وأنه بعد سيطرة المستشار عزت فريد على أعمال لجنة الفرز، اتصل بقطين بالمستشار رئيس محكمة الإسكندرية الابتدائية وطلب إعفاءه من الاستمرار بعد إحاطته علماً بما حدث، إلا أنه طلب منه استمرار وجوده باللجنة منعاً للمشاكل».

وأيد المستشار فكرى خروب عضو اللجنة العامة أقوال القاضى إبراهيم بقطين، وذكر فى تحقيقات النقض أن عملية الفرز تمت بالطريقة التى قررها المستشار عزت فريد بفتح عدة صناديق مرة واحدة، بدلاً من فرز كل صندوق على حدة كما كان رئيس اللجنة العامة قد قرر.

كما اعترف القاضى ناجى حسن محمود بأنه شاهد مجموعة من ضباط مديرية الأمن ومباحث أمن الدولة يدخلون إلى داخل مقر اللجنة الانتخابية بنقطة شرطة الحضرة ومكثوا قرابة ساعة، وبعد انصرافهم مباشرة أخبره رئيس اللجنة، أن الضباط حصلوا عنوة على تذاكر انتخابية وقاموا بالتأشير عليها ووضعها بالصندوق الخاص باللجنة، وأشار إلى أن المستشار عزت فريد قرر إجراء عملية فرز أصوات الناخبين بكل ستة صناديق دفعة واحدة، حال تقدم عدد من رؤساء اللجان الفرعية بإقرارات ذكروا فيها وقائع تؤكد عدم صحة وحيدة ونزاهة التصويت فى لجانهم.

وقد كشفت محكمة النقض خلال تحقيقاتها أن المستشار عزت فريد لم يكن مكلفاً بالإشراف على الانتخابات، ولكنه كان مسئولاً بالإشراف على حضور الرؤساء والقضاة ورؤساء اللجان الفرعية- كما لم يتضمنه قرار وزير الداخلية بتعيين رؤساء اللجان العامة لانتخابات مجلس الشعب الأخيرة.

وتبين للمحكمة أن الحكومة المصرية قررت إعادة المستشار عزت فريد لدولة الكويت بعد الانتخابات، وهو ما حال بين استدعائه للمحكمة للاستماع لأقواله.

المثير فى مأساة باب شرقى أن تقرير محكمة النقض صدر فى ٥ مارس ١٩٩٣، ولم يبت فيه مجلس الشعب حتى الآن، والأكثر إثارة أن المستشار عزت فريد قام بمبادرة منه بتوجيه رسالة إلى مجلس الشعب مباشرة أحالها د.فتحى سرور إلى اللجنة تتضمن دفاعه عن نفسه وذكر فيها أنه لم يكن عضواً فى لجان الانتخابات طبقاً لقرار وزير الداخلية واقتصر عمله على الإشراف على حضور القضاة ورؤساء اللجان الفرعية وأن محكمة النقض لم تستمع لأقواله رغم علمها بمكان عمله فى الكويت!!

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٥

سخونة المعركة الانتخابية للشورى بدأت تشتد

الاستفادة من سرادقات العزاء واللقاءات العائلية

الجرارات الزراعية تساهم فى الدعاية بالمكبرات

بدأت المعركة الانتخابية للتجديد النصفى لعضوية مجلس الشورى تشتد فى المحافظات والتى ستجرى يوم ٧ يونيو القادم انتشرت لافتات الدعاية للمرشحين حتى غطت واجهات القرى والمدن والمراكز .. واخذت لقاءات الدعاية الانتخابية فى الجدية بالاماكن العامة والخاصة للتعريف بالمرشحين من كل الفئات .

٣ دوائر فازت بالتزكية من ٥ دوائر بالشرقية

الشرقية ـ سناء عنان :

تجرى انتخابات التجديد النصفى لعضوية مجلس الشورى بمحافظة الشرقية فى دائرتين فقط . من الدوائر الانتخابية الخمس لفوز مرشحى الحزب الوطنى بالتزكية فى ثلاث دوائر وهم عثمان ابراهيم محمد حجازى (فلاح وطنى) وحسين اباظة وجيه اباظة (فئات وطنى) عن الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة منيا القمح واحمد طلعت محمد تهامى (عامل وطنى) عن الدائرة الرابعة ومقرها مركز شرطة ابو حماد وبركات موافى درمان الطحاوى (عامل وطنى) عن الدائرة الخامسة ومقرها مركز شرطة كفر صقر .

وتجرى الانتخابات فى الدائرة الاولى ومقرها قسم اول الزقازيق حيث يتنافس ثلاثة مرشحين عن مقعد الفئات وهم محمد عاطف غزالى اباظة (وطنى) وعزت مصطفى احمد مصطفى « مستقل » واحمد رشاد احمد طه « مستقل » .

كما تجرى الانتخابات فى الدائرة الثالثة ومقرها مركز شرطة ههيا .. حيث يتنافس على مقعد الفئات زكى صادق السويدى (وطنى) عضو مجلس سابق وعبدالقادر محمد عثمان عبدالقادر « مستقل » وتنازل المنافس الثالث محمد عبدالحميد السيد ضيف « مستقل » عضو الحزب الوطنى بههيا لالتزامه الحزبى .

مشاركة فى المناسبات

المنوفية ـ عبدالمحسن ابراهيم

وفى محافظة المنوفية بدات المنافسة شديدة فى دائرتى الباجور ومنوف من بين ٣ دوائر تجرى فيها انتخابات بالمحافظة هى قويسنا منوف والباجور وقد فاز مرشحا الحزب الوطنى فى دائرة الشهداء بالتزكية وتقدم للترشيح ٢٤ مرشحا فى الدوائر الثلاث

امتلات الشوارع فى القرى والمدن باللافتات التى تحمل اسماء المرشحين ويعتمد مرشحو الحزب الوطنى فى دعايتهم على الزيارات الجماعية للناخبين واللقاءات مع رؤساء العائلات بالقرى والمشاركة فى المناسبات الاجتماعية .

سرادقات ومكبرات صوت وجرارات

المنصورة ـ حازم نصر :

اصوات الناخبين بالقرى هى مطمع كل مرشحى مجلس الشورى بمحافظة الدقهلية

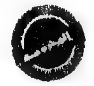
يعتمد معظم المرشحين فى دعايتهم بالقرى على مشاركة الناخبين فى افراحهم واحزانهم فلم يخلو سرادق من سرادقات العزاء من وجود المرشحين بكل دائرة ولعل اطرف المواقف التى حدثت باحد السرادقات باحدى القرى دخول النائب الحالى والمرشح للدائرة لاداء واجب العزاء ولم يتعرف عليه معظم المتواجدين وتصادف وجود ابرز منافسيه فانتهزها فرصة للطعن فى شعبية النائب وكيف انه نائب منذ ٥ سنوات ولم يتعرف عليه ابناء الدائرة !

الزيارات الشخصية

الغربية ـ عبدالعزيز هلالى :

وفى محافظة الغربية انتهت المعركة الانتخابية فى الدائرة الرابعة التى تضم مركزى كفر الزيات وبسيون للحصول على مقعد الفئات مبكرا بفوز على ابو جازية مرشح الحزب الوطنى بعد تنازل المرشحين الثلاثة المستقلين الذين تقدموا لمنافسته !

ولازال الطابع الشخصى التقليدى يحكم المعركة الانتخابية فى القرية فالزيارات الشخصية والتربيطات بين الاسر المعروفة هما اساس الدعاية الانتخابية كما ان المجاملات واهمها واجب العزاء له اهمية فى هذه الفترة وقد كانت وفاة ابن عمدة إحدى قرى مركز طنطا فرصة جمعت مرشحى الدائرة الاولى على اختلاف انتماءاتهم



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٥

شكــرا .. لحـــزب الوفـــد

مصر لا تزال بخير.. شعب مصر لا يزال بخير. المسلمون والأقباط لا يزالون بخير. رغم ما يحدث حولهم. أقول هذا والابتسامة تشق طريقها وسط الأحزان.. لقد حزنت كما حزن غيري عندما أعلنت قائمة المرشحين لمجلس الشورى خالية من الأقباط.. ثم حزنت أكثر وأكثر عندما صرح الدكتور يوسف والى بأن رفض الحزب الوطني ترشيح الأقباط لأن دوائر الترشيح واسعة جدا ويخشى معها سقوطهم وعدم نجاحهم. حزنت لأن معنى الكلمات واضح. وهو انه على مستوى الدوائر الواسعة جدا لن يفوز قبطي. فماذا وراء هذه الكلمات:

١- هل مطلوب تجميع الأقباط في أماكن محدودة لكي يمكنهم الفوز.. لقد سبق ان أعلن الأقباط انهم منتشرون في كل مكان وفي كل شبر من أرض مصر ولن يكون لهم جزء منفصل عن اخوانهم المسلمين الذين يعيشون معهم في ود ومحبة.

٢- إذا كان المسئولون يعرفون ان الدوائر الواسعة جدا لن تجعل قبطيا يفوز في الانتخابات فلماذا جعلت الدوائر بهذا الاتساع!

٣- ان هذا التبرير يعني ان المسلمين يرفضون انتخاب الاقباط. وهذا القول يسيء الى الاخوة المسلمين.. بل انه يعني انهم عنصريون وهذا عذر أقبح من ذنب. واذا افترضنا ان هناك من يفكر بهذا الاسلوب غير السوى فمن الواجب على اجهزة الحكم ان تصحح لهؤلاء مفاهيمهم لا ان تسير في ركابهم وتجعل سلوكهم هذا منهجا لسياسة الدولة. وهنا أود ان أؤكد ان خلو قائمة ترشيحات مجلس الشورى من الاقباط قد آذى الاخوة المسلمين الشرفاء. حيث يقلل من رقي مشاعرهم ونبل سلوكهم. ان هذا المسلك انما يغرس بذرة من بذور الفتنة الطائفية في وقت نحتاج فيه لتضافر كل القوى لصالح بلادنا.

مرقس عزيز خليل

بقلم القمص

لقد انتخب المسلمون لقوانهم الأقباط عندما رشحهم الزعيم سعد زغلول في دوائر انتخابية اغلبيتها من المسلمين لذلك فالقول بأن رفض الحزب الوطني ترشيح الاقباط خشية سقوطهم انما يحمل في طياته دعوة لاسقاطهم بطريق غير مباشر إذا اتيح لهم الترشيح. وفي هذا إجحاف لهم ولتاريخهم.. من ينسى ويصا واصف محطم السلاسل الذي ذهب الى مجلس النواب ليعقد اجتماعا فوجد ان الملك فؤاد قد اغلق الابواب بسلاسل فأمر الحرس باعتباره رئيسا للمجلس بتحطيمها واجتمع بالنواب وأصدر قرارات ضد الملك! من ينسى مكرم عبيد وواصف غالي ومرقس حنا وفخرى عبدالنور وسينوت حنا وسلامة ميخائيل وراغب اسكندر وجورج خياط ممن كان لهم دور في الكفاح الوطني فتأثر بهم الشعب والتف حولهم!من منا ينسى القمص سرجيوس وغيره ممن عملوا لأجل مصر اولا وأخيرا.

ـ هل يرى الحزب الحاكم ان الاقباط لا يصلحون للعمل السياسي ام يرى ان ترشيحه للأقباط قد يثير له المشاكل والباب اللي يجي منه الريح سده واستريح؟ ام انه يرى ان الاقباط سلبيون ولا داعي لتنشيطهم بل يدعهم في سلبيتهم التي اود ان اشير ان الاقباط يرفضون هذه السلبية ويشدة ولكنهم يرون ان الطريق امامهم مغلق وما هي الدلائل في خلو قائمة المرشحين من أي قبطي!

ـ إن عدم إدراج اسماء الاقباط في قائمة الترشيحات لن يجعلهم يبتعدون عن الساحة. فإحساسهم بالظلم يدفعهم لمزيد من العمل واثبات وجودهم ولكن بمرارة نفس. وليبحث الاقباط عن القنوات التي ترحب بهم وتعمل لأجلهم كجزء اساسي من النسيج القومي.

ـ إن ما يحدث في مجلس الشورى انما هو تمهيد لما سيحدث في مجلس الشعب اى خلو القوائم من الاقباط ثم تعطف المسئولين بتعيين بعض الاقباط في المجلس الموقر. وهنا اود ان اقول ان الشخص المعين يختلف تماما عن الشخص المنتخب. فالشخص المنتخب انما هو يمثل من انتخبه «الشعب». اما الشخص المعين فهو خاضع لمن عينه. يأتمر بأمره. ويفكر بفكره. ويتم اختياره حسب مواصفات خاصة. وقد يرى هذا المعين انه من الافضل ان يكون صامتا خاضعا حتى يتم التعطف عليه ويتم تعيينه مرة اخرى!!

لقد قلت في بداية مقالي انني اكتب والابتسامة تشق طريقها بين الاحزان. واعود واقول. حقا هناك ابتسامة رغم الاحزان. هناك تفاؤل وأمل ورجاء. فطالما هناك قنوات حرة شريفة تفتح ابوابها وقلوبها للأقباط وتشعرهم انهم في بلدهم وانهم ليسوا غرباء اذلاء فهناك امل.

لقد سعدت بما كتبه الاساتذة الافاضل رمزى زقلمة ومحمود اباظة ومحمد الحيوان والدكتور وسيم السيسي والمستشار محمد حامد الجمل. ولكنني سعدت كثيرا جدا واثلج صدري ما جاء في صدر الصفحة الاولى بجريدة «الوفد» في عددها الاسبوعي يوم الخميس ١٩٩٥/٥/١٨ تحت عنوان «الوفد بيت الأقباط السياسي» للكاتب القدير والصحفي المحنك الاستاذ جمال بدوى رئيس تحرير جريدة «الوفد» الذي اضاء شمعة وسط الظلام واعلن تعبيرا عن سياسة الحزب. ان الابواب ليست مغلقة امام الاقباط ولكن هناك بيتا مفتوحا لهم. ويسعدني ان اقول لسيادته ولرجال الحزب «دايما عامر».. شكرا لحزب الوفد الذي عندما كان صاحب الاغلبية في البرلمان اختار لأول مرة اثنين من الاقباط كوزراء واختار قبطيا ليكون رئيسا لمجلس النواب.

● شكرا لحزب الوفد الذي اجتذب صفوة الاقباط عند تشكيله الاول وقبل اندلاع ثورة ١٩١٩ واندمجوا فيه ليس بصفتهم اقباطا بل بصفتهم مصريين يقفون على قدم المساواة مع اخوانهم المسلمين.

* شكرا لحزب الوفد الذي سلم هذا الفكر غير الطائفي لأتباعه على مر الاجيال. فعندما خلف مصطفى النحاس سعد زغلول تخلى عن منصب السكرتير العام لمكرم عبيد وعندما تولى فؤاد سراج الدين زعامة الوفد تخلى عن منصب السكرتير لإبراهيم فرج وعندما توفي ابراهيم فرج كان قرار فؤاد سراج الدين باختيار سعد فخرى عبدالنور ليشغل منصب السكرتير العام تأكيدا لهذه القيم.

وكما بدأت مقالي بان مصر لا تزال بخير. اعود واكرر نفس هذه الكلمات وسأعطي مثالا بسيطا لذلك اسعدني واسعد كل شعب مصر. وهو الفنان المصري الاصيل محب بلده الاستاذ عادل إمام. الذي تبرع بقيمة جائزته التي حصل عليها كأحسن ممثل لصالح الجنود الذين يقومون بحراسة الكنائس حفاظا على الوحدة الوطنية. اقول لقد سعدت بكلماته كما سعد الملايين. وشتان بين من يعملون على حماية الوحدة الوطنية ويبذلون في سبيلها المال والنفس وبين من يشعلون الفتنة الطائفية ويستهينون فيها بالبلاد والارواح. مرة اخرى شكرا للفنان الذي تمثل مصر كيانه. شكرا للفنان الذي نطق بهذه الكلمات وحقا قال الكتاب المقدس «من فضله القلب يتكلم اللسان».

ختاما اود ان اقول ان ما اكتبه هنا هو صوتي كشخص قبطي لمحب بلده ويشعر انه من نسيج هذا البلد. وليس كوني احد رجال الدين ان احرم من حقوقي كمواطن مصري يحيا في هذا الوطن. وله ان يقول رايه. وليس هناك مجال للمزايدين وللقول بان هذا عمل سياسي. فانا لست سياسيا انما مصري. مصري يشعر ويحس وليس من السهل ان يقوم احد بمحاولة كسر ذراعي ويطلب مني الا اصرخ.

والآن فليسمح لي سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ان اخاطبه كرئيس لكل المصريين مسلمين ومسيحيين. هل تعلم يا سيدي اى قدر من الضيق يشعر به الاقباط؟ هل تعلم انهم في اشد الحاجة لمن يعبر عن صوتهم؟ هل تعلم ان حرمانهم من التمثيل في هذه المجالس يعد تدميرا لهم وهم جزء لا يتجزأ من هذه الامة. بعد هذا يا سيدي تكون الاحداث تحصيل حاصل.. مطلوب توجيه عام وشامل يبدأ منك وبك. يستهدف تغيير المناخ البغيض ويتيح لمصر ان تتنفس مساواة حقة ووطنية حقيقية. مطلوب توجيه يشمل حرية كل فرد في عبادته وفي تولي المناصب القيادية. حينئذ سنجد مصر وهي قادرة حقا على مواجهة كافة العقبات..

وانتم يا ابناء مصر الشرفاء. لا تسمحوا بتكرار ما حدث. بل لنقف معا صفا واحدا ولنكن كالصخرة في مواجهة العواصف ولنتصارع من اجل بناء البلد ليسابق البلاد الاخرى في التقدم الحضاري. وليكن بلدنا عملاقا وشامخا بنا. نضع ايدينا في ايدي بعض للنهوض بوطننا ونحيا في محبة وسلام ونضع مخافة الله في قلوبنا فنعيش في تقوى ونسلك بأمانة مدى الحياة. وبهذه الكيفية تصفى النفوس ويحل السلام ويدوم تحت قيادة الرئيس المحبوب محمد حسني مبارك.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اللواء الإسلامي

التاريخ : ٢٥/٥/٩٥

قبل ان تبدأ انتخابات مجلس الشورى

الحزبية .. وموقف الاسلام منها ..

قيام الأحزاب ضرورة تقتضيها مصلحة المسلمين

● في حديثنا عن « الشورى في الاسلام » نناقش في هذا التحقيق قضية « الاحزاب » كوسيلة من وسائل الشورى وموقف الاسلام منها ..

الآراء التى نستعرضها اليوم تؤكد ان الحزبية ليست شرا مستطيرا . كما يظن بعض المسلمين ..

الحزبية نوع من التعددية التى يقرها الاسلام لانها إختلاف منظم ـ من خلال جماعات ـ في وجهات النظر والرؤى والسياسات من اجل تحقيق الصالح العام .

طرحنا لقضية « الحزبية » نجيب فيه على تساؤلات هامة حول الضوابط الشرعية التى تحكم تكوين الاحزاب ؟ هل يجوز قيام حزب ديني ؟ وفي المقابل هل يجوز قيام احزاب علمانية او شيوعية .. ؟

هذه التساؤلات نطرحها ـ بلا حرج ـ على الفقهاء والمفكرين . والاجابة عنها تقراها في السطور التالية .

قضيه يعرضها محمد صبرة

فضيلة شيخ الأزهر

لا يجوز قيام حزب دينى



المصدر : اللواء الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]

● العلماء والمفكرون :

الاسلام لا يسمح بقيام احزاب علمانية أو شيوعية المصادر

● « الحزب » مصطلح قديم معروف يدل على تجمع من الناس ألفت بينهم روابط محددة ، جعلتهم يخوضون صراعا فكريا وسياسيا ضد « حزب آخر » جمعته روابط اخرى ..

القرآن الكريم تحدث عن الحزب والأحزاب وبين المواقف والاهداف التي تقوم من اجلها وتسعى اليها الاحزاب

هناك (حزب الشيطان) وهو الذي : (يدعو حزبه ليكونوا من اصحاب السعير) ..

وهناك في المقابل المؤمنون الذين يمثلون « حزب الله » (ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا فإن حزب الله هم الغالبون) .. (اولئك حزب الله الا ان حزب الله هم المفلحون) .

إذن فمصطلح الحزب والاحزاب ليس مرفوضا في القرآن الكريم كما يؤكد المفكر الاسلامي د . محمد عمارة .

تعددية مشروعة

● ينظر د . محمد سليم العوا الى مسألة الاحزاب على انها لون من « التعددية الجماعية » .. هذه التعددية ليست مرفوضة ولا مستغربة في ظل الفهم الصحيح لمبادىء الاسلام . ان التعددية في ابسط معانيها تعني التسليم بالاختلاف كواقع لا يمكن إنكاره . وكحق للمختلفين لا يمكن لاحد إنكاره وحرمانهم منه

القرآن الكريم اشار الى التعددية واعتبرها سمة كونية وآية من آيات الله سبحانه يقول الله عز وجل : « ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف السنتكم والوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين » .

ردود على المعارضين

ردا على من يقولون بان الاسلام لا يعرف الحزبية يقول د . العوا ان هذه حجة لا معنى لها . فهي تعني احد امرين :

إما عدم ورود نص مقرر له في أصول الاسلام

وإما ان المسلمين لم يمارسوه في تاريخهم .

إذا كان المراد عدم ورود نص في مسألة الحزبية فإن هناك قاعدة شرعية تقول : إن سكوت النصوص يعني إباحة المسكوت عنه ، مالم يكن من الامور التي يستقل العقل بادراكها كالعبادات .

وإذا كان المراد من قول من يعارضون الحزبية ان المسلمين لم يمارسوا الحزبية السياسية في تاريخهم فهذا غير صحيح لان تاريخ الاسلام عرف فرقا سياسية متعددة كالخوارج والشيعة والمعتزلة ، فضلا عن عشرات المذاهب الفقهية القائمة حتى الآن .

ودفعا لمقولة : ان القرآن الكريم ذم الحزبية والتفرق والتشيع .. يقرر د . العوا ان هذا الكلام لعب بالألفاظ لان القرآن نفسه ذكر الاحزاب على سبيل المدح في قوله تعالى : « اولئك حزب الله الا ان حزب الله هم المفلحون » .

ويشير د . العوا الى ان وجود الاحزاب السياسية في الظروف الحالية في المجتمعات الاسلامية ضرورة لتقدم هذه المجتمعات ولارساء قواعد حرية الراى فيها ..

وفقه القواعد الاصولية الاسلامية تقوم على قاعدة عظيمة هي : « ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب » .. فهل يمكن ان تقوم قائمة لنظام سياسي اسلامي في العصر الحاضر . وهو ينكر على الناس إختلافهم في الراى - وهو فطرة فطر الله الناس عليها - او وهو ينكر على الناس حرية التعبير عن الراى - وهو حق ازلي - او وهو ينكر على الناس التجمع لبيان ما يرونه حقا ، او يعتقدونه باطلا . وهو امر رباني ؟

الصحيح هو الجواب بالنفي عن كل هذه الاسئلة .

منطق المصلحة السياسية ، ومنطق القواعد الفقهية . والقراءة الصحيحة للنصوص وللتاريخ خير شاهد على ضرورة التعددية السياسية من المنظور الاسلامي .

سند قيام الأحزاب

● مسألة التحزب والحزبية هل يقرها الاسلام ؟

●● الاحزاب السياسية بواقعها الحاضر لم تكن معروفة في صدر الاسلام . كما يبين فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر - ولكن نصوص القرآن والسنة لا تمنع ان يكون هناك اختلاف في الرأى في عداد الامور التي تقع في المجتمع . هذا الاختلاف يعتبره فضيلته - تجاوزا - مبررا لقيام الأحزاب .

معايير الحزبية

● ما هي الأسس التي ينبغي ان تقوم عليها الاحزاب في المجتمع المسلم ؟

●● د . محمد سليم العوا يرى انه يجوز لاى دولة إسلامية ان تسمح بتعدد الاحزاب بشرط ان تلتزم هذه الاحزاب بقيم الاسلام ومبادئه فيما تدعو إليه من برامج وتنوى تحقيقه من اهداف . إن الأحزاب التي تدعو الى الحرام او تحارب الحلال مرفوضة في المجتمع الاسلامي .

ويضيف د . العوا : ليس للاسلاميين ان يعترضوا على الاحزاب القائمة . بحجة ان وجودها وبرامجها وما تدعو إليه غير اسلامي . وعليهم ان يقدموا بديل هذه البرامج وتلك الدعوات ليكون قبول الناس لهم والتمامهم الى ما يدعونهم إليه هو نفس الرأى العملي للامه على من يقودونها او يحاولون قيادتها في طريق لا يهتدى بنور الله فيه .

المصدر : اللواء الإسلامي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٥

لا للأحزاب الدينية

● هل يجوز إنشاء حزب دينى كما يطالب بعض الناس ؟

●● الجواب لفضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر ..

الاصل ان الاحزاب السياسية تقوم بتنوع المسالك التى يسلكها كل حزب للوصول الى هدف إصلاحى للمجتمع ، هذا الهدف قد يكون سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا او شاملا لكل هذه الاغراض ، الدين فى ذاته ليس من بين هذه الاغراض التى يقام من اجلها حزب .. لأن الدين يحكم الجميع ، وليس الدين هدفا حزبيا ينشأ من اجله حزب ، لأن كل المسلمين مطالبون بان يكونوا حزب الاسلام ..

ولا للأحزاب الالحادية

● ماهو الاطار الفكرى الذى يسمح الاسلام من خلاله بتكوين الأحزاب .. ؟ هل يسمح بقيام احزاب شيوعية او علمانية او على شاكلتها .. ؟

●● ابداء الرأى الذى اباحه الشرع مقيد بالحدود الشرعية التى وضعها الاسلام ، والتى لا يجوز للمسلم تجاوزها . وعليه فالحرية السياسية التى تتيح للمرء من منطلق الحرية الشخصية إبداء رأيه وفق معتقداته الذاتية مرفوضة فى الاسلام .

هذا المعنى يؤكد عليه الدكتوران محمد احمد مفتى ، وسامح صالح الوكيل فى بحث لهما عن النظرية السياسية الاسلامية فى حقوق الانسان الشرعية .

وفى رأيهما انه لا يسمح لأى انسان – فى وجود مجتمع اسلامى – بالمناداة بآراء كفر كالشيوعية والالحاد ، وما شابهها من احكام كفر ، ومن هذا المنطلق ايضا لايجيز الاسلام تكوين جماعات او احزاب سياسية تقوم على مفاهيم عقائدية او اسس فكرية تخالف الشريعة الاسلامية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

عددهم 6 ملايين والحزب الوطني أحبطهم بانتخابات الشورى

سباق بين أحزاب المعارضة المصرية يشمل الإخوان لكسب أصوات الأقباط في الانتخابات البرلمانية

القاهرة ـ الحميد: تتنافس احزاب المعارضة المصرية لاستمالة الناخبين الاقباط الذين يمثلون ستة ملايين نسمة اي عشرة في المائة من سكان مصر، استعدادا لانتخابات مجلس الشعب المزمع اجراؤها في الخريف المقبل.

فمن ادانة التطرف الى المطالبة بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية للاقباط مرورا بادانة التمييز الذي يمارس بحقهم، انطلقت احزاب المعارضة في السباق من اجل طمأنة اقباط مصر ازاء تصاعد التطرف.

وقد استفادت هذه المعارضة من خيبة امل الاقباط من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي لم يختر اي مرشح مسيحي الى انتخابات مجلس الشورى المقرر تنظيمها في 7 يونيو (حزيران) المقبل.

واكد الكاتب القبطي غالي شكري ان كل الاحزاب تسعى الى جذب شخصيات قبطية لترشيحها الى الانتخابات التشريعية بما في ذلك حزب العمل الاسلامي المتحالف مع الاخوان المسلمين.

وتحت عنوان «الوفد بيت الاقباط السياسي» الذي ظهر في صحيفة الوفد الناطقة بلسان حزب الوفد الليبرالي هذا الاسبوع، اعلن هذا الحزب تعيين سعد فخري عبد النور، وهو قبطي، في منصب الامين العام للحزب الذي تعرض لانتقادات بعد تحالفه مع الاخوان المسلمين في انتخابات 1984.

وقال نائب رئيس الحزب ياسين سراج الدين «ان الوحدة الوطنية بين المسلمين والاقباط كانت دائما شعارنا، والاقباط يناضلون بيننا على قدم المساواة مع المسلمين».

ويرى حزب التجمع التقدمي الوحدوي اليساري انه في موقع يتيح له الحصول على اصوات الاقباط. ويقول حسين عبد الرازق عضو المكتب السياسي للحزب «ان مواقفنا الواضحة ضد التيارات المتطرفة هي التي جعلتنا نحظى بتاييد الاقباط».

واضاف عبد الرازق ان صحيفة «الاهالي» الاسبوعية الناطقة بلسان الحزب تلقت الكثير من التبرعات من شخصيات قبطية. وتنشر الاهالي باستمرار مقالات تندد بالتمييز الذي يمارس بحق الاقباط.

ولا يقف الحزب العربي الديمقراطي الناصري بمنأى عن هذه الحملة.

ويقول حسين عيسى عضو المكتب السياسي للحزب «سنناضل من اجل رفع القيود المفروضة على الاقباط والتي تمنعهم من تولي الوظائف العليا في الدولة» مشيرا الى انه «لا يوجد اي عميد قبطي في اي من الجامعات المصرية».

وحتى الاخوان المسلمون يسعون الى استمالة الاقباط ففي بيان بعنوان «بيان الى الناس» نشر في مطلع مايو (ايار) اكد الاخوان المسلمون ادانتهم للعنف والارهاب وتعلقهم بالديمقراطية وتاييدهم لتمتع الاقباط بكامل حقوق المواطنة.

ولا يعرف العدد الدقيق للناخبين الاقباط في مصر لكن عبد الرازق يؤكد انهم يشكلون قوة انتخابية لا يمكن اغفالها.

ويؤكد عبد الرازق، وهو صاحب كتب سياسية عدة في مصر، «ان للاقباط تاثيرا قويا ولا سيما في صعيد مصر، وعدا هذه المنطقة يوجد تجمع كبير للاقباط في القاهرة».

وتؤكد البطريركية القبطية ان الاقباط يسجلون اسماءهم في القوائم الانتخابية. ويقول المتحدث باسم البطريركية طلعت جاد الله «ليس سرا ان الكنيسة القبطية تشجع الرعية على الانتخاب ولكنها لا تتدخل في خياراتهم».

الا ان عبد الرازق يشير الى وجود اتجاه عام لدى الكنيسة القبطية الى دعم الحزب الحاكم بوصفه حاميها الرئيسي في وجه التطرف.

ويدين غالي شكري هذه المنافسة الانتخابية قائلا ان «جعل الاقباط رهانا انتخابيا يعني تكريس التمييز بين المسلمين والمسيحيين».

ولا يخفي شكري مرارته عندما يقول «اشعر بجرح عميق، فانا اعتقد انه ليس بالضرورة ان يمثلني كمصري مرشح قبطي».



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى بنى سويف:

فشلت سياسات الوطنى.. وأصواتنا ليست للبيع

بنى سويف- مراسل الشعب:

دخل صراع انتخابات الشورى مراحله الأخيرة فى محافظة بنى سويف.. واشتعلت الصراعات حدة فى أعقاب صدور قرار بفصل كل المنتمين للحزب الوطنى الذين قرروا خوض الانتخابات كمستقلين.

وسط هذه الصراعات والانشقاقات فى صفوف الوطنى تعالت أصوات الرهانات والتكهنات.. البعض يؤكد أن سلاح المال والرشاوى سيكون المسيطر على مجرى الصراع.. والبعض الآخر يؤكد أن الغلبة ستكون للتزوير الحكومى.. فى حين أعلنت الغالبية العظمى رفضها التام والمطلق لشراء أصواتهم الانتخابية.

أحمد نوح -أمين حزب العمل ببنى سويف- أبدى تخوفه من لجوء الحكومة -كالعادة- للتزوير لمساندة مرشحيها فى الانتخابات، وبخاصة بعد اكتساح المرشحين المستقلين لمرشحى الحكومة فى الجولات الانتخابية.. وبعد أن بدأت تلوح فى كواليس الحزب الوطنى ببنى سويف دلائل قوية تشير إلى اللجوء لتزوير الانتخابات.

وطالب نوح بضرورة توافر الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات لمنع جريمة التزوير والتلاعب بأصوات الناخبين، ودعا أبناء المحافظة الشرفاء إلى التصدى بقوة وحزم لتزوير الانتخابات، مشيرا إلى ضرورة المشاركة الايجابية والتخلى عن السلبية، حتى يمكن أن ينجح الشرفاء والمخلصون الذين يمثلون بحق مصالح جماهير المحافظة.

أما عبد الناصر سيف عبد العاطى -عضو المجلس المحلى عن الحزب الوطنى- فقد أكد أن الانتخابات فى مصر ليست أكثر من مسرحية هزلية.. وأن فشلنا فى تحقيق انتخابات نزيهة يعود إلى تكبيل أحزاب المعارضة بقانون الطوارئ، بالإضافة إلى إدارة الحكومة للمعركة الانتخابية من داخل مكاتب المحافظين.

ويشير محمد عبد الحليم سالم (أحرار) إلى أن الوطنى فقد شعبيته فى بنى سويف بسبب السياسات الفاشلة التى تبناها إزاء مشاكل البطالة والإسكان والزراعة وغيرها.. والتى حولت بنى سويف إلى محافظة بلا خدمات أو مرافق على الرغم من إمكاناتها الهائلة وثرواتها الطائلة.

وبمرارة يتساءل د.محمد عبد الغنى: ماذا قدم ١٤ عضوا بمجلس المحافظة، بالإضافة إلى أعضاء مجلسى الشعب والشورى من خدمات لبنى سويف..

لقد طرح هؤلاء جميعا -للأسف الشديد- مشاكل الشباب والفقر واختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحى وغيرها جانبا.. وتفرغوا للمصالح الشخصية فقط.. وأنا شخصيا أحلم بإجراء انتخابات نزيهة وحرة.. وخاصة بعد أن رأينا كيف حصل الرئيس الفرنسى جاك شيراك على ٥٢٪ فقط فى انتخابات الرئاسة فى مقابل ٤٨٪ لمنافسيه فلماذا لا نتعلم من هؤلاء كيف تكون نزاهة الانتخابات؟!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٥

بلاغ من الزعفرانى ضد مدير أمن الإسكندرية

تقدم خالد الزعفرانى – مرشح حزب العمل بالدائرة الثالثة بالإسكندرية لمجلس الشورى – إلى النيابة ببلاغ ضد مدير الأمن بعد أن رفض إعطاءه الكشوف الانتخابية الخاصة بناخبى الدائرة إلا بعد دفع مبلغ ٢١٠٠ جنيه فى الوقت الذى حصل فيه مرشح الحزب الوطنى على هذه الكشوف مجاناً.

ومن ناحية أخرى منعت قوات الأمن الزعفرانى من التحرك فى دائرته الانتخابية بسبب الشعار الذى رفعه على ملصقاته وهو «الإسلام هو الحل» فى الوقت الذى يقوم فيه محمد البدرشيني عضو مجلس الشعب عن الدائرة وأبو العز الحريرى أمين عام حزب التجمع بالإسكندرية وعضو مجلس الشعب السابق بالدعاية لمرشح الوطنى.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

معركة الشورى بالسويس تشتعل

في السويس يخوض كمال صبيح أمين حزب الأحرار بالمحافظة معركة انتخابية صعبة للغاية في مواجهة أربعة من مرشحي الحزب الوطني، أولهم المرشح الرسمي المحاسب عبد الحكيم حجاج نقيب التجاريين وعضو المكتب السياسي للحزب الوطني والذي نجح خلال الأسابيع الماضية في أن يطرح اسمه وبقوة عبر قطاعات جماهيرية مختلفة، يميز معظمها شيوع حالة من الرفض لمعظم القيادات القديمة، وجاء أمر ترشيحه بعيداً عن الأسماء المتوقعة ممن كانوا يحلمون بالترشيح لعضوية المجلس وأولهم المرشح المنشق د.حسين سمير عبد النبي الذي ظل يقدم نفسه للناخبين على أنه مرشح مستقل على الرغم من عضويته وموقعه القيادي بالمكتب السياسي للحزب الوطني. وعندما أرسل استقالته بالفاكس إلى الدكتور يوسف والي أمين عام الحزب الوطني، لم يبد المرشح ملحوظة واحدة على أي من سياسات الحزب الوطني، بل أكد رضاءه التام عن كافة سياسات الحزب وتركزت ملحوظاته على أن كافة القيادات بالمحافظة وعلى رأسها أحمد هلال رئيس المجلس المحلي والمهندس وائل ندور أمين التنظيم وحسين العشى الأمين المساعد للحزب على رأس مؤيديه، وأن استقالته تأتي احتجاجاً على انفراد أمين الحزب بالمحافظة بالقرار.

للثير أن الجولات الجماهيرية للمرشح عبد الحكيم حجاج كشفت عن رفض جماهيري لقيادات الحزب الوطني وإعلان بعض القطاعات المؤيدة له أن تأييدهم له خاص به فقط ولا ينسحب على الحزب

للمــرة الرابعة: القبض على مرشـــح التيـــار الإسلامى بالإسكندرية!

اعتقلت قوات الأمن بالإسكندرية للمرة الرابعة المهندس مدحت الحداد مرشح التيار الإسلامى لانتخابات مجلس الشورى وذلك خلال قيامه بجولة انتخابية فى منطقة العطارين بصحبة عشرة من أنصاره. كما اعتقلت قوات الأمن مساء أمس الأول الأربعاء الداعية الإسلامى وجدى غنيم من منزله وقامت بترحيله إلى القاهرة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٦-٢-١٩٩٥ (handwritten date; month written by hand)

١١ يوما وتبدأ انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى

٣٠٠ مرشح يتنافسون لشغل ٩٠ مقعدا فى ٤٥ دائرة

فوز ١٨ مرشحا للحزب الوطنى بالتزكية حتى الآن



المصدر : ....الأهرام المسائي..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... ٢٦ مايو ١٩٩٥..........

المرشحون يؤكدون اهتمامهم بالقضايا الجماهيرية واستمرار برامج الاصلاح الاقتصادى

ويبدأ العد التنازلى لانتخابات مجلس الشورى، فبعد احد عشر يوما من غد «السبت» تدلى هيئة الناخبين (١٧ مليون ناخب) بأصواتها في انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى يوم ٧ يونية القادم، والتى يتنافس فيها ٣٠٠ مرشح فى ٤٥ دائرة انتخابية منهم ٩٠ مرشحا يمثلون الحزب الوطنى والباقون موزعون لحزبى الاحرار والعمل بجانب المستقلين الذين يحملون لافتة مستقل ولكنهم فى الاصل ينتمون للحزب الوطنى.. واحسب ان السمة البارزة لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى انها هادئة وقد يكون السبب اتساع الدائرة الانتخابية لمجلس الشورى والتى تعادل دائرتين من مجلس الشعب الأمر الذى أدى الى احجام عدد كبير من المرشحين عن دخول الانتخابات بجانب احجام عدد كبير من احزاب المعارضة عن دخول الانتخابات دون سبب معقول !! والثالث - وقد يكون هذا هو الأهم - ادخار الوقت والجهد والمال لإنتخابات اكتوبر القادم حيث البريق التشريعى لمجلس الشعب والدور الرقابى دون انه ينال هذا من قدر وهيبة مجلس العائلة، ومن يجلسون تحت قبته من علماء وخبراء ونواب.

١٨ دائرة بالتزكية

النتائج الأولية للانتخابات تشير الى فوز مرشحى الحزب الوطنى فى ١٨ دائرة انتخابية شملت محافظات المنوفية والقليوبية والجيزة وقنا والبحيرة والدقهلية والفيوم ودمياط والاسكندرية وبنى سويف واسيوط.. ولايزال الباب مفتوحا للتنازل خاصة بالنسبة للمستقلين الذين ينتمون للحزب الوطنى.. وخرجوا عن عباءته تجنبا لقرارات الفصل التى يجرى الآن تحريرها.

لا للمقاطعة

من جانبه قال مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار عن الاسباب التى دفعته كرئيس للحزب لدخول انتخابات التجديد النصفى: إن المقاطعة لم تحقق شيئا ونحن فى الحزب لدينا قواعد وتشكيلات جماهيرية تمكننا من المنافسة بقوة اما النتائج فهى رهن إرادة الناخب. اما المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل فيرى أن مجلس الشورى صاحب دور فعال ودوره على المسرح السياسى واضح ومؤثر ولكنه يعترض على حجم الدوائر التى تفوق فى اتساعها دوائر الشعب. لكن الاثنين مراد وشكرى اتفقا معا فى انهما لايعترضان على مبدأ التعيين داخل المجلس للإفادة من اصحاب الخبرات، والكفاءات التى تحجم عن دخول الانتخابات.

دوائر ساخنة

ورغم سمة الهدوء التى اشرنا إليها فإن هناك دوائر انتخابية بعينها تشهد فيها الانتخابات سخونة الى درجة الغليان وتستوى فى ذلك دوائر الوجهين البحرى والقبلى، حيث تشهد الدائرة الاولى على سبيل المثال فى سوهاج منافسة ساخنة بين احمد راغب الشريف مرشح الحزب الوطنى وثلاثة مرشحين آخرين هم. سامح حمادى وعبدالراضى عقول ومحمد رمضان القلاوى.

ونفس الحال ينسحب على دائرة الباجور منوفية التى تشهد فيها المعركة الانتخابية ضراوة حيث واكبت الانتخابات التكميلية للمجلس الشعبى انتخابات الشورى، والاخيرة يتصارع فيها ٦ مرشحين، وتبدو الاعادة فيها واردة بين محمد ابوالمجد مرشح الحزب الوطنى ود. محمد كامل عضو المجلس الحالى وتحديدا يمكن القول ان انتخابات الباجور بالذات تشهد اداء غير تقليدى فى ادارة المعارك الانتخابية، حيث ارتفع الاداء الحزبى لحزب الاغلبية ولكن العبرة بالمزاج العام للناخب فى دائرة الباجور الذى سوف يحسم المعركة لان سيناريو الانتخابات فى هذه الدائرة بالذات سيظل قائما على المسرح السياسى حتى يسدل الستار على نتائج انتخابات الشعب وعندها تهدأ الأمور ويفوز بالمقعد فى الشورى أو الشعب من حملته هيئة الناخبين على الاعناق.

القاهرة تنتظر الشعب

اما انتخابات القاهرة بالذات حيث الوعى الانتخابى فى اوج ذروته والخدمات حدث ولا حرج فإنها تسير فى طريقها الطبيعى، حيث الدكتور نبيه العلقامى

الأمين العام للشباب ومحمد عبدالسميع مرشحا الحزب الوطني في الزمالك ومصر الجديدة على سبيل المثال، وهما يؤكدان أن الأغلبية اختارت الانحياز الى العمل والانتاج والتنمية التي يقودها الرئيس حسني مبارك وحكومته.

الحزب الوطني.

ويضيفان أن المعركة الانتخابية هذه المرة تختلف عما عداها من انتخابات سابقة لارتفاع درجة الوعي الانتخابي ودخول المجتمع الانتخابي شباب متحفز ينتظر أن يجد لقضاياه ومشاكله حلولا تحت القبة وهذا هو سبيلنا الوحيد لنيل ثقة الناخبين.

سألت مصدرا برلمانيا بمجلس الشورى عن موقف المرشحين الذين فازوا بالتزكية؟

أجابني: طبقا للقانون ينبغي ان يحصلوا على ٢٠٪ من أصوات الناخبين كل في دائرته حتى يعلن فوزه نهائيا.

أما المرشحون القدامى الذين فازوا بالتزكية، فيؤكدون انهم سيواصلون طرح قضاياهم تحت القبة، بينما يؤكد المرشحون الجدد ان ثقتهم كاملة في الحزب الوطني، وأنهم في حالة فوزهم سيولون اهتماما كبيرا للقضايا الجماهيرية، واهمها استمرار برنامج الاصلاح الاقتصادي، مع مراعاة البعد الاجتماعي.

مرشح لاول مرة

وأكد احمد راغب الشريف مرشح الحزب الوطني من الدائرة الأولى بقسم شرطة سوهاج أنه سعيد بترشيح الحزب له في إنتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى وذلك لأول مرة مشيراً إلى انه كمواطن يتابع نشاط المجلس عبر وسائل الاعلام ويشعر باهمية وفعالية دور مجلس الشورى

وقال: إن للمجلس استطاع أن يفجر مجموعة من القضايا المحلية والدولية كان لها اثر فعال في تصحيح الاخطاء، موضحاً أن الجميع أصبح يعرف الدور الذي يقوم به المجلس في إثراء الحياة الديمقراطية في مصر. وأكد أنه في حالة فوزه في إنتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى سوف يكون له دور في طرح مجموعة من القضايا الرئيسية التي تشغل فكره وفي مقدمتها ضرورة الاسراع في تنفيذ توجيهات الرئيس حسني مبارك الخاصة بالمشروع القومي لتنمية الصعيد وأشار محمد الشريف إلى أن الصعيد بالفعل يحتاج إلى إحداث تنمية شاملة في مختلف المجالات وفي مقدمتها تنمية القوى البشرية، مؤكداً أن الصعيد في فترة ولاية الرئيس مبارك قد حظي باكبر اهتمام من الحكومة

وأوضح انه سيعطي اهمية لقضايا البطالة والتعليم والصرف الصحي ومياه الشرب وغيرها من القضايا الجماهيرية

وأكد محمد بدوي مرشح الحزب الوطني عن الدائرة الرابعة بمحافظة القاهرة التي تضم عابدين والأزبكية والوايلي أن الحكومة التزمت في برامج الاصلاح الاقتصادي بمراعاة البعد الاجتماعي ومحدودي الدخل ولابد من الاستمرار في هذه السياسة

وأوضح اهمية الالتزام بتعليمات الرئيس حسني مبارك الخاصة بعدم فرض اي أعباء جديدة سواء في صورة ضرائب أو رسوم على المواطنين

ثقة الحزب

وأعرب محمد بدوي عن سعادته بثقة الحزب الوطني في ترشيحه له في هذه الانتخابات، مشيراً إلى أنه من خلال متابعته لأداء مجلس الشورى بإعتباره لم يحظ بعضوية هذا المجلس من قبل كان يشعر بقيمة أداء المجلس بما يزخر به من كفاءات وخبرات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية وغيرها

وقال: إنني في حالة فوزي في هذه الانتخابات سوف أركز على القضايا الاقتصادية من أجل الحفاظ على ماتحقق في مسيرة الاصلاح الاقتصادي الذي تنتهجه مصر وأشار إلى أن المرحلة القادمة تتطلب زيادة معدلات التنمية من خلال الاهتمام بالمشروعات الانتاجية والصناعية والزراعية وقال محمد بدوي: إنني على اتصال دائم بالمواطنين وأعمل على حل مشاكلهم، ولقد شاركت مع الدكتور احمد جويلي وزير التموين والتجارة الداخلية في موضوع حماية المستهلك وكذلك في التصدي لمشكلة نقص السكر وزيادة أسعاره حتى تم القضاء على هذه المشكلة

الانتاج الزراعي

وقال النائب على عبدالعظيم أبو جازية مرشح الحزب الوطني عن الدائرة الرابعة بمحافظة الغربية التي تشمل مركزي كفر الزيات وبسيون: إنني بعد فوزي بالتزكية وضمان نجاحي سوف أواصل مسيرتي التي بدأتها منذ عام ١٩٨٩ تحت قبة مجلس الشورى خاصة الإهتمام بقضية الزراعة والعمل على حل مشاكل المزارعين بهدف زيادة الانتاج الزراعي وزيادة الصادرات الزراعية المصرية.

وأوضح انه سوف يطالب بالعمل على ضرورة إلغاء كافة انواع الضرائب والرسوم الجمركية على مستلزمات الزراعة مشيراً إلى انه يقوم حاليا بإعداد طلب مناقشة حول مستقبل الزراعة المصرية في ضوء التغيرات العالمية خاصة إتفاقية الجات.

وأضاف النائب على عبدالعظيم ابوجازية انه سوف يركز على القضايا التي تهم المواطن المصري وفي مقدمتها العمل على إيجاد حلول عاجلة لمشكلة البطالة وكذلك الاهتمام بمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ مايو 1995

قبل أيام من انتخابات الشورى

المعركة وقورة .. وبلا ضجيج

٣٠٠ مرشح يتنافسون على ٩٠ مقعداً فى ٤٥ دائرة

ايام قليلة ويذهب الناخبون الى صناديق الاقتراع لانتخاب ٩٠ عضوا جديدا فى مجلس الشورى وفى ٤٥ دائرة .. الانتخابات موعدها الاربعاء ٧ يونيو وفى اطار التجديد النصفى للمجلس .. رغم اقتراب موعد الانتخابات الا ان معظم الدوائر لاتشعر بان هناك انتخابات قادمة .. كل الهدوء هو الطابع السائد بعض اللافتات المتناثرة هنا وهناك تحمل اسم المرشح او الذين يؤيدونه ..

لماذا هذا الهدوء الوقور .. على الرغم من ان الحزب الوطنى يعتبرها بروفة لانتخابات مجلس الشعب القادمة بعد شهور .. هل لان هناك ١٨ دائرة فاز مرشحوها بالتزكية فى محافظات ذات كثافة سكانية عالية .. ام لان المعارضة لم تتقدم للانتخابات بالكثافة المأمولة .. بحجة ان دوائر الشورى واسعة وتكلف نفقات كبيرة للدعاية .. ولذلك فقد فضلت انتظار التعيين .

الوطنى: بروفة لانتخابات مجلس الشعب القادمة

كمال الشاذلى الامين المساعد للحزب الوطنى يرى ان فوز مرشحى الحزب بالتزكية فى الدائرة الثمانية عشرة تأكيد لثقة المواطن العادى فى الحزب وقياداته .. وتعبير عن التقدير لانجازاته .

الشاذلى: فوزنا بالتزكية فى ١٨ دائرة دليل ثقة المواطن

على الجانب الاخر يقول المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل .. ان مجلس الشورى يؤدى دوره .. ووصفه بأنه مجلس فعال .. والمشكلة اتساع الدوائر التى تتطلب جولاتها وزياراتها مبالغ طائلة وجهدا شاقا .. اضاف .. اننى لا اعترض على مبدأ التعيين بالشورى وأوافق عليه .

المعارضة: الدوائر متسعة وتنتظر التعيين

اما مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاحرار الذى يخوض حزبه المعركة فى بعض الدوائر يقول قدمنا مرشحين بعض الدوائر املا فى الفوز وارساء الديمقراطية على الرغم من صعوبة اتساع الدوائر ولكننا نؤيد ايضا مبدأ التعيين .

وتجولنا نمسح ما نستطيع من دوائر الشورى .. بحثا عن الهدوء .. وايضا السخونة نعم هناك سخونة فى عدد محدود من الدوائر بدائرة السنطة وزفتى بالغربية والتى تعتبر اكثر الدوائر التهابا .

● وفى الاسماعيلية : للانتخابات طابع خاص .. هدوء بعد نجاح المحافظ محمد عبدالسلام المحجوب فى جمع الشمل ولاول مرة منذ فترة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٥

عبدالوهاب عدس

طويلة يحضر جميع قيادات الاسماعيلية المؤتمرات الشعبية لتأييد مرشحى الحزب الوطنى .

وفى الجانب الاخر تقدم عبدالشافى ضرغام وماجدة النويشى كمستقلين .

الانتخابات داخل المدينة هادئة جدا .. ولكنها بالقرى التابعة اكثر عددا واتساعا مما جعل كل مرشح يركز فى لقاءاته على القرى .

● وننتقل الى المعركة بالمحلة القلعة الصناعية ونجدها هادئة جدا لاول مرة .. ويرز المرشح المعتز بالله عبدالمقصود رئيس مجلس ادارة شركة غزل المحلة .. نظرا لشعبيته الكبيرة وهو مرشح الحزب الوطنى .. ويقف عليه جميع العاملين بالشركة الذين يشكلون الغالبية مجتمع المحلة ..

● الفيوم : محافظة التزكية .. فقد نجح مرشحو الوطنى الاربعة بالتزكية .. د . صوفى ابوطالب وفايز ابراهيم عبدالكريم وطه الخولى وتوفيق عبدالكريم عبدالمجيد

● حتى القاهرة الصاخبة الساهرة دون غيرها هادئة فى انتخابات الشورى .. المؤتمرات قليلة شهدت حتى الان مؤتمرا واحدا بمركز شباب المطرية لتأييد مرشح الوطنى محمد عبدالسميع .. والذى تحدث فيه د . مصطفى كمال حلمى .. مرشحو الوطن .. محمد رجب ود . نبيه العلقامى ومحمد عبدالسميع ومحمد بدوى وفتحى عبدالعال .

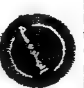
وننتقل الى المنصورة لنجد ان عددا المرشحين الكبير (٢٥ مرشحا) يتنافسون على اربعة مقاعد فقط .. هو الطابع المميز الذى غطى على فوز الشربينى محمد الشربينى مرشح الوطنى بالتزكية فى الدائرة الثانية .. فى دائرة ميت غمر يتنافس د . رجائى زغلول ود . حامد القنواتى ومحمد ساهر .. وفى طلخا تم استبعاد احد المرشحين لتزيد فرص الشحات ايوب .. كما يتنافس فى الدائرة الخامسة محمد احمد عبدالخالق وحسين عبدالسميع ومحمد محمود اسماعيل وعبدالهادى جبر .. وجميلة عبدالفتاح رضا .. وهى المرشحة الثانية فقط من الجنس الناعم مع زميلتها ماجده النويشى عن الاسماعيلية : ومن المنزلة احمد شوقى وعبدالله النجار ومجاهد رضا ورفعت حال وزكريا هندام ..

● وحسمت معركة كفر الزيات بفوز المهندس على ابوجازيه بالتزكية وهو عضو سابق بالمجلس .

اما طنطا فيحكم مفاتيح الفوز بها اهالى ٦٠ قرية .. الدائرة تشمل طنطا وبرما ومحله مرحوم ويتنافس فيها ابراهيم الدهبى الامين السابق للحزب الوطنى والمحاسب نبيل منسى مرشح الوطنى وعضو الشورى .. ويعتمد على انجازاته لابناء دائرته .. ونعود للاسكندرية التى تعتبر انتخابات الشورى بروفة لانتخابات مجلس الشعب .. فاز بالتزكية الدكتور منيذ الغزالى وسعيد مذكور مرشحا الوطنى عن الدائرة الخامسة التى تضم اقسام العامرية والدخيلة وبرج العرب ..

كما فاز الشيخ على زريق (وطنى) بالتزكية ايضا فى الدائرة الرابعة التى تضم اقسام المنشية وميناء البصل واللبان .

تبقى قضية اختفاء العنصر النسائى من ترشيحات الوطنى ملتهبة .. اعرب المشتغلات بالعمل السياسى عن استيائهن الشديد لذلك فى الاجتماع الطارىء لسيدات الحزب الوطنى .. مما انعكس على عدم تواجدهن بالكثافة المطلوبة فى اللقاءات الانتخابية لمرشحى الوطنى وربما اثر ذلك على ذهابهن لصناديق الانتخاب يوم الاربعاء ٧ يونيو القادم .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

فضيحة – من "ثلاجة" مجلس الشعب

ثورة داخل اللجنة التشريعية بسبب تقرير لمحكمة النقض

كمال خالد يطالب زملاءه بإعادة اليمين حسماً للموضوع

والدكتورة فوزية عبد الستار تهرب بالتأجيل !!



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٥

من ثلاجة مجلس الشعب خرجت الفضيحة .. تقرير محكمة النقض حول انتخابات مجلس الشعب عام ٩٠ فى دائرة باب شرق الاسكندرية وصل الى المجلس بتاريخ ١٩٩٣/٣/٥ .. ومنذ ذلك التاريخ وهو حبيس الثلاجة لم يخرج الإمرة فى الدورة الماضية ثم عاد لها مرة اخرى ليخرج يوم الاحد الماضى امام اللجنة التشريعية بالمجلس وفى نهاية الدورة البرلمانية .ورغم ان التقرير قد خرج من الثلاجة الا ان الجلسة كانت من اكثر جلسات اللجنة سخونة والسبب الفضائح العديدة والكثيرة التى تضمنها تقرير المحكمة والتى جعلت اعضاء اللجنة يطلبون قراءة التقرير كلمة كلمة ... حيث تولى د. ابراهيم عوارة القراءة ... ليعدد الفضائح .

ومنها على سبيل المثال تدخل بعض رجال الشرطة ومباحث امن الدولة وبعض الاشخاص مجهولى الهوية و استيلاؤهم بالقوة على بطاقات ابداء الراى فى بعض اللجان الفرعية والتاشير عليها ووضعها فى الصناديق عنوة بالاضافة الى ان عملية فرز الاصوات لم تسلم هى الاخرى من القصور والاخلال بحق المرشحين فى تحقيق اعتراضاتهم على مسالة عدم ختم صناديق الانتخاب ممايسهل عملية العبث بها وفرز الاصوات على نحو يبعث على الشك فى صحتها واستشهد التقرير باقوال المستشار ابراهيم مصطفى رئيس المحكمة ورئيس اللجنة العامة الذى قرر فيها ان المرشحين عادل عيد وعلى غانم ابلغاه ان ١٩ صندوقا انتخابيا قد وردت الى لجنة الفرز دون تحريز القفل الخاص بكل منها وانه تاكد من صحة هذه الواقعة ولو كان الامر بيده لقام باجراء مطابقة بطاقات ابداء الراى الموجودة فى كل صندوق على كشوف اسماء من ابدوا الراى فى كل لجنة واستبعاد مايثبت التلاعب .. الا ان المستشار عزت مزيد تدخل فى عملية الفرز وقرر فرز كل ستة صناديق دفعة واحدة رغم اعتراض رئيس اللجنة العامة الذى طلب من المستشار محمد كمال زكى رئيس محكمة الاسكندرية تنحيته من الاشراف على اللجنة العامة نظرا لهذه التجاوزات .. ومن المفاجات بل الكوارث فى التقرير ان المستشار عزت مزيد عوض لم يصدر قرارا من وزير الداخلية بندبه للاشراف على الانتخابات وانما كان مكلفا فقط بالاشراف على السادة الرؤساء والقضاة ورؤساء اللجان العامة والفرعية ورغم هذه الفضائح والبلاوى والتى يمكن ان تكون كفيلة باسقاط حكومة فى بلد يدعى انه يعيش فى مناخ ديمقراطى ولان الادعاء شئ والواقع شئ اخر .. كان الراى الواضح للدكتورة فوزية عبد الستار رئيس اللجنة هو رفض التقرير .وهو مايعنى تحريضا غير معلن لاعضاء اللجنة من الحزب الوطنى بالانضمام لهذا الراى .. وهنا يصبح التساؤل لماذا رغم .. ان الفضائح كثيرة وواضحة لاى عاقل ..

ووسط هذا التناقض والانحياز للباطل انفعل النائب كمال خالد وناشد اعضاء اللجنة ان يحضروا مصحفا ليعيدوا القسم عليه اذا

كانوا قد نسوا واضاف ان التجاوز او ابتلاع هذه الجرائم التي تضمنها التقرير يشبه ابتلاعنا كتواب للقمامة والجيف من صناديق القمامة .. وناشد د. فوزية عبد الستار مراعاة ان اعضاء اللجنة يواجهون الشعب في المقاهي بينما هي تجلس في برجها العاجي لاتعرف حجم الانتقادات الموجهة للجنة الدستورية بسبب هذه الطعون والتغاضي عن تقارير محكمة النقض وقال لقد جئنا بالانتخاب وليس بالتعيين وتساءل ماذا تريدون ان يتضمن تقرير من محكمة النقض بعد هذا الحكم من شهادات رؤساء اللجنة العامة والفرعية الذى يكشف عن بشاعة وفظاعة التزوير الذى ارتكب .. هل تريدون ان ننتظر حتي يصفعنا الناس على وجوهنا حتي نفيق ..

ومن شدة الانفعال في الكلام ارتمي كمال خالد على صدر النائب ابراهيم عوارة.... وكاد يسقط منهارا وطلب له زملاؤه ليموتا ...

وانضم الى كمال خالد في رأيه المستشار عادل صدقي .. الذى اكد بطلان الانتخابات وفقا لتقرير المحكمة واعترض ان ينضم الى القضاء شخص يفعل مافعله وكيل التفتيش القضائي ..

اما النائب ابراهيم عوارة فاكد ان التقريرية من الفضائح والتجاوزات التي لايستطيع اى شخص ان ينكرها والتي تمثل ادلة كافية على بطلان الانتخابات ..

هذه الاراء وغيرها كانت كفيلة بتاييد تقرير محكمة النقض لولا الموقف غير المفهوم للدكتورة فوزية عبد الستار والتي لم تجد حلا من الهروب الا التاجيل لحين سماع اقوال عضو مجلس الشعب المطعون ضده .



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ :

براءة من القذف والسب

بعد اصدار محكمة النقض لهذا التقرير قام عادل عيد بتوزيعه على المواطنين بالاسكندرية وعندما علم المستشار عزت عيد وكيل التفتيش القضائي بذلك اقام دعوى قذف وسب ضد عادل عيد امام محكمة جنايات الاسكندرية التى حكمت برفض الدعوى وبراءة عادل عيد .

مكافأة

عندما سئلت الدكتورة فوزية عبد الستار عن مكان عمل وكيل التفتيش القضائي .. كان الرد أنه تم اعارته بعد الانتخابات للعمل بالكويت فكان تعليق كمال خالد :

هل هذه هي المكافأة على ما فعله من مساوئ في الانتخابات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

أعضاء مجلس الشعب .. وجولات المقاهي في دعاية انتخابات مجلس الشورى

كتب محمد عبدالحافظ :

اللافتات .. المقاهي .. الصحف .. النشرات .. الاتجازات والمؤتمرات هي وسائل الدعاية التي يستخدمها مرشحو الشورى في انتخابات التجديد النصفي التي ستجرى يوم ٧ الشهر القادم .

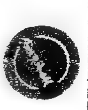
يعتمد مرشحو الحزب الوطني الذين يخوضون المعركة في جميع الدوائر بكل المحافظات على اتجازات الحزب التي تمت وعلى اعضاء مجلس الشعب في كل دائرة حيث ان الدوائر متسعة فالدائرة الثامنة بالقاهرة والتي تجرى الانتخابات بها على مقعدي الفئات والعمال يمثلها ١٠ نواب في مجلس الشعب وكلهم يتحركون لصالح مرشحي الحزب .. كما يعتمدون على المؤتمرات التي يحضرها الوزراء والتي تجذب عدداكبيرا من الناخبين . واللافت للنظر ان لافتات الدعاية اقتصرت على مرشحي الحزب الوطني .

اما مرشحو حزب الاحرار البالغ عددهم ٤٤ مرشحا فيخوضون المعركة في بعض الدوائر في ١٦ محافظة فيعتمدون على صحف الحزب ويقومون بالاتصال باعضاء احزاب المعارضة الذين لم يخوضوا الانتخابات لتأييدهم ومساندتهم في الدعاية .. وقد قرر الحزب عدم تعليق اى لافتات للمرشحين الا بعد غلق باب التنازلات الذى يتم اليوم .

اما المستقلون فيعتمدون اعتمادا كليا على جنرالات المقاهي وأصحابها . فهم يتواجدون بصفة مستمرة في المقاهي لانها مكان تجمع كبير للناخبين

كما يعتمدون على النشرات الصغيرة وغير المكلفة والتي تتضمن صورة المرشح بالاضافة لنبذة مختصرة عن صفته وعمله ووعوده الانتخابية .

ويلعب جنرالات المقاهي دورا بارزا في المعركة حيث يقومون بتجميع الناخبين في المقاهي في اوقات محددة يتم الاتفاق فيها مع المرشحين مقابل مبالغ يتم الاتفاق عليها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٥

الدعاية فى انتخابات الشورى .. فلوس .. فلوس

الرزاز مطلوب .. للسيطرة على الأموال التى ينفقها المرشحون

كتب ـ رفعت رشاد :

كشف حجم الدعاية المستخدمة فى انتخابات الشورى عن مدى تأثير راس المال فى العملية الانتخابية .. فالمرشح الثرى يستطيع ان يغرق دائرته فى اللافتات وان يغطى الجدران والمبانى بالملصقات .. بينما منافسه الفقير لا يستطيع ان يجاريه .. لذلك حدد القانون مبلغا لا يتجاوز ٥ الاف جنيه لكل مرشح للانفاق على الدعاية .. لكن الواقع يقول ان المرشحين الاثرياء يتجاوزون فى انفاقهم اضعاف هذا المبلغ .. كيف اذن يمكن تحقيق تكافؤ الفرص وضبط الانفاق الانتخابى ؟

يقول محمد رجب . نائب مخضرم ومرشح الدائرة الخامسة لا يختلف احد على اهمية الدعاية بالنسبة للمرشح الجديد .. لكنى اعتقد ان المرشح الذى يجدد نيابته سنده الاكبر هو حب الناس وعلاقته بهم ..



● محمد رجب

● نبيه العلقامى

وبالنسبة لى فان حاجتى للدعاية بالاساليب التقليدية قليلة . لان علاقتى بأهل دائرتى تعود الى سنوات ماضية ورغم ذلك فقد غطت اللافتات والملصقات كل انحاء دائرتى .. وجاءت هذه اللافتات والملصقات مجاملة وتأييدا من اصدقائى ومعارفى والمؤيدين لى من اهل الدائرة لذلك لم اتحمل مبالغ كبيرة . ولم اكن لأستطيع عمل كل هذا لانى لست مليونيرا .

ويوضح محمد رجب : أن كل الدول الديمقراطية تأخذ بتحديد مبلغ معين للدعاية لكل مرشح لذلك يجب ان نستمر نحن ايضا فى العمل بهذا التحديد . وان كان هذا المبلغ يعد ضئيلا بالنسبة لارتفاع الاسعار الا انه يحقق تكافؤ الفرص بين المرشحين .. اما اذا كان هناك تجاوزات من بعض المرشحين الاثرياء فى حجم الانفاق فيمكن ايجاد الية للتحكم فى هذا الانفاق من خلال لجنة انتخابية .. بل هناك حل افضل وهو ترك عملية ضبط الانفاق للدكتور محمد الرزاز وزير المالية ورجاله .. واثق انه يستطيع السيطرة عليها !! واقول ذلك لان هناك اسرافا سفيها يحدث فى بعض الدوائر لذا يجب التحكم فيه .

ويقول محمد بدوى مرشح الدائرة الرابعة الجديد انه بالفعل اعد هذا المبلغ المحدد للانفاق على الدعاية لكنه وجد من اصدقائه ومعارفه بالدائرة من يتحمل عنه الكثير لدرجة انهم اقاموا بوابات الدعاية وطبعوا الملصقات وكفوه بذلك عبء الانفاق مما جعله يدخر معظم المبلغ لاعاشة المندوبين فى اللجان يوم الانتخاب .. ويؤكد بدوى انه لولا ذلك لما تمكن من تغطية تكاليف الدعاية .. ورغم ذلك فهو يؤيد الاستمرار فى تحديد هذا المبلغ للدعاية .. وهو يرى ان ذلك يحد من تأثير عنصر المال من خلال الدعاية على عقل الناخب .. لذلك فوجود سقف للانفاق على الدعاية يحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين المرشحين

اما د. نبيه العلقامى امين شباب الحزب الوطنى ومرشح الدائرة الثامنة فيؤيد تحديد مبلغ معين للدعاية ويقول ان انفاق الملايين قد لا يأتى بنتيجة لصالح المرشح .. بينما علاقة المرشح بالناخبين هى الرصيد الحقيقى له فى صناديق الانتخابات .. ويشير د. نبيه الى جهود الشباب الذين يمثلهم ويقول ان بعضهم دفع ٢٥ قرشا وجمعوا له مبلغا اشتروا به اقمشة اعدوها كلافتات كتبوها بأنفسهم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة المصرية

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٠

أسرار ما يحدث خلف كواليس الأحزاب للانتخابات القادمة

الوطنى يقدم دماء جديدة والتجمع يشترط تـــيوفر المندوبين

الشورى: هادئة.. وبدأت السخونة والتربيط لمجلس الشعب

شائعة عبدالمنعم عمارة فى مدينة نصر وحقيقة القيد بالدفتر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة المصرية

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٥

اعلن الحزب الوطنى الديمقراطى عن اسماء مرشحيه لمجلس الشورى فى هدوء تام لانه رغم (اتساع) دوائر (الشورى) إلا ان معركته هادئة ولا تحمل سخونة إلا بعض المفاجات النادرة على مستوى الجمهورية.. والشىء الملاحظ للمراقب والمحلل السياسى ان الحزب رغم قدرته على الترشيح فى جميع الدوائر لانتشار اعضائه الا انه ترك بعض الدوائر فى انتخابات التجديد النصفى ليجد فيها المستقلين وبعض احزاب المعارضة فرصتهم للترشيح دعما للديمقراطية.

تحقيق واعداد

خيرات عبدالمنعم

العزب الوطني بالمحافظات تؤكد ان الاسماء المطروحة من الساحة لانتخابات مجلس الشعب ما هي الا تكهنات سابقة لاوانها الا التحركات لبعض هذه الاسماء تؤكد انها اخذت الضوء الاخضر للتحرك الجماهيري وهي اسماء لها ثقلها وجماهيريتها.

ففي القاهرة مثلا تواصل فايده كامل نشاطها في دائرة الخليفة امام دائرة (الضاهر) فإن محمود ابراهيم يملك زمام الموقف وفي (الزيتون) التفاف جماهيري حول الدكتور زكريا عزمي وتشهد مدينة نصر ومصر الجديدة نشاطا مكثفا من ثريا لبنه والدكتور عبدالمنعم عمارة وهناك حركة نشطة متميزة من محمد مرسي في الوايلي.

وعلى الرغم من ان الحزب الوطني لم يعلن عن قوائم ترشيحه الا ان جماهير هذه الاحياء تتعامل مع هذه الوجوه على اساس انهم من مرشحي الحزب وتلتف حولهم مؤكدة على ذلك وتضم الاسماء اثنين من الدماء الجديدة هما الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى لرعاية الشباب والرياضة ومحمد السيد مرسي الامين العام لاتحاد نقابات عمال مصر ورئيس النقابة العامة للمرافق وسوف تكشف الايام القادمة عن اسماء جديدة

شائعات الساحة

والمراقب للاحداث يستمع الى اشائعات كثيرة قد يكون بعضها صحيحا وقد يكون من فعل العناصر المعارضة في محاولة التقليل من شأن المرشح فيقال ان الدكتور عبدالمنعم عمارة نقل من مقر المجلس الاعلى للشباب والرياضة في ميت عقبة محافظة الجيزة الى مبنى الاستاد بمدينة نصر محافظة القاهرة وبناء عليه اصبح كل العاملين بالمجلس الاعلى للشباب من حقهم ان يسجلوا انفسهم في سجلات الانتخابات بمدينة نصر كما انه من حق اغضاء نادي حورس الذي مقره في الاستاد ان يسجلوا اسماءهم ايضا وبذلك وصل عدد من سجلوا اسماءهم الى ١٥ الف مواطن تنطبق عليهم شروط الانتخابات

المقربون من الدكتور عبدالمنعم عمارة ينفون ذلك وبعضهم يقول حتى لو حدث فمن حقهم انتخاب الرجل الذي تعاملوا

ففي القاهرة مثلا تم ترشيح محمد بدوي احمد عبدالرحمن (فئات) للدائرة الرابعة ومحمد رجب احمد للدائرة الخامسة واحمد احمد العماوي (عمال) للدائرة السادسة ومحمد عبدالشفيع بدوي (عمال) للدائرة السابعة والدكتور نبيه العلقامي (فئات) وفتحي عبدالعال (عمال) للدائرة الثامنة والملاحظ عدم الترشيح للدائرة الاولى والثانية والثالثة.

وقد ضمت اسماء المرشحين اسماء معروفة على راسها الدكتور صوفي ابو طالب في محافظة الفيوم.

وصرح كمال الشاذلي الامين العام المساعد وامين التنظيم للحزب الوطني بأن الحزب يرحب بدخول احزاب المعارضة في الانتخابات لاثراء العمل الوطني وان مسئولية الحزب الوطني بقيادة الرئيس محمد حسني مبارك هي تعميق الممارسة الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة وان خطة الحزب في التحرك لمساندة مرشحيه تعتمد على واقع الانجازات التي حققتها حكومة الحزب وتبنى قضايا الجماهير.

واكد المهندس محيي الدين عبداللطيف امين عام الحزب بالقاهرة بانه تم اختيار مؤسسي الحزب على اساس قدرتهم على العطاء وحسن السمعة والارتباط بالجماهير والقدرة على حل مشاكلها.

وفي الجيزة اجتمع عزت محمد علي الامين العام للحزب بالمحافظة مع اعضاء مجلسي الشعب والشورى وامناء المراكز واعضاء لجنة المحافظة والمجالس الشعبية وبحث معهم خطة التحرك الحزبي اثناء المرحلة القادمة والتركيز على انجازات حكومة الحزب ونجاح خطة الاصلاح الاقتصادي.

انتخابات مجلس الشعب

ورغم الهدوء الذي يحيط بانتخابات مجلس الشورى الا ان المعركة الحامية والسخونة تظهر واضحة جلية في انتخابات مجلس الشعب التي تتم بعدها بعدة شهور.

ومعركة مجلس الشعب بدات منذ اسابيع فعلى مستوى الحزب الوطني الديمقراطي قامت الاتصالات والزيارات للامانة العامة واللجنة المركزية من معظم النواب الحاليين للتاكد من استمرار ترشيح الحزب لهم وفي الوقت نفسه قامت اعداد كبيرة من قيادات الحزب من محافظات مختلفة بنفس الزيارات والاتصالات لمحاولة اقناع المسئولين بالحزب بضرورة التغيير وتجديد دماء الحزب والمحاولة المستميتة لتشغلهم قوائم الترشيح وقد أكد كمال الشاذلي بصفته الامين العام المساعد وامين التنظيم على (معلمته) في مواجهة الجميع فهو يحرص على وحدة الحزب وقياداته وفي الوقت نفسه تؤكد تصريحاته الحاسمة على ان الحزب له معايير وموازين محددة في الاختيار وانه لابد في الوقت نفسه من اضافة الدم الجديد الذي برز خلال الحركة الحزبية اليومية.

وعلى الرغم من ان هناك تصريحات من بعض امناء



المصدر : الحياة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨-٢ مايو ١٩٩٥

معه وعرقوة فذهبوا لدائرته لناصرته وكل مواطن حر فى قيد اسمه فى ظل القانون.

المعتدلون يقولون ان الدكتور عبدالمنعم عمارة شخصية عامة مقبولة وانه لو نزل الى مدينة نصر مرشحا نفسه منها حاصلا على تاييد

الحزب الوطني فان هذا يكفيه سوف يجد تاييدا ضخما دون ان تكون هناك اسماء اخرى من غير ابناء الحى تاتى لساندته.

العارفون بقانون الانتخابات يقولون ان القانون اعطى الحق لكل مواطن ان يكتب اسمه فى دفتر قيد الانتخابات بالحى الذى يراه بشروط اهمها ان يكون من الساكنين بالحى او الذين يعملون فيه او الذين لهم مصلحة تربطهم به ومن حق اعضاء نادى حورس او العاملين فى رعاية الشباب ان ينضموا لقوائم مدينة نصر لانهم يعملون بها او تربطهم بالحى روابط التواجد والخدمات.

المعترضون يقولون ان الانتخابات تجرى فى احياء محددة حتى يكون المرشح ممثلا للحى نفسه ويعرف ظروفه ويرتبط بسكانه واهله فكيف يتم ترشيح شخص فى حى لان موظفيه او اعضاء نادى يشرف عليه قيدوا اسماءهم ولهم غالبية الاصوات كيف يكون الحال بعد سنوات اخرى عندما تنسحب هذه الاصوات وتذهب الى دوائرها الاصلية ويصبح سجل القيد بمدينة نصر سجلا وهميا.

الدكتور عبدالمنعم عماره صرح فى لقاء له بانه يسكن فى مدينة نصرمنذ الثمانينات فى الحى السادس وحاليا يسكن بالحى الثامن وانه مرتبط بالحى واكد ذلك فعلا.. بعض القيادات الشعبية يقولون ان الدكتور (عمارة) على العين والراس ولكن لابد ان تكون هناك نظرة مستقبلية لان القانون ينص على ضرورة تواجد نسبة ٢٠٪ لتصح الانتخابات، ولا شك ان الاسماء المسجلة الجديدة سوف تاتى لتنتخب الدكتور عبدالمنعم عمارة ويمكن استيفاء النسبة ولكن عندما تاتى المحليات وانتخاباتها على الابواب هل سوف يتقدم كل هؤلاء لها ولماذا؟

لا شيء يدفعهم وعندئذ ستكون المشكلة حيث لن تتوفر النسبة المطلوبة

ولا شك ان هناك دوائر اخرى تتحدث فى هذا الموضوع.

احزاب المعارضة

لم تقرر احزاب المعارضة بصفة رسمية الدخول فى انتخابات مجلس الشعب وان كان واضحا ان حزب التجمع يعد نفسه لذلك وقد عقد عدة اجتماعات مع الراغبين فى الترشيح حيث اكد لهم ان العضو يجب ان يؤكد ان لديه مندوبين لتغطية جميع الصناديق فى دائرته حتى يضمن الحزب قدرته على الانتخابات وسلامتها.

اما باقى الاحزاب فليس من المتوقع ان يخوض الانتخابات منها احد لعدم وجود جماهيريتها التى تضمن لها النجاح ايضا بما يمثله ذلك من عبء مادى لا تقدر عليه.. ويبقى حزب العمل وحزب الوفد وهما الحزبان اللذان فى امكانهما دخول الانتخابات فى بعض الدوائر ولم يتحدد بعد موقفهما كما ايضا لم يتحدد موقف حزب الاحرار الذى يمكنه خوض المعركة ولعل الايام القادمة تؤكد امورا تهم الشارع المصرى وسنوالى متابعة الاحداث تباعا.



المصدر : الوحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ / ٥ / ١٩٩٥

مرشحو حزب الأحرار لعضوية مجلس الشورى

كتب عصام هادى:

يخوض مرشحو حزب الاحرار انتخابات مجلس الشورى يوم ٧ يونيو القادم وهم:

لطفى عطية عبد الدايم الطباخ الشهير بلطفى الطباخ عن الدائر الاولى بكفر الشيخ ورمزه «السيارة» وبدر محمد اشهر الشهير ببدر اشهر عن الدائرة الثالثة بالجيزة ورمزه «السمكة» ومحمد رمضان مراد الشهير بمحمد رمضان عن الدائرة الثالثة بالاسكندرية ورمزه «السيارة» ومحمد لبيب عشوب الشهير بمحمد عشوب عن الدائرة الخامسة بالغربية ورمزه «التليفون» وكمال محمد صبيح الشهير بكمال صبيح عن دائرة السويس ورمزه «الفانوس» وابراهيم خليل ابراهيم الشهير بـ ابراهيم خليل عن الدائرة الخامسة بالقاهرة ورمزه «السيارة» ورفعت محمود حال الشهير بـ رفعت حال عن الدائرة السادسة بالدقهلية ورمزه «المركب» وفتحى السيد العايق الشهير بـ فتحى العايق عن الدائر الثالثة بالاسكندرية ورمزه «السيارة» ومحمد صالح عبد الحميد المسلمى الشهير بـ صالح المسلمى عن الدائرة السابعة بالقاهرة ورمزه «السيارة» ومحمد رشدى قنديل الشهير بـ محمد قنديل عن الدائرة الرابعة بالبحيرة ورمزه «السيارة» وابراهيم شبل الشورى الشهير بـ ابراهيم الشورى عن الدائرة الاولى بالغربية ورمزه «التليفون» وحسنى عبد الحكيم رشوان الشهير بـ حسنى رشوان عن الدائرة السادسة بالقاهرة ورمزه «الميزان» ومحمد محمود عباس الصراف الشهير بـ عباس الصراف البحر الاحمر ورمزه «السمكة» ويونس احمد حامد يونس الشهير بـ احمد يونس عن الدائرة الثانية بالقاهرة ورمزه «المظلة» وسيد خليل عبد اللطيف الشهير بـ سيد عبد اللطيف عن الدائرة الاولى بنى سويف ورمزه «النظارة» ووحيد احمد صادق الشهير بـ وحيد صادق عن الدائرة الثامنة بالقاهرة ورمزه «المظلة» وحلمى احمد فهمى الشهير بـ حلمى فهمى عن الدائرة الرابعة بالقاهرة ورمزه «الميزان» وفاروق طه محمد المقاول الشهير بـ فاروق المقاول عن الدائرة الاولى ببنى سويف



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٥

فى لقاء مع الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى .. تحدث عن انتخابات مجلس الشورى التى تجرى الآن .. وعدم اشتراك بعض الاحزاب فى هذه الانتخابات رغم موافقتهم على مبدأ التعيين بالمجلس .. وسبب عدم ترشيح الحزب الوطنى للمرأة وتوجهات الحزب فى هذا الشأن فى انتخابات مجلس الشعب القادمة .. كما تحدث الدكتور والى عن رغبة بعض الاحزاب فى ان يكون لمجلس الشورى صلاحيات تشريعية ودستورية مثل مجلس الشعب .

يوسف والى للاخبار :

الاحزاب قدمت مرشحين للشورى بكل الدوائر الانتخابية

هدفنا انتخابات حرة نظيفة لاختيار القادرين

مصلحة مصر وحل مشاكل المواطنين .. اساس الاختيار

اجرت الحديث :

رجاء عبدالملك

● فى البداية سالت الدكتور يوسف والى عن المعايير التى يتم على اساسها اختيار مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى لمجلس الشورى ؟

● اجاب قائلا اتساع حجم الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى .. وضع توفر القاعدة الشعبية العريضة القائمة على السمعة الطيبة للمرشح - وامكانيات فى التحرك النشط بين جماهير هذه الدوائر لكسب تاييدهم فى مقدمة عناصر الترشيح . جنبا الى جنب مع عمق الانتماء الحزبى والقدرة على التعبير عن مبادىء الحزب ومواقفه .. وتبنى مطالب الجماهير وتطلعاتها فى الوقت نفسه .. فى اطار من الوعى بمصالح وطننا الحقيقية . والتى تظل اولا واخيرا غاية العمل الحزبى وكافة المواقع التشريعية والتنفيذية

● قلت .. ومارايكم فى عدم اشتراك معظم الاحزاب فى انتخابات مجلس الشورى . رغم اعلان موافقة بعضهم على مبدا التعيين فى الشورى ؟

● قال . بطبيعة الحال فان قرار الاحزاب الشقيقة حول خوض اى معركة انتخابية هو حقها وفقا لرؤيتها وحساباتها وان كنت اتمنى ان تتسع وبشكل مستمر مشاركة الاحزاب فى الانتخابات على اختلاف مستوياتها .. بما لذلك من انعكاس على تطوير مسيرتنا الديمقراطية - واتساع قاعدة الحوار بين الاحزاب المصرية .. ومن المؤشرات الايجابية فى هذا الشأن قيام بعض الاحزاب بتقديم مرشحين للشورى فى جميع الدوائر الانتخابية

● وسالت الدكتور والى عن عدم ترشيح الحزب الوطنى للاقباط وكذلك السيدات وماصاحب ذلك من بعض الانتقادات .. وعما اذا كان الوضع سوف يختلف بالنسبة لترشيحات الحزب لمجلس الشعب ؟

● اجاب قائلا .. كما ذكرت سلفاً .. فان اتساع حجم الدوائر الانتخابية للشورى .. كان احد الاعتبارات الهامة فى اختيار مرشحينا فى كل دائرة على حدة .. كما كانت فرصة التعيين فى الاعتبار ايضا خاصة وانها كبيرة بالنسبة لعضوية الشورى .. ولكن الامر مختلف فى انتخابات مجلس الشعب .. وهذا ماسينعكس فى اطار موضوعى على ترشيحاتنا للمجلس القادم .

● قلت .. وماذا عن الراى القائل . خصوصا بعض الاحزاب .. بان دوائر مجلس الشورى كبيرة .. مما يجعل اجتياز المعركة الانتخابية صعبا امام هذه الاحزاب حيث تتطلب جهدا كبيرا لايتناسب مع مجهودات موارد هذه الاحزاب ؟

● قال امين عام الحزب .. هذه المقولة صحيحة فى جانب كبير منها .. ولكن علينا دائما مواصلة العمل الحزبى فى كافة الظروف .. تعميقا للتواجد الحزبى بين الجماهير

المعركة فى ظل القانون الجديد

● وماهو تقييمكم للمعركة الانتخابية .. وماهى توقعاتكم للانتخابات الحالية فى ظل قانون الانتخابات الجديد الذى صدر .. خصوصا بعد تنقية جداول الانتخابات ؟

● قال على الفور .. اتوقع بفضل الله أن يحافظ الحزب الوطنى الديمقراطى على اغلبيته الكبيرة فى مجلس الشورى .. فى اطار انتخابات حرة نظيفة .. يجرى التنافس الشريف فيها بين اشقاء تجمعهم مصلحة وطنهم .. وشرف الانتماء له .

● ومارايكم فى رغبة بعض الاحزاب وغيرهم فى أن يكون لمجلس الشورى صلاحيات تشريعية ودستورية مثل مجلس الشعب ؟

● أجاب الدكتور والى .. مجلس الشورى فى إطار صلاحياته الدستورية القائمة . قام بدور محورى فى حياتنا السياسية .. وسيظل علامة بارزة فى تاريخنا البرلمانى .. وباستعراض ماأصدره المجلس ولجانه المختلفة من تقارير وتوصيات حول مشروعات القوانين .. وقضايا العمل الوطنى الاساسية يؤكد هذه الحقيقة فى اطار الرصد الموضوعى لدور المجلس فى تحديد مواقفنا ازاء هذه القضايا .

القائمة النسبية والشعب

● وسالت نائب رئيس الوزراء .. ولماذا يثار من وقت لآخر فى الصحف وغيرها بان انتخابات مجلس الشعب سوف تتم عن طريق القائمة النسبية .. هل هناك اساس لذلك ؟ .. ام انها مجرد شائعات ! .. واين الحقيقة ؟

● قال .. كثرة مايتردد حول النظام الانتخابى لمجلس الشعب القادم .. يرجع اساسا لان البعض يظهر غير مايبطن .. فى انتظار فرصة لتوجيه انتقاداته للنظام القادم أيا كان .. والحقيقة ان شعبية الحزب ومرشحيه والتأييد الموضوعى لبرامجه ومواقفه ستظل هو المعيار الاساسى لحجم مايحصل عليه من تمثيل فى المجلس .

● وسؤال اخير للدكتور والى .. ماهو تقييمكم للممارسة الحزبية لاعضاء مجلس الشورى من اعضاء الحزب الوطنى فى المجلس السابق ؟

● قال .. سيظل الأداء البرلمانى لاعضاء مجلس الشورى فى المرحلة السابقة محل تقدير واعتزاز الحزب الوطنى الديمقراطى .. وكافة قطاعات الراى العام فى مصر بما شهده من مناقشات غاية فى العمق والموضوعية .. وماانتهى اليه من توصيات بناءة قائمة على دراسات اعضائه وخبرتهم الطويلة بمختلف جوانب الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويات الوطنية والدولية .. بما ساهم الى حد كبير فى اثراء الحياة الديمقراطية المصرية .. وتاكيد دور مصر الريادى فى امتها العربية والاسلامية .



المصدر : السياسى المصرى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

٥ أحزاب تستعد لخوض إنتخابات مجلس الشورى

كتب أحمد عبدالحكم :

تجرى يوم ٧ يونيو القادم انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى . يتنافس فى هذه الانتخابات ٣٠٠ مرشح على ٨٨ مقعدا .

ويمثل المرشحون أحزاب الوطنى والعمل والأحرار والاتحادى الديمقراطى والخضر ، بالاضافة إلى المرشحين المستقلين ، وكان قد فاز بالتزكية حتى الآن ٤ مرشحين .

وقد اشتعلت المعركة الانتخابية بين المرشحين فى عدد من الدوائر ، منها دائرة طنطا التى يتنافس فيها امين الحزب الوطنى بالمحافظة والامين السابق ، ودمياط حيث ينافس أمين المحافظة مرشحا آخر من الحزب الوطنى ، وكذلك فى اسوان وامبابة .

وبشكل عام فإن المعركة الانتخابية هادئة فى الصعيد وساخنة نسبيا بالوجه البحرى .

ففى المنوفية تشهد دائرة الباجور معركة انتخابية ساخنة ، حيث يتنافس فيها ٧ مرشحين على مقعد الفئات .

وفى القاهرة اشتعلت دائرة السيدة زينب حيث يتنافس ٣ مرشحين على مقعد الدائرة من بينهم مليارديد ومرشح إخوانى وآخر مستقل وفى دائرة قصر النيل التى تضم عددا من المؤسسات الصحفية والاعلامية يتنافس إثنان من الحزب الوطنى من بينهما مدير التصوير بالتليفزيون. الذى يرشح نفسه لأول مرة ضد عدد من أحزاب المعارضة



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

مصر: ترتيب جديد في قيادة الاخوان

القاهرة – محمد صلاح

طرحت وفاة النائب الثاني للمرشد العام للاخوان المسلمين الدكتور احمد الملط تساؤلات حول الترتيب الجديد لسلم القيادة داخل الجماعة، خصوصا ان الملط كان يعد الرجل الثالث في الجماعة واحد القلائل الذين عاصروا مرشد الجماعة الاول حسن البنا وعمل تحت قيادته. وليس سرا ان الاخوان يعتبرون ان من صاحبوا البنا وعاصروه صاروا «عملة نادرة» بعدما غيّب الموت عددا كبيرا من مؤسسي الجماعة الاوائل وشيوخها.

وتقلل مصادر الجماعة من خطورة تصاعد المواجهة مع الحكومة خلال العام الاخير وترى ان المسؤولين يهدفون من وراء التصعيد المتزايد ضد اعضاء الجماعة «لتهيئة الجو العام للانتخابات البرلمانية المقبلة والايحاء بان الاخوان لا يختلفون عن الجماعات الدينية المتطرفة التي تتحاور بالسلاح».

وحسب المستشار مامون الهضيبي الناطق بلسان الجماعة «فإن تلك الاجراءات التي اتخذت ضد الاخوان سواء في النقابات او بالقبض على رموزهم قد تاتي برد فعل على عكس ما يتوقعه المسؤولون، اذ ربما تدفع في اتجاه تعاطف الجماهير مع الاخوان خصوصا والتيار الاسلامي عموما في الانتخابات البرلمانية المقبلة».

وعلى رغم مرور اكثر من عام على وقوع الصدام بين الطرفين «الحكومة والاخوان» امام مقر نقابة المحامين وسط القاهرة فإن الازمة بينهما تتجه نحو تصعيد متزايد، فرجال الاخوان في النقابات مازالوا يحاولون التعاطي مع الاوضاع الجديدة في النقابات المهنية التي فرضتها تعديلات مجلس الشعب في شباط (فبراير) ١٩٩٤، خصوصا على قانون نقابة المهندسين التي تعد احدى قلاع الاخوان منذ سنوات طويلة. وعلى رغم الاعتراضات التي قدمها مجلس النقابة لوقف تنفيذ الحكم فإن إصرار السلطات على التنفيذ وتسليم النقابة الى حارس قضائي عينته المحكمة عكس اصرار الحكومة على وضع حد لسيطرة الاخوان على النقابات خصوصاً بعدما القت السلطات القبض على ٢٨ قياديا بارزا في الجماعة المحظورة بينهم عدد من الاطباء على رأسهم النائب السابق الدكتور عصام العريان الامين العام المساعد لنقابة الاطباء والدكتور ابراهيم الزعفراني الامين العام للنقابة الفرعية في الاسكندرية.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٥

أمين عام مساعد التنظيم بالحزب الوطنى

لا خلافات ولا انقسامات المشكلة .. كثرة القيادات !

■ تساؤلات عديدة تطرح نفسها فى هذه الآونة حول العام الحالى ١٩٩٥ باعتباره عام الانتخابات فى مصر . بدءًا من انتخابات نقابة الصحفيين ، وانتخابات مجلس الشورى الجارية ، وبعد أسابيع انتخابات نقابة المهندسين ،وأخيرًا انتخابات مجلس الشعب .

ولعل الانتخابات البرلمانية تعد أهمها لأنها ستأتى لنا « ببرلمان ٢٠٠٠ » ؟ أى التى تنتهى مدته الدستورية فى عام ٢٠٠٠ وبذلك فهو البرلمان الذى سيساهم فى نقل مصر إلى القرن الواحد والعشرين .

حول هذه الانتخابات كان هذا اللقاء مع كمال الشاذلى أحد أقطاب الحزب الوطنى الحاكم ، وأمين عام مساعد التنظيم بالحزب ، ووزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى .

■ وكان التساؤل الأول هل هذه الانتخابات ستحمل إلينا تكرارا فى الأشخاص والسياسات أو أنها ستأتى بأشخاص جدد وسياسات جديدة ؟

■■ أجاب كمال الشاذلى :بالطبع ستأتى ببعض الأشخاص الجدد ، أما السياسات فهى تنفيذ لبرنامج الحزب الوطنى الديمقراطى . وقد تم ذلك بالفعل فى ترشيحات مجلس الشورى التى أعلنها الحزب منذ أسابيع ، فقد رشح الحزب ٩٠ مرشحا كان منهم ٣٠ مرشحا جديدا ، وهذا الترشيح لم تقم به الأمانة العامة للحزب ، إنما جاءت من أمانات الحزب بالمحافظات بعد ما أعلنت رأى القواعد الشعبية فى المراكز والوحدات . وقامت الأمانة العامة بتجميع كل ذلك وعرضه على الرئيس مبارك بصفته رئيسًا للحزب وتمت الموافقة .

■ وحول دور المحافظين فى الترشيحات وعدم مواءمة ذلك لأن المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات بنجاح يمارسون حق الرقابة على هؤلاء المحافظين باعتبارهم جزءا من السلطة التنفيذية ومن هنا فإن هناك شبهة فى رأى المحافظين .

■■ برر كمال الشاذلى ذلك الدور قائلا : إن المحافظ قائد سياسى ورأيه لا يضر ، ومع ذلك فرأيه غير ملزم . ومن خلال ممارسة المحافظ لعمله السياسى والإدارى له الحق فى إبداء رأيه وليس فى هذا مخالفة لأى قواعد لأن المحافظ قائد سياسى قبل أن يكون قائدا تنفيذيا فى المحافظة .

■ لوحظ أن الحزب الوطنى مازال يستحوذ على معظم التيارات السياسية الموجودة فى الشارع منذ أكثر من عشرين سنة ، فماذا ترك من التعددية للأحزاب الأخرى ؟

■■ أجاب كمال الشاذلى بثقة شديدة لابد أن نعرف أن الحزب الوطنى الديمقراطى يعتمد على نوعين من العضوية . الكم والكيف . بمعنى أنه كحزب وسط – وهذه سمة أحزاب الوسط فى العالم – يوجد به من هو يمين الوسط وأيضا يسار الوسط ومن هنا كان حزبنا قاعدته عريضةتتسع لتشمل كل هذه الاتجاهات . وهذا ليس بغريب على حزب أغلبية فى مصر كحزبنا .

■ لماذا لا تنتمى عناصر يمين أو يسار الوسط للأحزاب الأخرى التى تناسب فكرها واتجاهها السياسى ؟

■■ استدرك كمال الشاذلى وبرر موقف وموقع هذه العناصر فأشار إلى أنه يوجد فى الوسطية المنفذ الرئيسى لفكرها فهى حرة فى الانضمام للحزب وليس ذلك إجباريا إنما هو

محمد الطويل

اختيارى حسب نصوص الدستور والقانون . والحكم فى أى انتخابات ليست للحزب الوطنى وحده فقط إنما شعب مصر هو الذى يحكم على مرشحى الأحزاب ، بغض النظر عن انتماءاتهم فالحكم أولاً وأخيرًا هو الناخب المصرى وشعب مصر هو الذى يحدد الأحزاب التى تمثله فى المجالس النيابية .

■ لوحظ فى الانتخابات السابقة عام ١٩٩٠ أنه كانت هناك عناصر من الحزب الوطنى خاضت الانتخابات بصفة مستقلين وبدت كنسبة كبيرة ، فهل من المتوقع أن يتكرر ذلك فى الانتخابات القادمة فى العام الحالى ؟

■■ أجاب قاطعا : لا .. لا .. بسبب أن هناك اختلافات بين انتخابات عام ١٩٩٠ وانتخابات عام ١٩٩٥ لأن الانتخابات السابقة قاطعها عدد من الأحزاب المعارضة فاضطر بعض عناصرها إلى خوض الانتخابات بصفة مستقلين ، رغم انتماءاتهم لهذه الأحزاب . ولكن بالنسبة للمستقلين من الحزب الوطنى الديمقراطى فإن الأمر كان لا يعدو منافسة بين بعض أعضاء الحزب فى الدائرة الواحدة وذلك مرجعه أن الحزب لديه مشكلة غير موجودة فى أى حزب آخر وهى كثرة القيادات التى تصلح للترشيح فى الموقع الواحد ، وهذه مشكلة حقيقية . وعند الاختيار فهناك موازنة لترشيح أحدهم أو أفضلهم وعندما نفاضل بين واحد وآخرين .. فأحيانا يلتزم الآخرون بهذا التفاضل ، وأحيانا لا يلتزمون بذلك ، ويخوضون الانتخابات كمنافسين ، ولذلك نضطر لاتخاذ إجراء بخصوص عدم الالتزام وهذا ما حدث فى الانتخابات التكميلية فى أكثر من دائرة

■ وعما يتردد من أن الانتخابات البرلمانية القادمة سيكون الحكم فيها للمال وتأثيره ، فما رأى أمين التنظيم بالحزب الوطنى ؟.

■■ كمال الشاذلى : لا أستطيع أن أنفى تأثير المال فى بعض الدوائر بالنسبة للانتخابات القادمة وخاصة فى ظل الانتخاب الفردى ، وأعتقد أنه إذا كانت قد حدثت تجاوزات فى الانتخابات السابقة عام ١٩٩٠ فى بعض الدوائر وكان للمال تأثير فيها فجاءت ببعض الأعضاء ليس بحكم شعبيتهم وإنما بحكم المال الذى أنفقوه فى دوائرهم .. فإن ذلك تمثل فى قلة لاتذكر بل هى نادرة والنادر لاحكم له، لأن شعب مصر لن يقبل فى هذه المرة أن تشترى أصواته من بعض المتاجرين أو بعض الذين يسعون لاستخدام المال فى دعاياتهم الانتخابية

■ ولكن الناخبين فى بعض الدوائر يعيشون معاناة اقتصادية ..

■■ فقاطعنى بالنفى : أبدا .. إن الناس وخاصة فى الريف حساسة جدا . فالناس رغم حالتها الاجتماعية البسيطة فإنها لا ترضى بيع أصواتها بأى مبلغ وهناك أمثلة عديدة لذلك ..

■ وفى ضوء الحديث عن الحالة الاجتماعية للناخب . سألته عن أساس الانتخابات فى الريف التى مازالت قائمة على العلاقات الاجتماعية بين المرشح والناخبين ، وان ذلك يعوق نمو وتطور التعددية السياسية ..

■■ فاجاب بهدوء قائلا : قطعا .. هذا كلام فيه جزء كبير من الصحة وخاصة فى بعض المواقع بالريف والصعيد .. فهناك العصبيات الموجودة وستظل كذلك بجانب أن البعض الآخر يختار المرشحين لانتماءاته السياسية ولكن النسبة الغالبة تختار على أساس العلاقات الاجتماعية فى بعض المحافظات ، وهذا يرجع للتركيبة الاجتماعية فى بعض محافظات الوجه القبلى والبحرى أيضا .

■ وعدت اتساءل عن تأثير العلاقات الاجتماعية بين المرشح والناخبين وتعويق ذلك لنمو وتطور التعددية السياسية ..

■■ أجاب نافيا : لا .. لا .. بالعكس فهذا مطلوب للحزب الواعى الذى يسعى لتنمية عضويته ولابد أن يحجم هذه العصبيات لأنها تحرص على الانتخابات بشكل جاد وتبدى رأيها بلا تأثير عليها .

■ أحيانا نرى أن المثقف يسخر من الشخص الأمى الذى يمارس حقه السياسى ويلتزم بحضور الانتخابات ويقدم تصويته رغم إعراض المثقف عن ممارسة هذا الحق والواجب معه فما رأيك ؟

■■ كمال الشاذلى : أعتقد أن المثقف الذى يسخر من الشخص الأمى لا أعتبره مثقفا إطلاقا . ولكن إن كنت تقصد بسؤالك عن أسباب إقبال الناس فى الانتخابات بالريف الذى يختلف عنه بالمدن الكبرى والعواصم فهذا سؤال يمكننى أن أجيب عنه بتفهم . لأن الارتباط العائلى فى الريف أقوى . وسكان المدن نازحون من الريف ، ونسبة قليلة منهم هى التى ولدت بالقاهرة وهى عاصمة كل محافظات الجمهورية ولذلك فهى مفتوحة لكل النازحين من الصعيد والوجه البحرى . فالتركيبة الاجتماعية بالريف متشابكة . وشديدة التماسك ، والعكس فى المدن .

■ وماذا عن أسباب حماسة الأحياء الشعبية فى المدن الكبرى لحضور الانتخابات ؟

■■ هذه حقيقة لأن الأحياء الشعبية تشبه القرى . تكتلات وجمهرة من الناس تعيش فى حدود مساحة غير ممتدة ، وبها تكدس سكانى وكلما كان هناك تكدس كانت الروابط أقوى بين الناس ، وفى الأحياء الشعبية أولاد البلد . وابن البلد رأيه دائما حر . ونحن فى حزبنا الوطنى الديمقراطى نعتز بأولاد البلد . والخدمات تقدم له مباشرة . ويشعر بها تماما سواء تمثل ذلك فى توصيل مياه الشرب أو الصرف الصحى أو مساكن بدلا من المساكن الآيلة للسقوط وكذلك خدمات تعليمية واجتماعية لأولادهم .

■ وما هى أدوات المرشح فى الانتخابات بعيدًا عن المال ؟

■■ كمال الشاذلى : الناس تبحث اليوم عن المرشح الذى يقدم لها خدمات وهذا حقها . فالناس لها مشاكل لا تنتهى ، ولذلك فالحزب يولى اهتماما بالمرشح القادر على خدمة الناس من خلال تنفيذ برنامج الحزب عن طريق حكومة الحزب التى أنفقت مليارات الجنيهات من ميزانية الدولة من أجل خدمات الناس .

■ وحول عدم تكرار الخطأ فى ترشيح بعض النواب من تجار المخدرات فهل اتخذ الحزب الوطنى الإجراءات الوقائية لذلك ؟

■■ اجاب بحماسة شديدة وبلهجة حازمة فقال : هناك حقيقة لابد أن نذكرها .. وهى أن الحزب الوطنى لم يرشح أحدا من هؤلاء وهذا شرف للحزب إنما كان هؤلاء من النواب المستقلين . بل إن الحزب دقق فى ترشيحات مجلس الشورى التى أعلنها فلا يوجد بينهم من تحوم حوله الشبهات وأؤكد على ذلك تماما .

■ وتساءلت عما يتردد فى صحف المعارضة من وجود خلافات وصراعات داخل الحزب الوطنى حول اختيار المرشحين ، ولكل قيادة بالحزب وجهة نظر تسعى لفرضها، فما صحة ذلك؟

■■ أجاب مؤكدًا أنه لم يحدث خلاف داخل الحزب الوطنى الديمقراطى ودليل على ذلك بأن ترشيحات مجلس الشورى الأخير تم الاتفاق عليها لأن هذه الترشيحات كما سبق وأشار جاءت من أمانات المحافظات التى اعتمدت على رأى القواعد الشعبية . ولم تفرض الأمانة العامة مرشحا بعينه . ولكن للحزب مرشحه . وهذه حقيقة مؤكدة .

■ إذن فماتفسير ماتردده صحافة المعارضة؟

■■ ابتسم وقال : لقد سألت رئيس تحرير إحدى الصحف المعارضة عما يكتب فى صحيفته فأجابنى بقول مضحك : هل تنتظر أننا كحزب معارض نشكر فى الحزب الوطنى ليل نهار ؟ فقلت له :قل الحقيقة ولا نريد شكرا . ومع ذلك فقيادات الحزب الوطنى لا تتأثر بذلك لأن ما يتردد فى صحف المعارضة مجرد إشاعات لا أثر لها فى الواقع .

■ وحول تأثير البرلمان على الحكومة كلما تجددت عضوية البرلمان فإلى أى مدى هذا التأثير.. وخاصة على أداء الحكومة ومراقبتها ؟

■■ قال الشاذلى : هذا صحيح . وسأضرب لك مثلا .. كانت المعارضة تردد دائما أن البرلمان لايستطيع إجراء تعديل فى الموازنة العامة للدولة . وكنت ممثلا للأغلبية قبل مسئوليتى الوزارية . وكان ذلك منذ ثلاث سنوات .فطالبت حكومة د . عاطف صدقى بتعديل فى الموازنة العامة فى موضوعات محددة بالنسبة للشباب والصحة ، وقد وافقت الحكومة على ذلك وأدرجت بالفعل مبالغ جديدة فى هذين القطاعين ، واستمر ذلك فى العام الماضى والعام الحالى حيث وافقت الحكومة على ادراج مبالغ إضافية فى قطاعات معينة بالموازنة وكنت أقف فى جانب المجلس عندما طالب بذلك بحكم عضويتى البرلمانية ، وبذلك أصبح من حق المجلس منذ ثلاث سنوات تعديل الموازنة العامة بموافقة الحكومة.

وهناك مثال آخر حين تقدم المهندس صلاح حسب الله وزير الاسكان والمرافق بمشروع قانون الإسكان فى مرحلته الأولى وأعلن ذلك فى الصحف طلبنى الرئيس مبارك على الفور وطلب منى الاتقدم الحكومة بهذا المشروع إلابعد أخذ رأى كل الأحزاب . وبالفعل بعثت بنسخ من مشروع القانون لكل الأحزاب ، التى أرسلت لى بدورها رأيها سواء بالموافقة أوالتعديل ، أوالإضافة أوتغييرات جوهرية . وجمعت كل ذلك وقدمته للدكتور عاطف صدقى حتى يناقش مجلس الوزراء آراء الأحزاب قبل عرض المشروع على مجلس الشعب .

وأضاف قائلا : إذن فهناك تأثيرات برلمانية والحكومة بدورها تحترم البرلمان والأحزاب . وباعتبارك محررا برلمانيا تتابع نشاط البرلمان أعتقد أنك لاحظت أن ما تقول به المعارضة أحيانا أجده صائبا فأقف باسم الحكومة أعلن موافقتها على تعديلات فى مشروعات قوانين قدمتها الحكومة ، ومثلما يحدث ذلك من المعارضة فإنه يحدث أيضا من نواب الحزب الوطنى الديمقراطى .

■ حول المعارضة فى المجلس الحالى فقد سبق أن كتبت عدة مرات أنها ضعيفة مقارنة بجناح معارض بالحزب الوطنى الديمقراطى ومن ثم حاول رئيس المجلس الدكتور أحمد فتحى سرور إعطاء دفعة لهذه المعارضة حتى تبدو قوية وبصيغة أخرى صناعة معارضة ، فما الرأى فى ذلك ؟

■■ إن ما أشرت إليه بالنسبة للمعارضة داخل الحزب فى البرلمان حقيقة ، وأنا كمسئول حزبى كما فى اجتماعاتنا بالحزب نتفق على أمور أساسية لابد فيها من الالتزام الحزبى لأنها قضايا جوهرية تمس الشعب المصرى بأسره ولابد أن يكون هناك التزام حزبى بها ، أما باقى الموضوعات والقضايا فمن حق العضو طرح الأسئلة وطلبات المناقشة وأن يمارس حقه البرلمانى تماما . إذن فهناك مساحة من الممارسة الديمقراطية داخل الحزب ، وهى ما أتاحت لك تصنيفها بأنها معارضة داخل الحزب أو معارضة داخل مجلس الشعب .

واستدرك بقوله : وهذه علامة صحة وكنت شخصيا أمارسها عندما كنت ممثلا أو زعيما للأغلبية قبل مسئوليتى الوزارية . وإن كنت لم أعترض على السياسات لأننا نتفق عليها داخل الحزب وإنما أعترض على أسلوب تنفيذها من بعض الأجهزة وهذا حقى كعضو فى الحزب الحاكم .

وأما عن إشارتك بالنسبة للمعارضة والمستقلين ورئيس المجلس فإنى أختلف معك ، فالمعارضة ليست ضعيفة بل إنها قوية داخل البرلمان ممثلة فى حزب التجمع وبعض النواب المستقلين وليسوا جميعهم . كما أن رئيس المجلس لا يستطيع تقوية أو إضعاف المعارضة أو يصنع معارضة لأن ذلك ليس من عمل أو مهمة رئيس المجلس ، ونحن نتمنى فى المجلس القادم تمثيل المعارضة لأن ذلك يعكس التعددية الحزبية فمرحبا بهم فى منافسة حرة شريفة ، كما طلب الرئيس حسنى مبارك ذلك فى خطبة عيد العمال بأول مايو . وإن كان ذلك ليس بيدى أو بيد الحزب الوطنى وحده إنما بيد الناخب المصرى الحر فى إبداء رأيه . وبالطبع فإنى أتمنى أيضا لحزبنا الوطنى الديمقراطى أن يحقق أغلبية كبيرة فى الانتخابات البرلمانية القادمة والشعب المصرى هو الذى سيحدد شكل البرلمان القادم .

■ وأخيرًا سألته عن ذكر أن الشعب المصرى هو الذى سيحدد شكل البرلمان القادم فهل هذا الشكل وحجم المعارضة ووزنها وتمثيل القوى السياسية بداخله هى التى تحدد نوعية المنصة التى ترأسه ؟

■■ فابتسم وقال : إن الأغلبية وقياداتها هى التى تختار من بينها الذى يرأس المجلس وما يمليه الصالح العام . ودعنا ننتظر ما تسفر عنه الانتخابات البرلمانية القادمة . □



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٥

جريمة تزوير الانتخابات

الوسائل والآليات

أحاول في هذه المقالة توصيف الوسائل والآليات المتبعة في جريمة تزوير الانتخابات وما انقله من وسائل انما يمثل بعض ما لاحظته وتعرضت له وأصابني من وراء ذلك ما أصابني من عنت وضغوط مادية ومعنوية لأنني تعرضت لتلك الوسائل في محاولة جادة لمنعها وإيقافها عندما كنت مكلفا بمراقبة بعض دوائر الانتخابات العامة وكيلا عن بعض المرشحين فليس هناك مما انقله شئ من الخيال ولكنها التجربة العملية الواقعية. فهيا الى رحلة في أعماق الإجراءات لنرى من خلالها عجائب المزورين وغرائب التزوير من البداية وحتى النهاية.

بينما كنت أقوم بمتابعة اجراءات الانتخابات لمجلس الشورى الحالي وكيلا عاما عن احد المرشحين حيث كان لي حق المرور والمتابعة على حوالي عشرين لجنة في أحدى مناطق القاهرة. تصفحت كشف توقيعات الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم وكانت الساعة حوالي العاشرة والنصف أي في بداية اليوم وقد لفت نظري كثرة عدد الذين تأشر أمام أسمائهم بالحضور في هذه الساعات المبكرة فلم يمض على بداية الانتخابات إلا ساعة ونصف ولا يوجد أحد أمام اللجنة أصلا فكيف حضر هؤلاء وأدلوا الانتخابات وأدلوا بأصواتهم؟ ودفعني ذلك للتفرس في الأسماء بعض الشئ وهالني أن وقعت عيناي على اسم لأحد الذين حضروا الانتخابات إنه فلان بن فلان الذي شيعناه الى الدار الآخرة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات وعلى الفور سألت الموظف الجالس على السجل: كيف حضر هذا؟ هل جاء يوم البعث ونحن لا ندري؟ إن هذا مواطن مات من ثلاث سنوات. وبكل بلاهة قال الموظف: وكيف أعرف انه مات؟ وما علمي بذلك؟ فقلت له أنا لا اسألك من علمك وانما اسألك كيف حضر ووقع أمام اسمه على انه حضر وأدلى بصوته؟ قال «يا سيدي كفايا تزنيق علينا» نحن نقوم بذلك آخر النهار ونكون في عجلة فأنا أتسلى من الآن وأسود معظم التذاكر التي أسودها وأضعها في الصندوق وخاصة إن اليوم طويل ولا يحضر إلا القليل النادر من الناخبين يا سيدي هذه مجرد تسلية.. تسلية والله العظيم.

هكذا بكل بساطة تكون أول وسيلة للتزوير وهي الادلاء بأصوات أناس لم يحضروا ولم يشاركوا وكثير منهم من المتوفين الى رحمة الله وذلك من خلال الابقاء على كشوف للناخبين لا تمثل حقيقة الشعب ولا جمهور الأمة الحقيقي.

إن تنقية كشوف الناخبين ممن ماتوا وممن نقلوا الى مواقع انتخابية أخرى ضرورة لتكون الانتخابات من الأحياء الموجودين في دائرة الانتخابات كما أن ادراج أسماء كل من بلغ سن التجنيد من المواطنين أو كل من صدرت له بطاقة شخصية مسألة سهلة وممكنة فليس هناك مواطن يفلت من عمل البطاقة والدولة تستطيع ذلك وهو عليها يسير ولكنها ارادة التزوير التي تبقي على تلك الكشوف الانتخابية بهذه الحالة من السوء.

ولا يتوقف الأمر على ما سبق بل ان كثيرا من المرشحين يمارسون التزوير بوسيلة أخرى وهي خديعة الناخبين بالوعود البراقة والمظاهر الكاذبة لمعظم الذين يحترفون لعبة المجالس البرلمانية في بلادنا لهم معدات خاصة بذلك ومن أهم تلك المعدات «المسابح» و«النظارات البنية» وخاصة ماركة «برسول» وفي موسم الانتخابات ينشط هؤلاء في المرور على المساجد في أوقات النهار ولكن لا ترى أحدا منهم أبدا في صلاة الفجر أو الصبح فهذه لا يستطيعونها ولو تمثيلا، وتراهم وعليهم العباءات المزركشة وفي أيديهم المسابح الطويلة وأصواتهم تعلو في الشوارع كلما مروا بجماعة من الناس «السلام عليكم يا حج فلان» ولا يملك الناس إلا رد السلام ثم يعودون يتساءلون من هذا الذي القى علينا السلام ويجيب بعضهم انه الاستاذ فلان بتاع مجلس الشعب الا تذكرون انه مر عليكم منذ أربع سنوات ولكن بعباءة سوداء انه فقط غير العباءة من سوداء الى مشمشي. ليس هذا فحسب وانما يقوم هؤلاء بالتحدث الى الناس في المقاهي والمناسبات حول مشروعاتهم العملاقة التي سوف ينجزونها لأهل الحي في الدورة المقبلة للمجلس والعجيب أن الناس يلدغون من هذا الجحر مرات ومرات كثيرة وليس مرة أو مرتين ويأتي المجلس لا يعبر عن رغبة الناس ولا تطلعاتهم ومع ذلك فإن



د. السيد عبد الستار المليجي

المواطن يخطئ ويكرر الخطأ ويعطي صوته لهؤلاء المحترفين الذين ينظرون الى مقعد البرلمان على أنه صفقة تجارية لا أكثر «بيزنس» مجرد «بيزنس».

ومن أساليب التزوير ما هو ادهى وأمر من ذلك ففي معظم القرى تأتي صناديق الانتخابات منذ الصباح ممتلئة وعندما تحاول رفعها من الأرض تجدها حبلى بالأصوات والبطاقات وتتعجب وتقول سبحان الله إن الطيور حتى الطيور تغدو خماصا فارغة البطن وتعود بطانا وأما صناديقنا الانتخابية فهي دائما بطانا ممتلئة البطن حتى نزورها والأرزاق على الله، وكفاها الله شر الحاسدين من المعارضين والمستقلين والإسلاميين والمثقفين الذين ينظرون اليها بغضب وحقد دفين.

ومن قال من هؤلاء جميعا بالصناديق الزجاجية ونادى بذلك في الناس فهو ملعون لأنه «يفول» عليهم بالنزاهة الانتخابية التي لا تبقي من هؤلاء ولا تذر أن المنادين بالصناديق الزجاجية يريدون أن تكون الانتخابات كما هو الحال في النقابات وهذا عندهم من المكروهات بل ومن المحرمات.

ومن وسائل التزوير الفجة ما تقوم به جهات الادارة من تعويق لأعمال الانتخابات فتارة تقوم بعملية لاعتقال من تتوسم فيهم القدرة على الترشيح للانتخابات وبالتالي يستحيل على المسجون والمعتقل أن يمارس أعمال الترشيح والدعاية. وتارة أخرى يمنع المرشحون الذين فلتوا من كافة وسائل الاعاقة من كل حقوق المرشح في الدعاية لنفسه أو لمبادئه فلا يسمح له أن يكتب في جريدة أو يتحدث في اذاعة مسموعة أو مرئية أو يقيم سرادقا فاذا سار على قدميه مرورا على الناخبين فالبصاصون يلاحقونه وأصوات سيارات الادارة ترهب الملتفين حوله في كل مكان ومن يصافحه أو يبتسم في وجهه يتعرض للعنت والمضايقات وهكذا يجبر الناس على كراهية لا يؤمنون بها ويرغمون على مقاطعة من يحبونه تحت ضغوط عدة وعنت زائد.

فإذا كان يوم الانتخابات وصبيحة المعركة الانتخابية فاذا باللجان خاوية من المراقبين إلا الله سبحانه وتعالى وذلك بسبب اعتقال كل من استخرج من قسم الشرطة توكيلا عن مرشح من المعارضين عشية الانتخابات أو فجر يوم الانتخابات ومن يتحرز من ذلك فينام خارج بيته يقتل في الصباح على باب اللجنة ومن يتسرب ويدخل ويسجل نفسه يضرب ويهان ويطرد شر طردة وليركب أعلى ما في خيله فالادارة التي كان سيتوجه اليها بالشكوى هي التي تمارس الظلم والقهر عليه وليس له إلا أن يتوجه الى الله ـ اللهم اني مظلوم فانتصر ومقهور فانتقم.

ومن وسائل التزوير ما يحدث أثناء عملية فرز الأصوات التي لا تحدث غالبا إلا في المدن أما في معظم القرى فاللجان تبدأ في الفرز وتنتهي خلال ساعة على الأكثر وفي النهاية يخرج رئيس اللجنة النتيجة من جيبه ويعلنها فاذا كان ولابد فإن عملية رصد الأصوات أمام أسماء المرشحين تتم مخالفة للحقيقة ولا تجد أي علاقة بين ما يقوله من ينظر في بطاقة الادلاء بالصوت وبين ما يوضع من علامات بكشف الرصد.

ليس هذا فقط بل إن كثيرا من البطاقات التي تعطي الأصوات لمرشحي المعارضة تبطل عمدا بزيادة العدد المطلوب انتخابه وذلك من خلال زيادة التأشير عليها بواسطة لجان الفرز وهكذا تبطل كافة البطاقات المعارضة.

ومن وسائل التزوير الفجة ما قامت به بعض اللجان من كشط واضح في مجموع الأصوات التي حصل عليها مرشحو المعارضة لصالح مرشحي الادارة وبطريقة واضحة خاصة وانها تمت بعد توقيع أعضاء اللجنة على النتيجة فاذ بهم يفاجأون بنتيجة أخرى تعلن في الصحافة فاذا هموا بالتحقيق والتحقق وباشروا ذلك وجدوا أن هناك أعمال كشط واستبدالا للأصوات تمت بعد انصرافهم. وهكذا تعددت آليات التزوير وطرق المزورين في بلاد العالم الثالث.

ويثور هنا سؤال ملح: كيف إذن يمكن إجراء انتخابات نزيهة وما هي الوسائل والضمانات لذلك؟ نعتقد أن الاجابة واضحة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

أوراق من المعارضة

عبد العظيم درويش

انتخابات سرية!!

فى خطوة اعتبرها معارضون قيابيون مجرد مقدمة لمدى تدخلها فى الانتخابات العامة، اكتفت حكومة الحزب الوطنى الحاكم فى مصر بالإعلان عن موعد فتح باب الترشيح لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى، وإغلاقه، فى جريدة الوقائع الرسمية المحدودة «جماهيريا» فيما كانت اعتادت الإعلان فى الصحف اليومية إضافة إلى مختلف أجهزة الإعلام.

ورأى المعارضون أن إقدام الحكومة على هذه الخطوة التى ادت إلى إغلاق باب الترشيح فى معظم الدوائر دون أن يتقدم إليها مرشحون معارضون أو مستقلون، فيما عدا مرشحى الحزب الحاكم، إنما تستهدف إفساح الطريق أمام كوادر الحزب الحاكم للفوز بالتزكية فى هذه الانتخابات، وهو ما تحقق بالفعل فى معظم المحافظات والدوائر التى ستجرى فيها الانتخابات.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

وفيما عدا بعض لافتات الدعاية لمرشحى الحزب الحاكم التى تراشقت على استحياء واضح فى بعض الميادين والشوارع الرئيسية فى القاهرة، يسود هدوء بالغ المؤسسات السياسية والأحزاب على الرغم من أن هذه الانتخابات ستجرى يوم ٧ يونيو المقبل بعد أقل من أسبوعين، وكأنها ستجرى «سريا» دون أن يشعر بها أحد.

وعلى الرغم من أن جميع أحزاب المعارضة - فيما عدا حزب الأحرار «محدود الشعبية» - أعلنت مقاطعتها للانتخابات المقبلة للتجديد النصفى للشورى رسميا رغم سماحها لرموز وكوادر فيها بالترشيح دون تقديم أى دعم مادى لمرشحيها، إلا أن إقدام حكومة الحزب الحاكم على هذه الخطوة أثار قيادات هذه الأحزاب، وهو ما اعتبروه دليلا جديدا دامغا على سوء نية الحكومة فى التدخل بصورة سافرة فى الانتخابات «أية انتخابات» لصالح مرشحى حزبها الحاكم.

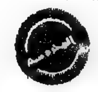
وتأتى خطوة حكومة الحزب الحاكم هذه ضمن خطة واضحة لتأكيد قبضتها المتشددة على مجمل المنظمات والمؤسسات النيابية وفرض حصار حديدى حولها، يحول دون تسلل عناصر معارضة متشددة إليها فيما عدا تلك الرموز المعارضة التى اعتادت الحكومة والحزب الحاكم على تطعيم مجلس الشورى بها لتحقيق التعددية الحزبية تحت قبة المجلس الذى لا يمثل إغراء أمام معظم القوى السياسية للمشاركة فيه لغياب دوره التشريعى فى الحياة السياسية.

ويعتبر الحزب الحاكم انتخابات التجديد النصفى للشورى بداية الطريق إلى تشديد قبضته الحديدية على المؤسسات النيابية، والذى سيمتد إلى الانتخابات العامة لتشكيل البرلمان المصرى نهاية العام الجارى لدورة جديدة ستمتد ٥ سنوات مقبلة تنتهى فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

ومن خلال خطوة «فرض السرية» على موعد التقدم للترشيح للانتخابات ضمن الحزب الحاكم فوز معظم مرشحيه، الذين يصل عددهم إلى ٨٩ مرشحا تطويهم جميع مقاعد المجلس، التى يحتلها بالفعل رموزه، فيما عدا عدد محدود من المقاعد لا يتجاوز أصابع اليد ستخصص لرموز المعارضة ضمن الذين سيصدر قرار جمهورى بتعيينهم وهو الحق الذى تتيحه أحكام الدستور لرئيس الجمهورية.

ويواجه عدد محدود جدا من مرشحى الحزب الحاكم منافسة متواضعة للغاية من جانب بعض المرشحين الذين ينتمى عدد منهم إلى أحزاب معارضة هامشية، والذين نجحوا فى اختراق «جدار السرية» الذى أحيط بموعد التقدم للترشيح، وقدموا أوراق ترشيحهم بالفعل إلى هذه الانتخابات التى يرون أنها فرصة لإعادة تذكير الرأى العام المصرى بوجود أحزابهم على الساحة السياسية الرسمية التى باتت تضم ١٤ حزبا سياسيا بينها الحزب الوطنى الحاكم، لا يسمع عنها رجل الشارع فى مصر عن معظمها.

على صعيد موجة السخط التى اجتاحت أحزاب المعارضة، رأى قياداتها أن فرض السرية على



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 19 مايو 1995

موعد الترشيح لانتخابات الشورى مناورة تمويه تستهدف إخلاء الطريق أمام كوادر الحزب الحاكم للسيطرة على مقاعد الشورى.

واعتبر المعارضون القياديون هذه الخطوة تقويضا لمبدأ الديمقراطية والمزيد من محاولة إضعاف القوى المعارضة لحكومة الحزب الحاكم ونظامها.

وعلى رغم عزوفها من خوض الانتخابات المقبلة للشورى، فإنه يبدو أن الصدمة التى منيت بها احزاب المعارضة نتيجة «مناورة الحكومة» ستدفع بها إلى محاولة تكثيف اتصالاتها والتنسيق فيما بينها خلال انتخابات البرلمان نهاية العام الجارى للوقوف فى خندق واحد فى مواجهة الحزب الحاكم، وهو ما قد تكشف عنه تطورات العلاقة بين مختلف الأحزاب والقوى الوطنية خلال الفترة القليلة المقبلة.

المصدر : مسـايـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

هموم وأحزاب



بقلم : شوقى السيد

★ بدأت سخونة انتخابات مجلس الشورى تتزايد مع قرب موعد التصويت .. وبدأت الاعلانات والدعاية للمرشحين تشتعل فى بعض الدوائر حتى ولو اختفت المنافسة بسبب قلة المرشحين واتساع دوائر الترشيح حيث فازت بعض الدوائر بالتزكية وبغير انتخابات .. ومهما بلغت سخونة الدعاية الانتخابية او كثرة اللافتات ، فانه يظل دائما الاهم .. والمهم . اصوات الناخبين .. واقبال المواطنين على صناديق الانتخاب ..

★ وصدقونى فان ارادة المواطنين وممارستهم حق التصويت . وهو واجب فى ذات الوقت . هى الامل الوحيد الذى يعمق الديمقراطية فى مصر ، وبالذات فى الانتخابات النيابية .. لان عزوف المواطنين عن ممارسة حق الانتخابات والتصويت ، فضلا عن انها ظاهرة سلبية ممقوتة فانها هى بذاتها التى تؤدى الى العبث .. وظهور المتاجرة .. والسمسرة .. واهدار ارادة المواطنين فى اختيار ممثليهم فى المجالس النيابية .

★ فماذا لو ان المواطنين جميعا ممن لهم حق الانتخابات ادوا واجبهم بامانة وصدق .. ووعى .. فتوجهوا الى صناديق الانتخابات لاختيار ممثلى دوائرهم لينوبوا عنهم فى الرقابة والتشريع وتحقيق مصالحهم ، ماذا لو حرص الجميع على ممارسة حقوقهم فى اختيار من يثقون فى تمثيلهم ايا كانت انتماءاته السياسية .. او الحزبية !! اقولها بصراحة لو حدث هذا لما كانت هناك اية فرصة او ثغرة لأولئك الذين ينتهزون موسم الانتخابات فيتاجرون فيها باصوات المواطنين بيعا وشراء وتزويرا !! واصحابها على قيد الحياة يتفرجون !!

★ ماذا لو ان المواطنين كسروا هذا الحاجز اللعين بينهم وصناديق الانتخاب وحطموا هذا الوهم الذى لم يعد له وجود .. فيذهبون الى الصناديق ويتوافدون على مقار اللجان بهمة وعزم لاختيار ممثليهم فى المجالس النيابية ، عندئذ لن يجرؤ كائن من كان ان يحل محل ارادة غيره او يتاجر بها .. او يزورها لاننا جميعا له بالمرصاد .

★ ومازال الامل فى المواطنين وبهم لممارسة حقهم فى الانتخاب والتصويت امناء .. رقباء ضد العبث بارادتهم ، وهو امل يراود الحكماء والشرفاء فى هذا البلد الامين .. رغم حالة الاحباط التى شهدتها فى ندوة حضرها ممثلو خمسة احزاب معارضة من الكبار !! أجمعوا على ان الوصول الى الناس فى الشارع السياسى صعب المنال .. واقناعهم على ممارسة حق التصويت والانتخاب يكاد يقرب من الخيال !! لكنى وغيرى نرى الامل فى المواطنين .. وبالمواطنين .. والبداية تكمن فى اداء واجبهم فى التصويت واختيار ممثليهم فى المجالس النيابية .. ومشاركتهم فى حكم البلاد .. وبالقطع يسعدون وطنهم .. ويسعدون هم بوطنهم .

★ واظن ان الذى يروج لهذا الوهم .. ويزجى هذا الكابوس بين الناخب وصناديق الانتخاب ، هم انفسهم اصحاب المصالح الرخيصة فى بقاء المواطنين عازفين عن المشاركة فى المجالس النيابية .. والحياة السياسية .. وفى بقائهم على حالهم من السلبية .. لتظل مصالحهم باقية ومسيطرة .. فدعونا نهاجم هذا الكابوس .. ونبدد هذا الوهم .. ويوم ان تشارك الاغلبية الصامتة فى العملية الانتخابية سيكون للمواطنين النجاح الكبير ولوطنهم النجاح الاكبر .. ولاعداء النجاح الفشل الذريع .. وعندئذ تتبدد هموم الوطن .. وهموم الاحزاب ..



المصدر : المسائيـــة

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات الشورى



بقلم السفير :

رياض عوض اثناسيوس

تجرى انتخابات مجلس الشورى للتجديد النصفى يوم ٧ يونيو المقبل والمطلوب ان يتوجه جميع الناخبين الى صناديق الإنتخابات ليدلوا باصواتهم دون ان يتخلف من بينهم احدا لان ذلك حق للمواطنين كما انه واجب وطني عليهم

واهمية مجلس الشورى فى الوقت الحاضر ، انه مجلس نيابى يقوم الى جانب شقيقه - مجلس الشعب - وينص الدستور على اخذ رايه فى مشروعات القوانين المكملة للدستور وفى مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفى قضايا وطنية وقومية واساسية ، منها إبداء الرأى فى معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة ، او التى تتعلق بحقوق السيادة ومنها ايضا مشروعات القوانين التى يحيلها اليه رئيس الجمهورية ، وكذلك ما يحيله رئيس الجمهورية الى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة ، او بسياستها فى الشئون العربية او الخارجية او الامن القومى .

كما ان من مهام المجلس الدستورية دراسة واقتراح ما يراه كفيلا بدعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، والحفاظ على المقومات الاساسية للمجتمع المصرى ، وقيمته العليا ، والحقوق والحريات والوجبات العامة .

البعد ذلك كله ، يشك فى اهمية مجلس الشورى كمجلس نيابى يمثل فئات الشعب المختلفة فى رسم سياسات الدولة الهيكلية ، واستراتيجياتها المحورية ، الخارجية منها والداخلية ، والاسهام فى تخطيط سياساتها الاقتصادية :الزراعية والصناعية والتجارية وفى نظمها النقدية والمالية ، وفى تقديم التوصيات التى يراها هذا المجلس الموقر لتوسيع مجالات السياحة ، وتشجيع حرية التجارة واقتراح امثل الوسائل لزيادة الانتاج والانتاجية لمواجهة إحتياجات الجماهير المتزايدة عاما بعد عام ، ولمواجهة تشغيل العمالة المصرية وزيادة مجالات العمل المهنى والحرفى ، واداء الخدمات للجماهير بانجح الوسائل وايضا مواجهة متطلبات زيادة التصدير ، للمنافسة فى اسواق التجارة العالمية وتدفق النقد الحر فى بلادنا على النحو الذى يوازن ميزاننا التجارى وكذا ميزان المدفوعات .

لذلك كله ، نناشد جماهير الناخبين بل نطالبهم بالتوجه الى صناديق الانتخابات يوم السابع من يونيو حتى تجىء نتيجة الانتخابات ممثلة لتوجهاتهم الوطنية ، واحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية



المصدر : مايو

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مجلس الحكماء .. أكبر من المهاترات الحزبية

المعارضة تهاجم الشورى لتغطية عجزها أمام الناخبين

● اجتمعت احزاب المعارضة على مهاجمة مجلس الشورى بمناسبة قرب انتخابات التجديد النصفي لاعضائه .. لكنها اختلفت في مواقفها من خوض هذه الانتخابات .. فبعضها قرر التقدم بمرشحين في عدد من الدوائر على سبيل التجربة والتسخين لانتخابات مجلس الشعب .. والبعض الآخر آثر السلامة .. وقرر ان يزايد على الانتخابات دون ان يخوض غمارها .

● ومعروف ان هناك من الاحزاب ما لا تسعفه امكانياته المادية او البشرية لخوض هذه الانتخابات لذلك فهو مضطر للهجوم على مجلس الشورى ، وينتهي العنف ليغطي قصوره ويحفظ ماء وجهه امام الجماهير .

● المهم .. ان احزاب المعارضة اجتمعت على مهاجمة هذا المجلس المفترى عليه ، تعددت اسبابها والهجوم واحد في النهاية .

● من هذه الأحزاب من يطالب بإلغاء هذا المجلس لانه يراه بلا دور .. ومنها من يدعو الى تخفيض عدد الاعضاء وزيادة الدور التشريعي ، ومنها من يطالب بدمج المجلس في المجالس القومية المتخصصة ولا يرى له من انجاز غير توفير الحصانة لاعضائه .

التعليق

● الحقيقة ان نظرة المعارضة الى مجلس الشورى نظرة قاصرة . يشوبها الغرض والتناقض والانتهازية .. خاصة ان بعض كتاب المعارضة جعل من انتخابات التجديد النصفي فرصة للنيل من اداء المجلس ورئاسته والحزب الوطني .

● هل يستساغ مثلا – ان يهاجم احد الاحزاب مجلس الشورى من اساسه . ثم يتقدم بمرشحيه لخوض الانتخابات ؟!

● وهل يستساغ ان يحاكم حزب آخر احد اعضائه ويطلب منه رد اموال الدعاية لأن هذا العضو وجد في مرحلة معينة ان مرشح الحزب الوطني – المنافس – يستحق ان يعلن التنازل من اجله حتى يفوز بالتزكية ؟!

● وكيف تفهم انتقاد الوفد الدائم للحزب الوطني بسبب قرار فصل بعض الاعضاء الذين خالفوا القواعد الحزبية واعلنوا ترشيح انفسهم منافسين لزملائهم في بعض الدوائر .. ثم سرعان ما يعلن الوفد انه صدر قرار بفصل عضوين من الحزب في المجلس المحلي بمدينة المحلة الكبرى من كافة تشكيلات الحزب ولجانه لخروجهما على الالتزام الحزبي ؟!

● وبعيدا عن الغمز واللمز والانتهازية .. فإن مجلس الشورى قد نجح خلال دوراته الثلاث الأخيرة التي استغرقت ٣ سنوات من نوفمبر ١٩٩٢ حتى ابريل ١٩٩٥ في التصدي بالدراسة المتعمقة لمختلف القضايا الحيوية على المستويين الداخلي والخارجي في ظل ممارسة ديمقراطية حرة عبرت فيها مختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن رايها بكل حرية .. وفي مناخ من الاحترام المتبادل لتحقيق هدف واحد .. هو المصلحة العامة

● وواجه المجلس عددا من اهم واخطر القضايا على راسها قضية الارهاب ، والشائعات التي ترددت حول فساد الادارة المحلية وحماية المستهلك ، وتميزت مناقشات المجلس بالموضوعية والعمق .

● كما ناقش المجلس اتفاقية التجارة الحرة – الجات ، وحذر من الآثار السلبية لهذه الاتفاقية وطالب باجراءات واضحة وسريعة لحماية الصناعة الوطنية في مواجهة سياسات الاغراق والدعم الاجنبي .

● وعند مناقشة قضية حماية المستهلك .. كشف مجلس الشورى لأول مرة عن اطنان السلع الفاسدة التي تدخل البلاد من بينها مواد غذائية فاسدة وأدوية فاسدة ومواد صناعية قاتلة مثل انابيب الغاز وغيرها .

● ولعل السبب في عمق اداء مجلس الشورى هو التزامه الدائم بالتخصص واعتماده على كفاءة

الاعضاء الذين يمثلون خبرات نادرة فهو بالفعل مجلس للحكماء . وفضلا عن ذلك فإن نظام المجلس يعطى الحق لكل عضو ان يتحدث كيف يشاء دون التقيد بالوقت الامر الذى يسمح لكل عضو ان يخرج كل ما عنده . حتى يتحقق للوطن اقصى قدر من الاستفادة .

وبالفعل كان اداء المجلس مفيدا جدا فى القضايا المصيرية التى نوقشت فيه مثل برنامج الاصلاح الاقتصادى .. حيث اعد مجلس الشورى تقريرا مستقلا حول « البعد الاجتماعى فى مسيرة الاصلاح » وقد تبنت الحكومة هذا التقرير الذى صار علامة من علامات برنامج الاصلاح المصرى .

● وهناك عشرات من القضايا التى اسهم فيها المجلس بدور فعال وكلها قضايا متصلة بفلسفة وسياسات الدولة مثل الامن القومى ، والثروة المعدنية ، والخطة القومية لمجابهة الكوارث وتنمية القرية المصرية والاسكان العشوائى والتنمية الزراعية ، والقطن ، والأرز ، وترعة السلام ، ومستقبل التنمية فى سيناء ، وتطوير ميزان المدفوعات ، وتشجيع التصدير ، وضبط الاستهلاك القومى والسياسة التعليمية .. وقد اخذت معظم التوصيات التى اصدرها المجلس فى هذه القضايا طريقها الى التطبيق كما ان المجلس تابع اجراءات الحكومة فى تنفيذ التوصيات من خلال طلبات المناقشة التى تقدم للحكومة لمتابعة ما صدر عن المجلس .

● ولا نجاوز الحقيقة اذا قلنا ان عددا كبيرا من السياسات التى اخذت بها الحكومة استندت او استفادت من الدراسات المتعمقة التى تناولها مجلس الشورى .. هذا المجلس الذى يتعرض اليوم لطعنات الجاهلين !!

ادعاءات كاذبة .. وأصوات نشاز !

لسنا فى حاجة إلى شراء الأصوات

هكذا نجحت الحكومة فى حل المشكلات المزمنة

قدمت حلولاً غير تقليدية للبطالة والإسكان والاحتكار

● اختارت صحيفة « الشعب » التوقيت الخاطىء للكلام الخاطىء .. فكانت اشبه بمن يعزف لحنا نشازا وسط سيمفونية رائعة .. او كالابله الذى يصرخ ويولول وسط ابتسامات الناس وافراحهم . فلا يلتفت إليه احد الا ليرثى لحاله ، ويشفق عليه مما اصابه .

● ولسوء حظ « الشعب » فإن الوقت الذى اختارته لتنشر فيه كلامها الخاطىء عن فشل سياسات حكومة الحزب الوطنى كان بكل المقاييس مناسبة قومية للاحتفال بنجاح سياسات حكومة الحزب الوطنى فى اعادة البسمة إلى متضررى السيول فى الصعيد ..

وتكريم العلماء والادباء فى القاهرة .. وتسجيل الفوز الدبلوماسى باعلان اسرائيل تعليق قرار مصادرة اراضى القدس .

● وتقول « الشعب » ان الحزب الوطنى قد فقد شعبيته بسبب السياسات الفاشلة التى تبناها ازاء مشاكل البطالة والاسكان والزراعة والمياه .

● ثم تقول الصحيفة ان الحزب الوطنى يستعد لتزييف الانتخابات القادمة وشراء اصوات الناخبين .

◎ التعليـــق

● عجبت - والله - امر « الشعب » والقائمين عليها .. ففى الاسبوع الحافل الذى كان - بحق - عرسا وطنيا رائعا . ظهرت فيه نتائج السياسات الحكومية جلية واضحة ، وتأكد فيه التزام الحكومة بتنفيذ ما وعدت به . جاءت « الشعب » لتعلن فشل سياسات حكومة الحزب الوطنى .

● انه - كما قلنا - التوقيت الخاطىء للكلام الخاطىء ، لانه يصدم المشاعر ، ويؤكد الاتجاه المتعمد للكذب والافتراء .

● كان يمكن ان نمر على هذا الكلام الخاطىء مرور الكرام ، فلا نعيره اى اهتمام . ولكن التوقيت الخاطىء ، هو الذى لفت انظارنا ، وفرض علينا ان نتوقف ونناقش ادعاءات « الشعب » حول فشل سياسات حكومة الحزب الوطنى ازاء مشاكل البطالة والاسكان والزراعة والمياه

● وبداية نقول ان حكومة الحزب الوطنى التزمت امام الرئيس حسنى مبارك بسرعة بناء مساكن بديلة حضارية لمتضررى السيول فى الصعيد واوفت بالالتزام فى موعد قياسى وانتقل هؤلاء المتضررون من خيام الاغاثة إلى مساكنهم الجديدة ويحملون فى اعناقهم لحكومة الحزب الوطنى التقدير والشكر ، والاعتراف بالجميل .

● والتزمت الحكومة امام الرئيس مبارك بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى ومراعاة البعد الاجتماعى ، واوفت بالتزامها .. فارتفعت الرواتب مع كل زيادة فى الاسعار .. وتوقف اى اتجاه لفرض ضرائب جديدة .. كما تحركت الحكومة لضبط حركة الاسواق ومحاربة الجشع والغش التجارى ، وتدخلت اكثر من مرة لتوفير السلع لمنع الاحتكار ورفع السعر .

● وواجهت الحكومة مشكلة البطالة باسلوب عملى فعال ، حتى لا تتكدس المكاتب بالموظفين وتظهر البطالة المقنعة وكان من انجح وسائل هذا الاسلوب العملى الاتجاه إلى المشروعات الصغيرة التى يمولها الصندوق الاجتماعى ، ومشروع مبارك لتمليك الاراضى للخريجين ، والتدريب التحويلى فى الشركات والمؤسسات حتى تصبح العمالة الزائدة عمالة فنية مدربة ومنتجة ، وتحويل العاملين إلى ملاك فى اطار برنامج الخصخصة وطرح الاسهم للعاملين فى المصانع ، ونتيجة ذلك كله اصبحت مصر مجتمعا للمنتجين ، على جميع المستويات .

● وفى مجال الاسكان انشات الحكومة المجتمعات العمرانية الجديدة لاستيعاب الالاف .. وحولت هذه المدن الجديدة إلى مناطق صناعية وزراعية وبنت الحكومة مساكن ملائمة لغير القادرين ، وهى فى سبيلها لاقرار قانون جديد للاسكان من شانه جذب الاستثمارات إلى مجال الاسكان والبناء حتى تعود مرة اخرى لافتة « شقة للايجار » .

● وبالنسبة لمجال المياه والصرف الصحى مدت الحكومة الشبكات لتغطى معظم المدن والقرى والمناطق العشوائية واعلنت التزامها بان من حق اى مواطن فى اى مكان على ارض مصر ان يحصل على المياه النقية ، وان يعيش حياة كريمة ، تحافظ على صحته ، ولا تعرضه للتلوث .

● ويكفى فى مجال الزراعة ما اعلن خلال الاسبوع الماضى بان محصول القمح هذا العام قد حقق طفرة هائلة غير مسبوقة ، وتقوم وزارة الزراعة بدعم الفلاح المصرى ، وتشترى انتاجه بالاسعار الملائمة بعد ان تم تحرير قطاع الزراعة بالكامل بما يحقق مصالحه .



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

● ونجحت وقفة الحكومة المصرية في وجه المخططات الاسرائيلية التوسعية في القدس حتى تراجعت اسرائيل في قرارات المصادرة ، كما وقفت بصلابة ضد السلاح النووى الاسرائيلي وكشفت اخطاره . وانضمت إلى جهود الحكومة في هذا الصدد كل القوى الوطنية مؤيدة ومؤازرة

● ومع كل هذه الانجازات هل يمكن القول بان سياسات الحكومة فاشلة . وهل تحتاج الحكومة إلى شراء الاصوات ؟ !

● فإذا ما اضفنا إلى ذلك تحقيق الديمقراطية الكاملة . وضرب الفساد . والقضاء على الارهاب . اتخاذ كل السبل الكفيلة بالحفاظ على الوحدة الوطنية . والوقوف إلى جانب الاشقاء ، وتطوير الاداء في مجال التعليم والصحة والثقافة ، والاهتمام بتكريم العلماء والادباء ورجال الاعلام لتاكد لنا اصالة الفكر الذى تنتهجه حكومة الحزب الوطنى .. لانه فكر نابع من التراب الوطنى المصرى ، غير مستورد ، لا من الشرق ولا من الغرب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

قليل من الديمقراطية.. كثير من «الاحزاب»!

أحزاب تسيطر عليها «عائلات» وأخرى نشاطها فى الخلافات

١٢ حزبا جديدا تستعد للانضمام إلى قافلة «أحزاب الأنابيب»

فى الشارع السياسى الآن ١٣ حزبا.. وهناك ١٢ حزبا جديدا تقدمت بأوراقها للحصول على «تأشيرة الدخول» إلى سيرك الديمقراطية بشروط الحكومة ووصاياها: لا تداول لسلطة ولا أمل فى الوصول للحكم او حتى التفكير فيه.. لامشاركة فى صنع قرار أو اهتمام برأى ولا تنفيذ مطالب بالاصلاح.. و... ممنوع تجاوز قواعد اللعبة المرسومة. وإلا فالملاحقة والمصادرة مصير من يخالف.. ولكن لامانع من الود والاقتراب من الحكومة لكسب الرضا !.

والصورة فى الواقع.. حكومة تتباهى وتتغنى بالشكل الديمقراطى والتعددية ولا تؤمن - فى نفس الوقت - بمبدأ تداول السلطة وإتاحة الفرصة للأحزاب للتعبير عن افكارها ونشاطها والنتيجة «ترسانة» من القيود فى مواجهة القوى المعارضة والممارسة السياسية الفاعلة نتجت عنها حالة من اللا جدوى والإحباط من واقع الحياة السياسية فى مصر داخل «السيرك».

والنتيجة - أيضا - أحزاب كبرى - الناصرى، التجمع، العمل، الوفد، الأحرار تقاوم وتناوش بصورة حقيقية على قدر المسموح لها، وأحزاب صغيرة دخلت الشارع السياسى ونامت ولم يعد يسمع عن نشاطها ووجودها الحقيقى إلا من خلال الصراعات والخلافات التى تدور بداخلها على «الزعامة» و«الرئاسة» وكل ما تملكه للتعبير عن وجودها مقر مجهول وصحيفة وأعضاء ربما لايتجاوز عددهم بضع مئات على اكثر تقدير ومع ذلك اسمها «أحزاب» ومفترض فيها ان يكون لها فكر معين يتعلق بمصالح طبقة عريضة من الجماهير وتريد نشره والدفاع عنه بالأساليب المشروعة فهل الصورة تعكس ذلك؟ أم ان وجود هذه الاحزاب كان «لغرض فى نفس الحكومة» ليلمع «ثوبها الديمقراطى» فى عيون العالم الخارجى وتتباهى بوجود أحزاب كثيرة؟ الواقع داخل هذه الأحزاب يسير فى طريقين: أحزاب تسيطر عليها عائلات، وأخرى يسيطر على مقدراتها رئيس الحزب وأما الصراعات «فالأحزاب العائلية» تشترط هذه الخاصية كمحدد لتشكيل هيكلها الأساسى فحزب الأمة يرأسه احمد الصباحى منذ عام ١٩٨٤ ونائب رئيس الحزب ابنه «سمير» وتضم تشكيلاته العديد من أقارب رئيس الحزب وفى العام الماضى فاز احمد الصباحى برئاسة



الحزب في المؤتمر العام الثامن بالتزكية كما فاز سمير احمد الصباحي بمنصب نائب الرئيس - ايضا - بالتزكية وكذلك الحال بالنسبة لمناصب الأمناء المساعدين وأعضاء الهيئة التنفيذية الـ ١٦ فازوا ايضا بالتزكية.

نفس الحال في الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يتخذ من الاسكندرية مقرا رئيسيا له بحكم عمل رئيس الحزب السابق - بعد وفاة محمد عبد المنعم ترك رئيس الحزب ومؤسسه خلفه ابنه «إبراهيم».

أما الطريقة الثانية فتتمثل في تكريس القيادة باختيار نخبة معينة ترضى بالمناصب القيادية التي تحتلها ولا تتطلع إلى المنصب القيادي الرئاسي في الحزب وترى أن بقاء رئيس الحزب في منصبه هو الضمان لبقائهم في مناصبهم ويصبح ذلك «طريق الضمان» للسيطرة من خلال رئيس الحزب على كافة النشاطات بحيث لاتخرج اية معلومة او نشاط من الحزب إلا من خلال رئيسه وهذا الأمر يبرز بشكل واضح في احزاب العدالة الاجتماعية الذي يرأسه الدكتور محمد عبد العال ويشغل في نفس الوقت رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير صحيفة «الوطن العربي» لسان حاله ، وحزب الشعب الديمقراطي الذي يرأسه منذ عام ١٩٩٢ كمال عفيفي وحزب مصر العربي الاشتراكي الذي يرأسه جمال ربيع.

نوع آخر من «الاحزاب الصغيرة» ساهمت الصراعات داخلها في الاعلان عنه بشكل لم يكن يتخيله رئيس الحزب نفسه وتحولت هذه الصراعات الى مادة يومية للصحف والناس حتى أدمن اعضاؤها الخلافات من اجل الوصول الى كرسي رئيس الحزب والاطاحة به واصبح للحزب اكثر من ٥ رؤساء على طريقة «٢٠ عمدة على ٣ خفراء» وأبرز هذه النماذج حزب «مصر الفتاة» الذي اصبح ظاهرة فريدة في الحياة السياسية في مصر فقد شهد منذ بداية تأسيسه خلافات وتحولات حادة وكانت البداية استقالات ثم جاء الانشقاقات والخلافات في بداية عام ١٩٩٢ وساهم في اشعال الصراعات في صحيفة الحزب التي شهدت رواجا كبيرا في الانتشار والتوزيع وابراز الحزب في صورة لم تكن في الواقع على الاطلاق وتدخلت في الصراعات عناصر حكومية لإقصاء رئيس الحزب الشرعي على

عادل السنهورى

الدين صالح المحامي من منصب رئيس الحزب وهو ما حدث مع شخص يدعى عبدالله رشدى استطاع عقد جمعية عمومية بالاسكندرية وأعلن انه رئيس الحزب الفعلي في اوائل عام ١٩٩٢ واسفر ذلك عن إغلاق صحيفة الحزب في مايو من نفس العام وتحول الخلاف إلى ساحات المحاكم وحصل علي الدين صالح حتى الآن على ثلاثة أحكام قضائية لصالحه ولم تنفذ فأعلن تجميد نشاط الحزب ولكن ذلك لم يشفع ان يظهر اكثر من ٤ رؤساء للحزب في وقت واحد اخرهم أحد الاشخاص اسمه أحمد محمد يعقوب تقدم بدعوى قضائية تنظر خلال الأسابيع القادمة يطلب فيها اعتباره رئيس الحزب..!

أما حزب الخضر الذي تأسس عقب انفجار مفاعل «تشرنوبيل» السوفيتي عام ١٩٨٦ وتم اعلانه عام ١٩٩٠ فقد بلغت فيه الخلافات ذروتها حتى وصلت إلى اقسام الشرطة والمحاكم بين محمد عوض أمين عام الشباب وكمال كيرة الرئيس رقم ٢ للحزب.. محمد عوض اتهم كيرة بالاستيلاء على منصب الرئيس ومخالفة اللائحة وعدم إجراء الانتخابات أو عقد جمعية عمومية او مؤتمر عام وانضم إلى عوض عبد الحميد التونو امين عام الحزب وتطرقت الاتهامات إلى مسائل مالية، ورد كيرة على ذلك باتهام عوض وشباب الحزب بالاثارة والشغب والحض على كراهية النظام.. وسط ذلك ضاع الحزب وضاعت البيئة قضيته الأساسية ومحور برنامجه..!

ولم يخل حزب صغير جدا مثل الشعب الديمقراطي من مرض الصراع ذاته فقد شهد صراعا بين كمال عفيفي وابو الفضل الجيزاوى على رئاسة الحزب وحسمت المحكمة الادارية العليا الصراع لصالح عفيفي..!

وحتى لانتهم بالتجني على هذه الاحزاب يبقى الحكم لأدائها ومواقفها من القضايا العامة - إذا كان لها موقف او اداء - هو الفيصل..!

بعض هذه الاحزاب لايعتبر نفسه داخل فصيل المعارضة للحكومة بل امتداد للنظام الحاكم ومؤيد لسياساته ومواقفه على حد تصريح جمال ربيع رئيس حزب مصر الذى اعلن أنه حزب النظام ويدور في فلكه.. وهو ما جعله من اول الاحزاب التي بادرت بتأييدها الكامل لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة..!

وبعيدا عن الاحزاب الكبيرة المعروفة فلم تشهد الاحزاب الصغيرة أى نشاط ثقافي او فكري سوى المؤتمر الذي نظمه الحزب الاتحادى الديمقراطي تحت عنوان «التعاون الاقتصادى بين مصر وكوريا»..! ودون ذلك لم يكن هناك اى نشاط سوى الحرص على إصدار صحيفة رسمية ناطقة بلسان حالها ولم تسلم هي الأخرى من التغييرات السريعة!

اما مواقف هذه الاحزاب من القضايا العامة المطروحة فجاءت انعكاسا لنشاطها المعدوم ولم تكن لها مشاركة حقيقية او رأى معلن في كافة القضايا ففي قضية الاصلاح السياسي أجمعت احزاب المعارضة الكبيرة على جعل هذا الموضوع على رأس جدول اعمال الحوار الوطني في الوقت الذي لم تصدر فيه الاحزاب الصغيرة خطابا يشدد على الاصلاح السياسي والدستوري باعتباره أحد اهم مطالبها رغم مشاركتها في الحوار إلا ان بعضها أعلن تأييده التام لسياسات الحكومة واتهم المعارضة بإثارة الفتنة داخل لجان الحوار الوطني.

اما في قضية بيع القطاع العام فقد اتخذ الحزب الاتحادى الديمقراطي موقفا اكثر تشددا من الحكومة فطالب بمزيد من الانفتاح الاقتصادى ودعوة رءوس الأموال المصرية والعربية والاجنبية للاستثمار في مصر وضرورة التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة وطالب بإلغاء مواد الدستور التي تنص على ان النظام الاقتصادى للدولة هو النظام «الاشتراكي» والعمل على حماية المكاسب الاشتراكية وعلى ان القطاع العام ركيزة الاقتصاد الوطني..!

اما حزب الخضر فقد اتفق مع عملية بيع القطاع العام وفقا لمبادئ محددة مثل منع الاجانب من الدخول في العملية والبيع بسعر عادل.

ورحبت احزاب الأمة والاتحادى الديمقراطي ترحيبا كاملا بالمشاركة في السوق الشرق اوسطية وجاء ترحيب الحزبين بالمؤتمر والمشاركة فيه على انه خطوة هامة وفعالة في

رسم الخريطة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط والتي يجب أن يكون لمصر دور الريادة فيها..!

أما حزبا العدالة الاجتماعية والخضر فقد رحبا بالمشاركة بتحفظ وهو الا تكون على حساب استقلالية القرار او على حساب الهوية العربية.

وفي قضية التعليم اتفقت معظم الاحزاب الصغيرة - لأول مرة - على موقف موحد ضد مجانية التعليم!! وقادت حملة ضارية تطالب بإلغاء المجانية من أجل توفير موارد اكثر لتمويل العملية التعليمية فقد نادى حزب الاتحادي الديمقراطي بإلغاء المجانية بعد المرحلة الإعدادية وطالب الخضر بإلغائها بعد الثانوية العامة اما «الأمة» برغم غلالته الاسلامية فقد نادى - ايضا بالغاء المجانية بعد الثانوية العامة».

هذه هي الصورة داخل أحزاب «التكملة العددية» للتعددية السياسية التي يريدها النظام الحاكم.. كيانات هشة ليس لها وجود في الشارع السياسي ولا يسمع عنها أحد ولاتعتبر نفسها في «زمرة المعارضة» وتدور في فلك الحكومة وهذا لا يعني ان احزاب المعارضة الكبيرة خالية من بعض امراض الوضع السياسي في مصر..ولكن احزاب التكملة تجعلنا نعيد التفكير في أبسط قواعد علم السياسة الحديثة في تعريفه للحزب ووظائفه وسعيه الدائم للحصول على السلطة ثم التمسك الدائم بأمل الانتصار فالحزب - أي حزب - يظل محتفظا بكيانه وقوته مادامت قلوب انصاره عامرة بأمل الانتصار والوصول للحكم لخدمة الشعب!!

فهل ينطبق ذلك على خريطة الاحزاب السياسية في مصر وخاصة الاحزاب الصغيرة؟

ويبقى السؤال هل نحن في حاجة للمزيد من الاحزاب، هناك من يؤيد فكرة فتح الباب على مصراعيه مثل رومانيا التي بها ١٠٠ حزب سياسي وهناك من يرفض الفكرة وبين المؤيد والرافض مازال هناك ١٢ حزبا جديدا تستعد لدخول الساحة منها الحزب الدستوري ووكيله وحيد غازي رئيس تحرير الاحرار السابق، الجماهيري الديمقراطي المصري ووكيله عادل والي، والحزب الجمهوري ، الامل والسلام، والطليعة والتكافل الاجتماعي.. و... و..!



حكاية الدكتور حلمي الحديدي مع «سيد قراره» الذي هو مجلس الشعب، هي دليل قاطع لا يقبل اي شك على أن تزييف إرادة الناخبين والعبث بصناديق الانتخابات هو أهم واشهر لعبة داخل «سيرك الديمقراطية»، وبرغم ذلك مازالت الحكومة تعايرنا في الميكروفونات والتصريحات بهامش الديمقراطية ونظافة الانتخابات وطهارة القائمين عليها!



الحكومة متلبسة بتزوير الانتخابات والحقوق الديمقراطية سقطت بالتقادم

تزوير الانتخابات.. فسببه أن الحكومة تخلط بين نوعين من الممثلين: ممثلي المسرح.. وممثلي الحكومة!

وبسبب الممثلين.. يتم التزوير ويسقط بجدارة أصحاب الرأي الآخر في سياسات الحكومة، وينجح بامتياز ومع مرتبة الشرف «ممثلو الحكومة».

ولكن الحكومة حين يتم ضبطها متلبسة بالتزوير تتهور ولا تتورع عن ممارسة الديكتاتورية، والعناد «وسياسة اضرب دماغك في الحيط».. وهو ما حدث مع الدكتور حلمي الحديدي الذي يحمل في جيبه حكماً قضائياً يفيد تزوير الانتخابات وأحقيته في الحصول على تعويض.. بينما رئيس مجلس الشعب يرفض الاعتراف بحكم القضاء . لأنه «سيد قراره»!

يقول الدكتور حلمي الحديدي.

النية لإسقاطي في انتخابات عام ١٩٩٠ عن دائرة الزرقا بدمياط كانت «مبيتة» وتم الاعداد لها فالتزوير تم بشكل علني وقاد هذا التزوير رئيس اللجنة الانتخابية.. وعندما فشلت لغة الحوار مع اللجنة العامة للانتخابات والمسئولين في وزارتي الداخلية والعدل لجأت الى القضاء الاداري الذي قضى بقبول الطعن شكلاً وعدم الاختصاص.. ولم يكن أمامي إلا انتظار انتخابات الاعادة ثم تقدمت بطعن الى مجلس الشعب والذى قام بتحويله الى محكمة «النقض» التي أصدرت حكمها ببطلان الانتخابات في مارس ١٩٩٣ ولكن «مجلس الشعب» قام بوضع قرار المحكمة داخل ادراج المجلس لمدة عام تقريباً دون تنفيذ.. وهو ما يعتبر مخالفاً لكل القواعد الدستورية والقانونية ثم كانت المفاجأة عندما. خرج رئيس المجلس الدكتور فتحي سرور بمقولة «المجلس سيد قراره» ورفض الطعن متعللاً بأن قرار محكمة النقض استشاري فقط

وليس إلزامياً!

وأدى ذلك الى لجوئي الى القضاء مرة أخرى للمطالبة بتعويض عما لحق بي من اضرار وبالفعل حكمت محكمة جنوب القاهرة بتعويض قدره ٥٠ الف جنيه ثم قمت بالاستئناف أمام نفس

عبد الفتاح عبد المنعم



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

الدائرة في ٣١ يناير الماضي وحكمت المحكمة بزيادة قيمة التعويض الى ١٠٠ الف جنيه.. تتحملها وزارة الداخلية ومجلس الشعب إلا أن الحكومة تقدمت بطعن امام محكمة النقض لوقف التنفيذ وقامت ايضاً بتقديم استشكال في محكمة «عابدين» لوقف الحكم وحدد ٣١ مايو الحالي للنظر في الاستشكال.

الى هنا ومازالت المعركة مستمرة بين د. الحديدي وسيد قراره إلا ان القضية لها وجه آخر متعلق بالديمقراطية فيرى «الحديدي» ان جوهر الديمقراطية غائب في مثل هذه القضايا لأن هناك تعارضاً واضحاً بين ما توصلت اليه محكمة النقض بين تفسير المجلس لطبيعة هذا القرار الذي اعتبره المجلس قراراً استشارياً وليس.. الزامياً.

ويصف «الحديدي» مصطلح «سيد قراره» بأنه مصطلح غريب ويؤدي الى جعل السلطات مجرد جزر مستقلة في بلد يحتاج الى تناسق وتناغم بين هذه السلطات.

وعن علاقة الديمقراطية بنزاهة الانتخابات فإن «الحديدي» يرى ان سلامة النظام الانتخابي وعدم التلاعب في إرادة الناخبين هما اهم دعائم الديمقراطية.. وأن تزييف إرادة الناخبين جريمة لابد من معاقبة المسئول عنها.. ويجب الا تسقط بالتقادم وأن يعاقب عليها المسئول شخصياً لردع من تسول له نفسه أن يزور في إرادة الناخبين.

ويرى «الحديدي» أن غياب الديمقراطية هو الذي سمح بغياب الانضباط وفوضى في العملية الانتخابية وعدم المسئولية وسمح بإهدار حقوق الناخبين والمرشحين كما أن غياب الديمقراطية ادى للإساءة إلى تفسير مبادئ الحياة الديمقراطية كمبدأ للفصل بين السلطات كما ان غياب الديمقراطية يسمح بسيطرة مقولة «سيد قراره».

ويرى «الحديدي» أن مساحة الديمقراطية في مصر محدودة وأنها لا [illegible] لأن الديمقراطية لا تتحمل التجزئة.. وقد يجوز لنا أن نقول ان هناك حرية [illegible] ليست المعنى الحقيقي للديمقراطية!

وطالب «الحديدي» بضرورة وجود حكومة محايدة لإدارة الانتخابات [illegible] من أجل إعادة الثقة للمواطنين حتى تكتمل العملية الانتخابية وحتى يتم [illegible] كافة الاحزاب داخل المجلس حتى ولو كانت صغيرة..!!

ولكي يحدث هذا والكلام لـ «الحديدي» لابد من تعديلات دستورية [illegible] المتخصصون..

وحول سؤال عن اسباب تجميد نشاطه داخل الحزب الحاكم قال: لم [illegible] أي حزب حتى الحزب الحاكم. ما أدعو اليه وما انا مؤمن به.. من [illegible] أن الضغوط على الأحزاب مازالت مستمرة من جانب ما تسمى بلجنة الأحزاب [illegible]

وعن معركته مع مجلس الشعب أكد أنها مستمرة وأنه يستند في معركته [illegible] الاحكام القضائية وأنه لن ييأس.. أبداً والمعركة ليست معركته وحده بل هي معركة المواطن والناخب.. بل هي معركة الديمقراطية.. في هذا الوطن.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٥

فض الدورة البرلمانية اعتبارا من ١٠ يونيو القادم:

رئيس الوزراء: تعاون المجلس مع الحكومة دعم لمسيرة الاصلاح

الشاذلي: ضمانات لنزاهة الانتخابات بالنظام الفردي

اعلن الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب قرار رئيس الجمهورية بفض الدورة البرلمانية الحالية اعتبارا من يوم السبت الموافق ١٠/٦/١٩٩٥.

واعرب الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في تعقيبه على قرار الفض عن تقديره العميق لمجلس الشعب اغلبية ومعارضة ومستقلين على ادائه البرلماني المتميز على امتداد دورات الفصل التشريعي الثاني.

وقال رئيس الوزراء - في ختام الدورة البرلمانية - ان الحكومة تمكنت بفضل التعاون البناء مع مجلس الشعب من اتمام اجراءات الاصلاح التي استهدفت المصلحة العليا للوطن. واوضح الدكتور صدقي ان مجلس الشعب تمكن خلال السنوات الخمس الماضية من تحقيق انجازات تشريعية ورقابية ملموسة حازت تقدير واحترام الشعب المصري بكل اتجاهاته وفصائله. وقال الدكتور صدقي: ان كل الاستجوابات وطلبات الاحاطة والبيانات العاجلة التي قدمها النواب كان لها دور كبير في احاطة الحكومة بمختلف جوانب القضايا العامة التي تمس مصالح المواطنين.

واعلن كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب ان كل الانتخابات التي اجريت في عهد الرئيس حسني مبارك حرة ونزيهة وهو ما اكده الوجود الكبير والمؤثر للمعارضة والمستقلين داخل المجلس.

وقال الشاذلي: ان النادي السياسي سيستمر في الانعقاد مرة كل شهر بمشاركة النواب المستقلين والمعارضة لتمكين النواب من التنسيق مع الحكومة لحل مشكلات المواطنين.



للناخب رأى

نزاهة الانتخابات أولاً

للأسف الشديد طيلة الدورات البرلمانية الماضية لم يحدث تقدم مثلاً في مراكز الصعيد، بسبب غياب دور أعضاء مجلس الشعب بالمركز. لقد حدثت مشكلة خطيرة بمركز بني مزار وهي المذبحة التي راح ضحيتها ٢٤ بريئاً، وماكانت لتحدث لو أن هناك جهات شعبية أو أمنية تتحرك لإفشال دور البلطجية والمجرمين بالمنطقة، ولكن أعضاء المجلس مشغولون بمصالحهم.

إنني أدعو إلى نزاهة الانتخابات بحيث نستطيع أن نستفيد من التجربة الماضية ونأخذ الدرس من تقاعس الأعضاء ونبرز على السطح أعضاء جددا يسعون جادين إلى خدمة أهالي المركز بصفة عامة، بحيث يظهر أعضاء في مجلس الشعب يتكلمون ويناقشون المشكلات ويسعون لإيجاد الحلول لها بدلاً من الصمت المخجل، كما أدعو كل مواطن إلى أن ينظر ويدقق ويتفحص في كل عضو يعطي له صوته، لأن صوته في النهاية هو أمانة في عنقه.

حسن حلمي- محام - بني مزار



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

حديث الساعة

ذكاء.. الحكومة!

ضمنت الحكومة، أن حزبها قد سيطر على مجلس الشورى، خلال الانتخابات الحالية، قبل أن تبدأ والأسباب كثيرة.

والسؤال المهم الآن هو: لم لا تتحلى الحكومة بالذكاء، فى الدوائر القليلة الباقية، فلا تلجأ إلى التزوير.. ولو كان ذلك من قبيل المزايدة على المعارضة؟!

ما الذى يضير الحكومة، فى أن ينجح بعض مرشحى حزب العمل أو بعض من المستقلين، أليست الفائدة أكثر من الضرر؟!

بإمكان الحكومة، أن تتجمل، أو أن تجمل وجهها الديمقراطى، من خلال ترك الانتخابات تجرى فى حرية وحيدة، فى الدوائر «اليتيمة» التى تجرى فيها منافسة.. لتعطى للناس بعض الأمل فى بعض الأماكن، بأن صوتها فى الانتخابات له قيمة.. ولتعطى نموذجاً عملياً بأن التغيير ممكن سلمياً وأن اللجوء إلى العنف لا مبرر له.. ولتظهر نفسها أمام العالم الخارجى بأنها حكومة تسمح فى بعض الدوائر بنجاح المعارضة، وأن سياسة الثلاث تسعات بدأت تتخلخل فعلاً لا قولاً.

بإمكان الحكومة، أن تحمى الناس.. المرشحين والناخبين للدخول فى انتخابات مجلس الشعب القادمة، على أمل أن تكون انتخابات بها بعض من النزاهة والحيدة وكثير من التزوير- لا تزويراً كلياً!

وإذا لم تفعل الحكومة ذلك- ولو على سبيل الاستثناء- فى ظل قاعدة مستمرة من التزوير فماذا تنتظر من المعارضة.. وماذا تنتظر من الناس؟!

أغلب الظن أن المعارضة لن تجد أمامها إلا المطالبة بحكومة محايدة كشرط لدخول الانتخابات.. أما الناس، فلن يجدوا أمامهم إلا حلاً من اثنين: الاستسلام للسلبية.. أو الذهاب إلى الصناديق فى صفوف متراصة لا تغادر مكانها إلا خلف الصناديق نفسها، فى حراسة لا تغمض لها عين.. تمنع «تقفيل الصناديق» أو استبدال صناديق أخرى بها فى الاتبنام توجد بها أوراق تصويت جاهزة «مسودة» لصالح مرشحى الحكومة.

فهل تتخطى الحكومة.. وتستعمل ذكاءها.. ولو لمرة.. ولو كاستثناء.. ولو فى بعض الدوائر فى مجلس الشورى الذى يقبع أعضاؤه فى ميناه بلا صلاحيات تذكر؟!

طلعت رميح



بعد تزييف الانتخابات: شيكارة دقيق لكل مزور

بعد أن تم تزييف انتخابات مجلس الشعب في يونيو ١٩٨٤ قام رئيس الوحدة المحلية لقرية الشين غربية بتوزيع عشرة أطنان دقيق فاخر على العارف والبلطجية من أعضاء المجلس المحلي لدورهم البارع في التزوير. كان نصيب العضو من المجلس والحزب الحاكم شيكارة دقيق بينما نصيب موظفي المجلس ٢٥ كيلو. والعجيب أن من كان يعترض تستبعد عنه حصته مع التهديد بالنقل. أحد رؤساء الأقسام بالوحدة كتب مذكرة للرئيس ينتقد فيها معايير الصرف فقام رئيس الوحدة بتمزيقها وهدده بالنقل.

الشعب في ٨٤/٦/١٢

إبراهيم شكرى وديون لا تنسى

بعد أن ظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة بحلوها ومرها.. يجب أن نقف أمام بعض الحقائق التي قلبت رأسا على عقب، فالمزق للنفس إهدار مكانة العظماء والقادة من أمتنا ومحاولة طمس أعمالهم وتلطيخ صورهم.. اليس من العجيب ألا يدخل إبراهيم شكرى البرلمان، الذي تشهد له مقاعده منذ عهد الملكية إلى الآن بأنه كافح وضحى بالنفس والنفيس، ولم يخش إلا الله من أجل هذا الوطن؟! هل يستوى من ضحى بماله وثروته ومنصبه وجاهه وراحته ومن جلس قابعا في بيته، ثم انتهز الفرصة واقتنصها في غفلة من الزمن، وجاء ليركب الموجة؟!

إننا مهما فعلنا ومهما قلنا أو كتبنا فلن نستطيع أن نوفى تلك الشخصية العظيمة حقها فقد كافحت من أجل شرفنا وأرضنا يوم أن كنا مضغة في بطون أمهاتنا واليوم تقف بشموخ وإباء يحوطها حب الجماهير وتهفو إليها القلوب من كل حدب وصوب.

د. الحسين محمد
روزاليوسف في ١٩٨٤/٤/٢٥



بسبب التزوير تقاطع الجماهير الانتخابات.. «الصورة لانتخابات عام ٨٧»



● فؤاد سراج الدين :

تزوير الانتخابات جريمة ووصمة عار

هذه الانتخابات أكبر جريمة تزوير لإرادة الشعب فى تاريخ مصر، وستظل وصمة عار فى جبين هذا العهد على امتداد الأجيال. التزوير حدث وفق خطة شاملة نفذتها مجموعة كبيرة من الأجهزة.

أكد فؤاد سراج الدين -رئيس حزب الوفد- فى تصريح خطير أدلى به أمس أن الحقائق التى تتكشف كل لحظة حول أحداث انتخابات مجلس الشعب التى جرت أمس الأول تثبت أن الصورة كانت بالغة البشاعة، كما تدل على مدى إهدار الحكومة كرامة هذا الشعب.. فقد تمت عمليات طرد المندوبين فى جميع المحافظات دون استثناء وأتاح ذلك للجان ومندوبى الوطنى تسويد كل بطاقات الانتخابات وتزويرها. وأضاف سراج الدين: إن الذى جرى يعد أكبر جريمة تزوير لإرادة الشعب فى تاريخ مصر النيابى، وإنها ستظل وصمة عار فى جبين هذا العهد على امتداد الأجيال القادمة.

مانشيت الوفد فى ١٩٨٧/٤/٨

رغم البلطجة والتزوير: لأهلى بدمياط الحب والعرفان

وإذا كان للإمكانات الضخمة التى سخرتها الحكومة خلال فترة الانتخابات والظروف العصبيه والبلطجة السياسية التى أحاطت بالانتخابات فى دمياط، وعلى الرغم من الاعتداءات التى حدثت بمنطقة الروضة، وكادت تودى بحياة ابن شقيقى د.م حسن طاهر درة، وعلى الرغم من التزوير والتزييف، إلا أن التفافكم حولى وثقتكم بى جعلت قائمة حزب العمل تحصل على ١٧٥٠٠ صوت حسب الأرقام المعلنة، وحصلت على مقعد فى مجلس الشعب وكان مفروضا أن تحصل على ٣ مقاعد على الأقل، ومع ذلك فالقانون العجيب الذى فصلته الحكومة حال دون تمثيل العضو الذى ارتضاه الشعب ليكون ممثلهم فى البرلمان.. وإذا كانت مشيئة الله وإرادته قد اقتضت ألا أحتل موقعى الشرعى تحت القبة فقد اختار الله لى أن أحتل موقعا أكبر وأعظم تحت قبة أرحب وأوسع وأشمل وهى قبة سماء مصر.

م. محمد حسن درة

الشعب فى ١٩٨٤/٦/٥



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٥

فض الدورة البرلمانية لمجلس الشعب استعدادا لإجراء انتخابات جديدة

كتب ـ محمود غلاب وجهاد عبدالمنعم:

أصدر أمس الرئيس حسني مبارك قرارا جمهوريا بفض دورة الانعقاد العادي الخامس من الفصل التشريعي السادس لمجلس الشعب اعتبارا من يوم السبت ١٠ «يونيو» القادم، استعدادا لاجراء انتخابات جديدة. أكد الدكتور احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب عقب تلاوته قرار فض الدورة، ان المجلس سيد قراره طبقا للدستور والقانون. وقال «سرور» ان المجلس رسخ قواعد اسلوب فقد الثقة والاعتبار التي تمنع أي مشبوه من ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة. أشار «سرور» إلى ان المجلس عقد خلال دورته الاخيرة ٨٧ جلسة واستغرقت المناقشات ٢٦٨ ساعة، وتحدث ٣٤٠ عضوا وألقوا ٢٩٠١ كلمة. كما تم مناقشة ٣٧ مشروع قانون و١٧٣ مشروع قانون خاص بالموازنة والخطة والهيئات الاقتصادية. كما ناقش المجلس ٩ اقتراحات بمشروعات قوانين و٥٩ اتفاقية. وعقدت اللجان النوعية ٥٤٠ اجتماعا واصدرت ٥٨٧ تقريرا. وناقش المجلس ٣٦ سؤالا و٨١ طلب احاطة و٨٦ بيانا عاجلا و٦ استجوابات و١٠ اقتراحات برغبة. ونظر المجلس ٥٧ طعنا و١٢ طلبا برفع الحصانة. وجه «سرور» الشكر للحكومة وقال انها حازت ثقة المجلس طوال دورات الفصل التشريعي السادس. وقام الدكتور عاطف صدقي وقدم الشكر للمجلس ورئيسه.

انتخابات مجلس الشعب في أواخر نوفمبر

أكد كمال الشاذلي وزير شئون مجلسي الشعب والشورى ان انتخابات مجلس الشعب القادمة سوف تجرى في النصف الثاني من نوفمبر القادم بالنظام الفردي. نفى الوزير ماتردد عن الاتجاه الى اصدار قرار قانون في العطلة البرلمانية لاجراء الانتخابات بنظام القائمة. وأكد أن الرئيس حسني مبارك أعلن أكثر من مرة في مناسبات سابقة انه لا عودة عن النظام الفردي.

برنامج مرشحي حزب الأحرار لمجلس الشورى

● وحيد أحمد صادق «الدائرة الثامنة بالقاهرة رمز «المظلة»

● فوزي علي محمد سوسو الدائرة الثالثة بكفر الشيخ رمز «الميزان»



● سمير علي البسطويسي «سمير البسطويسي» الدائرة الأولى بالبحيرة رمز «التليفون»

● فاروق طه محمد المقاول «فاروق المقاول» بالدائرة الأولى ببني سويف رمز «الكتاب المفتوح»

إن حزب الأحرار يجتمع تحت مظلته معظم فئات الشعب ممن آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله مسلماً كان أو قبطياً وتمتع بالجنسية المصرية وآمن بحق كل مصري في الحرية والعدل والرخاء وحق المشاركة في رعاية مصالح الأمة وخططها في التنمية والتطوير والإصلاح وعمل بجهد لترسيخ معالم الديمقراطية بمفهومها الواسع وبحق الإنسان في المشاركة الصحيحة ومن خلال المؤسسات في الدولة.

ويؤمن حزب الأحرار بأن الشريعة الإسلامية الغراء قدمت للإنسانية نظاماً قانونياً وفقهياً يصلح لأن يكون المصدر الوحيد لكل القوانين بل هي في اعتقادنا المصدر الأساسي للدستور والقانون والتي يمكنها وبفقهها المعاصر للتوسع في الحريات وإعطاء حرية الفكر والعقيدة من هذا المنطلق نتبنى فكراً يهدف إلى تعديل الدستور وتخليصه من الصياغات الشمولية والأفكار التي غربت المشروع الحضاري المصري عن أصالته وتراثه وأسقطته في شباك القوانين الاستثنائية وقانون الطوارىء الذي نؤمن بضرورة إيقاف سريانه لآثاره السيئة على الاستثمار وحركة رءوس الأموال وتسبب في الترهل الاقتصادي مما يسبب مشكلات البطالة وسلب للشعب حقوقه المشروعة.



المصدر : الأهرام

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٨

أرقام وحورات تحت القبة

المعارضة الغائبة

المعارضة تكاد تكون غائبة ولا وجود لها في انتخابات مجلس الشورى والواقع داخل الدوائر المتسعة الممتدة يكشف عن اختفاء وانعدام المنافسة والندية التي يعد توافرها وجوبيا لضمان افراز انسب العناصر واكثرها ملائمة..

من المغالطة ان نتصور ان هناك معركة انتخابية حقيقية سوف نشهدها داخل دائرة أو اخرى في يوم ٧ يونيو المقبل بل ان النتائج تكاد في سوادها الاعظم تكون محسومة ومعروفة مسبقا، وبات شبه مؤكد ان الاسماء التي ياتي بها حزب الاغلبية في ترشيحاته هي التي تأخذ مكانها على وجه السرعة وسط صفوف نواب الشورى الباقين، فالطريق ممهد والفوز مضمون في الجيب دون عناء او مشقة او ضرورة لرحلات ذهاب واياب على امتداد الدائرة الانتخابية..

وفوز مرشحي الاغلبية المتوقع، ليس بالضرورة مرجعه في كل الاحوال الاجماع على انهم الامثل والأنسب لشغل مقاعد الشورى، لكن هناك السبب الذي له وجاهته ايضا، الا وهو غياب المعارضة عن المعركة او مشاركتها شكلا دون مضمون لتتحول هذه المشاركة الى مجرد تحصيل حاصل.

فنستطيع ان نقول دون تردد ان الخصم المعارض الحقيقي غائب بالفعل، بل اننا وجدنا بدلا منه خصما متراخيا يعلن ترشيحه كمعارض ثم يسارع بالتنازل ليفوز مرشح الاغلبية بالتزكية وبما جعل هذه التزكية ترقى في عديد من الدوائر الى مستوى الظاهرة..

التقينا بالدكتور صوفي ابوطالب رئيس مجلس الشعب الأسبق والذي ضمن مقعد وسط صفوف نواب الشورى قبل بدء الانتخابات والسبب هو تلك التزكية التي نتحدث عنها كظاهرة طفت فجاة على السطح دون مقدمات لتعلن عن انحسار المنافسة وغياب الندية وتطفيء لهيب اية معركة هنا او هناك..

● سالت الدكتور صوفي ابوطالب: ألم تكن تفضل تحقيق الفوز في انتخابات الشورى في ظل معركة حقيقية وامام منافس له ندية.. أليس هذا افضل كثيرا من ان تفوز بالتزكية.. والا تتفق معي ان هذه التزكية تبدد بهجة الفوز وتعطي للانتخابات طابعا سلبيا غير مرغوب فيه؟..

ويجيب قائلا: تزكية او غير تزكية.. لافرق معي، والأمران سيان ولاشك انه من الافضل بصفة عامة ان تكون هناك انتخابات بعيدا عن التزكية

شريف العبد

حتى يحس المواطن والناخب بالمشاركة في الامور السياسية.. لكن ماذا نقول ازاء ضعف احزاب المعارضة امام مرشحي الحزب الوطني؟.. ان الواقع يكشف ان احزاب المعارضة تضطر الى ترشيح اسماء ليس لها اي شعبية او لها مجرد شعبية محدودة، لالشيء سوى لاثبات الذات، ثم نجد هؤلاء المرشحين فجاة يتنازلون من تلقاء انفسهم فما ذنب مرشح حزب الاغلبية في ذلك؟.. اعتقد ان مرشحي المعارضة يلجاون الى التنازل لانهم على يقين بالنتيجة سلفا..

وبالنسبة لي فالمرشح الذي نزل امامي من حزب الاحرار كان قد اعلن عن ترشيحه عن نفس الدائرة في الانتخابات السابقة، ومجموع الاصوات التي حصل عليها كان ١١٥ صوتا.. أليس هذا الرقم الهزيل له دلالته المؤكدة؟..

● واسال الدكتور صوفي ابوطالب: لكن غياب المعارضة عن انتخابات الشورى قد يكون له مبرره، فهناك عناصر لها ثقلها من المعارضة ومع ذلك فهي تحجم عن الترشيح وربما يكون لها العذر في ذلك، نظرا لأن مجلس الشورى مازال مجلسا استشاريا لم يحصل بعد على اختصاصاته التشريعية..

●الا تتفق معي في ان هذا سبب جوهري يتعين قبوله واخذه في الاعتبار؟..

ويجيب: ولماذا لانقول ان السبب الرئيسي هو كبر حجم الدوائر وامتدادها واتساعها على خلاف الوضع في انتخابات مجلس الشعب، فاذا قلنا ان المستقل يخوض المعركة بحماس في انتخابات الشعب فالوضع يتعذر عليه ويعني شيئا اخر في انتخابات الشورى.. ولذلك يندر ان نجد نجاحا بالتزكية في انتخابات مجلس الشعب، كما ان مشاركة المعارضة في انتخابات الشعب تاخذ شكلا اكثر جدية، فنستطيع ان نؤكد ان المعارضة تغيب الى حد كبير في انتخابات الشورى، لأنها تدرك جيدا ان فرصة الفوز الذي يمكن ان تحققه محدودة للغاية..

● وماذا عن الاختصاصات التشريعية التي مازالت بعيدة عن متناول يد مجلس الشورى؟

أليست هذه تمثل عقبة من وجهة نظرك وتعطي للانتخابات هذا الشكل السلبي المتمثل في غياب المعارضة؟



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥

ويجيب: انه مجلس نيابى فى نهاية الامر، وبصرف النظر عن وجود السلطات التشريعية من عدمها ومن الاهمية بمكان ان يكون للمعارضة وجود داخل هذا المجلس كما هو الحال فى مجلس الشعب، ومن مصلحة الديمقراطية أن يتحقق هذا لكن ماذا نفعل اذا كانت شعبية المعارضة محدودة وليس لها المرشح الذى لديه قدرة ان يخوض معركة فى هذه الدوائر المتسعة..

● وأسال الدكتور صوفى ابوطالب.. ماالذى دفعك الى ترشيح نفسك على هذا النحو المفاجىء فى انتخابات الشورى.. هل الهدف مجرد فوزك بمقعد وسط صفوف هذا المجلس أم أن الهدف يرمى الى ماهو ابعد مدى على اعتبار كونك رئيس مجلس شعب اسبق.. وبالتالى فالترشيح هنا قد يعنى نوعا خاصا جدا من التطلع؟..

ويجيب على الفور: انني اسعى الى المشاركة فى العمل السياسى سواء كنت اشغل فى ذلك منصبا رسميا أو لااشغل.. وهذا الذى تعنيه فى سؤالك ليس فى حسباني الآن..

● الم تكن سعيدا اكثر لو كنت قد خضت المعركة الانتخابية لمجلس الشعب حيث توجد بداية معركة حقيقية ووجود للمعارضة كما اشرت وهذا من جانب بالاضافة الى انك تكون نائبا فى مجلس له الاختصاص التشريعى الذى تدرك انت بصفة خاصة اهميته باعتبارك شغلت المنصب الرئاسى لهذا المجلس؟..

ويجيب الدكتور صوفى ابوطالب الاجابة التى تزيد الامور غموضا فيقول على الفور: ولماذا تستبعد خوضى معركة انتخابات مجلس الشعب ولما لا.. اعتقد انه ليس هناك على الاطلاق مايمنعنى او يحول دون ترشيحى فى انتخابات مجلس الشعب المقبلة!!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مايو 1990



** انتخابات الشورى مجرد فسحة للحزب الوطني.. لا تحتاج الى جهد من المرشح.. لأن اختيار الحزب الوطني يعني تعيينه.. ومن يقدمه الحزب ناجح ١٠٠٪.. حتى لو رفضته الجماهير.. ومتى كانت الحكومة تهتم برأى الجماهير التي تقاطع انتخابات الشورى كما تقاطعها احزاب المعارضة.. وأرقام الأصوات التي حصل عليها مرشحو الحزب الوطني في الشورى تؤكد عملية التزوير والتسويد.. لأنها ارقام خيالية فلكية غير مقبولة.. كما زادت حالات التزكية في الشورى لنفس السبب وقد قال لي ذات مرة أحد وزراء الداخلية.. إن الشرطة لا تتدخل مادامت المعارضة قد قاطعت الانتخابات.. لأن المعركة هنا ودية بين الحزب الوطني والخارجين عليه.. فاذا نجحوا عادوا لأحضان الحزب الوطني مرة أخرى.. انها مباراة ودية لا تحتسب فيها الأهداف.. ولا تسجل..

** ولكن بعض المشاغبين دخلوا الانتخابات مستقلين.. ضد اختيارات المحافظين وكانت ورطة ولابد للمحافظ أن يتدخل حتى ينجح مرشحه.. وحتى لا يسود وجهه امام الحكومة.. والمحافظ عادة يرشح صديقا ليست له قاعدة أو شعبية. المحافظ يريد أن يقدم خدمة أو مكافأة لشخص يتبادل معه المنافع وتدخل المحافظون بعنف وفعلوا المستحيل حتى ينجح مرشحوهم. أحد المحافظين طالب بفصل المنشقين من كل اجهزة الحزب الوطني حتى الحكم المحلي.. ومحافظ اخر قبض على مندوبي المرشح المنافس حتى يضمن التزوير ونجاح من رشحه.. ومحافظ ثالث قذفوه بالطوب عندما ذهب لتأييد مرشحه.. وبرغم ذلك نجح بعض المستقلين.. ضد اختيارات المحافظين وسوف يعودون الى أحضان الحزب الوطني حتى يصبح مجلس الشورى مجلسا ١٠٠٪ وطني ولذلك اختيرت بعض عناصر المعارضة لاكمال برواز الديموقراطية.. وماذا يفعل ٣ أو ٤ معارضة في مجلس كله من الحزب الوطني..

** لقد سقط بعض مرشحي المحافظين.. لأن المحافظ لا يحسن الاختيار عادة.. أنه يختار الأصدقاء الذين يجدهم اذا احتاج شيئا.. أو للانفاق عليه اذا ذهب للحج أو العمرة.. انه لا يختار لمصلحة الحزب الوطني.. ولكن لمصلحته هو شخصيا ضد مصلحة الحزب.. وأمام الحزب الوطني حل من اثنين، أن يبعد المحافظ من اختيار المرشحين.. حتى يكون الاختيار سياسيا وسليما.. أو يزور الانتخابات حتى ينجح أصدقاء المحافظين.. وهو الحل الأسهل..

** واحزاب المعارضة تريد انتخابات حرة.. وتطلب من الحكومة ان تحسن اختيار مرشحيها حتى لا تضطر للتزوير مع ان الانتخابات بصورتها الحالية لا تضمن تكافؤ الفرص لأن الحكومة تساعد مرشحيها بكل شيء.. بالمال والنفوذ والإعلام.. بكل امكانياتها وثقلها..

محمد الحيوان



تحذير من كمال خالد لهيئة مفوضي الدولة

الطعن في الانتخابات الماضية يهدد مجلس الشعب القادم

وجه كمال خالد عضو مجلس الشعب بياناً الى شعب دمياط اعلن فيه انه لن يخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة ... هذا القرار كان مثارا للدهشة داخل الشارع السياسي خاصة وان صاحب القرار يعد من ابرز النواب الذين اثروا مناقشات مجلس الشعب سواء من خلال الاستجوابات العديدة التي ناقشها او من خلال الاسئلة وطلبات الاحاطة التي قدمها ... حول هذا القرار سألنا كمال خالد عن السبب والدوافع التي تقف وراءه ؟

قال النائب .لن ارشح نفسي مرة اخرى لمجلس الشعب واخوض انتخابات في ظل عدم وجود اشراف كامل وحقيقي من القضاء .. اضاف .. ان المادة ٨٨ من الدستور تنص على ان عملية الاقتراع التي تجرى في المرحلة الفرعية يجب ان تتم تحت اشراف اللجان القضائية ونص المادة وروح الدستور يقطعان بان الاشراف القضائي يجب ان يكون كاملاً وحقيقياً..

كمال خالد

واشار النائب الى القضية التي اقامها امام المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب بسبب عدم تطبيق المادة ٨٨ من الدستور على الانتخابات ..

واوضح ان القضية محجوزة حاليا امام المحكمة في انتظار تقديم تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى .

وقال انه تقدم بطلب لرئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا اشار فيه الى ان المصلحة العليا تستوجب إسراع هيئة المفوضين بتقديم تقريرها في الدعوى حتى يتم الفصل في القضية قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة وحذر من انه اذا صدر الحكم لصالحه في القضية وكانت انتخابات مجلس الشعب قد اجريت فسيتم حل مجلس الشعب القادم .

واكد النائب ان الحالة الوحيدة التي يمكن فيها ان يتراجع عن قراره بعدم الترشيح هي ان يحصل على حكم لصالحه في القضية وهنا يتحقق الاشراف القضائي الكامل وسيخوض الانتخابات ...



المصدر : المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٥

قبـــل انتخـــابات مجلـــس الشـــعب :

المعارضـــة تبحـــث عـــن مرشحين .. والوطنـــى يعانـــى مـــن كثرتهم

كتب جمال حسن :

مع اقتراب العد التنازلى لانتخابات مجلس الشعب القادمة والمقرر اجراؤها فى نوفمبر القادم .. تتزايد المخاوف الآن لدى بعض احزاب المعارضة من عدم اكتمال ترشيحاتها فى كثير من المحافظات - بينما يسود الهدوء معسكر الوطنى فى هذه المرحلة ..

وإزاء هذا الموقف الذى يقلل من فرص احزاب المعارضة لخوض الانتخابات على مستوى كافة الدوائر - حسب ما اشارت اليه مصادر المعارضة ولذلك قررت هذه الاحزاب ايفاد قياداتها الى المحافظات بحثا عن مرشحين لترشيحهم فى الانتخابات القادمة ولسد العجز الذى تعانى منه هذه الاحزاب فى كوادرها الحزبية والتى كشفت عنها التقارير الحزبية التى وردت مؤخرا الى امانات الاحزاب .

والذى لاشك فيه ان كلا المعسكرين الوطنى والمعارضة يعانيان هذه الايام من ازمة داخلية .. لكن الشىء الواضح ان ازمة الوطنى تختلف عن ازمة المعارضة فالوطنى يعانى من ازمة كثرة اعضائه المؤهلين تأهيلا جيدا لخوض الانتخابات الامر الذى يجعله فى حيرة وهو يقوم بالتوفيق بين هؤلاء الاعضاء .. بينما المعارضة تعانى من نقص واضح فى اعضائها وكوادرها الحزبية خصوصا فى هذه المرحلة .

ومع استعراضنا لكافة اوجه المشكلة التى يعانى منها كلا المعسكرين .. استطعنا ان نضع ايدينا على العديد من العوامل التى جعلت كلا من المعسكرين يصل الى الحالة التى هو عليها الان .

ففى الحزب الوطنى نجد انه غنى بقياداته فى كل المحافظات .. وهذا يرجع الى حسن الأداء فى التخطيط لإعداد الكوادر الحزبية الشابة من خلال الدورات التدريبية التى يتلقاها الدارسون فى معاهد الدراسات الوطنية التى انشأها الحزب الوطنى فى العديد من مقاره الحزبية بالمحافظات ويقوم على التدريس لها نخبة من القيادات الحزبية التى لها باع طويل فى العمل السياسى - وكما اكد الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى خلال الدورة التدريبية لشباب الحزب الوطنى الذين التقى بهم فور انتهائهم من اعمال الدورة - اكد أن الحزب الوطنى يضع فى اعتباره جيدا ومن خلال خطة عمل يقوم بتنفيذها على مراحل الغرض منها اعداد شباب الحزب اعدادا جيدا - على المقابل - وبينما نجد الوطنى يسير بخطوات محسوبة وهو يعد كوادره منذ فترة طويلة مما جعل لديه الان وفرة فى اعضائه تنقسم حولها قيادات الحزب فى عمليات الاختيار - نجد ان أحزاب المعارضة تقف عاجزة عن اكتمال خريطتها الحزبية من الاعضاء على مستوى كافة الدوائر الانتخابية - والشىء المؤكد هو ان ازمة احزاب المعارضة من الكوادر هذه الايام ليست وليدة الصدفة او ظهرت على ساحة المعارضة بين يوم وليلة .. ولكن حسب ما تؤكده الشواهد الحادثة الآن داخل مقار احزاب المعارضة [باستثناء الوفد بعض الشىء] أن لهذه الازمة ابعادها سواء من حيث التوقيت فهى ازمة مزمنة او من حيث سوء الإعداد ونظرا لعدم وجود بعد مستقبلى فى التأهيل والاعداد وهو الامر الذى تفتقده احزاب المعارضة باستثناء حزب الوفد الجديد



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٥

الذى تدارك الموقف منذ ثلاثة اعوام وقام بانشاء معهد للدراسات السياسية يقوم من خلاله بتنظيم العديد من الدورات التدريبية لاعضائه الامر الذى جعله لايعانى بعض الشيء من البحث عن اعضاء يخوضون الانتخابات لصالحه بالاضافة الى انه حزب يخدم فى العمل السياسى منذ قرابة ٧٠ عاما .. هذا ما اكده ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا للحزب .. ورئيس لجنة الوفد بالقاهرة والذى اشار فى معرض حديثه ان حزب الوفد يأتى فى المرتبة الثانية بعد الوطنى فهو لايعانى من ازمة كوادر حزبية مثله مثل احزاب المعارضة والتى يطلق عليها سراج الدين الاحزاب التى مازالت فى دور الحضانة .

من جهة اخرى علل عبدالحميد بركات امين تنظيم حزب العمل ازمة الكوادر التى تتعرض لها الآن احزاب المعارضة للعديد من العوامل والتى يأتى فى مقدمتها - وحسب رأيه - نقص فى الامكانيات سواء المادية او الحزبية التى تشرف على تربية الكوادر فى مراحل معينة ..

وفى رأى بركات ان الازمة التى تعانى منها احزاب المعارضة الان وهى تقف على اعتاب انتخابات مجلس الشعب يمكن تداركها فى المستقبل اذا ما احسنت هذه الاحزاب فى اعداد كوادرها ليست بالنظرة الضيقة التى تسود الان بعض هذه الاحزاب ولكن بنظرة اشمل واعم عن طريق وضع البرامج المستقبلية التى تصقل العضو بشيء من الثقافة تجعله الى حد ما يشارك فى العمل الحزبى فى اى مستوى يراه الحزب .. ولن يتأتى ذلك - حسب رأى بركات - الا بتخطيط حزبى سليم يأخذ فى اعتباره ابعاد " حاليا ومستقبلا .

واذا كان البعض يرى أن ابعاد الازمة مردها الى نقص فى الامكانيات فان البعض الاخر يرى أن المساحة الزمنية لبعض الاحزاب على الساحة السياسية [الخضر - الاتحاد الديمقراطى - العدالة الاجتماعية] كذلك ضعف هياكلها الحزبية وحداثة عهدها بالعمل السياسى كل هذه الاحزاب كفيلة بأن تضع بعض هذه الاحزاب فى مأزق وهى تعد نفسها لخوض انتخابات مجلس الشعب القادم .. هذا ما اكده عبدالغفار شكر امين التثقيف بحزب التجمع التقدمى الوحدوى .



مرة اخرى .. قادة الحزب يحذرون من استخدام الوزراء لسلطاتهم فى الانتخابات

كيف يكون الوزير عضوا تنفيذيا فى الحكومة ومراقبا عليها فى البرلمان؟

إصرار الحكومة على ترشيح الوزراء يؤكد «هزلية» الانتخابات!!

كانت انتخابات مجلس الشورى بمثابة الانذار الذى يدق ناقوس الخطر لاحزاب المعارضة .. فبعد التزوير الذى حدث على مرأى ومسمع الشعب المصرى بمختلف فئاته واستيلاء الحزب الوطنى على جميع مقاعد الشورى عدا مقعدين للمرشحين المستقلين .. بات واضحا ماتسعى اليه حكومة الحزب الوطنى من الإعداد والتمهيد للسيطرة على مقاعد مجلس الشعب مستخدمة فى ذلك ترشيح بعض الوزراء لانتخابات مجلس الشعب كما حدث فى مجلس الشورى

وهو الأمر الذى يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين نتيجة استخدام الوزراء للسلطات المخولة لهم في تسخير امكانات الوزارات لخدمة اهدافهم الانتخابية مما يعد انحرافا بالسلطة واساءة فى استعمالها . وهنا يبرز تساؤل مهم : هل يتوافر للوزراء الوقت الكافى للتوفيق بين عملهم كوزراء فى الحكومة وبين وضعهم فى مجلس الشعب كنواب للمواطن المصرى ؟! وهل ستحد الحكومة من ترشيح الوزراء اسهاما فى ممارسة العمل الديمقراطى ؟!

يقول حلمى سالم - وكيل الحزب

من الضرورى ان يكون النائب فى مجلس الشعب رجلا سياسيا لانه يكون اكثر التصاقا واقترابا من مشكلات المواطن المصرى ولديه القدرة على التعبير عنها وايجاد الحلول لها ، وبالتالى فالرجل السياسى مطلوب لعضوية مجلس الشعب ، ولكن الاعتماد على ترشيح الوزراء فى انتخابات مجلس الشعب يؤدى الى حدوث تعارض بين واجبه تجاه الحكومة لكونه احد افرادها وبين واجبه كنائب للمواطن وبالتالى فهو لايستطيع التقدم باى استجوابات للمجلس حتى لايحدث تناقضا مع نفسه ، اى انه مطبق ومنفذ لسياسة الحكومة : هذا بالاضافة الى لجوء البعض الى تسخير الامكانات الخاصة بوزارته لخدمة الدعاية الانتخابية له.

وهذا اهدار للمال العام واساءة لاستخدام السلطة المخولة له .. فلابد من استقالة الوزراء عند الترشيح لمجلس الشعب حتى لايجدوا موانع تعوق تقدمهم باستجوابات للحكومة.

ويضيف حسنى رضوان - امين الحزب بالقاهرة : ان الحكومة لن تتراجع عن ترشيح الوزراء .. فهم يضمنون لهم الاغلبية فى مجلس الشعب وبالتالى السيطرة على صنع القرار ، ومن هنا فالحكومة ستلجأ الى الوعود فى الفترة القادمة مثلما حدث فى انتخابات مجلس الشورى وماحدث بها من تزوير وضغط على المرشحين للتنازل ونتيجة ذلك رفض معظم المواطنين الادلاء باصواتهم ولكن الامر فى مجلس الشعب يختلف بالنسبة للمواطن امام الاصرار الواضح للحزب الوطنى على الاستمرار فى ترشيح الوزراء فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب واستخدامهم امكانات وزاراتهم فى ترجيح كفتهم .. فهم يملكون زمام

تحقيق :
عصام هادى

الامور فى ايديهم سواء اكانوا فى المجلس ام الوزارة والبديل ان الاعضاء يحملون مطالب الاهالى والمواطنين للوزراء للحصول على التصديق بحلها ، وبالتالى فلا جدوى من ترشيحهم ، اما اذا أصروا على ترشيح الوزراء فلابد ان يتقدم الوزير باستقالته قبل اجراء العملية الانتخابية حتى تتوافر العدالة والمساواة بين المرشحين.الوزير لايعد إلا منفذا لاوامر الحكومة ومساندا لقراراتها فى المجلس .. هذا مايؤكده محمد عبدالله عزيز - امين الحزب بالفيوم - الذى يرى ان هناك تعارضا فى الاختصاصات .. فترشيح الوزراء فى انتخابات مجلس الشعب يجعله



يجمع فى يديه السلطة التنفيذية من خلال عمله كوزير والسلطة التشريعية بوصفه نائبا فى مجلس الشعب وهنا لابد من اصدار قانون باستقالة الوزير من منصبه قبل الترشيح لمجلس الشعب لوجود تعارض بين مطالب الحكومة ومطالب المواطن ولتوفير مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فى الانتخابات لان مرشح احزاب المعارضة او المستقلين يواجهون بامكاناتهم المحدودة امكانات الحكومة التى تساند الوزير الذى يلجأ لاستخدام موظفى الوزارة وسياراتها وعمالها لخدمة اهدافه مخالفا بذلك القانون والدستور فى منع استغلال المال العام لخدمة المصالح الخاصة.

استمرار ترشيح الوزراء لمجلس الشعب وجلوسهم على مقاعد المجلس امر مرفوض .. هذا مايراه على أحمد عبد الحليم - أمين الحزب بالوادى الجديد - والذى أكد ان الديمقراطية الحقيقية تعنى افساح المجال للمرشحين فى فرص متكافئة وتحقيق مبدأ المساواة بين المرشحين علاوة على ذلك فإن التجارب السابقة اثبتت بما لايدع مجالا للشك فشل الاعضاء فى مجلس الشعب فى الدفاع عن حقوق المواطن او التصدى للقرارات التى تعرضها الحكومة على المجلس لعدم تقديم الوزراء لاية استجوابات للحكومة مما يعد تعارضا فى الاختصاص بين عمله كوزير وعضويته فى مجلس الشعب فى آن واحد لان الوزير يدين بالولاء للحكومة بالدرجة الاولى وليس المواطن ، وبالتالى فهو منفذ لسياستها فى المجلس بحكم الاغلبية ، وهو مايجعل العديد من القوانين تمر دون رغبة المواطن فى



المصدر : الوطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٥

صورة ظاهرها ديمقراطية ولكنها بيكتاتورية الاغلبية ويرى كمال صبيح - امين الحزب بالسويس - ان الحكومة لن تتراجع عن ترشيح الوزراء مادام ذلك يضمن لها البقاء ..

ان ترشيح الوزراء لانتخابات مجلس الشعب يعد اهدارا لروح الديمقراطية ولحقوق المرشحين سواء من المستقلين او من المعارضة الذين يعانون فقرا في الامكانات والدعاية وهو مايتوافر للوزراء المرشحين، ولهذا لابد ان يختار الوزير بين ان يكون نائبا في المجلس يدين بالولاء للمواطن ومدافعا عن حقوقه او ان يكون وزيرا في الحكومة ومنفذا لسلطاتها واوامرها لان فاقد الشئ لايعطيه .بمعنى صعوبة القدرة لدى الوزير للقيام بدوره كسلطة تنفيذية ، وفي نفس الوقت يمارس دوره كسلطة رقابية.

كفى تمثيليات انتخابية .. يقولها احمد الخراش - امين الحزب بالغربية - تنتقد الانتخابات التى تجرى في ظل تصميم الحكومة على ترشيح الوزراء لانتخابات مجلس الشعب مؤكدا ضرورة أن يكون اعضاء مجلس الشعب سياسيين والا يكونوا - بالضرورة - وزراء ، وافساح المجال واعطاء الفرصة للصف الثانى لحمل الراية لانه هو الذى يقع على عاتقه المسئولية الناتجة كاملة ، اما اذا كانت الحكومة تصر على سيطرة الوزراء على المقاعد في مجلس الشعب فلا داعى لإجراء العملية الانتخابية من الاساس توفيرا للتكاليف ولتتجه الحكومة الى تعيين الوزراء في مجلس الشعب بدلا من التمثيليات الهزلية التى تحدث في الانتخابات التى تتم في جو بعيد كل البعد عن كل معانى الديمقراطية الحقيقية.

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٥



شيء جميل أن يشارك أعضاء من حزب الحكومة الوطني في الإشراف على إجراء الانتخابات الفلسطينية، ولكن كل ما نخشاه بعد مشاركتهم أن تكون النتيجة: ٩٩٪ لصالح.. الدكتور فتحي سرور!!

عبدالنبي عبدالباري



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٥

شهادات جديدة على تزوير انتخابات الشورى

المستقلون يؤكدون: الديمقراطية خديعة كبرى!

جمال إمبابي

في وقائع محددة ونقاط واضحة فوق حروف التزوير توالت اعترافاتهم..

سطور الاعترافات جاءت مكتوبة على صفحات إدانة لنزاهة الانتخابات المزعومة، والاعترافات هذه المرة ليست لأعضاء في حزب معارض بل لمستقلين هم في أغلبهم قيادات بل مؤسسين للحزب الوطني في أماكنهم.. وبصراحة رأينا أن نشر هذه الاعترافات والحرص على تسجيلها ربما يكون درسا مفيدا لمن يرغبون في ترشيح أنفسهم لمجلس الشعب القادم.

في البداية أكد محمود مصطفى محمود من قرية أبو شحاتة والمرشح المستقل عن دائرة مطاي وبني مزار أن الحزب الوطني بدأ التزوير قبل الانتخابات، حيث قام بوضع لجان الانتخابات وعددها (٦) لجان في مدرسة الحرية المجاورة للسكة الحديد وهي من أصغر مدارس مطاي، للتضييق على الناخبين ولم يكتف الحزب الوطني والمسئولون التنفيذيون بذلك بل كان لابد من الاستعانة بالشرطة بعد أن تأكدوا من انصراف الناس عن مرشحي الحزب الوطني، حيث تم استدعاء مأمور مركز الشرطة وبصحبته ثلاث سيارات شرطة لتقف أمام مقر اللجان بشكل أثار الفزع بين المواطنين الذين لم يتمكن معظمهم من وصول مقار اللجان.

طرد المندوبين

أما ما قام به رئيس نقطة الشرطة بقرية أبوان فهو خير شاهد على تدخل الشرطة السافر وعدم حيادها، حيث قام بطرد المندوبين التابعين لي -والكلام للمرشح المستقل- رغم أنهم يحملون توكيلات موثقة من الشهر العقاري بحجة أنها لم توثق من مركز الشرطة مما أتاح لأمين الحزب الوطني أحمد صفوت أبو زيد تقفيل ٩ لجان في القرية بالكامل لصالح الحزب الوطني. نفس الحال تكرر في قرى كوم العرب وايحاح الحطب وأركوم.

التلاعب في الكشوف

وأشار محمود مصطفى إلى أن كل هذا التدخل لم يكف الحزب الوطني ومعه الشرطة والأجهزة التنفيذية، فقد قاموا بالتلاعب في الكشوف بكتابة أسماء خطأ وعن سوء قصد لعلمهم أنهم ضد الحزب الوطني ومنهم: ممدوح محمد محمد علي والذي كتب اسمه: ممدوح محمود علي، كشف قرية أبو شحاتة. كما أسقطت أسماء كثير من الناخبين من الكشوف الانتخابية مثل أسم: جمال مصطفى علي طلب الذي تم تغيير لجنته ونقله إلى لجان أخرى لإضاعة جهده وصعوبة حصوله على اسمه وعودته إلى منزله تاركا المهمة لمزوري الحزب الوطني. وفي لجان السيدات تم رفض تصويت كل من يثبت ولاؤها لي كمرشح مستقل -هكذا يكمل المرشح- وكانوا يطالبون منهن بطاقات تحقيق الشخصية مع علمهم أن أكثر نساء الريف لايحملن بطاقات شخصية. في نفس الوقت كانت تقوم غيرهن من

أنصار مرشح الوطني بالإدلاء بأصواتهن دون أية عوائق ودون طلب بطاقة شخصية. ومن المفارقات المضحكة التي تؤكد التزوير أن اللجان التي أمكن حراستها كانت نسبة الحضور بها ٢٪ بينما وصلت في الأخرى ٩٨٪، ١٠٠٪ في غيرها، كما أن محاضر غلق اللجان لم يكن بها سوى توقيع مندوب الحزب الوطني بعد أن تم طرد مندوبينا

أما جمال حافظ عبد الوهاب وشهرته «جمام» ابن بني مزار والمرشح المستقل عن نفس الدائرة فيعكس في البداية حجم التأييد الجماهيري الذي كان سببا في ترشيح نفسه، حيث قامت جماهير بني مزار بعمل الدعاية اللازمة واستمرت لمدة شهر كامل قبل الانتخابات، مما كان حافزا لدخوله مشيرا إلى أن ذلك يوضح أن أبناء بني مزار وغيرهم ضاقوا ذرعا بالسياسيين الحاليين وعدم كفاءاتهم للعمل السياسي والشعبي..

وحول دور الأجهزة التنفيذية يقول «جمام»: عندما علم رئيس مدينة بني مزار بترشيحي، اتصل بي تليفونيا أكثر من مرة طالبا عدم ترشيح نفسي قائلا لي بالعرف الواحد: «إيه الأزعرينة اللي إنت عملها دي» ومع رفضي التنازل عاود الاتصال مرة أخرى ولكن في هذه المرة بدأ يسب ويلعن في كل رجل ممن يساندونني بالاسم، ولم يكتف بذلك بل قام بالاتصال ببعض المؤثرين من المؤيدين لترشيحي في محاولة لإقناعهم بالتخلي عني، وبعد أن فشلت كل المحاولات في إقناعي بالتنازل وإصرار الجماهير على مناصرتي اتجه إلى عقد المؤتمرات الشعبية مع الموظفين والعمال بمجالس القرى مهددا ومتوعدا بل إنه بدأ حملة تشهير بي رغم أنه مسئول تنفيذي ليس دوره أن يساند مرشحا على الآخر.

خديعة الديمقراطية

ويستطرد «جمام» متسائلا: كنت بالفعل مازلت أعتقد أن هناك ديمقراطية وأن مصر مازالت بخير وأن حرية الرأي مكفولة للجميع كما تردد الشعارات وكنا نقولها دائما حتى كان يوم الانتخابات.. إذ قامت الأجهزة التنفيذية والحزب الوطني ومعهم مشايخ البلاد وعمداؤها بأعمال بربرية وهمجية تتضاءل أمامها هجمة التتار، حيث كانت أوراق إبداء الرأي تسدد علنا لصالح مرشح الوطني في حضور فتوات وبلطجية الحزب بعد أن تم طرد المندوبين الذين قمت باستخراج التوكيلات لهم.

ويدلل «جمام» على ذلك بأمثلة من المركزين تؤكد التدخل الفاضح لصالح مرشح الوطني في قرية الجندية مركز بني مزار في اللجنة رقم (٧٤).. إذ أن عدد المقيدين بها (٧١٦) ناخبا وعدد الذين أدلوا بأصواتهم كان (٧١٦)

أيضا لصالح مرشح الحزب الوطني بالتاكيد.. وهو نفس الامر الذي حدث في اللجان ارقام ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩.

وتتكرر الجريمة في قرية كفر الغرباوي ببني مزار، حيث بلغ عدد من ادلوا باصواتهم في اللجنة رقم (٨٠) عدد (٥٦٧) صوتا هم عدد المقيدين باللجنة وكذلك اللجنة رقم (٨١) وعدد المقيدين بها (٤٥٨) حيث تم تسويد اللجنتين بالكامل لمرشح الوطني. ويتساءل المرشح المستقل: هل هذا يعقل وإذا لم يكن صوت واحد قد انتخب أيا من المستقلين اليس من بينهم ميت أو مسافر؟! «ألم يشذ صوت واحد عن مرشح الوطني»؟!

• • •

في أسيوط وفي دائرة (ابوتيج - صدفا - الغنايم) تنافس على مقعد الفئات ٤ مرشحين مستقلين منهم: سيد محمد بدير الذي تم فصله من الحزب الوطني بعد أن فشلت محاولات إثنائه عن التنازل، بالإضافة إلى مرشح الوطني. كما تنافس على مقعد العمال مصطفى عبد الباقي مستقل ضد مرشح الوطني بعد أن تنازل اثنان آخران بضغوط من امين الحزب الوطني باسيوط.

التقى «الشارع المصري» مع أبرز المرشحين المستقلين المنافسين الحزب الوطني وهو مصطفى عبد العال وشهرته «مصطفى عبد الباقي» والذي حصل على (٣٠) الف صوت.. وقد بدأ حديثه قائلا: إن الضغوط بدأت من قبل الحزب الوطني باسيوط والأجهزة التنفيذية قبل الانتخابات لإجبار المرشحين المستقلين على التنازل، واستعملوا في ذلك جميع السبل والتي وصلت إلى عرض مبالغ مالية كبيرة.. وعن العملية الانتخابية وماحدث فيها من مهازل يقول «مصطفى عبدالباقي»: إن الحزب الوطني وباستخدام البلطجة قام بتقفيل أماكن بكاملها لمرشحه ومنها مدينة صدفا (١٨) صندوقا وقرية دير الجنادلة (١٨) صندوقا وقرية الدوير بصدفا ١٨ صندوقا وكذلك مدينة الغنايم والتي تم تقفيلها بالكامل لصالح مرشح الوطني كما تم تقفيل قرية بني فيز بالقوة الجبرية عن طريق بلطجية الوطني وأعضاء المحليات.

أرقام عشوائية!!

ويقول مرشح أسيوط المستقل: إن أكثر ما اثر في نفسي أن مصر رئيسة البرلمان الدولي والبلد الذي يضرب به المثل في الديمقراطية في الخارج يكون على هذا المستوى من التزوير والبلطجة بل إن التزييف بلغ مداه حين قامت إحدى الصحف في أثناء تغطيتها أحداث الانتخابات بنشر عدد الأصوات التي حصلت عليها بانها (٧) آلاف صوت فقط رغم أنني اقتربت من (٣٠) الف صوت بقليل حيث حصلت على ٢٩٩٣١ صوتا كما تثبت أوراق الفرز. ويستطرد المرشح المستقل قائلا: إن

أعضاء وقيادات الوطني بدأوا بعد انتهاء مهزلة الانتخابات برحلة تطييب خواطر المرشحين المستقلين والمندوبين الذين اعتدوا عليهم تحسبا للعواقب والآثار التي خلفها إجرامهم في حق الوطن والمرشحين قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة بعد أن تركوا أثرا سيئا في كل منطقة كان بها مرشح منافس لمرشح الوطني وافقدوا الشعب الثقة بنفسه وبأي إصلاح.

• • •

في القاهرة كما في الصعيد وبحري كانت الصورة واحدة حيث كشفت انتخابات الدائرة السابعة والتي تضم المطرية وعين شمس والمرج عن فضائح ومهازل انتخابات حكومة الوطني، ورغم أن هذه الدائرة وماحدث بها من جرائم ضد المرشح المستقل سيد الحفناوي في حاجة إلى موضوع خاص، إلا اننا نكتفي ببعض برقيات وبلاغات الاستغاثة التي قام بها المرشح المذكور والوكلاء عنه للمسئولين في هذا البلد.

ففي برقية للنائب العام ظهر يوم الانتخابات استغاث سيد الحفناوي قائلا: «نرجو إيقاف مهازل التزوير بلجان المطرية وعين شمس حيث تم طرد وكلائنا من اللجان ويتم الآن التزوير في جميع اللجان بأقسام المطرية وعين شمس».

ويعكس إبراهيم السيد الشناوي احد وكلاء المرشح المستقل بتوكيل خاص رقم ١٢٧٨ في بلاغ للمستشار المشرف على الدائرة ما حدث في اللجنة الانتخابية بمدرسة عمر المختار بعزبة الريس، مؤكدا انه منذ التاسعة والنصف صباح يوم الانتخابات تبادل الناخبون المؤيدون مرشح الوطني بطاقاتهم الانتخابية مع بطاقاتهم العائلية والشخصية ليدخلوا اكثر من مرة لانتخاب مرشح الوطني.

أما إبراهيم على السيد إسماعيل نائب المرشح المستقل بتوكيل عام رقم ٣٥٣٠ فقد كشف في مدرسة الإمام محمد عبده بعين شمس باللجنة رقم (٤٨٧) الفرعية لم يحضر سوى (١٨) ناخبا حتى الرابعة والنصف وكذلك اللجنة رقم (٤٩٢)..

وأكد أنه شاهد المسئول عن اللجنة يملأ الاستمارات بنفسه ويضعها في الصندوق لصالح مرشح الوطني.

أما اللجنة رقم (٤٨٦) فلم يحضر سوى (١٢) ناخبا. فجأة وداخل فناء المدرسة شوهدت مجموعة من الافراد يلبسون الملابس البلدي وغيرهم يقومون بتسويد الاستمارات لمرشح الوطني ويكمل المذكور في بلاغه قائلا: بعد ان صر

حاول إبراهيم الحفناوي المرشح المستقل مرة أخرى وقام بإرسال مذكرة إلى المستشار المشرف على الانتخابات يبلغه فيها بأن أحد مندوبي مرشح الوطني ويسمى مصطفى الجنايني يقوم بدس أوراق إبداء الرأي بعد تسديدها بالصندوق رقم (٣٦٠) بلجنة مدرسة هدى شعراوي بالمطرية وامام المسئولين عن اللجنة، وقدم طعنا ضد اللجنة دون فائدة حيث أعلنت نجاح مرشح الوطني باكتساح دون النظر في هذه التجاوزات والتزوير.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٥

■ إبراهيم شكرى فى المحلة:

ضمانات نزاهة انتخابات مجلس الشعب ضرورة لنزع فتيل الغضب الشعبى

المعارضة السودانية تتحرك داخل مصر بصورة فجة!!

كتب طارق عبد الحميد:

وسط احتفاء شعبى كبير، التقى المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل أمس الأول «الأحد» بجماهير المحلة فى المؤتمر السياسى المهم حول الهجمة على الحريات.. والذى حلق فيه شكرى بالجماهير فى سماء القضايا والتحديات التى تواجه المجتمع المصرى فى الظروف الراهنة.

حضر المؤتمر عدد كبير من جماهير المحلة وقياداتها الشعبية والحزبية.. وقد شارك فى المؤتمر ناجى الشهابى الأمين العام المساعد لحزب العمل، والداعية الإسلامى السيد النقاش ممثلاً عن الإخوان المسلمين ومحفوظ حلمى رئيس المجلس الشعبى المحلى لمدينة المحلة..أدار المؤتمر صلاح شبكة المحامى.

وفى بداية كلمته أشار المهندس إبراهيم شكرى إلى أنه بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك الفاشلة ألهبت مشاعرنا ومن هنا كان الإسراع بالذهاب إلى المطار لاستقباله لأننا نرفض كل وسائل الإرهاب خاصة إذا وجه إلى رئيس دولتنا فى الخارج فهو بهذه الصورة موجه ضدنا جميعاً وضد مصر فحمداً لله على سلامته..

وأضاف شكرى أنه من المناسب التريث والتروى واستخلاص العبر وليس من المناسب الزج باسم من يحكمون السودان فى هذا الأمر مادامت التحقيقات لم تثبت شيئاً.. وكما هو معروف فإن اهتمامنا بالسودان ليس اهتماماً بالبشير أو نظام الحكم، بل نحن نهتم بالسودان شعباً طوال عمرنا أيا كان الذى يحكمه، وذلك منذ القدم وقد كان اسماعيل الأزهرى حين يأتى إلى مصر قبل الثورة يتخذ داره دار مصر الفتاة.. وعن مسألة «حلايب» فهى قديمة وظهرت منذ عهد عبد الناصر الذى لم يعتبرها مشكلة، وهى مشكلة أثيرت مؤخراً بصورة غير طيبة.. ودار الجدل حولها ما بين الفعل ورد الفعل.. فقد شعرت السودان بأن هناك محاولة لتغيير الأوضاع بهذه المنطقة وكان رد فعلهم بأخذ بعض المدارس المصرية واستراحات الرى!!

وفيما يتعلق بمحاولة الاغتيال الفاشلة فإنه إذا اتهم السودان فلماذا لانتحدث عن أثيوبيا التى قيل إن ثلاثة منها اشتركوا فى المحاولة ثم تردد أنهم (١٦) وكذلك الحديث عن أريتريا؟! والحديث عن هاتين الدولتين معناه الحديث عن إسرائيل.. والغريب فى الأمر أن المعارضة السودانية تتحرك فى مصر بصورة فجة وإذا كان نميرى من حقه تقديم التهنئة لنجاة الرئيس.. فليس من حقه إطلاق أى تصريحات عن الحكومة السودانية!! كما أن التجمع الديمقراطى أصبح يتحدث عنه



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٥

اللواء «فلان» رئيس الجناح العسكرى للمعارضة.. وكأن المعارضة السودانية ليست موجودة ومرحبا بها فى مصر فقط بل ولها جناح عسكرى!! يضاف إلى ذلك انعقاد مؤتمر أسمرا الذى جمع فلول المعارضة مع جون جارنج، وتقريره مبدأ فصل جنوب السودان.. وهذا أمر مناقض تماما لمصلحة مصر والإعلان عن عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى!!

وعموما فإن السودان قد عرض حل مشكلة حلايب بالتحكيم وذلك بتدخل الجامعة العربية، ولكن هناك دائما من يحاول سكب الزيت على النار لإشعال الموقف أكثر بين الشعبين.. ورغم ذلك فإن وحدة مصر والسودان شىء عظيم يجب العمل من أجله، وقال شكرى: إن السودانيين يشعرون ببعض الحساسية من مصر منذ الثورة المهدية حين ينظر البعض إلى مصر خطأ على أنها كانت قوة احتلال، وكذلك حساسية من المصريين من أنه ليس بالسودان نموذج تفكير إسلامى أفضل مما فى مصر ولذا فالحساسية متبادلة!! والموضوع ليس خاصا بالنظام الحالى فى السودان، والدليل على ذلك أنه حين أصبح الصادق المهدى رئيسا للوزراء بالسودان بعد الانتخابات الحرة التى أتت بحزب الأمة كان مأمولاً إقامة علاقات طيبة مع مصر، ولكن الأمور ساءت لدرجة قول الرئيس مبارك: إنه لن توجد علاقات طيبة مع السودان مادام المهدى فى الحكم، إذن سوء التفاهم بين النظامين المصرى والسودانى ليس جديدا.. وهنا يجب عدم التورط فى اتهام أى دولة إلا بعد ثبوت ذلك بالتحقيق

ويكفى أن إثيوبيا لم تُعلن هوية الجناة، بينما أعلنت مقتل ثلاثة منهم مما يؤكد النية فى القضاء على أدلة الاتهام.. وهو الأمر الذى تجيده المخابرات الأمريكية جيدا كما حدث فى مقتل كيندى وغيره!!

تحذير من الفوضى

وأعلن شكرى أنه لاسبيل لحياة فى مصر إلا بانتخابات حرة ومجلس شعب نطمئن إليه.. وضرورة تسمية نائب للرئيس أو أكثر لأن ترك الأمر هكذا فيه خطر كبير والفوضى، ولابد أن يشعر الشعب بأن الحكومة صادقة، والرئيس صادق فى إحداث تغيير فى عملية الانتخابات وفى ضمانة أن من ينتخبه الشعب هو الذى ينجح.. ولابد أن تدرك الحكومة أن هناك خيارين: التغيير أو المجابهة.. فقد بلغ بهذا الشعب الكثير من الضيق.. وقد آن الأوان لتحديد الاختصاصات ومحاسبة المخطىء.. ومعرفة من أخطأ ولا تظهر قرارات النائب العام بحظر النشر فى قضايا كبرى كما حدث بقضية البحر الأحمر ثم تخرج تصريحات بعدم تورط بعض المسئولين فيها!! فالفساد لن يستطيع أن يتغلغل بهذا الشكل الذى نراه إلا بوجود من يحميه.. ومن هنا يجب أن تعيش مصر فى تعددية حزبية حقيقية وليست شكلية قائمة على تداول السلطة فمصر ليست أقل من غيرها من الدول!!

وأكد رئيس حزب العمل أن هناك تجاوزات خطيرة حدثت فى انتخابات مجلس الشورى، فقد كان التزوير فاضحا فى دائرة كاليامبور إذ نجح مرشح الحزب الوطنى بـ(٣٥٠) ألف صوت، والمرشح الآخر سقط بـ(١٠٠) ألف.. إذن من خرج للتصويت يقترب من نصف مليون وإذا حدث ذلك كانت الشوارع ستُسد وتزدحم المواصلات.. ولكن الحاصل أن التسويد كان كاملاً!! والأغرب أن من قامت بالتزوير فى الإسكندرية عناصر من الشرطة وهذا مؤشر خطير.. كما وجدت ظاهرة أخرى هى نزع لافتات «الإسلام هو الحل».. لقد تقدمنا كأحزاب معارضة برؤية لضمان نزاهة الانتخابات قدمناها لعوام ٩٠، ٩٢، وهذا العام طلبنا فيها ضمانة أساسية هى أن كل من يدلى بصوته عليه إثبات شخصيته بتقديم الوثيقة الدالة على ذلك فهى الضمانة الأولى لمنع التزوير، وفى هذا الصدد هناك قرار بقانون أصدره رئيس الجمهورية خاص بتعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية ومنها ضرورة توقيع رئيس لجنة الانتخابات أمام اسم أى ناخب يدلى بصوته وذلك كنتيجة من نتائج الحوار الوطنى.. وهذا ما لم يحدث فى انتخابات مجلس الشورى، وهنا نقول للرئيس مبارك إن من حوله لايحترمون قانونا أنت وضعته فماذا ننتظر نحن منهم كشعب؟!!

وتطرق شكرى إلى الهجمة الشرسة على الحريات وسياسة تجفيف المنابع وذلك تحت مظلة قانون الطوارىء الذى يحكمنا منذ (١٤) سنة كاملة، والذى أضيفت إليه تعديلات لتظهر قانون مكافحة الإرهاب، وتم إعطاء صلاحيات النيابة إلى الشرطة وأصبح المواطن عرضة للحبس (٦) أشهر على التوالى دون مساءلة قانونية.. وكذا بناء سجون جديدة كما حدث فى الوادى الجديد الذى شهد مؤخرا مصرع أحد المحامين الذى صدرت أحكام ببراءته ومع ذلك لم يخرج!! ومن الطبيعى فى ظل هذا الحكم الشمولى عدم فرز قيادات جديدة لهذا البلد ويكفى أنه لم يتناوب على رئاسة الوزراء منذ (١٤) سنة إلا أربعة فقط إضافة إلى استمرار وزراء أكثر من عشر سنوات فى مناصبهم!!

وقد استمرت الهجمة على الحريات بصدور قوانين تعيين العمد والمشايخ التى كانت طوال عمرها بالانتخابات وتلاها تعيين عمداء الكليات.. بحيث أصبح الأستاذ رهنا برئيسه وأصبحت هناك سلسلة من محاولات نيل الرضا من رئيس القسم نحو العميد، ومنه لرئيس الجامعة ومنه للوزير وهكذا.. بل وصل الأمر إلى منع تعيين بعض الشباب المسلم لأنه ملتزم بدينه أو اشترك فى نشاط أو مظاهرة طلابية، ثم جاءت الهجمة على النقابات المهنية بحجة أنها خرجت عن دورها وتدخلها فى الأمور السياسية!! وأخيرا جاءت الطامة الكبرى فى القانون (٩٣) لعام ١٩٩٥، وكان الشىء الجديد هنا تلك الوقفة الشجاعة من جميع الأقلام ضده وتحركت الأحزاب السياسية رافضة إياه بعقد اجتماعات متتالية وكان رفض الصحفيين فى عيد الإعلاميين، وهذا الموقف يعطى بارقة أمل فى التغيير يساعد عليه أن الرئيس أخذ الموقف الصحيح تجاه الأزمة بانتهاج أسلوب الحوار وفى هذا الإطار فإن أى كلام عن لى الذراع والضعف

متابعة: طارق عبد الحميد

لامجال له لأنه يتنافى مع أبسط مبادىء الديمقراطية التى هى النزول على إرادة الشعب ووضع الأمور على قواعد ثابتة.

تنظيم الصفوف

وعن مسألة العنف والإرهاب أشار رئيس حزب العمل إلى أن معالجته ليس علاجا أمنيا فقط، بل هناك نواح اجتماعية واقتصادية أيضا.. فهل تذكر الحكام أن الصعيد بلا خدمات ويحتاج إلى تنمية فى الآونة الأخيرة فقط؟ أم أن المسألة مرتبطة بوجود الجماعات؟!! فقد تحولت الأمور بالصعيد إلى ثأر بين بعض المواطنين، والشرطة.. كما أن ما سبق ينسحب كذلك على المناطق العشوائية التى تم تذكرها مؤخرا بعد أحداث عنف بعينها كأحداث إمبابة وخلافه!!

وقد أكد شكرى أن التحالف الإسلامى خيار أساسى فالطريق واحد رغم الاختلاف فى بعض وجهات النظر، فحزب العمل له رؤيته فى الالتحام بالإخوة الأقباط فى نسيج الوطن، وكذا الدعوة لوضع المرأة فى مكانها الصحيح، وكذا الإخوان لهم



المصدر : الشعب

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤيتهم في عالمية الدعوة الإسلامية. وقدموا بشأنها تضحيات لايمكن إنكارها..



محفوظ حلمى

وفي ختام كلمته دعا شكري قوى المعارضة الوطنية إلى تنظيم الصفوف، وليس التناحر فليس هناك حزب يستطيع أن يحصل في انتخابات مجلس الشعب القادمة وحده على مائة مقعد.. لذا يجب وجود حد أدنى من الاتفاق بين التيارات السياسية في مواجهة الحزب الحاكم الذي يملك كل الإمكانات من وسائل إعلام، وأجهزة حكم محلي، ومحافظين ورؤساء مدن وغيرها.. وحاليا تجرى جلسات لدراسة ذلك الوضع وستعلن قريبًا نتائج هذا الوفاق وهنا يجرنا إلى دعوة الشباب وجموع الشعب إلى بذل بعض التضحيات في عملية الانتخاب من أجل صالح هذه الأمة.

أول حزب إسلامى

وفي كلمته أشار ناجي الشهابي إلى أن الشهور الأخيرة شهدت أحداثًا جساما تأرجح فيها موقف المعارضة بين التأييد، والمعارضة للرئيس مبارك.. وكانت البداية في الوقوف صفًا واحدًا تأييدًا لموقفه من معاهدة الانتشار النووي، وضرورة توقيع إسرائيل عليها فقد أعلن شكري على صفحات «الشعب» تأييده الموقف الرسمي، وكذلك وقف شكري مع الرئيس في موقفه من مصادرة إسرائيل الأراضي العربية بالقدس، وهنا يجب الإشارة إلى موقف شكري المشرف من القضية الفلسطينية فهو الذي قال يوما: «فلترفع مليون علم فلسطين مقابل علم إسرائيل في سماء القاهرة»، وذلك إبان عهد السادات حين تم إنشاء سفارة العدو الصهيوني.

وأضاف الشهابي أن حزب العمل قد تعدى الخطوط الخضراء التي وضعها النظام إلى الخطوط الحمراء ولذلك تعرض حزبنا لضربات متتالية، وكل ذلك لأن شكري قال: «الإسلام هو الحل».. وأعلن في المؤتمر العام الخامس للحزب عن إصلاح شامل من منظور إسلامي، ليكون حزبنا أول حزب إسلامي في مصر.

فيما أشار الداعية الإسلامي الشيخ القفاص إلى أن حاجة بلادنا إلى الرجال أشد من حاجتها إلى الأموال.

وأضاف القفاص أن إبراهيم شكري رجل في وقت عزّ فيه الرجال فهو مجاهد ومناضل عرف رسالته، فربى الرجال والتف حوله الرجال، وكان موقفه الخالد بالاتحاد على الغاية وليكن تحالفًا إسلاميًا قويًا تلتقي به مغاليق البلاد فسرى هذا التحالف في الشعب كله مسرى طيبًا رقيقًا والتف حوله الناس لأنهم يعرفون أن أصحابه على استعداد للتضحية بكل شيء من أجل صالح الناس وهذا التحالف قائم وموجود انطلاقًا من أن التغيير يكون بإصلاح النفوس أولاً وليس بالإرهاب وتلك هي دعوة الإخوان المسلمين.

التغيير قادم

في حين أكد محفوظ حلمي رئيس المجلس الشعبي المحلي لمدينة المحلة أن شعب مصر أصبح يترقب تصريحات وكلمات إبراهيم شكري الذي مهما تحدثنا لن نوفيه حقه فقد عاش كل حياته مناضلاً.. والفقه السياسي يفرق بين نوعين من الرجال.. واحد تثبت الأحداث أنه مناضل، وآخر تثبت أنه مناور وشتان ما بين الاثنين.. فإبراهيم شكري من النوع الأول فهو يعطي كل يوم أمثلة حية على يصمد أمام نظام حكم كامل بوسائل جبروته.. وهنا يجب الإشارة إلى أن قانون الصحافة قد صدر بالكاد من أجل جريدة «الشعب» التي تبث حصون الفساد كل يوم. إلى ذلك دعا إبراهيم رشدي أمين مساعد حزب العمل بالهيئات الأحزاب السياسية إلى طريقين.. الأول بالنزول إلى الشعب بأفضل العناصر الصالحة في انتخابات مجلس الشعب القادمة، والآخر في الاقتداء بمواقف شعب المحلة في انتخابات المحليات الأخيرة بتعبئة الجماهير وحماية صناديق الانتخاب بالأرواح وداخل لجان فرز حتى يتم انتزاع النصر.

على هامش المؤتمر

● شارك في حضور اللقاء لفيف من قيادات وأعضاء أحزاب المعارضة بالمحلة ومن حزب العمل: محمود غانم أمين مساعد الحزب بالغربية، ورمضان أبو حامد وكيل المجلس المحلي بمدينة المحلة، وإبراهيم أبو سعده عضو مجلس إدارة شركة غزل المحلة.

● ذكر شكري أثناء حديثه قصة عقد مؤتمر الاحتجاج ضد قرار إسرائيل بمصادرة الأراضي الفلسطينية بالجامع الأزهر وإصراره على انعقاده حتى لو أدى ذلك إلى فقد حياته.

● علقت لافتات بمقر حزب العمل بالمحلة في استقبال إبراهيم شكري منها: «الأقصى قد نادانا من سيعيد القدس سوانا»، «عائدون يا قدس»، «مرحبًا برائد الإصلاح إبراهيم شكري».



سوهاج والقوصية

فى انتخابات الدائرة الاولى بسوهاج والتى تضم مركزى بندر سوهاج واخميم فاز مرشح الحزب الوطنى بعدد أصوات (١١٤) الف صوت فى مقابل أقل من ربع عدد هذه الاصوات للمستقلين الثلاثة المنافسين على الرغم من أن نسبة الحضور لم تتعد ٥٪ وتم تسديد الـ ٩٥٪ الباقية لمرشح الوطنى. وكان الحزب الوطنى قد رشح ابن عم المذكور ثم أصر أمين الحزب بسوهاج على ترشيح ابن عمه الأخر ضد رغبة الاغلبية بما فيهم الحزب الوطنى نفسه بالدائرة.

وفى القوصية وقبل الانتخابات بيومين تم وقف مدير مستشفى القوصية المركزى د.زكريا عبد الهادى بسبب مساندته المرشح المستقل المنافس للحزب الوطنى، ونظرا إلى مكانته الجماهيرية فقد سارع الحزب الحاكم ومعه محافظ أسيوط وسكرتير المحافظة وأمين الوطنى إلى عمل مصالحة فورية وعودته إلى مكانه بشرط مساندة الحزب..

كما أصدر أمين الوطنى بالمحافظة قرارا بفصل رئيس المجلس المحلى لقرية «مسارة» بسبب مساندته المرشح المستقل ورفض مرشح الوطنى ولم يهدأ الموقف إلا بعد زيارة المحافظ، حيث كان المجلس باكمله قد قدم استقالته.

وفى قزارة تم تقفيل لجان الشئون الاجتماعية والجمعية الزراعية لصالح مرشح الوطنى ليفوز بفارق كبير رغم شعبية المرشح المستقل.

إلى وزير الداخلية: تزوير مبكر فى كشوف الناخبين

●● فى الدقهلية

بدأت عملية تزوير معركة مجلس الشعب القادمة مبكراً، وذلك بالتلاعب فى الكشوف الانتخابية لمناطق أمناء الحزب الوطنى هناك.

وقد شهد مركز طلخا من خلال قرية «كفر الجنينة» - مسقط رأس أمين الحزب الوطنى - نموذجاً صارخاً لأخطر عمليات التزوير. حيث بلغ عدد الناخبين بالقرية من خلال الكشوف الانتخابية ١٢ ألفاً. فى حين أن تعداد سكان القرية طبقاً لآخر إحصاء فى نهاية ١٩٩٤ عشرة آلاف فقط. مما جعل شيخ البلد هناك «أبو النجا السيد المرسى» يرفض توقيع هذه الكشوف الانتخابية. رغم أنه ابن عم أمين الحزب. ويقول يحيى إبراهيم عكاشة عضو مجلس محلى المحافظة: إنه قد تقدم بطعون فى هذا الشأن إلى الجهات المسئولة مؤكداً ثقته بالمسئولين نحو تدارك هذا الموقف. ويضيف قائلاً: إنه ليس من مصلحة الحزب ولا أمين الحزب إجراء الانتخابات طبقاً لهذه الكشوف المزورة؛ لأنه فى الوقت المناسب سيتم الطعن فيها قانوناً، وبذلك سيتم إلغاء نتيجة انتخابات الدائرة أياً كانت.

الجدير بالذكر أن القرية المشار إليها قد شهدت خلال انتخابات مجلس الشورى الأخيرة مصادمات عنيفة أسفرت عن إصابة العديد من الأفراد.

حسن لاشى

على أبو النجا

●● فى مدينة نصر

تقدم على أبو النجا - أمين حزب العمل بمدينة نصر - ونبيل أحمد فتحى وأحمد الإمبابى بثلاثة طعون إلى القضاء الإدارى كشفوا فيها عن وجود تزوير وتلاعب فى كشوف الانتخابات، وأكدت الطعون قيد ١٠ آلاف ناخب باسم «شباب حورس» ليسوا من أهل الدائرة، وكذلك قيد ٣ آلاف ناخب باسم هيئة الاستاد، وهم من العاملين بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة والجهات التابعة له ومعظمها وافدة من ميت عقبة و٣ آلاف بشياخة النادى الأهلى و٥ آلاف ناخب من أعضاء نادى الزهور تابعين لدوائر أخرى، وكذلك قيد ٣ آلاف ممثلين للنادى الأهلى وأسرهم. طالبت الطعون بندب لجنة قضائية لمراجعة كشوف مدينة نصر.. تدخل فى القضية مايقرب من ١٠٠ شخصية عامة وسياسية بمدينة نصر من بينهم: سعيد إسماعيل وصلاح ربيع وكمال عبد المنعم المحامون ومجدى سعيد وكمال حسين المحاسبان وأحمد مختار مدرس ومن ناحيته يرى على أبو النجا - أمين حزب العمل بمدينة نصر - أن ماحدث يمثل مهزلة فاقت كل الحدود وهى بمنزلة ضربة قاتلة للممارسة الديمقراطية السليمة

عبد الفتاح فايد



كلام شباب

صراع الأفيال

الصراع على الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب بدأ قويا فى كل الأماكن والمحافظات.. لدرجة أن دائرة واحدة فى كفر الشيخ مثلاً يتنافس عليها من الآن ٣٥ مرشحاً لمجلس الشعب القادم.. وبدأت تتناثر القبلات وزيارات التهانى والتعازى بمناسبة وغير مناسبة.. لم يحمل أى مرشح حتى الآن برنامجاً محدداً أو موضوعاً مهماً للناس، كما أن معظم المرشحين ليس لهم تاريخ فى أى مجال من مجالات العطاء وكل منهم يرى أنها فهلوة وشطارة ويأخذ الصراع شكل صراع الأفيال، خاصة أن كل الأعضاء السابقين مازالوا يصرون أيضاً على ترشيح أنفسهم رغم أنهم لم يقدموا خدمة عامة لمناطقهم أو كان لهم موقف كبير من التشريعات والقوانين التى تكبلهم بالقيود، ولم نسمع من معظمهم كلمة احتجاج أو الإدلاء برأى صحيح والإصرار على الموقف، وهى الصفات التى نتمنى أن تتوافر فى العضو المقبل، ولذا فإن المسئولية علينا كناخبين كبيرة وشاقة فى اختيار الأصلح، وألا تخدعنا الشعارات أو بريق المال، بل يجب أن يكون موقفنا ودفاعنا عن أصحاب المبادىء الذين يعملون للصالح العام ولجماهيرهم أيضاً.

د. عادل خطاب

المدرس بزراعة المنوفية



المصدر : الـسـيـاسـي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٠

للناخب رأى

التشريعات أولاً

أتمنى من عضو مجلس الشعب حكومة او معارضة أن يكون قراره لصالح الشعب، وأن يهتم أولاً وأخيراً بالتشريعات ويجب على كل عضو قبل الانتخاب أن يطرح برنامجا متكاملاً على المواطنين حتى يحكموا عليه، ويجب أن يكون العضو المرشح من اختيار الشعب بدلاً من الحكومة، وأن يفرض نفسه على الحزب من خلال الجماهير بدائرته، وأتمنى أن تكون انتخابات مجلس الشعب القادم نزيهة وفيها صلاح البلد، وأرى أن تنبه الناخبين إلى أن الانتخابات ليست هي القدرة على عمل الإعلانات والدعاية وشراء الأصوات ورشاوى النائبين، وأن يكون صوته كالسيف ضد كل مزور، وأن نختار المرشح الأصلح الذى يتكلم ويدافع عن حقوقه وحقوق جماهيره.

عباس حنفى - الخليفة - القاهرة
عضو مجلس إدارة رابطة مفتشى التموين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السوفير

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٥

عالماشى!

من حق كل ناخب في انتخابات مجلس الشعب، ان يتأكد من ان مرشحه حسن السير والسلوك، يتمتع بضمير يقظ، متعلم يجيد القراءة والكتابة، لايبصم دون وعي على القوانين المشبوهة، ولكن الخوف كله، ان يسأل مرشحه لمزيد من التأكد: انت «أمي»؟.. فيرد عليه: إسأل أبوك!

عبد النبي عبد الباري

"النقض" تقرر بطلان انتخابات مجلس الشعب في ميت غمــــر

في آخر طعن تنظره محكمة النقض في انتخابات مجلس الشعب الحالي، وبعد مرور أربع سنوات ونصف وانتهاء دورة المجلس، قررت محكمة النقض بجلستها المنعقدة يوم الخميس الماضي بطلان عملية الانتخابات بدائرة ميت غمر دقهلية والتي جرت في ٦ ديسمبر ١٩٩٠ وإحالة ملف القضية إلى مجلس الشعب.

وكان محمد رزق الذي تقدم بالطعن قد خاض الانتخابات الماضية وحصل فيها على ٣٦٠٠٠ صوت مقابل ٣٧٠٠٠ صوت لمنافسه الفائز الأمر الذي دفع بمحمد رزق للطعن في صحة إجراءات فوز منافسه، وقبلت المحكمة الطعن.

المصدر : الأهـــــــرام
التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد نتيجة الشورى

رؤية تفتقد المنطق لاحزاب المعارضة!

كتب ـ أحمد البطريق

حالة من القلق والخوف اصابت احزاب المعارضة المصرية فور الاعلان عن نتائج انتخابات مجلس الشورى، ليس بسبب اخفاق كل مرشحيها من مختلف الاتجاهات المشاركة فحسب، بل لحسم مرشحي الحزب الوطني موقعتهم الانتخابية في جولتها الاولى ضد كل المنافسين بمن فيهم المستقلون الذين يمثلون الجانب الاخطر في كل انتخابات برلمانية، فقد عكفت هذه الاحزاب على دراسة وتحليل تلك النتائج محاولة منها لتحسس مواضع اقدامها قبل عن خوضها انتخابات مجلس الشعب القادمة.

وعلى مائدة الوفد التي اتسعت مؤخرا على غير العادة لتضم اصحاب الاتجاهات المتباينة والمتضاربة بدات محاولة رسم خريطة جديدة للتحالفات في الشارع السياسي المصري لم تكن معهودة من قبل.

فالوفد الذي رفض على مدار سنوات طويلة ماضية التنسيق او التحالف مع اى من الاحزاب او التيارات السياسية الاخرى بعد تجربته مع الاخوان المسلمين اصبح اكثر المتحمسين لتلك الافكار .. ولعل ماطرحه السيد علي سلامة السكرتير العام المساعد للحزب خلال اجتماع رؤساء احزاب المعارضة المصرية والذي عقد مؤخرا بمقر حزب الوفد من ضرورة تشكيل جبهة وطنية يمكن من خلالها خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة يعطي دلالة قوية على مدى التغير الذي حدث فيه عقب اعلان نتائج انتخابات الشورى. وان كانت الاحزاب الاخرى قد تحفظت على تلك الفكرة باعتبارها خطوة اكثر تقدما لعدم توافر المناخ الملائم لتحقيقها حاليا مثلما قال المهندس ابراهيم شكري، فان الاقتراحات الاخرى والتي يتم دراستها بعناية فائقة هذه الايام تدور حول الاعلان عن تحالف حزبي يضم الوفد والعمل والتجمع والناصري والاحرار بالاضافة للشيوعيين والاخوان المسلمين او اقتصار الامر على مجرد التنسيق اذا ماحالت الظروف دون ذلك.

فرئيس حزب العمل يقول ان الوقت قليل والانتخابات قريبة، والقناعة الحزبية على وجود هيكل تخوض به الاحزاب الانتخابات قائمة، لذلك فان حسم الامر يجب ان يكون سريعا، ومن غير المنطقي ان تضيف المعارضة فرصا جديدة للحزب الوطني بانقسامها. فالحزب الحاكم لدية قاعدة عريضة يختار من بينها مايشاء، ولديه المقدرة على خوض الانتخابات والتاثير فيها كيفما شاء.. لذلك بات من الضروري ان تتحول المعركة من صراع بين حزبين الى صراع بين الحزب الحاكم والمعارضة ككل

وقال شكري انه كان يتمنى ان يتسع التحالف الاسلامي القائم مابين العمل والاحرار والاخوان ليضم كل الاحزاب الاخرى خاصة الوفد بعد ما اتضحت امكانية الوصول الى نقاط التقاء كثيرة بين التحالف والناصريين، وايضا مع حزب التجمع رغم وجود بعض الاصوات الرافضة فية، غير ان الصيغة الاقرب حاليا هي التنسيق.

وعن تصوره لطبيعة هذا التنسيق قال ان التصور الاقرب هو محاولة الاتفاق على مرشح واحد لكل دائرة انتخابية من بين المعارضة، واذا ما تمكنت الاحزاب من الاتفاق حول ٧٥٪ من عدد الدوائر فانها سوف تكون قد حققت نجاحا كبيرا.

كذلك تعلن الاحزاب والقوى السياسية دعمها لمرشح المعارضة الذي يصل الى مرحلة الاعادة في الدوائر التي يصعب اختيار مرشح واحد للمعارضة فيها.

اضاف شكري ان القضية في الاساس ليست في الوصول لمقاعد البرلمان .. ولكنها تكمن في ضرورة الاصرار على تخطي حاجز الثلث من اجمالي عدد المقاعد لتفادي حصول الحزب الوطني على نسبة الثلثين والتي تؤدي الى تهميش دوره وعدم تاثيره بشكل فعلي في السياسات التي يتم اقرارها في البرلمان

اما رئيس حزب الاحرار السيد مصطفى كامل مراد ـ الذي انتابته حالة من الاحباط في اعقاب الاعلان عن نتيجة الشورى وفشل مرشحيه في تحقيق نتائج ايجابية فيها ـ فقد قال ان الاحزاب قد بدات بالفعل في دراسة امكانية التعاون فيما بينهما خلال الانتخابات القادمة، وان نتائج الشورى الماثلة في الاذهان تحفز الجميع على ضرورة ايجاد صيغة اتفاقية لمثل هذا الامر، سواء كانت تحالفا اوتنسيقا واوضح رئيس الاحرار عن ان قرارا قريبا قد يصدر عن المعارضة يتحدد على ضوئه الشكل النهائي الذي سوف تخوض به الانتخابات القادمة.

برلمانيات

بدأ العد التنازلي .. لانتخابات الشعب

الايام تمر وانتخابات مجلس الشعب اصبحت على الابواب وكل من يفكر او يرغب في الترشيح بدأ استعداداته واتصالاته وخططه من اجل هذا الهدف .

وهؤلاء المرشحون ينقسمون الى نوعيات مختلفة .. مثلا اعضاء مجلس الشعب السابقون .. وهؤلاء معظمهم يضمنون ترشيح الحزب الوطني لهم .. ولهم خبرات طويلة في الانتخابات تمنحهم ميزة على غيرهم وفرصة اكبر في النجاح . ولكن هؤلاء النواب السابقين منهم من ادى الواجب المنوط به فلم ينفصل لحظة عن قاعدته فخدم ابناء دائرته على قدر المستطاع وقام بواجبه تحت القبة فشارك في المناقشات وحضر اللجان وهؤلاء لا غبار عليهم وعلى الناخب التمسك بامثال هؤلاء .. ولو كنت مكان الامانة العامة لمجلس الشعب لطبعت كتيبا يحتوى على عدد مرات حضور النائب الجلسات وعدد مرات حديثه تحت القبة وعدد مرات مشاركته في اللجان لان هذا هو كشف حساب لابد ان يقدمه النائب لاهالي دائرته .

اما النوعية الثانية فهي تلك النوعية التي ستجرب حظها لاول مرة في الانتخابات والطريق امامها ليس مفروشا بالورود .. صحيح ان منها من سيرشحه الحزب .. وصحيح ان منها من سيكون قادرا على صرف الالوف في الدعاية الانتخابية .. ولكن هؤلاء سيكون تاريخهم غير معروف امام الناخبين لهذا فان عليهم ان يبذلوا من الجهد اضعاف اضعاف النواب السابقين . ولان طبيعة الشعب محبة للتغيير فقد تكون فرصتهم قوية في النجاح .. ولكن على الحزب الوطني ان يختار جيدا حتى لاتكون اختياراته سيئة .. فاذا اختار الصالح فلن يتردد الشعب عن انتخابه بسهولة .

اما النوع الثالث فهم المرشحون من الاحزاب الاخرى المعارضة وهؤلاء فرصتهم قوية لان الشعب يحترم المعارضة الموضوعية والشخصيات التي تعارض من اجل الصالح العام .. واعتقد ان مجلساً به عدد كبير من المعارضة افضل واكثر حيوية من مجلس تختفي فيه المعارضة .. اما النوع الرابع وهم المستقلون فلهم فرصة طيبة بشرط حسن السمعة واداء الواجب نحو الناخبين .

انني احلم بانتخابات نزيهة .. واحلم بناخب يدقق في اعطاء صوته .. واحلم باحترام حرية الناخب فلاتكون هناك اصوات للموتى والغائبين .. واحلم بالقضاء على لعبة المندوبين الذين يتحكمون في الصناديق .. واحلم بمجلس شعب قوى به نخبة من المثقفين ونخبة من ذوى الشخصيات القوية ونخبة من المعارضة الملتزمة لصالح مصر .. واحلم واحلم .

جلال السيد



المصدر : العربي

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٥

اليوم في الدقهلية:

المستقيلون من الحزب الوطني يتصارعون على مقعد في «الشورى»

كتب خيري عنتر:

تجري اليوم الاثنين انتخابات مجلس الشورى بالدائرة الخامسة بمحافظة الدقهلية والتي تضم مراكز «بني عبيد» ـ «دكرنس» ـ «منية النصر» وذلك تنفيذاً لحكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ١٥٥٧ لسنة ١٧ قضائية ببطلان انتخابات دائرة دكرنس.. وقرار وزير الداخلية رقم ٧٢٤٧ لسنة ١٩٩٥.

يتنافس في هذه الانتخابات ٩ مرشحين استقالوا من الحزب الوطني للفوز بمقعد واحد للعمال وتجري انتخابات الإعادة يوم ١٧ يوليو الجاري.

كانت انتخابات هذه الدائرة قد أجريت في السابع من يونيو الماضي وقبل إعادتها من ١٤ يونيو بساعات صدر الحكم ببطلانها.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نرحب كثيرا بما قاله الرئيس مبارك من ان الحكومة لن تتدخل في الانتخابات . ونحن نرجو ان يلتزم المحافظون بتعليمات الرئيس لتكون الفرصة متاحة فعلا امام الشعب لاختيار ممثليه . فان المحافظين - في انتخابات سابقة - صنعوا معجزات خارقة وجعلوا الموتى يدلون برايهم في المرشحين .

احمد رجب



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٥

فى انتخابات الشورى الوطنى يلاعب الوطنى!

تم بحمد الله وتوفيقه يوم الأربعاء ٦/٧ انتخابات مجلس الشورى ، حيث كانت المعركة حامية الوطيس ، وكان الشعب المصرى من اقصاه إلى اقصاه يتابع تلك المعركة بلهفة وشغف وحماس منقطع النظير

فمنذ الفجر ومع الآذان ، أخذت الجماهير تتدافع على اللجان ، وأخذت الطوابير تتراص كالبنيان ، وحتى الساعة الخامسة ، مازالت الطوابير تملأ الميدان ، ثم قام رؤساء اللجان بغلق الصناديق وبالشمع الأحمر كمان ، مع ختمها زيادة فى الأمان ولمزيد من الاطمئنان.

ومع ظهر يوم الخميس أعلن السيد وزير الداخلية للصحافة المحلية والعالمية:

انه نجح ٨٢ مرشحاً منهم ٨٠ مرشحاً للحزب الوطنى ومرشحان من المستقلين:

وهنا بدأ الشعب المصرى يتنفس الصعداء مع سماع البيان بعد أن أخذ يلهث وراء المذياع والتلفاز . وقد نشرت جريدة الأهرام صباح اليوم التالى على لسان وزير الداخلية مانشيت بعنوان:

"فوز ساحق لمرشحى الحزب الوطنى فى الجولة الأولى لانتخابات مجلس الشورى"

وقد أضاف السيد الوزير فى المؤتمر المذكور ، وبعد أن قرأ من البيان المهور

إن من بين الفائزين ٣٣ بالتزكية جميعهم من مرشحى الحزب الوطنى ، وقد تقرر أن تجرى انتخابات الإعادة يوم الأربعاء ٦/١٤ بين ١٦ مرشحاً يختار الناخبون ٨ منهم (الثمانى) دوائر انتخابية وما لم يذكره السيد الوزير أن الـ ١٦ مرشحاً (من الحزب الوطنى) على المواطنين أن يختاروا منهم ثمانية (من الحزب الوطنى)!!.

وبذلك تكون النتيجة النهائية نجاح ٩٠ مرشحاً منهم ٨٨ مرشحاً من الحزب الوطنى!!

أى أن النسبة المئوية تكاد تقترب من ٩٨٪، ونستطيع أن نقول

هنيئاً للمجلس الموقر بأعضاء الحزب الوطنى

وهنيئاً للحزب الوطنى بمقاعد مجلس الشورى

وهنيئاً أيضاً للحزب الوطنى بهذا الانتصار العظيم ، والنصر الساحق!!

ولكن .. لم يوضح لنا البيان من هو الطرف "أو الجانب" المهزوم . لأنه إذا كان هناك فريق فائز فوزاً ساحقاً . فلابد أن يكون فى المقابل فريق "أو جانب" مهزوم هزيمة ساحقة أيضاً

وهناك احتمالان لا ثالث لهما:

الاحتمال الأول:

أن يكون الحزب الوطنى قد انتصر على الحزب الوطنى، (لأنه لم يكن بالملعب سوى الحزب الوطنى) يلاعب الحزب الوطنى ، وإذا كان الحزب الوطنى هو الفائز.. فإن الحزب الوطنى هو المهزوم (بدون فكاكة)، وكلما كان الفوز ساحقاً (كما قال البيان) .. فهو أيضاً الخاسر خسارة ساحقة ، وإذا كان هذا انتصاراً له ، فهو فى المقابل هزيمة لنفسه.

الاحتمال الثانى:

إذا كان الحزب الوطنى فى جانب ، ففى الجانب الآخر كان الشعب المصرى الذى لم يشارك حتى بالفرجة ، وإذا كان المقصود بهذا الانتصار انه انتصار ساحق للحزب الوطنى.. فإن التعبير الأصدق والأدق انه نكسة سحيقة لحقت بالمجتمع المصرى.. وكان يجب اختيار الكلمات ، وخاصة فى إلقاء البيانات!! وإن الضحية الحقيقية لتلك اللعبة الوهمية هى الديمقراطية كنا نتمنى أن يكون يوم انتخابات مجلس الشورى عيداً للديمقراطية ولكن للأسف الشديد أصبح ذلك اليوم مأتماً للديمقراطية كنا نتمنى أن نقول للمجلس الجديد السلام . بدلاً من أن نقول على المجلس السلام، بل على الديمقراطية (بالكامل) السلام ، ولا معنى لديكور لا لزوم له ، ومن سخرية القدر أن تمت تلك الانتخابات فى شهر يونيو، ويبدو أنه كتب على مصر وعلى شعب مصر العظيم أن يكون شهر يونيو هو شهر الهزائم والنكسات.

وجيه خير شكرى

المعارضة تطلب القائمة!

كتب ـ أحمد البطريق:

عادت غالبية أحزاب المعارضة المصرية للتحدث من جديد عن النظام الانتخابي وفق القائمة النسبية، عيوبها ومميزاتها وامكانية تفاديها لكل المطاعن الدستورية، وباعتبارها السبيل الوحيد لإفراز أول مجلس نيابي يضم مختلف الأحزاب السياسية في البلاد، وانها ـ أي القائمة ـ هي الطريقة الديمقراطية الوحيدة التي تكفل لاحتواء المجلس الجديد على عدد من النواب المتخصصين والخبراء القادرين على التعامل مع المتغيرات العديدة والمتلاحقة السياسية منها والاقتصادية التي تشهدها المنطقة.

التمثيل المشرف.. والمؤثر

وأيا كانت الآراء والمبررات التي تسوقها هذه الأحزاب، فإن المبرر الأكبر هو ما ورد على لسان رئيس حزب الأحرار السيد مصطفى كامل مراد من ضرورة تجاوز المعارضة المصرية حاجز الثلث في المجلس التشريعي القادم لتنهي بذلك مرحلة التمثيل المشرف وتنتقل إلى مرحلة التمثيل المؤثر.

فقد قال رئيس حزب الأحرار: إن القائمة النسبية غير المشروطة من شأنها أن تعطي الفرصة لكل الأحزاب للتمثيل داخل البرلمان، وتعطي الفرصة أيضا للأحزاب لأن تطرح



ياسين سراج الدين　　د. حلمي مراد

رؤيتها بشكل كامل من واقع برامجها الحزبية على كل الأمور التي تجري مناقشتها داخل المجلس، كذلك فهي تجنب الأحزاب محاولات الابتزاز غير المشروع التي تتعرض لها من جانب بعض مرشحيها غير الملتزمين حزبيا، الذين يرشحون أنفسهم عادة في مواجهة مرشحي الحزب الرسميين.

وقال الدكتور محمد حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل: من الضروري الحديث كذلك عن عيوب القائمة الانتخابية بالنسبة للأحزاب، على الرغم من أنها أحد أنسب الطرق الانتخابية ديمقراطية، فهي تشترط نسبا غير موضوعية، وعند تطبيقها يتم احتساب باقي الأصوات لحزب الأغلبية حتى لو كانت في قوائم المعارضة، كذلك فإنه يتم استكمال نسبة العمال والفلاحين من أصحاب أصغر النسب، وكل هذا يعد عيبا جوهريا يجب التخلص منه حتى يتم الحفاظ على مزايا هذه الطريقة.

وقال الدكتور حلمي مراد: إن طريقة القوائم أفضل من ناحية التمثيل الحزبي والديمقراطية، فكل حزب يمكن تمثيله وفقا لقوته الفعلية في الشارع السياسي ولن تهدر أصوات دون أن يكون لها ممثل في السلطة التشريعية، فهي بالتالي أكثر تحقيقا للعدالة. وأعرب عن اعتقاده بصعوبة حصول الأحزاب على عدد من المقاعد يتعدى الثلث في المجلس التشريعي في ظل الانتخابات الفردية، في الوقت الذي قد تتاح لأحزاب المعارضة فرصة تجاوز هذا الحاجز إذا ما أجريت الانتخابات بالقائمة النسبية.

أما السيد ياسين سراج الدين عضو الهيئة الوفدية العليا ورئيس الوفد بالقاهرة فإنه يرى أن القائمة النسبية تحقق أكبر عدد من المقاعد بالنسبة للأحزاب في مجلس الشعب، وهو ما لا تستطيع تحقيقه في ظل الانتخابات الفردية، بل إنه يضيف مبررا آخر لضرورة أعمالها بقوله أن الانتخابات الفردية في ظل الأوضاع الحالية سوف تجعل من اليسير على أصحاب الأموال مجهولة المصدر خوض الانتخابات طمعا في الحصانة البرلمانية، لذلك فإن القائمة سوف تساعد كثيرا على انتقاء العناصر القادرة والشريفة والأكثر حرصا على مصالح البلاد ومستقبلها.

المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النزاهـــة.. كيـــف؟!

بقلم : د. ابراهيم دسوقى أباظة

كيف نضمن نزاهة الانتخابات بغير إعلام محايد؟!

وكيف نخوض المعركة الانتخابية تحت تهديد القانون ٩٣ الذى يصادر حرية الرأى؟!

وهل يمكن الزعم بنزاهة الانتخابات مع احتكار الحكومة للإذاعة والتليفزيون والصحف الكبرى؟! وهل يمكن الاطمئنان لحرية الانتخابات والقانون ٩٣ نافذ المفعول رغم وعد رئيس الجمهورية الشفهى بوقف تطبيقه؟!

إن أول شرط لنزاهة الانتخابات هو حرية وسائل الإعلام وحق كل مرشح أو حزب فى استخدام هذه الوسائل دون مصادرة أو احتكار..

فهل حدث هذا فى أى انتخابات عامة دارت فى عهد الرئيس مبارك أو السادات أو عبدالناصر؟! هل تمكنت القوى السياسية المتنافسة على مقاعد مجلس الشعب من التعبير عن آرائها بحرية كاملة.. ومناقشة برامج الحكومة.. وتفنيد سياستها بأعلى الأصوات ومن أعلى المنابر؟! إن لم يكن قد حدث هذا فلماذا وجع الدماغ عن نزاهة الانتخابات وحياد أجهزة الشرطة.. وما قيمة هذا الحياد اذا كان المحافظون جاهزين للتدخل فى الانتخابات لصالح مرشحى الحكومة.. واذا كان القطاع العام معبأ بأمواله ووسائله لتأييد من تريد الحكومة تأييده.. واذا كان الحكم المحلى مستعدا بكل جيوشه لسحق اى معارض لمرشح الحزب الوطنى؟!

بل وما قيمة كل ذلك أمام تسع قنوات تليفزيونية وسبع محطات إذاعة وسبع عشرة مجلة اسبوعية وست صحف كبرى يومية؟!

من هو المعارض البطل الذى يستطيع الوقوف فى وجه هذه الامكانات الإعلامية العملاقة التى تبث على مدار اليوم كل غث وثمين للدعاية للحكومة وحزبها الحاكم؟!

هل سيقاتل المرشح المعارض هذا السيل الإعلامى بالمنشورات أم بالميكروفونات.. أم بصحف الأحزاب؟ وكم يكلفه ذلك من جهد ومال إن أراد أن يطاول إعلام الحكومة.. وأن يبارز أجهزتها الإعلامية بالكلمة والحجة والبرهان؟!

قالوا سوف نتعطف على الأحزاب بساعات فى الإذاعة والتليفزيون حتى يخاطبوا جماهيرهم ويعلنوا برامجهم واذا بهذه الساعات لا تزيد على عشرين دقيقة لكل رئيس حزب فى انتخابات ١٩٨٤م وثلاثين دقيقة فى انتخابات ٨٧ وبذلك يكون المجموع خمسين دقيقة لكل حزب خلال اربع عشرة سنة من حكم الرئيس مبارك؟!

أهذه هى المساواة الإعلامية عند الحكومة.. هم يتكلمون بالسنوات المتواصلة.. وبأعلى الأصوات وبكل الألسن والوسائل ونحن كل المعارضة.. وكل القوى السياسية لا نحظى إلا بخمسين دقيقة خلال الأربعة عشر عاما الماضية؟!

وبعد كل ذلك يصرون على الزعم بنزاهة الانتخابات واحترام الديمقراطية ولا يخجلون أبدا من ترديد هذه الأكاذيب فى كل مناسبة وعندما تطالبهم المعارضة بأحزابها وقواها السياسية ومستقليها بساعة يومية واحدة فى الاذاعة أو فى التليفزيون تخرس ألسنتهم.. ولا يجدون فى عقولهم ردا سوى الادعاء بكفاية الصحف الحزبية للوفاء بهذا الغرض؟!

إن حاجة المعارضة لوسائل إعلام كبرى تساوى تماما حاجة الحكومة الى هذه الوسائل وأى انتخابات عامة لا يمكن أن تكون جادة إلا اذا تحررت أجهزة الإعلام من الاحتكار وأصبح من حق الجميع حكومة ومعارضة استخدامها وامتلاكها بلا تفرقة أو تمييز وهذا المطلب يكتسب اليوم أهمية خاصة اذ تأتى الانتخابات العامة فى مناخ قمعى غير مسبوق فى مصر.. ويكفى القانون العدوانى رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ على حرية الرأى والذى سمم أجواء النشر وأرهب أصحاب الفكر والقلم وأشاع فى أروقة الصحافة الخوف والترقب فكيف يمكن يا ترى خوض المعركة الانتخابية تحت سطوة هذا القانون؟

وهل يكفى تعهد رئيس الدولة شفويا بعدم تنفيذه.. أو وعده للصحفيين بقانون جديد ينظم شئونهم هل يكفى كل ذلك لتهيئة المناخ الصحى للدعاية الانتخابية خلال الانتخابات العامة القادمة ورفع الحرج عن الكتاب والصحفيين اذا ما تصدوا لسياسات الحكومة بالنقد والتحليل أثناء المعارك الانتخابية؟!

وليعلم السادة المبشرون بنزاهة الانتخابات القادمة وحيدتها انه ليس هناك ما يمنع من تطبيق هذا القانون العدوانى على أصحاب الرأى صحفيين وغير صحفيين لأن هذا القانون قائم ونافذ.. ولم يتم إلغاؤه بل ولم يعد الرئيس بإلغائه وإن وعد باستثناء الصحفيين من تطبيقه اذا صدر قانون جديد للصحافة.. ولا ينفع وعد رئيس الجمهورية بعدم تطبيق قانون نافذ أو تأجيل تطبيقه.. ففى هذا الوعد انتهاك للدستور الذى نص على طرق محددة لوقف العمل بالقوانين أو الغائها وليس من بين هذه الطرق الوعد والتصريحات الشفوية أو المكتوبة حتى وإن صدرت من رئيس الجمهورية..

فما الذى يمنع إذن تحت اى ظرف جديد من تطبيق هذا القانون الظالم على الصحفيين وأصحاب الرأى أثناء الانتخابات؟!

إن الذين يتكلمون عن نزاهة الانتخابات وحياد الحكومة.. عليهم على الأقل أن يثبتوا حيدتهم بتحرير الإعلام والسماح للأحزاب والأفراد باستخدام الإذاعة والتليفزيون على قدم المساواة مع حزب الحكومة عليهم أن يسقطوا على الفور القانون العدوانى على حرية الرأى وتحت يد رئيس الجمهورية المادة ١٤٨ من الدستور التى تجيز لسيادته الغاء هذا القانون بقرار بقانون على أن يعرض على مجلس الشعب لإقراره فى أول جلسة..

هذه هى أبسط دلائل الجدية فى نزاهة الانتخابات إن أردتم أن يصدق الناس ما تدعون!!



سعد فخرى عبدالنــور:

الوفد يشارك فى الانتخابات القادمة

● اعلن سعد فخرى عبدالنور سكرتير عام حزب الوفد، خوض الانتخابات البرلمانية القادمة. اكد سكرتير الوفد ضرورة وجود ضمانات للعملية الانتخابية ليأتى النواب معبرين بالفعل عن رأى الأمة. طالب سعد فخرى بضرورة التزام اجهزة الدولة والمحافظين بالحياد التام بين جميع المرشحين كما طالب بالغاء القوانين المقيدة للحريات لضمان حرية للمرشحين فى التعبير عن ارائهم وطالب بالاشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية واقترح ان يتم اجراؤها على مدى عدة ايام كما طالب بالمساواة بين جميع المرشحين فى اعلان برامجهم باجهزة الاعلام.

● الحيدة ● الحرية ● النزاهة ● المساواة ضمانات هامة لسلامة العملية الانتخابية

في انتخابات ١٩٢٤:

سقط رئيس الوزراء أمام مرشح الوفد

كتب - محمود فرج:

الانتخابات القادمة على الابواب فهل تشارك فيها الاحزاب؟ وهل خوض باعتباره ممثلا للامة المشاركة فيها؟ وما هي الضمانات التي يراها حتى تكون للمشاركة ايجابية.

سعد فخرى عبدالنور سكرتير عام حزب الوفد اجاب عن هذه التساؤلات قائلا:

قرر الوفد باعتباره ا ممثلا للامة منذ الانتخابات التى جرت عام ١٩٢٤ ان يشارك في العملية الانتخابية على كافة مستوياتها وبالتالى سوف يشترك الحزب في الانتخابات المقبلة فى جميع الدوائر دون استثناء. وماذا عن الضمانات المطلوبة لمشاركة الوفد فى الانتخابات؟

يقول سعد فخرى عبدالنور:

ان حزب الوفد يرى ان هذه الانتخابات اذا كانت تهدف لأن يعبر الشعب عن رأيه بحرية بحيث تمثل هذه الانتخابات كافة الاتجاهات السياسية والقيادات السائدة فيجب ان تتوافر فى العملية الانتخابية ضمانات اربع:

اولى هذه الضمانات هي الحيدة المطلقة بحيث تقف جميع اجهزة الدولة من القمة إلى القاعدة وعلى مختلف المستويات الادارية والتنفيذية موقف الحياد المطلق من كافة المرشحين أيا كانت اتجاهاتهم الحزبية او السياسية وان يمتنع بالتالى المحافظون كل فى داخل محافظته عن مساندة او تأييد مرشحى الحزب الحاكم، وان تمتنع كذلك كافة الاجهزة الادارية او التنفيذية التابعة للمحافظ او الخاضعة لاشرافه عن التدخل.

ومن الواضح ان اشتراك المحافظين في المعركة يخل بقاعدة الحيدة الواجبة ويؤثر فى الناخبين الذين يرغبون فى التصويب ضد مرشح الحزب الحاكم ومن ثم يتعين على المحافظين احترام هذه القاعدة احتراما مطلقا وهذه القاعدة من اساسيات المعركة الانتخابية وقد احترمتها جميع الوزارات فى مصر منذ سنة ١٩٢٣.. ففى سنة ١٩٢٤ جرت الانتخابات في عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم وسقط رئيس الوزراء ضد مرشح الوفد في دائرة صنفين بمديرية الشرقية احمد مرعى والد المهندس سيد مرعي.. ثم جرت انتخابات حرة سنة ١٩٢٦ ثم ١٩٣٠ .. وكذلك فى الانتخابات التى اجراها على ماهر سنة ١٩٣٦، واخيرا الانتخابات التى جرت في يناير ١٩٥٠ فى عهد وزارة



حسين باشا سرى وقد احترمت هذه القاعدة بصفة مطلقة وكان محرما على المديرين في هذا الوقت ان يشاركوا بالرأى او التوجيه او الحضور او التأييد في الانتخابات كافة وعلى كافة مستوياتها مراعاة لقاعدة اساسية هي قاعدة الحياد المطلق.

اما الضمانة الثانية فهي ان تجرى الانتخابات في جو من الحرية وان يتمتع المرشحون سواء في ابداء الاراء السياسية او الاتصال بالناخبين او عقد الاجتماعات والمؤتمرات بهذه الحرية.

وقد يكون من المناسب ان يوقف العمل بكافة القوانين المقيدة لهذه الحرية بحيث يكون المرشح حراً في داخل دائرته الانتخابية في ادارة معركة دون رقابة مما سوف يبعث الطمأنينة في قلوب الناخبين ويحثهم في النهاية على المشاركة في الانتخابات بعد ان عزفوا عنها منذ يونيو ١٩٥٧ حتى الآن.

وماذا عن الضمانة الثالثة؟

– انها النزاهة والمحافظة على سلامة العملية الانتخابية.. وهذه النزاهة

تستلزم ان تجرى الانتخابات تحت اشراف المجلس الاعلى للقضاء بحيث يرأس القضاة جميع اللجان سواء منها اللجان العامة في المحافظات والمراكز او اللجان الفرعية وان يجرى التصويت بعيداً عن مقار مراكز الشرطة ويمكن مثلاً اجراء الانتخابات على مدى خمسة ايام يخصص منها يومان لمحافظات الوجه البحرى ويومان لمحافظات الوجه القبلى واليوم الخامس للقاهرة والاسكندرية وبورسعيد على ان تعلن النتائج في اليوم السادس مثل ما يحدث في الهند وهناك تجربة حيث جرت الانتخابات في مديريات الوجه القبلى في ٣١ من مارس سنة ١٩٣٨ اما مديريات الوجه البحرى فقد جرت الانتخابات في ٢ من ابريل وكان عدد السكان ١٤ مليونا فكيف وتعداد السكان ٦٠ مليونا لا ينفذ هذا؟!

ولعل القدوة التي يتعين الاقتداء بها في هذا الشأن هو ما يجرى حاليا في الانتخابات في الهند والباكستان وتركيا.

وعن الضمانة الرابعة يقول سكرتير عام الوفد انها المساواة المطلقة في استعمال اجهزة الاعلام سواء الاذاعة او التليفزيون واسوة بما هو متبع حاليا في جميع الدول الاوروبية وحوض البحر المتوسط واليونان وتركيا والمغرب وتونس. على ان يعطى لممثلى الاحزاب فترات زمنية محددة ومتساوية لعرض برامج الاحزاب التي يمثلونها وشرحها للناخبين شرحاً وافيا وان تتساوى هذه الفترات بين جميع الاحزاب ولعل في هذا الشأن اضيف ما رأيته في الانتخابات التي جرت في فرنسا مؤخراً حيث اعطيت للاحزاب فترات زمنية متساوية وخصصت لها قناة خاصة لعرض برامج الاحزاب هذه هي في رأينا الضمانات الاربع التي تجعل من المعركة الانتخابية القادمة معركة نظيفة ومعبرة عن رأى الشعب في اختيار المرشحين وتطلعاته في تقرير مصيره ولاسيما ان الحاكم لو ضمن للاحزاب المبادىء التي رسمناها لكان في احترام هذه الضمانات ما يبشر بالخير ويبعث على الطمأنينة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٠

وراء الكواليس

قائمة.. ولا فردى!

أثارت التصريحات الأخيرة لعدد من قادة المعارضة والتي نشرت بصحيفة الأهرام الأربعاء الماضي الجدل مجدداً حول الطريقة التي ستجرى على أساسها الانتخابات المقبلة.. وفيما إذا كانت ستجرى بالنظام الفردى.. أم بنظام القائمة.

كانت الأهرام قد نشرت تصريحات لقادة المعارضة أكدوا فيها تمسكهم بنظام القائمة النسبية.

يذكر أن الرئيس مبارك كان قد أعلن أن الانتخابات ستتم وفق نظام الانتخاب الفردى.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / يوليو ١٩٩٥

محكمة النقض تقضي ببطلان انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ بميت غمر

كتب جمال إمبابي:

قضت محكمة النقض في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٩ من يونيو الماضي برئاسة المستشار عبد المنعم دسوقي ببطلان انتخابات مجلس الشعب الماضية التي أجريت في السادس من ديسمبر عام ١٩٩٠ من دائرة بندر ميت غمر.

كان محمد رزق عضو اتحاد المحامين العرب والمرشح المستقل قد تقدم بالطعن في نتيجة انتخابات الدائرة ١٦ بندر ميت غمر، والتي فاز فيها الفريق طيار سعد الدين الشريف، وقدم حافظة مستندات تشير إلى وقائع تزوير وتدخل سافر من قبل الحزب الوطني.

أثبتت المحكمة في حكمها وقائع التزوير والتي تمثلت في تصويت الموتى والمسافرين وتقفيل صناديق بأكملها وعدم مطابقة محاضر الفرز، وخلط البطاقات والأصوات كما سبق وتم طرد مندوبي المرشح المستقل، كما تم شطب توقيعات رئيس اللجان والأمين وإثبات توقيع آخر في اللجنتين ٢٦، ٣٩ وكذلك عدم توقيع الأمين في محضر اللجنة ٥٢ وتوقيع الرئيس والأمين والأعضاء بخط واحد بقلم واحد في اللجنة ٥٧، وعدم إيضاح مقرر اللجنة رقم (٧٠)، وشطب توقيع الأمين والرئيس باللجنتين ٧٤، ٧٩، وغيرهما من اللجان.

قررت المحكمة قبول الطعن المقدم من محمد رزق ببطلان الانتخابات وإرسال الأوراق إلى مجلس الشعب لاتخاذ اللازم. ويعتبر هذا آخر طعن تنظره محكمة النقض بالنسبة إلى مجلس الشعب الماضي.

الحكومة تبحث تطبيق نظام الفردى والقائمة فى الانتخابات القادمة

التقارير تحذر من سقوط مرشحى الوطنى فى ظل النظام الحالى



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٥

تدرس الحكومة فى سرية تامة مشروع قانون جديد يحتمل صدوره قبيل فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب القادمة..

ويقضى المشروع الجديد باجراء الانتخابات البرلمانية القادمة وفقا لنظام ٥٠٪ قائمة + ٥٠٪ فردى فى جميع الدوائر الانتخابية بالبلاد.

ويهدف المشروع الى البحث عن مخرج لعناصر الحزب الوطنى التى اشتكت كثيرا من احتمال سقوط العديد من رموزها فى الانتخابات البرلمانية امام عناصر المعارضة.

وكانت أجهزة رقابية عليا قد رفعت تقارير الى المسئولين بالبلاد اكدت فيها تدنى شعبية الحزب الحاكم وتنامى قوة المعارضة..

وكشفت التقارير عن حدوث حالات تزوير واسعة فى مجلس الشورى كانت السبب الرئيسى وراء نجاح عناصر الحزب الوطنى فى الانتخابات...

وقد حذرت التقارير من استمرار سياسة التزوير بما تشكله من خطورة على امن المجتمع وتشويه لوجه النظام بالداخل والخارج..

وكان الرئيس حسنى مبارك قد أكد فى تصريحاته التى ادلى بها فى اعقاب حضوره تخريج الدفعة ٢٣ من كلية الدفاع الجوى يوم الاحد الماضى ان اسلوب الاداء بالصوت الانتخابى سوف يلتزم بالقانون وفى ذات الوقت ليس هناك ما يمنع من ان ندرس تجارب الدول الديمقراطية التى سبقتنا لنستفيد من تطوير نظمنا.

وقد اعتبر المراقبون ان تصريحات الرئيس تحمل اشارة واضحة على النية فى تغيير نظام التصويت الانتخابى خلال الانتخابات المقبلة بما يفضى الى اجراء الانتخابات وفق نظام ٥٠٪ للقائمة + ٥٠٪ للفردى.

وكان مسئول كبير قد طلب من صحيفة الاهرام اجراء تحقيق مع عدد من زعماء المعارضة لتدعيم فكرة القائمة والفردى وقد نشر التحقيق فى الصحيفة يوم الاربعاء الماضى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالي

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٥

آفاق

يكتبها اليوم

لواء شرطة متقاعد . **كمال حافظ**

بل زوروا .. ياسيادة الرئيس

ياسيادة الرئيس:- اشكوك إليك، فليس في طوق إنسان في زمان كزماننا وفي بلد كبلادنا ان يشكو الحاكم إلا لله ثم «يتظلم» إليك منك لعلي ملاق مما قيل عن سعة صدرك ما يجعلك تسمعنا فنخرج من دائرة إحاطتك فافرزت لنا اياما اراها ويراها كثيرون لا تحقق املا ولا تنقذ قضية ولا تخرج الإخوان.. في بلد غير بلدنا يستطيع احاد الناس ان يتظلم من الحاكم بإجراءات معلنة، اما في بلادنا فاين المهرب من قرص الشمس واين المفر من صلاحيات تكاد تسد مجرى الريح؟! فلا المواطن مواطن إلا برضاك، ولا الإنسان إنسان إلا بموافقتك - حقوق ورثتها واقنعك مستشاروك ان تمسك بها فامسكت والا تفلتها فما افلت - وهكذا حقوق الناس ياسيدي، رجل يولد في بلد فيستطيع ان يذهب إلى قصر الحاكم معلنا رفضه لوجوده، ورجل يولد في وطن يستطيع الحاكم فيه أن يذهب إلى رجل في عقر داره فياخذه إلى حيث لا تعلم له هوية ولا يعثر له على اثر.



المصدر : الأحـــرار

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٥

تبرعت ياسيادة الرئيس فى اخر حديث لك أمام قادة القوات المسلحة تبرعت بالقول بان الحكومة لم ولن تتدخل فى اية انتخابات، واسمح لى ياسيادة الرئيس إن اعـــارضك وان اشكوك لك وله ــ ودعنى افترض انّ ما قلته كحقيقة هو من نتاج ايحاءات حكومتك ـ وللحقيقة فلم اجدك ابداً ابعد عن الواقع إلا يوم ان قلت مـا قلت ـ فنحن ياسيدى فى بلاد لا تعرف حرية الانتخابات على طول عمرها المرير ـ واستطيع كضابط شرطة شغل منصبا مميزاً ان اقسم لك غير حانث انه لا توجد انتخـابات، ولا استفتاءات، عبرت عن حقيقة الراى العـام منذ سنة ١٩٦٩ حين تم اختيار ممثلى التنظيم السـياسى بعمل إدارى إلى يومنا هذا، وحتى الانتخابات التى اجراها المرحوم ممدوح سالم والتى سمحت بتمثيل عدد من المعارضين، حتى هذه لم تخل من تدخلات فى بعض الدوائر الانتخابية كانت كل الانتخابات فى زماننا، وعلى قدرما تعى ذاكرتنا تعبيرا عن راى جـهـة الإدارة وتلبيـة لشهواتها ـ لا اعين حكومة بذاتها ـ وإنما كل الحكومات سارت على هذا الدرب الوعر .. ووالله إنها لكبيرة ياسيدى.. والله إنها لكبيرة.

لقد عـاينت بعينى راسى ياسيادة بالرئيس ممثلين للامة يحصلون على عشرات الالوف من الاصـوات دون ان ينتخبهم جيرانهم أو اقاربهم، وكانوا فقط ضمن المشمولين برعـاية الحـزب الوطنى الديمـقـراطى ـ وشـاهدت السقوط المدوى لقادة راى انتخبتهم الجموع وبليل صار تصحيح الخيارات بحيث ذهبوا إلى زوايا نسيان ـ ليس قليلا ياسيدى ان يسقط كمال الدين حسين فى بنها وخالد محيى الدين فى كفر شكر ومحمود القاضى وعادل عيد وكمال احمد ومحمود عبد ومحيى الدين ابو العز فى الاسكندرية ـ لقد اختار حزبكم دوما البقاء على انفاس السلطة لأحد الاجلين ـ ليس بحلال عند الله ولا عند الناس أن ينجح مرشحو الحزب الوطنى فى انتخابات مجلس الشورى بعشرات الالوف من الاصوات والحقيقة التى يعلمها القاصى والدانى ان كل من حضر الانتخابات وادلى بصوته لا يتجاوز عدده المئات وان باقى الأصوات قد صار شغلها إداريا بما يتفق وهوى حكومتكم.

ليس بحلال عند الله ولا عند الناس أن يتم الاتفاق لنيلا مع حزب معارض لم ينجح فى اية انتخابات سابقة على الدخول كديكور للديمقراطية ثم يمنح عـددا قليـلا من الكراسى الانتخابية مقابل قبوله لهذا الاتفاق ويصبح امينه العام زعيما للمعارضة ـ ليس بحلال عند الله ولا عند الناس ان يدخل المعارضون معاركهم الانتخابية مع كل مواريث السلطة من عهد اسماعيل صدقى إلى يومنا هذا، فيطارد مندوبوهم فى اللجان ويدخل البلطجية إلى المقار كحل نهائى إذا ما عجزت القوى المقيمة داخلها عن التصرف واعطاء من لاحق له كل الحقوق وحرمان الناس من حرية اختيارهم.

ليس بحلال عند الله ولا عند الناس أن يتم التعيين فى مجالس تشريعية المفروض ان تخضع لاختيار حر، وان يكون التعيين لكل الراضين الخاضعين الملتزمين واصحاب المصالح والرافعين الايدى تاييدا لكل قانون ترضاه السلطة حتى ولو كان خرقا لكل حق وضياعا لكل قضية ـ ليس بحلال عند الله ولا عند الناس أن يعود هؤلاء الذين ارتكبوا جريمة قانون الصحافة اللقيط إلى مقاعدهم الانتخابية لمجرد رضا السلطة عنهم وبحثها الدؤوب عن كل اصحاب الايادى الزمبركية التى ترتفع إلى سقف البرلمان حين تعرض اى مادة لقانون شاذ تعرضه سلطة ترى أن عقلها وحدها اكثر رجاحة من عقول كل الناس، وهكذا ياسيدى بالديمقراطية يتم اغتيال الديمقراطية وتصبح مجرد إدعاء ليس هناك دليل واحد على وجوده.

لقد قلنا حقيقة كل مالدينا وذهبنا إلى بيوتنا امنين كشهادة حضارة لك ولبلدنا، ومع استثناءات عديدة، سمح لنا ان نكون غطاء لاناء ينفس عن بخار الماء عند الغليان ـ ولكن لم تتجاوز كلماتنا «طق الحنك» ولم تستمع إلينا يوما بل وقلت انك لا تقرأنا.

ولقد تقدمت المعارضة ببعض شروط تنظيمية للعملية الانتخابية سيئة السمعة تضمن نوعاً من الحيدة فما استجابت حكومتكم ياسيدى لمطالب المعارضة، وامسكت بصلاحيات مضللة من اجل الوصول إلى البرلمان بهؤلاء الذين وافقوا على كل شئ ولم

يعترضوا على ساقطة - إنني أسائل ضميركم ياسيدي، ما معنى رفض استخدام الصناديق الزجاجية بدلا من الصندوق الخشبي سيئ السمعة إلا الاصرار على إلتواء وتزوير وتزييف لإرادة الناس؟! وما معنى رفض التوقيع ببصمة الأصبع امام اسم الناخبين ان لم يكن بحثا عن أصوات الموتى والمهاجرين والغائبين يأسا وغضبا؟! وما معنى رفض الاشراف القضائي على العملية الانتخابية إلا سهولة التأثير على موظفين إداريين تابعين للسلطة تكافئهم وتعاقبهم للوصول بمركب الحكومة إلى شواطئها آمنة سالمة؟! إن حكومة ترفض مثل هذه الطلبات تعلن للدنيا كلها انها زورت الانتخابات وانها ستزورها.

لقد عزف رجال الأمة وقادة الفكر عن ترشيح انفسهم بعد ان علم القاصي والداني ان العقول غير مطلوبة، بل هي مطاردة وملعونة، وأن كل المطلوب رجل احاطت به مصالحه فقادته إلى مراكب الحكومة حيث كل المصالح بعون الشيطان مقضية - هل تتصور ياسيدي برلمانا يخلو من د. حلمي مراد وعادل حسين وفريد عبد الكريم وعادل عيد وطلعت مسلم ومحمد فايق ومحمد حسنين هيكل ود. حكمت أبو زيد والفريق سعد الدين الشاذلي ومحفوظ عزام ثم يدخله تجار الممنوعات والعملة ورجال المافيا والناهبون واصحاب الأيدي التي تستحق قطعها؟! هل يتصور احد الا تدخل د. نعمات فؤاد و د. عزيز صدقي وغيرهما كثيرون برلمانا يمتنع دخوله إلا على هؤلاء السعداء الراضين مبتسمي الوجوه كاننا حققنا كل شئ او كان قاهرتنا عادت كما كانت مركز الدائرة لكل ما حولها؟.. كأن فلسطين عادت والقدس تحررت وتوقفت مذابح المسلمين في كل مكان؟!

دعني اقص عليك مكالمة تليفونية جرت - قبل عهدك - بين وزير للداخلية ومدير امن - اصبح محافظا - لاحدى المدن الساحلية -

شوف يافوزي، التعليمات صدرت باسقاط كل مرشحي المعارضة، وعليك انت ان تتصرف.

ايوه يافندم بس مرشحين الحزب ضعاف جدا ومحدش تقريبا يعرفهم واحنا بعتنا تقارير قلنا انهم كلهم تقريبا رايحين يسقطوا.

اتصرف، عاوز صناديق جديدة، عاوز عدد اكبر من الضباط عايز امن مركزي اطلب اي قوات - المهم ولا واحد من دول ينجح.

كلهم يافندم؟!

كلهم يافوزي .. هي دي التعليمات .. ودي تعليمات الريس شخصيا.

الأمر لله يافندم .. حاضر.

وجرت بعد هذه المكالمة أبشع عملية انتخابية صار فيها التلفيق ظاهرا للعيان - وفي احدى الدوائر كان أحد كبار الضباط مشرفا على انتخاباتها وهو اللواء ف . ف - واكتشف بمحض الصدفة أن هناك اصواتا وضعت بليل في صناديق الانتخابات قبل بدء العملية الانتخابية، فانصرف إلى منزله منتويا تقديم استقالته وبقي في منزله لحين انتهاء العملية الانتخابية ولأنه كان صديقاً وابن دفعة فقد استطعت اقناعه بعدم تقديم استقالته وبانه قد أنقذ ضميره من الاشتراك في هذه المهزلة.

وفي هذه الانتخابات أعلن صحفيا نجاح كمال الدين حسين وخالد محيي الدين في دائرتيهما وباغلبية كبيرة، ثم جاءت التعليمات فاسقط خالد واعيدت انتخابات كمال الدين حسين ليسقط في انتخابات الاعادة، وكنا أمنيا قد نصحنا بعدم اسقاط كمال الدين حسين وإلا فإن بنها ستحترق، واحترقت محطة سكة الحديد و بعض المنشآت بعد اسقاط الرجل ولوزير الداخلية يومها مقولة مشهورة «إن نجاح كمال الدين حسين هو سقوط شخصي للسادات» هذه ياسيادة الرئيس سنن حكومتكم وكل الحكومات من قبلها وستبقى كل الحكومات على هذا النمط مالم تصدقنا ياسيدي فتحفظ لهذا البلد شرفه وتحفظ للصوت الانتخابي حرمته.

ادعوك سيدي الا تصدقني، بل وادعوك ان تصدق المحيطين بان العملية الانتخابية لا ياتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها - كل ما أرجوه لك ان ترسل محايدين من رجالك لمتابعة العملية الانتخابية، من يوم الترشيح إلى يوم الانتخاب، تصرفات المحافظين ورجال الإدارة، مهزلة المندوبين لمرشحي المعارضة، تقييم رجال الحكم تبعا لنتيجة الحزب الديمقراطي في محافظاتهم، الانحياز الإعلامي الصارخ



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٥

والرشاوى الانتخابية - التضييق على مؤتمرات المعارضين والتوسع فى مؤتمرات المؤيدين - ثم ليذهب إليك مندوبوك «المصابون» بملاحظاتهم وتأكد ساعتها ياسيدى أنك لن تقول ماقلت فنحن نربأ بك أن تساهم ولو بالاقرار بهذه العملية المهينة لأى شعب.

ويهمنى ياسيادة الرئيس ان اوضح لك إننى لا مطمع لى فى شئ من وراء كلماتى فهى لوجه الله، لن ارشح نفسى معارضاً، ولم يعد فى العمر ولا فى الصحة ما يتسع لأهداف شخصية لم تكن يوما ضمن جدول اعمالى الذى كان عن آخره لحساب وطن ارجو له السعادة والسؤدد والعودة إلى قيادة امته العربية والإسلامية.

وأصارحك القول ياسيادة الرئيس أن نجاتك من حادث الشروع فى قتلك قد اعطاك شعبية لم يسبقك إليها إلا عبد الناصر، ونحن شعب يرفض التغيير فى الخارج أو من الخارج - ولم يعد هناك ما تخشى منه إذا قدمت للناس معركة انتخابية نظيفة يصل إلى البرلمان فيها هؤلاء الذين وقفوا إلى جوارك من المؤيدين والمعارضين.

والله ان فى هذه الأمة عقولا لو لم تحارب ولو لم يواجهها العنت والتضييق والمصادرة لصارت خير أمة اخرجت للناس، ولكنه قدرنا ياسيادة الرئيس أن يصير العقل لعنة وأن تصبح المصالح الذاتية مكان الوطن وان يصبح الفرد اكثر اهمية من الأمة وأن ننفى انبل مالدينا وأن تختار «زيط ومعيط ونطاط الحيط».



لقطات برلمانية

●● احتشد المئات من اهل القرية في المؤتمر الذي عقده المرشح للانتخابات . لم يكن هذا المرشح هو الشخص المرموق لدى الجماهير , فامامه خصم يتمتع بشعبية كبيرة .. وتدل كل التوقعات على ترجيح فوزه في الانتخابات . ولكن المرشح الذي يقف اليوم امامهم فجر قنبلة في الاجتماع عندما قال : لاتنتخبوا « فلانا » يقصد المرشح الثاني الذي يتمتع بحب الجماهير ! ويستطرد قائلا : من ينتخبه يرتكب اثما كبيرا .. فهو « ديموقراطي » ..

هل تعرفون مامعنى هذا ؟ معناه انه شيوعي على « مذهب الديموقراطية » !

وعندما لاحظ المرشح ان علامات عدم الفهم تعلو الوجوه .. اخذ يشرح لهم قائلا : الاسلام فيه عدة مذاهب : شافعي ومالكي وابوحنيفة وحنبل « والمسيحية فيها الارثوذوكسي والبروتستنتي » والشيوعية فيها الديموقراطي و« التقدمي » . وطبعا انتم تعرفون ان الشيوعية ضد الدين ! .

وهاج المؤتمر .. وتعالت الصيحات . وانصرف المرشح وهو يفرك يديه فرحا بما انجزه ..

وبعد ايام احتشد الآلاف في نفس القرية .. حول مرشحهم المحبوب .. وقابلوه بالتصفيق الحاد والهتاف .. ولكن اصواتا ارتفعت تسأل المرشح : هل انت صحيح ديموقراطي .. وابتسم المرشح وكان مثقفا وقال بفخر :

- نعم .. انا ديموقراطي مائة في المائة !

وانقلب الحال في المؤتمر واخذ الناس ينصرفون واحدا بعد الآخر .. حتى لم يبق في المؤتمر الا هو واخوته واقاربه ... ووقف حائرا وهو لايعلم انه وصم نفسه بالشيوعية عندما قال انه ديموقراطي !

هذه حكاية من زمان .. ويطيب لي احيانا ان اعود بالذاكرة الى الماضي .. لاستعرض اساليب الدعاية في الانتخابات زمان .. وهل حدث تطور في هذه الاساليب .. ام مازال معظمها يعيش بيننا حتى الآن .. وان اختلفت الادوات والمحتوى ..

والمرشح الذي فجر القنبلة ..

اذا حللنا تصرفاته . نجد انه لجأ الى سلاح الاشاعة .. يحارب بها خصمه .. مستغلا جهل المستمعين له .. وتأخر وعيهم . ولكن وعي الناخب الآن اصبح شديدا .. ومايتلقاه من ثقافة عن طريق الراديو والتليفزيون . وسفر اهل الريف باعداد ضخمة الى الخارج .. لذلك فان من يطلق الاشاعة اليوم وسط الناخبين .. لابد ان يعد لها اعدادا محبوكا .. فيه سمات العصر .. وملامحه .. ويتمشى مع احداث المجتمع الجارية .. حتى تجد لها آذانا تسمع وعقولا يحتلها شبح الاشاعة .

تسألونني . ماذا حدث لصاحبنا مطلق الاشاعة .. و« لصاحبه » « الديموقراطي » .. اقول لكم سقط الاثنان في الانتخابات .. فالاول لم تنفعه اشاعة .. والثاني لم تنفعه ثقافة .. ونجح « ثالث » .. مرشح مغمور .. لم تكن اية توقعات تنتظر ان يحصل حتى على تأمينه .. فاصبح نائبا بالصدفة .. خدمته ظروف لم يحسب حسابها ..

هذا الثالث النائب بالصدفة .. يختلف عن « المرشح القناص » .. ولكن هذا موضوع آخر .

عبدالفتاح الديب



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٥

هل تجري الانتخابات في سبتمبر؟!

بقلم: حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

تداولت الأقاويل وتناقلت الأخبار في دهاليز الأحزاب.. حول احتمال اجراء انتخابات مجلس الشعب في سبتمبر وذلك منذ اكثر من شهرين.. حتى جاء من يسألني: هل حقيقة هذا الخبر؟!

قلت: وهل أنا جهة رسمية.. أو ذو قربى من الحكومة حتى أنبئك بالخبر اليقين؟!

.. ولكن لكي نجد اجابة صحيحة على هذا التساؤل.. علينا ان نرجع الى الدستور.. فيما يقول بالنسبة لهذا الافتراض فمن عمر المجلس لدورة انتخابية تنص المادة ٩٢ منه على الآتي: «مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، ويجري الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته» ولما كان أول اجتماع لهذا المجلس هو يوم ١٢ ديسمبر ٩٠ إذن فيبقى على انقضاء الخمس سنوات خمسة أشهر إلا يومان تنتهي في ١١ ديسمبر ٩٥. ولكن لعل حكم الفقرة الثانية هو الذي يحكم موعد الانتخاب وبداية المعركة الانتخابية وتاريخ انتهائها إذ تنفيذا لهذا النص تجري اجراءات الانتخاب «فتح باب الترشيح والطعون وإعلان أسماء المرشحين وبدء الدعاية الانتخابية ويوم الانتخاب وتاريخ الاعادة واعلان نتيجة الانتخاب».. ثم جلسة حلف اليمين التي بمقتضاها يضحى المرشح الفائز عضوا.. وبدون أداء اليمين أو بتخلفه لا يكون مكتسبا العضوية. كل هذه الإجراءات ينبغي أن تتم وتكتمل خلال المدة ما بين ١٢ اكتوبر الى ١١ ديسمبر ولكن لا يعني ذلك انها لابد أن تبدأ يوم ١٢ اكتوبر بالضبط بل يجوز أن تبدأ بعد ذلك باسبوع أو بعشرة أيام إذ أن الإجراءات السابقة قد يصدر قرار وزير الداخلية بأن تقتصر على شهر ونصف شهر أو أربعين يوما أو حول ذلك وقد أجاز القانون له ذلك إذ ان نص مادة الدستور حدد لفظ «خلال» الستين يوما كما وانه ما دامت الدولة تحافظ على شكل الدستور ونصه بأن المادة ١٣٦ من الدستور تحكم أيضا عدم الاخلال بتقصير مدة المجلس أو حله خلال قيامه إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب على الوجه الآتي:

«لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال الثلاثين يوما فاذا أقرت الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم الحل أصدر رئيس الجمهورية قرارا به ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء. ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لاتمام الانتخاب» إذن فاذا كانت هناك نية لإجراء

... سبتمبر فلن يكون من السهولة أن يتيسر ذلك لصاحب القرار حيث أنه ستمتد بناء على ذلك فترة الإعداد لتجديد انتخاب المجلس بعد حله. مدة ثلاثة أشهر ونصف اذا احتسبت من ١٢ نوفمبر ٩٥ وجد أنها تقترب من نهاية أغسطس وهذا لن يكون بحال حيث أن الحكومة في أجازة الصيف وحيث أنه وهذا مستخرج ومستمد من أحاديث وتصاريح وخطب ممن بيدهم الأمر أو القرار وحيث أن القيادة السياسة مستريحة كل الراحة لأداء هذا المجلس كما وأنه ليس هناك من ضرورة لاتخاذ هذا الاجراء وليس في الامكان أبدع مما كان! ولنترك فرصة لأجهزة الإعلام الحكومية لتعلن وتطنطن بأن الديمقراطية في مصر في أروع صورة وأمتن بنيان فها هو مجلس الشعب يقضي مدته دون حل!! فكأن حل المجالس التشريعية هو القاعدة.. وليكون هناك مجلس ولو بصورته الهلهلة التي واجه بها الشعب مطعونا على نصف أعضائه.. مدموغا بتحقيقات محكمة النقض والتي انتهت بالرأي الى بطلان انتخاب مائة عضو وعدم أحقيتهم في الجلوس على مقاعدهم وفي أثناء هذا المجلس الذي ولو كان قد حقق ما لم تأت به الأوائل ليكفي أن تطمس صورته وتسود صفحته ويعتبر من أسوأ المجالس النيابية في تاريخ حياتها البرلمانية بإصداره القانون ٩٣ لسنة ٩٥ بالاعتداء على حرية الصحافة وتمريره بهذه الصورة القبيحة ذات ليل ومن ثم فلا يتيسر ولا يمكن اجراء الانتخاب في سبتمبر بحال!! بل اذا قدم موعد اجرائها ولو قبل نهاية اكتوبر بشهر فتكون باطلة ما لم يجر استفتاء على الحل!!

شمعات سياسية!!

نقيم التماثيل من ثلج.. ثم نشكو من أنها تذوب!! «مثل ألماني»

قيل للأعمى: إن الشمع غلا ثمنه.. قال: هذا أمر لا يعنيني! «مثل يوناني»

الشمع الكثير.. يحرق الكنيسة «مثل ايطالي»

إن ظلام العالم كله.. لا يطفئ ضوء شمعة!! «مثل صيني»



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٥

طوارىء في الأحزاب استعدادا للإنتخابات البرلمانية

تحالف استراتيجي بين حزبي الأحرار والعمل وجماعة الاخوان

لجنة مالية وإعلامية من قوى التحالف لتوفير مصروفات الدعاية

كتب فيصل مصطفى :

تعيش الاحزاب المصرية حاليا في حالة إستنفار وطوارىء قصوى ، إستعدادا لانتخابات مجلس الشعب المقرر إجراؤها في شهر نوفمبر القادم قامت امانات الاحزاب المختلفة بتشكيل لجان متخصصة لإعداد برامجها الانتخابية ، والقيام بجولات في المحافظات المختلفة للتعرف على مدى شعبيتها واختيار افضل العناصر ، المتوقع ترشيحها وقررت الاحزاب عرض برامجها الانتخابية واسماء مرشحيها في شهر اغسطس وسبتمبر القادمين وقد قامت « الشارع الحزبي » بجولة في مقار الاحزاب للتعرف على خطة تحرك الاحزاب واستعداداتها واهم الاجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن حتى الآن ..

وفي البداية .. إلتقينا بـ محمد فريد زكريا وكيل حزب الأحرار وعضو مجلس الشورى الذي قال أن الحزب قرر إتخاذ إجراءات هامة بشأن الانتخابات ، التي لم يتضح اسلوب إجرائها بشكل رسمي حتى الآن .. هل ستجرى بنظام القائمة ، أم ستجرى بالنظام الفردي ؟ المهم أن اهم القرارات التي اتخذها الحزب هي التحالف الاستراتيجي مع حزب العمل والإخوان في حالة تعثر تنفيذ استراتيجية الحزب بعمل قائمة خاصة بالمعارضة والمستقلين .. وستكون هذه القائمة في مواجهة قائمة الحزب الوطني من هنا سيكون المواطن امام خيارين إما أن يبقى على الوضع الحالي عن طريق إختياره لقائمة الوطني أو يميل الى التغيير عن طريق التصويت لصالح قائمة المعارضة .

وفي حالة إجراء الانتخابات بالنظام الفردي ، فسيتم التنسيق مع كل الاحزاب بشرط أن يحصل كل حزب على حصته من الدوائر ، يتم إخلاؤها لمرشحيه وتلتف جميع قوى المعارضة حوله ، وتدعمه في معركته وذلك لانجاح مرشحيه ويشير الى أنه تم تشكيل لجنة إعلامية وسياسية ومالية من قوى التحالف للتنسيق وتوفير قيمة المصروفات

ويقول ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا ورئيس لجنة الوفد بالقاهرة أنه تم تشكيل لجنة إنتخابية ، تكون مهمتها الاتصال المستمر بـ لجان المحافظات المختلفة ومن المعروف أن كل محافظة ترسل للهيئة العليا اسماء مرشحيها وتعتبر لجنة القاهرة أول من ارسلت أسماء مرشحيها للهيئة ، وتم تقديمها لرئيس الحزب لينظر فيها ويشير الى انه من الممكن حدوث بعض التعديلات على هذه الاسماء قبل الاعلان النهائي عنها ، في حالة حدوث تنسيق مع الاحزاب ويضيف سراج الدين ، أن هيئة مكتب القاهرة تعتبر في حالة انعقاد مستمر ، لتضع السياسة الاعلامية للحملة الانتخابية ولاختيار المندوبين الذين يراقبون الانتخابات ، ويراجعون الجداول الانتخابية .

وأشار حامد محمود عضو المكتب السياسي للحزب الناصري انه تم تشكيل لجنة إنتخابية برئاسة الامين العام وتم إختياره مقررا لها وتضم امناء اللجان المركزية على مستوى الحزب وعقدت اللجنة إجتماعات مع امناء المحافظات وقدمت تصورها عن دور الحزب في الانتخابات القادمة ، واهم العناصر المقرر ترشيحها وعقدت اللجنة اجتماعها قبل الاخير الاسبوع الماضي ، للاطلاع على تقارير امناء المحافظات وسيتم عرض نتائجه في اجتماع المكتب السياسي القادم برئاسة ضياء الدين داود الأمين العام .

ويقول حسين عبد الرازق امين اللجنة السياسية في حزب التجمع ان الحزب بدأ منذ العام الماضي استعداداته لانتخابات مجلس الشعب القادمة

وفي إطار الاستعداد للانتخابات القادمة .. قام الحزب بتشكيل لجنة إنتخابية برئاسة الدكتور رفعت السعيد الامين العام وعضوية حسين عبد الرازق وعقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات لصياغة البرنامج الانتخابي ووضع معايير لإختيار المرشحين وأرسلت لجان المحافظات إقتراحاتها الخاصة بالمرشحين ، وتدرس اللجنة الانتخابية حاليا هذه المقترحات ومن المقرر أن تنهي اللجنة اعمالها في منتصف الشهر .

ويقول عبد الحميد بركات امين التنظيم بحزب العمل ، أن الحزب يعمل على ثلاثة محاور ، يتمثل المحور الاول في إختيار المرشحين والثاني في الضغط على ضرورة توافر الضمانات اللازمة لنزاهة العملية الانتخابية ويتمثل المحور الثالث في التنسيق مع الاحزاب الاخرى ويؤكد أن الصورة النهائية لبرنامج واسماء مرشحي الحزب ستظهر في شهر اغسطس القادم اعتزام الحزب ترشيح أعضاء له في جميع المحافظات على مستوى الجمهورية ، لكنه لم ينزل في جميع الدوائر .

فكرة!

اصدرت محكمة استئناف القاهرة حكما هاما وخطيرا برياسة المستشار اسعد بشاى وعضوية الاستاذين عبدالجواد متولى ومحمد صالح . فقد حكمت على رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية بان يدفعا مائة الف جنيه للدكتور محمود مدحت عبدالهادى تعويضا له عن اسقاطه فى الانتخابات لعضوية مجلس الشعب .

وحكمت المحكمة بان الدكتور عبدالهادى اصيب باضرار ادبية بالغة . وهى حرمانه من تمثيل الشعب والنيابة عنه . وهو ضرر لا يكفى اى مبلغ من المال للتعويض عنه وانما يكفى لمجرد مواساة الضرر وجاء فى حيثيات الحكم انه توجد بطاقات راى باطلة ادرجت على انها بطاقات صحيحة . ولم يتم حصرها . كما وجد خطأ فى التسجيل فى نماذج قيد بطاقات الرأى نتج عنه فروق لصالح كل مرشح . وكانت محكمة النقض قد سجلت فى حكمها المخالفات التى حدثت فى عملية الانتخاب

وجاء تقرير محكمة النقض والخبير المنتدب لبحث الطعن يؤكد التلاعب الذى حدث فى الانتخابات . الا ان لجنة الشئون الدستورية التشريعية بمجلس الشعب انتهت الى قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا رغم ما اثبتته تحقيقات محكمة النقض وتقرير الخبير المنتدب لبحث الطعن عمدا وعدم عرضه على مجلس الشعب الذى يتعين عرض القرارات عليه عملا بالمادة ٩٣ من الدستور وكذلك عدم مناقشة قرار لجنة الشئون الدستورية بالمجلس .

ونحن ننشر هذا الحكم لانه يثبت ان محكمة النقض ومحكمة الاستئناف اصدرتا حكمين ببطلان هذه الانتخابات . ومع ذلك لم تحترم الحكومة هذه الاحكام . ويخيفنا ان يتكرر هذا الموقف الغريب فى الانتخابات الحرة . واجب الحكومة ان تحترم احكام القضاء .

مصطفى أمين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٤ يوليه ١٩٩٥

الطعن فى انتخابات النقابات الفنية

تقدم ١٢٠ عضواً من أعضاء الجمعية العمومية لنقابة المهن السينمائية بطعن فى صحة إجراء عملية انتخاب مجلس النقابة بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٩ .. وفى نقابة المهن الموسيقية تقدم ٢٣ عضواً من أعضاء الجمعية العمومية بطعن ضد نقيب الموسيقيين لأنه تم إدراج أسماء المئات ممن لا يحق لهم حضور الجمعية العمومية فى كشوف الجمعية .

الجدير بالذكر أن حمدى أحمد وكيل نقابة المهن التمثيلية ، وصلاح عرام النقيب السابق للموسيقيين قاما برفع دعوى مماثلة تطالب بوقف إجراء انتخابات النقابات الثلاث . ■



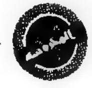
المصدر : مايو

التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٥

الأمانة العامة بدأت تلقى الترشيحات لمجلس الشعب

الشاذلى: نرحب بالمعارضة فى انتخابات .. الشعب فيها هو الحكم

تقييم دقيق للنواب الحاليين - وجوه جديدة .. من الشباب والمرأة



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٠

كتب - كمال الدين حسين ومهدى ابوعالية :

طلبت هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطنى برئاسة د. يوسف والى الأمين العام للحزب من أمانات الحزب بالمحافظات الاستعداد من الان لانتخابات مجلس الشعب التى تجرى آخر نوفمبر القادم .

صرح بذلك « لمايو » كمال الشاذلى الأمين العام المساعد وأمين التنظيم بالحزب الوطنى ووزير الدولة لمجلسى الشعب والشورى .

وقال أن الأمانة العامة بدأت تتلقى ترشيحات أمانات الحزب بالمحافظات للمرشحين فى الانتخابات القادمة تمهيدا لتجميع جميع ترشيحات المحافظات ورفعها لهيئة مكتب الأمانة للحزب لدراستها واقرار ترشيحات الحزب للعناصر التى سيخوض بها الانتخابات التشريعية القادمة .

واكد الشاذلى فى تصريحاته لـ « مايو » أن هناك تعليمات محددة لأمانات الحزب لتطبيق قواعد وضوابط الاختيار عند الترشيح ، وتتضمن حسن السمعة والشعبية والقدرة على حل مشاكل الجماهير ومعايشتها معايشة حقيقية وهى شروط عامة وقواعد محددة يضعها الحزب فى كل انتخابات ويلتزم بتطبيقها لضمان ترشيح أفضل العناصر فى الانتخابات القادمة .

وقال الشاذلى أن الامانة سوف تجرى تقييما دقيقا لأعضاء مجلس الشعب الحاليين قبل اقرار الترشيحات بصفة نهائية .

وردا على سؤال حول دخول أحزاب المعارضة الانتخابات التشريعية القادمة .. رحب الشاذلى بدخول أحزاب المعارضة الانتخابات التشريعية القادمة فى ظل منافسة حرة وشريفة الحكم فيها هو شعب مصر ، وفى هذا المناخ الديمقراطى الذى تنعم به مصر بقيادة الرئيس حسنى مبارك .

واختتم الشاذلى تصريحاته « لمايو » أن الحزب الوطنى لديه كوادر وقيادات وأن المشكلة التى تواجهه هى كيفية الاختيار من بين أفضل العناصر الذى يزخر بها الحزب فى كافة التخصصات مؤكدا أن وجوها جديدة من الشباب والمرأة سيتم الدفع بها فى الانتخابات .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٥

ذيل الذئب!

حالة من الغضب تسود الآن مثقفي إحدى دوائر الشرقية بسبب إصرار أستاذ الجامعة على ترشيح نفسه مرة أخرى لانتخابات مجلس الشعب المقبلة.. أجمع المهتمون بالعمل السياسي بكل توجهاتهم على توجيه ضربة قاضية إلى «الأستاذ» في حالة إصراره على خوض الانتخابات. وكان كل مثقفي الدائرة قد ساندوا بقوة المذكور أملاً منهم في الخلاص من الراسمالي الذي لايجيد القراءة ولا الكتابة، وإيماناً منهم بأنه سوف يحرك المياه الراكدة في الميدان السياسي إلا أنه بعدما حصل على المقعد الحلم.. انتظر الشباب والمثقفون ماكانوا يحلمون به من نائب يعبر عن قضاياهم ويناقش تحت القبة وهو المتحدث اللبق، إلا أنهم فوجئوا بأن البيه الأستاذ يصفق للحكومة ولم يعترض يوماً، حتى ارتفع سعره وعلا نجمه واصبح وزيراً.. عاد الأمل مرة أخرى بعد أن أصبح النائب في موقع تنفيذي كبير في تحقيق الإصلاح على يد ابن دائرتهم، أصر الأستاذ على موقفه وخاب ظن مثقفي الدائرة حتى خرج الأستاذ من الوزارة.. عاد الأمل مرة أخرى إلى أهل دائرته بعد أن خرج من الوزارة مؤمنين بأنه «هيجيب الديب من ديله»، إلا أنه تعمد التصفيق والموافقة وإرضاء الحكومة بأي ثمن حتى أسقطته الدائرة في ١٩٨٧ أمام مرشح حزب العمل. ولم ييئس حتى عاد مرة أخرى مستغلاً قرار مقاطعة الحزب للانتخابات، ولكنه عاد بعد أن انكشف المستور واتضح أنه ذيل الذئب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : [illegible] ١٩٩٠

الناخب رأى

نائب حقيقى

الانتخابات القادمة فرصة ذهبية للناخبين لاختيار ممثليهم خاصة مع دخول جميع الاحزاب والقوى السياسية، وهو مايعنى اتساع نطاق الاختيار والتقييم لاختيار نائب حقيقى.. نائب يعرف حقوقه الدستورية والتشريعية مع دوره الخدمى والجماهيرى، بحيث لا يسقط من حساباته أيا منهما.. ونائب كهذا يخدم دائرته يختلف عن نائب يكتفى بالدور الخدمى على حساب الدور التشريعى، مما يعطى فرصة للترزية لإصدار القوانين المكبلة للحريات وإرهاب البلد وفرض حالة الطوارىء الدائمة عليه.

أحمد المهدى صفوت
نزلة عبد اللاه - ديروط



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٥



شكرا للحكومة على تأكيداتها الدائمة والمستمرة هذه الأيام، بعدم التدخل فى الانتخابات، ويكفى أن «رجالتها» حريصون دائما على نسبة ٩٩٪.. القيام «بالواجب»!!

عبدالنبى عبدالبارى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الميدان الجديد

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٥

لا تغيير

المناصب والأشخاص باقون. والتغيير فقط فى أسلوب العمل

الانتخابات حرة ومحاولات التحالف جميعها فاشلة

كتب - المحرر السياسي:

علمت «البلاغ الجديد» انه لايوجد أى اتجاه لإحداث اى تغييرات فى الاشخاص الذين يتولون مناصب كبيرة سواء فى الحكومة أو الحزب الوطنى، لأن ذلك التغيير قد يسبب ارتباكا شديدا فى الاستعداد للمعركة الانتخابية، كما أنه ثبت بالتجربة بالنسبة لصانعى القرار أن الاشخاص ينفذون عادة، السياسة التى تضعها المستويات العليا فى الدولة..

ولذلك رؤى أن الأفضل هو تغيير أسلوب العمل فى الأداء الحكومى.. بحيث يمكن تنفيذ السياسات التى توضع وبالتالى يمكن تخفيف شكوى الجماهير.

وقد اعد تقرير حول أسلوب العمل الجديد يتضمن: أن تحدد كل وزارة وإدارة خطة عمل لتنفيذها كل ثلاثة شهور فى إطار خطة عامة سنوية أوالخطة العامة الشاملة للدولة لأكثر من هذا.

وأن تراجع كل وزارة أوهيئة تنفيذ خطة كل ثلاثة شهور وتصرف حوافز ومكافآت على النجاح فى التنفيذ وعقوبات فى حال الإهمال والتسيب.

تصدر بيانات عن التنفيذ فى كل مرحلة وترسل للصحف والاذاعة والتليفزيون وأن يتحدث كل وزير عن نشاط وزارته ويتحمل مسئوليتها هو أمام الرأى العام على أن يجتمع مجلس الوزراء بصفة دورية لتنسيق العمل بين الوزراء وتأكيد المسئولية الجماعية للمجلس بحيث يكون لدى كل وزير علم بما يحدث فى البلاد والمشاريع المقترحة وخطط الدولة. باختصار يلعب مجلس الوزراء دورا سياسيا مثل أى مجلس وزراء فى العالم.

يكثر الوزراء ورئيس الوزراء زيارات مواقع العمل.

وستشمل خطة العمل عقد رئيس الجمهورية اجتماعات مع مجلس الوزراء على أن تقتصر تصريحات الرئيس حول القضايا العامة فى المؤتمرات الصحفية واللقاءات السياسية.

وبالنسبة للانتخابات فإن وزارة الداخلية تضع حاليا تصورات لإدارة العملية كاملة من جانب الشرطة بحيث لاتوجد فرصة للاتهامات التى تكررت فى كل الانتخابات السابقة على تزوير الانتخابات وستعطى كل إدارة أمن تعليمات واضحة بعدم التدخل فى الانتخابات وستكون هناك مشكلة تواجهها الشرطة حقا.. وهى قيام بعض الجماعات التابعة لأحزاب معينة بانتهاك حرمات اللجان وضرب مندوبى المرشحين المنافسين.

أما الدولة فستعمل على ضمان اجراء الانتخابات فى حرية لكشف ميزان القوى السياسية فى مصر.

والجديد فى الانتخابات أن كل الآمال التى كانت معقودة على عمل تحالفات معينة قد اندثرت بعد مشاكل قانون الصحافة الجديد ولجنة وضع القانون التى خلت من أى ممثل لحزب معارض.

لكن بعض المراقبين يقولون إنه مازال باقيا على الانتخابات أربعة شهور ربما كانت مشحونة بالتطورات والمفاجآت!



المصدر: الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٩ يوليو ١٩٩٩

● أضواء كاشفة:

تطوير الاجراءات الانتخابية .... لماذا أصبح ضرورة؟

في لقاء الرئيس محمد حسني مبارك عقب حفل تخريج دفعة من كلية الدفاع الجوي، مع عدد من القيادات السياسية لاحزاب المعارضة والحزب الوطني، اوضح الرئيس مدى حرصه على استمرار مسيرة الديمقراطية مفهوما وممارسة وفلسفة مؤكدا ضرورة اتاحة الفرصة الكاملة امام الشعب لاختيار ممثليه من اجل المصلحة العامة بعيدا عن اى هوى او انحياز وان يكون الادلاء بالصوت الانتخابي في اطار القانون مع الاستفادة من خبرات الدول الديمقراطية لتطوير العملية الانتخابية في مصر بما يدعم المسيرة الديمقراطية ويحقق مصلحة الشعب والدولة معا.

وبعد استطلاع رأى القوى السياسية والحزبية المختلفة حول هذه القضية كان الاجماع على ان العملية الانتخابية في مصر. بصرف النظر عن النظام الانتخابي المتبع. باتت في حاجة ملحة بالفعل الى تغيير وتطوير جذري لمواكبة التحولات داخل المجتمع المصري بحيث



ياسين سراج الدين — صلاح الطاروطي

عبد الجواد على

تكون نتيجة اى انتخابات تعبيرا حقيقيا عن ضمير الامة كلها على اعتبار ان العملية الانتخابية هي المخاض لميلاد جنين تكون ونما في رحم الامة ولهذا يجب احاطة عملية الميلاد هذه باجواء صحية للحفاظ على حياة المولود وحتى يخرج الى الحياة صحيحا وسليما ليكون تجسيدا لحياة ديمقراطية تسهم في دفع مسيرة التطور والتقدم على ارض مصر كلها. ويرى ياسين سراج الدين (حزب الوفد) ان تطوير العملية الانتخابية في مصر اصبحت ضرورة ملحة لان كل شيء يتطور في المجتمع وبهذا التطور الانتخابي يتحقق الامل في اجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتحضرة وديمقراطية تعبر عن ارادة الشعب في اختيار من يمثلونه في البرلمان خاصة ان شعب مصر قد بلغ مرحلة الرشد والوعي السياسي ولم يعد في حاجة الى اى وصاية سياسية عليه. ومن خلال هذا تظهر قوة كل حزب سياسي في الشارع المصري على حقيقتها.

وقال ان الوسيلة الى ذلك هي توفير الضمانات الكافية للناخبين عند اختيار ممثليهم بحيث لايشعر اى مواطن بخطر يهدده او يطارده في رزقه او في وظيفته مثلما كان يحدث في بعض الاحيان لتوجيه السلوك الانتخابي للمواطن نحو تأييد مرشح بعينه بصرف النظر عن قناعة الناخبين به من عدمه، اى ان اسلوب الترغيب او الترهيب يجب ان يبتعد تماما عن الساحة الانتخابية.

ثم يطالب ياسين سراج الدين بتشكيل جهة محايدة للاشراف على الانتخابات وان تكون عملية الادلاء بالاصوات تحت رقابة رجال القضاء وذلك كله لضمان نزاهة وسلامة العملية الانتخابية وللتخلص من ظاهرة الطعون الانتخابية التي تفشت كالوباء وتكلف خزانة الدولة اموالا كبيرة لصرف تعويضات مالية للطاعنين بناء على احكام قضائية يحصلون عليها

«ترغيب لاتعذيب»

اما صلاح الطاروطي (حزب وطني) فيرى ان النظام الانتخابي المعمول به في مصر حاليا هو نفسه الذي كان يوم بدء الحياة النيابية في مصر منذ عام ١٨٦٦ وان التخلص من هذا النظام العتيق بات مطلبا جماهيريا ملحا للتشجيع على ممارسة الحق الانتخابي، وللوصول الى هذا الهدف فان الامر يقتضي بناء قناعة لدى الناخب بان صوته الانتخابي مؤثر وله فعالية في صنع القرار السياسي وهو امر يزيد من انتمائه للوطن ليدعم السلطة الشرعية في البلاد وهذا يتطلب تطبيق نظم التصويت والفرز الحديثة باستخدام الكمبيوتر في مقار اللجان الانتخابية مباشرة وان تكون هذه المقار الانتخابية متعددة وقريبة من الناخب بحيث لا تمثل عملية الادلاء بالصوت عبئا على المواطن وبذلك تكون المشاركة ترغيبا لاتعذيبا والا تزيد اعداد الناخبين في كل لجنة على ٣٠٠ لمنع التكدس والازدحام وفي هذا ايضا مواجهة جدية لتجار الانتخابات الذين يتحكمون في تركيز اللجان للسيطرة على سير العملية الانتخابية باسلوب «البلطجة» لصالح المرشح الذي يدفع لهم اكثر، وبهذا كله يمكن تحقيق ممارسة ديمقراطية سليمة.

ويقدم مصطفى كامل مراد «حزب الاحرار» رؤيته في القضية مؤكدا ان اسلم طريق الى انتخابات حقيقية ونزيهة هو اجراؤها في ظل حكومة ائتلافية مؤقتة من الاحزاب والقوى السياسية لان الهدف هو تمكين الشعب بحرية تامة من اختيار ممثليه في البرلمان وبهذا يتحقق دعم حقيقي للممارسة الديمقراطية ويقول ومع ذلك لابد من تنظيم جاد وصارم على الانفاق في مجال الدعاية الانتخابية.



ومضات

● مصنع الاسمنت بالاسكندرية اصاب ٧٠٪ من سكان المناطق المجاورة بمرض التحجر الرئوى، فمتى يتم انقاذ نسبة السكان الباقية وهم لايستطيعون تدبير مسكن بديل بسبب ارتفاع اسعار المساكن؟!

● نحر المياه خلف قناطر اسنا الجديدة يهدد بضياع عشرات الآلاف من الافدنة الزراعية والعديد من القرى، فلماذا لاتقوم وزارة الاشغال بتدارك الخطر قبل فوات الاوان؟!

● أولياء امور الطلاب الحاصلين على الشهادة الاعدادية من الكويت حائرون بسبب رفض الادارات التعليمية قبولهم فى الصف الاول الثانوى، رغم توافر كافة شروط القبول والمطلوب تدخل السيد الوزير لانقاذ مستقبل هؤلاء الابناء!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٥



التأشيرات المضروبة فى سوق الانتخابات التشريعية !

قبل ان تنطلق «صفارة» الترشيحات لمجلس الشعب بدأت الحكومة فى مساندة الحزب الوطنى، سخرت الحكومة كافة امكانياتها لاعضائه دون التزام بالحياد لاجراء انتخابات حرة نزيهة، وكالعادة اصبح اسلوب الحصول على تأشيرات الوزراء المضروبة سلوكا معتادا للاعضاء المرشحين قبل الانتخابات وامرا طبيعيا لضرب مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين.

مواعيد محددة للحصول علي التأشيرات الوهمية

.. لخـــداع النـاخبيـــن

تحقيق:
ممدوح حسن

الرشـاوى الانتخابية خطيـرة... وتطيح بمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين

وقد فتح الوزراء ابوابهم لاعضاء الحزب الوطنى واعضاء مجلس الشعب للحصول على الاف التأشيرات لابناء دوائرهم وللمساهمة فى الدعاية الانتخابية ولا يخلو مكتب وزير إلا كان على ابوابه عشرات الاعضاء من الحزب الوطنى فى انتظار التأشيرات الوهمية التى تستغل فى الانتخابات، ولكن ابواب هؤلاء الوزراء مغلقة أمام المواطنين والاحزاب الاخرى ليؤكد مدى حرص الحكومة على اتباع اسلوبها فى استغلال السلطة وعدم الحياد بين كافة المواطنين والاحزاب حتى يخلو الطريق لاعضاء الحزب الوطنى فقط، وهذا ما يحدث اثناء كل انتخابات!!

وتطفو على السطح اللقاءات التى يعقدها عمر عبدالآخر محافظ القاهرة كل يوم اربعاء لاستقبال اعضاء الحزب الوطنى وتلبية طلباتهم والتأشير عليها

والغريب ان لقاء المحافظ مع اعضاء البرلمان الاسبوعى يمنح فيه الاف التأشيرات واغلبها للحصول على سقق ومحلات وعمليات نقل الموظفين، واغلب هذه التأشيرات لا يتم تنفيذها حيث يوجد الاف الطلبات الموقعة من محافظ القاهرة فى انتظار التنفيذ منذ سنوات تقريبا.

ومن اكثر الوزراء الذين يمنحون التأشيرات هو الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم حيث تتراكم على مكتبه الاف الطلبات المقدمة من اعضاء مجلس الشعب والشورى واغلبها طلبات الموافقة على قبول الاطفال بالمدارس واغلبهم صغار السن والبعض الاخر من الطلبات لتحويل الطلاب والمدرسين من مدارس إلى مدارس اخرى والحقيقة ان اغلب تأشيرات وزير التعليم واضحة وصريحة حيث يؤكد ان الموافقة مقبولة فى حدود الكثافة وهذه التأشيرة لا تنفذ لانها تقديرية لوكيل الوزارة او المسئول الموجه إليه الطلب وفى احيان اخرى يوقع الوزير بكلمة نأسف لمخالفة القواعد

اللجنة

اما الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء فإنه بخلاف جميع الوزراء يفتح مكتبه على مصراعية لجميع الاعضاء حيث ينتظره يوميا فى مكتبه اكثر من مائة مواطن من بينهم اعضاء مجلس شعب واعضاء الحزب الوطنى وبعض المواطنين العاديين ومنذ السابعة صباحا يفتح مكتبه لتلقى جميع الطلبات وذلك باعتباره الامين العام للحزب الوطنى والداعى لهؤلاء الاعضاء واغلب تأشيرات الوزير هى العرض على لجنة وذلك لاتخاذ اللازم

الكشوف

اما عن التأشيرات السياسية والتى يوقعها الوزراء فاغلبها يخرج من مكتب وزير الداخلية حيث ان هناك الاف الطلبات التى تقدم إلى مكتب الوزير تطالب بنقل امناء شرطة من المنطقة المركزية إلى المحافظات والاقاليم، وهذا لا يتم لانه لو تم تنفيذ تلك الطلبات فإن هذه المنطقة سوف تخلو تماما من امناء الشرطة وهناك طلبات وتظلمات عديدة من اوامر الاعتقال والقبض بدون وجه حق وطلبات اخرى لنقل المسجونين من [illegible]



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٥

ستجتون إلى اخرى.

اما مكتب الدكتور ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة فانه ايضا مفتوح على مصراعيه امام الاعضاء وتلقى الطلبات ويوافق الوزراء بموافقات صريحة وواضحة دون خداع لان اغلب الطلبات تتضمن الموافقة على توصيل التيار الكهربائى لمساكن مقامه على اراض زراعية وشركة الكهرباء فى حاجة إلى موارد جديدة للاعتماد على نفسها اما تاشيرات الدكتورة آمال عثمان فهى لا تخرج عن القواعد وتعرض اغلبها على لجان مما يقلل من عدد التأشيرات التى تمنحها الوزيرة للاعضاء.

تخابات مجلس الشعب القادمة.

الوهم

وعن منح التأشيرات بصورة لم يسبق لها مثيل يقول على سلامة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد: ان ميزان العدالة فى يد النظام الحاكم مختل اختلالا كبيرا وهذا منذ ان ابتليت البلاد بنظام حكم شمولى نعيشه على امتداد ٤٣ عاما ويعمل النظام جاهدا على تدعيم نظام حكمه بالاغداق على المنتسبين إليه فى كل نواحى الحياة دون سواه ودون مراعاة للعدالة ومن ذلك مثلا تأشيرات الحج حيث يمنح النظام الحاكم كل عضو من البرلمان عشر تأشيرات ومما يؤسف له ان هذه التأشيرات تباع بعد ذلك فى السوق السوداء ويغتنى أعضاء مجلس الشعب والشورى من هذا الباب على حساب

الصالح العام.

وقد تعدى ذلك كثيرا من المجالات والخدمات خصوصا اثناء العملية الانتخابية وذلك بقصد التأثير على المواطنين لانتخاب مرشح الحزب الوطنى.. اليس فى هذا خلل بمبدأ المساواة بين المرشحين مؤيدين ومعارضين واننى شخصيا اعتبر ذلك من باب الرشوة وافساد المواطنين كما اعتبره تدخلا سافرا من جانب الحكومة فى المعركة الانتخابية وخروجا على مبدأ الحياد بين جميع المرشحين.

ويرى محمد احمد لبيب محافظ بنى سويف الاسبق: ان عملية حصول الاعضاء على التأشيرات اصبح امرا طبيعيا وسلوكا ليس بغريب على الحزب الوطنى خاصة قبل المعارك الانتخابية ولكن من خلال العملية الانتخابية لقد كشف المواطنون الاعيب الحكومة والغرض الفاضح من هذه التأشيرات ولذلك فإننى لا ارى ان تلك التأشيرات تؤثر فى رأى المواطنين لان هناك اخطر من ذلك الا وهو ان المواطنين قد فقدوا الثقة فيما تفعله الحكومة فمازالت الجداول الانتخابية مكدسة باسماء الموتى ونحن على ابواب معركة

انتخابية يقولون انها ستكون حرة هذا بالاضافة إلى عمليات الفرز التى تتم اثناء الانتخابات يتم التلاعب فيها ولذلك فقد تجاهل الشعب الانتخابات الماضية لانه يعلم تماما بما سيحدث سواء كان قد ذهب إلى صناديق الانتخابات أم لم يذهب.

ولم يصل امر الرشاوى الانتخابية إلى حد التأشيرات بل انه يمتد إلى قرارات من الوزراء بتأجيل تحصيل الضرائب فى الميزانية الجديدة إلى ما بعد الانتخابات او الغاء غرامات الفلاحين وهكذا.

ولذلك وحتى تكون الحكومة محايدة فى المعركة الانتخابية وترسخ العملية الديمقراطية يجب أن يكون هناك نوع من انواع البروتوكولات حيث توضح الحكومة ما هى الحدود التى تعتبر تأييدا للحزب الحاكم وما يعتبر اخلالا بالعملية الحيادية وهذا ليس بغريب على العالم حيث توجد فى فرنسا لجنة مهمتها مراقبة برامج التليفزيون والاذاعة وتقدم تقريرها اليومى وتؤكد على منع التجاوزات فى الدعاية الانتخابية وسبل استغلال الشاشة الصغيرة للدعاية الانتخابية لمرشح دون الآخر.

اللعنة

ويؤكد المستشار مأمون الهضيبى ممثل الاخوان المسلمين: ان لعنة

التأشيرات التى اصابت اعضاء مجلس الشعب جعلتهم يتركون القضايا الهامة للوطن ويبحثون عن الوزراء للحصول على التأشيرات ولم يسمع احد منهم تعليمات د. فتحى سرور بعدم الالتفاف حول الوزراء وتقديم الطلبات لهم اثناء انعقاد الجلسات ولكن من يسمع ومن ينادى فعندما يصل احد الوزراء الجلسة تنقلب رأسا على عقب ويصبح الاهتمام الوحيد للعضو ليس مناقشة الميزانية او القضايا الوطنية ولكن اهم شىء هو الحصول على التأشيرات ولذلك فان ما يفعله هؤلاء اخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين حيث ان مكاتب الوزراء مغلقة امام باقى الشعب وكان الحزب الوطنى هو المالك الوحيد لهذه الوزارات.

ويضيف كمال خالد المحامى وعضو مجلس الشعب ان كل هذه التأشيرات للاسف الشديد مضروبة لانها تخالف القواعد العامة والقانون وانها تأشيرات سياسية يقدمها الوزير تلبية لارضاء العضو وفى نفس الوقت يقدم العضو التأشيرة ليؤكد اهتمامه بالمواطنين بصرف النظر عن التأشيرة وتنفيذها والحقيقة ان السبب فى موضوع التأشيرات هو الحزب الوطنى الذى يحث المواطنين على تقديم الطلبات المخالفة للقواعد للبحث عن منفذ لمخالفة القانون ولذلك فاغلب هذه التأشيرات خادعة للمواطنين.

ولكن بصرف النظر عن التأشيرات فان الحكومة لا تؤمن بمبدأ تداول السلطة ولا تفكر فى ذلك نهائيا ولا

يوجد اى بوادر لهذا التداول وان هدف الحكومة هو الاستمرار باى شكل من الاشكال وهذا ما تعمل جاهدة على ترسيخه بكافة الطرق وفى سبيل ذلك فانها لا يمكن ان تسمح باجراء انتخابات حرة نزيهة لانها سوف تقع فى مأزق بسبب عدم وجود ارضية لها فى الشارع المصرى، ولذلك فهى لا تطبق الدستور الذى يؤكد على الاشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية وليس ما يتم عمله من خلال قاض جزئى فى مركز من المراكز او دائرة فقط وترك باقى اللجان مرتعا للحزب الوطنى يسددون التذاكر الانتخابية لصالحهم

ميزة!

اما اللواء ممدوح الجوهرى عضو مجلس الشعب فله رأى آخر حيث يقول ان التأشيرات التى يحصل عليها اعضاء البرلمان هذه الايام من الوزراء ليست ميزة للعضو الذى سيرشح نفسه لانه مجبر على ذلك من قبل ناخبيه فى دائرته حيث يكون هناك آلاف الطلبات التى تقدم إليه من مواطنى دائرته واغلبها مخالف للقواعد العامة والقانون وكلها تتطلب استثناء من القواعد ولذلك فهذه التأشيرات تكون سياسية لانها تخالف القواعد ولا يمكن ان يوافق الوزير على الاستثناء من القواعد بهذا الاسلوب والكم الكبير من الطلبات والا كانت القواعد ليس لها فائدة ولا احترام للقانون ولذلك فإننى مثلا عندما ارى ان الطلب خارج القواعد لا اقدمه للوزير واذا كان الطلب دفاعا عن اغتصاب حق او اهدار لمبدأ تكافؤ الفرص فاننى اقدم الطلب بقلب جرىء واحاول انهاءه بطريقة سريعة.

اما المرشح الذى لم يكن عضوا بالبرلمان فيمكن ان يؤكد لناخبيه انه عندما يحصل على عضوية البرلمان فإنه سوف يفعل اكثر من سابقه وان يحصل على تأشيرات من الوزراء ويصدقه المواطنون لانهم لم يعرفوا شيئا عنه بعد ذلك اما البرلمانى الحالى فانه محاصر من قبل ابناء دائرته بالطلبات وان لم ينفذها فيكون جزاؤه عدم التأييد ولذلك فمهمته اصعب ويضطر آسفا إلى البحث عن الوزراء وتوقيع الطلبات منهم.



.. والانتخابات على الأبواب مطلوب رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء مجلس الشعب

انتخابات مجلس الشعب على الأبواب. وسوف تخوض أحزاب المعارضة المعركة الانتخابية وهى خائفة من تزوير النتائج لصالح مرشحى الحكومة، والحكومة تعد على لسان وزير الداخلية بعدم التدخل فى سير العملية الانتخابية، والمعارضة لا تصدق وعود الحكومة، لأن الحكومة تفعل عكس ما تعد، وهذا ماحدث مع قانون الصحافة المشبوه، ولجنة الثلاثين التى هى أشد شبهة! والمعارضة بين نارين.. فإذا خاضت الانتخابات لجأت الحكومة إلى التزوير لتنجح مرشحى الحزب الوطنى، وإذا رفضت خوض الانتخابات اتهمتها الحكومة بالسلبية!

وتدخلات أجهزة الحكومة فى الانتخابات لا تقتصر على طرد مندوبى مرشحى المعارضة من اللجان، لإعطاء الفرصة لمعاونيها فى تسويد البطاقات لصالح الحزب الوطنى، أو إرهاب الموظفين وإجبارهم على التصويت لصالح مؤيدى الحكومة، أو تسخير سيارات المصالح الحكومية لخدمة مرشحيها، ولكن تمتع أعضاء مجلس الشعب بالحصانة البرلمانية، أثناء المعركة الانتخابية، يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين.. فنى ظل الحصانة البرلمانية يستطيع عضو مجلس الشعب أن يتصرف أكثر من المرشح العادى، ويفرض من النفوذ ما يستطيع على أبناء الدائرة، والسام الشرطة أيضا.. كما أنه يتميز أيضا بالقدرة على توجيه الاتهامات للمنافسين دون أى عقاب(!!).

وتميز أعضاء مجلس الشعب فى عدم اتخاذ الإجراءات الجنائية ضدهم فى غير حالة التلبس (والتى تسمى بالحصانة البرلمانية) إلا بإذن مجلس الشعب، يخالف نص المادة ٤٠ من الدستور التى جعلت جميع المواطنين أمام القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.. لكن الدستور فى مادة أخرى جعل الحصانة البرلمانية لأعضاء مجلس الشعب كإجراء استثنائى لكفالة حسن أدائهم لمهمتهم، ولإبعادهم عن كل ما يؤثر فى فاعليتهم أو يحول بينهم وبين الحضور إلى مجلس الشعب..

ومسألة التأثير على النائب والخوف عليه من عدم تمكينه من دخول مجلس الشعب لا مبرر لها، لأن أكثر من ٩٥٪ من النواب أعضاء بالحزب الوطنى أى أنهم نواب الحكومة.. وبالتالى لا يتوقعون أذى ولا يحمل أحدهم فى حقيبته وهو متجه إلى مجلس الشعب صباحا «قنبلة» فى شكل استجواب يفجره داخل قاعة المجلس، ويؤدى إلى استقالة الحكومة. كما لا يحمل عضو الحزب الوطنى طلب إحاطة من النوع الثقيل الذى يزلزل الجدران، وبالتالى يخشى عليه من عدم دخول المجلس واختطافه.. وفى الغالب أن عددا من أعضاء مجلس الشعب لا يتحدثون إطلاقا، وتقتصر مهمتهم على التصفيق الحاد..

ولا يرالهون إلا خزانة المجلس التى تفتح أبوابها لهم للحصول على المكافآت والبدلات. كما أن أسلوب العمل البرلمانى فى مصر يتبع نظام دور الانعقاد، الذى يأخذ بمبدأ العطلة البرلمانية، ويكون خلالها مجلس الشعب فى أجازة، ولا يمارس أى عمل برلمانى، وبالتالى لا داعى للحصانة خلال هذه العطلة. والمادة ٩٨ من الدستور تحمى عضو مجلس الشعب من أى مساس على ما يبديه من أفكار وآراء فى أداء عمله بالمجلس أو لجانه.

وكان دستور «٢٣» يقصر الحصانة البرلمانية للعضو على دور الانعقاد فقط، ولا تسرى عليه خلال العطلة البرلمانية، وألزم دستور «٥٦» الجهة التى تتخذ أى إجراءات ضد عضو مجلس الشعب بأن تخطر المجلس، ولكن دستور ١٩٧١ — والذى يعمل به حاليا —، توسع فى هذه الحصانة، ودعمها، وعمل على تقويتها مخالفا فى ذلك النصوص الدستورية السابقة عليه.

وإذا كانت الحصانة البرلمانية لأعضاء مجلس الشعب لا تمتد إلى حالة التلبس بالجريمة.. إلا أن طرق رفع الحصانة عن النائب فى الأحوال الأخرى فى غاية التعقيد، فيلزم لرفع الحصانة عن العضو، أن يتقدم وزير العدل أو المدعى العام الاشتراكى بطلب رفع الحصانة إلى رئيس مجلس الشعب، ويرفق مع الطلب أوراق القضية.

ويحيل المجلس الأوراق إلى اللجنة التشريعية، والتى يقتصر عملها على مدى كيدية الادعاء فإذا ثبت ذلك رفضت اللجنة رفع الحصانة وإذا خلت الأوراق من عدم الكيدية للنائب وافقت اللجنة، وتعد تقريرا يعرض على اللجنة العامة خلال ١٥ يوما برفع الحصانة، ثم يعرض الأمر على المجلس للموافقة.. وقبل أن تنتهى هذه الدوامة يكون المدعى فى القضية قد «زهق» وتنازل عن قضيته!

محمود غلاب



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٥

تحت القبة.. كنز وصمت وضرب

سؤال يفرض نفسه

لماذا ينفق المرشح أكثر من مليونى جنيه على دعايته الانتخابية ؟!.. وهل هذا من أجل الوطن؟

منذ فترة قرر الكونجرس الامريكي ان يمنع نوابه من قبول أى هدايا وبأى صورة، وذلك حفاظاً على صورة النائب في المجتمع الامريكي وحتى لايسهل التاثير عليه.

ولان كل شيء في الكونجرس الامريكي يخضع للمناقشة.. وقف أعضاؤه يناقشون القرار.. وسأل احدهم: هل يعنى القرار رفض قبول دعوات المسارح ودور السينما ومباريات كرة القدم؟!

الإجابة من رئيس الكونجرس والغالبية كانت واضحة.. حاسمة.. بنعم.. إلا إذا دفع العضو ثمن تذكرته مقدماً منعاً للشبهات.

وفي بريطانيا قرر مجلس العموم البريطاني إيقاف نائبين عن ممارسة دورهما النيابي في البرلمان وعدم قبول استجوابات أو اسئلة لاى منهما هذا من جانب.. ومن جانب آخر قررت الوزارات المعنية عدم تقديم اية تسهيلات أو تأشيرات إلى النائبين.. لانه قد ثبت وبالدليل القاطع انهما قد اتفقا مع صحفي من جريدة صنداى تايمز على تقديم اسئلة تتعلق بأمور خاصة به.. مقابل مصالح متبادلة.

وقد كشف الصحفي البريطاني عن هذا السر مؤكداً محاولته الناجحة التى قام بها لكشف الاعيب بعض نواب مجلس العموم..

وفي فرنسا وبعد أيام قليلة من نجاحه الملحوظ في الانتخابات الخاصة بالبرلمان الاوربى فاجأ رجال البوليس الفرنسي برنار تاي.. رجل الأعمال الذى تحول إلى السياسة واقتادوه مقيد اليدين إلى مكتب القاضية إيفا جوليا متهماً بالتهرب الضريبي.

xxx

الامر في مجلسنا الموقر مختلف.. والحكايات تحت قبته مثيرة.. مليئة بالبركة والخير الوفير.. ونوابنا فيه. عرفوا أسراره وتفاصيله.. وتأملوا جيداً فعل الدخول تحت قبته والتبرك بها وماذا تعنى حصانته وفوائده؟! وان الجلوس تحت القبة خمس سنوات هى مدة الفصل التشريعي.. لم يكن سوى جلوس من اجل الحصول على الكنز والصمت عن المخالفات والضرب إذا لزم الامر لنكتشف.. ان تحت قبة البرلمان مجرد «كنز وصمت وضرب وقوانين مسلوقة وأشياء أخرى لاعلاقة لها بالعمل النيابي».. ولا تمت إلى الديمقراطية بصلة قرابة!!! وهذه هى الأدلة والحكايات ..

تقول الأوراق من واقع للممارسات النيابية تحت القبة السحرية: إن الصمت ساد هذا المجلس عن عمد، من أجل المصالح.. وحتى يتحقق الهدف المنشود من دخول البرلمان.. وهو الحصول على الكنوز والثروات.

ورغم ان محكمة القضاء الإدارى قد

صورة يكتبها:

أبو العباس محمد

أصدرت حكماً قالت فيه: إن حسن السمعة شرط جوهرى للترشيح لعضوية المجلس، ولا يشترط حكم قضائي لثبوت الإدانة بسوء السلوك.

إلا أن المجلس الموقر صمت عامداً متعمداً عن النواب الذين يكلفون الحكومة ٢٦ الف جنيه.. ولم نسمع أو نر أن الدكتور الرزاز قد تحرك ليعرف هذه النفقات ويفرض ضرائبه عليها.

بل صمت المجلس ايضاً عن طلبات رفع الحصانة عن ٣٠ عضواً تم اتهامهم في قضايا نصب واختلاس وتزوير وضرب وتهرب ضريبى.. ولم نسمع ونر أن للمجلس قد أصدر قراراً بإيقافهم أو إسقاط عضويتهم.

وقد ذكرت أوراق البرلمان المصرى «الصامت» أن هؤلاء الأعضاء هم.. إبراهيم مصطفى كامل، قدرى المشنب، ومحمد إسماعيل البداية ومحمد أبو الحسن غانم وصبحى وهدان وسيد عبد الواحد ومحمد البدرشيني وخالد محمد حامد محمود وسمير أحمد نصير وفؤاد هجرس وحسن سعودى وعريس عليوة وعبد الحميد غازى وسيد شاكر بالإضافة إلى النواب

العشرة الذين اتهموا في قضايا مخدرات ضمن نواب الكيف عام ١٩٩١.

سؤال مطروح

ولأن الصمت صفة أصيلة في هذا المجلس النيابي.. لم يحاول أي من أعضائه أو رئيسه أن يبرر لنا أو يجيب عن السؤال المطروح.. لماذا ينفق العضو المرشح لعضوية مجلس الشعب أو الشورى على دعاية انتخابية تصل إلى أكثر من مليوني جنيه؟! وقد لمحنا ذلك ولمسناه في الانتخابات الأخيرة بدائرتي السيدة زينب، والسويس، حيث أكد ذلك وعلناً نائبا السويس في المجلس، فاروق متولي ورفعت البشير حين قالا: إن ١,٥ مليون جنيه أنفقها مرشح الحزب الوطني (ع. ح.) وهي ليست من أمواله الخاصة، وإنما من أموال شركة حكومية.

فهل سأله أحد من أعضاء المجلس الموقر.. من أين لك هذا؟

وهل ينفق هذه الأموال خدمة للمواطن والوطن.. أم لأنه يعرف النتيجة مقدماً.. ويعلم جيداً أن ما أنفقه سوف يتم تعويضه تحت القبة؟! الإجابة متروكة لكم

أما إجابتي فقد قالها الكاتب الساخر أحمد رجب حينما ابتكر شخصية «كمبورة» للسخرية من بعض الناس الذين يريدون دخول مجلس الشعب للتمتع بالحصانة.

والواقع يؤكد فعلاً أن بعض «الكمبورات» استطاعوا بالفعل الوصول إلى كرسي المجلس والاحتماء بحصانته مستعينين في ذلك بثرواتهم الضخمة ونقود عائلاتهم.

مليونيرات وفقراء!

ولم يتوقف الصمت داخل المجلس عند حد الذين يجمعون ثروات من وراء الاحتماء بالحصانة السحرية.. وإنما امتد إلى خارج المجلس.. ولم نسمع أن واحداً من هؤلاء النواب وقف وبشجاعة قدم استجوابه ليناقش ما أثاره الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل في ندوة معرض الكتاب، حينما فجر قنبلة بإعلانه إحصائيات.. تقول إن في مصر ٥٠ فرداً تتراوح ثروة كل واحد منهم مابين مائة و٢٠٠ مليون دولار، أي حوالي ٧٠٠ مليون جنيه، ومائة فرد تتراوح ثروة كل منهم مابين ٨٠ ومائة مليون دولار، و١٥٠ فرداً تتراوح ثروة كل منهم مابين ٥٠ و٨٠ مليون دولار، و٢٥٠ فرداً تتراوح ثروة كل منهم مابين ١٥ و٣٠ مليون دولار، و٢٨٠٠ فرد تتراوح ثروة كل منهم مابين ١٠ و١٥ مليون دولار، وفي مصر كذلك ٧٠ ألف فرد تتراوح ثروة كل منهم مابين ٥ و١٠ ملايين دولار.

ورغم أن الكاتب الكبير قد استند في هذا إلى بحث بعنوان «تقرير عن المؤشرات الطبقية الجديدة في مصر»، شارك فيه خبراء من بلدان مختلفة أحدهم إسرائيل، ورغم أنه أكد أننا أمام ألف فرد استطاعوا في العشرين سنة الأخيرة أن يصبحوا أصحاب ثروات هائلة لا تتناسب مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذا البلد.

رغم هذا كله.. صمت هذا المجلس الموقر ولم يتحرك ولم يناقش متفرغاً لسلق القوانين في الظلام وفرض القيود على حرية التعبير!

بل لم يحاول أي منهم أن يتأمل جيداً ماذكره الدكتور رشدي سعيد في دراسة عنوانها «الحقيقة والوهم في الواقع المصري المعاصر»، حيث أكد أن شريحة المليارديرات والأفيال لا تمثل أكثر من ٢٪ من مجموع السكان أي أن هناك ٩٨٪ من مجموع السكان خارج تلك الشريحة ورغم ذلك فإنها تستهلك ٢٠٪ من جملة الكهرباء المستخدمة في جميع منازل الجمهورية، وهناك عمارة واحدة بمصر الجديدة، أمام حديقة الحيوان تستهلك حوالي ٢ في الألف من جملة الكهرباء في كل عمارات مصر من الإسكندرية حتى أسوان!

لحوم

أما الكارثة الكبرى.. والصمت الإجرامي فهو ماشهدته هذه القبة من استجواب حول اللحوم الفاسدة.

وحوار ساخن بين الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والمستجوب محمد البدرشيني، والذي لمز فيه رئيس الوزراء وهمز بأن وراء هذا الاستجواب مصلحة وأن في الحكاية سيارة مرسيدس للمستجوب!!

ولكن المجلس توقف عن الكلام المباح ليتفرغ لليالي الملاح.. وصمت عن عمد حتى لا يكشف السر والنقاب عما هو وراء الكواليس.. وسقط الاستجواب ومات!!!

الضرب في البرلمان

ولم تكن سمتا الكنز والصمت تحت قبة المجلس هما السمتان الوحيدتان اللتان اتسم بهما هذا البرلمان إنما كانت هناك سمة الضرب التي انفرد بها هذا المجلس الموقر بعدما نجح نوابه الموقرون في إرساء تقاليد برلمانية جديدة وهي الضرب واللكم والصفع والجذب من الملابس والطرح أيضاً على الأرض.

وأبطال هذه التقاليد معروفون.. فهناك واقعة ضرب أبو الفضل الجيزاوي من النائب عبد القادر النقادي «حزب وطني».. وتم حفظ التحقيق فيها.

وكذلك واقعة الضرب بطفايات السجائر والشلاليت واللكمات بين السنديوني «مستقل» وعبد الفتاح البنبي «وطني».

وأيضاً واقعة الضرب بين إبراهيم البرنيسي وأحمد الملاح الذي كان يحمل عصا وهو يجلس في مقعد الوزراء.

وواقعة ضرب كمال خالد والسنديوني في أثناء مناقشة لجنة الشئون الدستورية والتشريعية لموضوع انضمام د. مصطفى السعيد لعضوية صندوق الإنماء العربي.. وتمت تسوية المعركة بالأحضان والقبلات.

باختصار.. لم نجد تحت قبة هذا المجلس مايشجعنا على أن نحترم تصرفات نوابه.. فقط كل ما وجدناه.. عنف وضرب وكنز وسوء سلوك يستحق الطرد فوراً وبدون مناقشة مهما كانت قوانين الطوارئ».

المصادر: الجمهورية
مجلة «الدولية»
روزاليوسف
مضابط المجلس

٣٦٠٩٤٦



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٥

نزول الحاكم على رأى الشعب قمة الديمقراطية

بقلم : علي سلامة
سكرتير عام مساعد الوفد

ان الديمقراطية تعني ان يختار الشعب حكامه عن طريق انتخاب ممثليه انتخابا حرا لا اكراه فيه ولا تزييف.. لا كتلك الانتخابات التي اعتاد النظام الحاكم اجراءها في مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى اليوم. ومما يندى له الجبين. ان المسئولين في مصر كبارهم وصغارهم اعتادوا اصدار التصريح تلو التصريح ان الانتخابات في مصر (لم ولن) يجرى عليها التزييف (كبر مقتا عند الله ان يقولوا ما لا يفعلون).

ولقد آن الاوان ان يقلع النظام الحاكم عن هذا الطريق الذى لا يرضي ربا ولا عبدا آن الاوان لأن نضع نهاية لتزييف الانتخابات الذى ضاقت بسببه الصدور وبلغت الروح الحلقوم. والطريق لتحقيق ذلك سهل ويسير إذا خلصت النيات ولن يتطلب ذلك اكثر من (١) تعديل الدستور، (٢) اصدار قانون جديد للانتخابات يتضمن العديد من الضمانات التى طالما اعلنتها أحزاب المعارضة وفي مقدمتها حزب الوفد الجديد الذى أشرف بعضويته.

أولا – وفيما يتعلق بتعديل الدستور

– يجب أن يكون نظام الحكم، نظاما برلمانيا لا نظاما رئاسيا، لتكون الحكومة مسئولة مسئولية مباشرة امام مجلس الشعب.

– وأن يفتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية على مصراعيه أمام جميع المواطنين.

– ألا تتعدى مدة الرئاسة مدتين اثنتين فقط لا ثالث لهما.

– ان يخلع رئيس الجمهورية رداء الحزبية فور انتخابه ليكون رئيسا للجميع وحكما بين السلطات.

– كما يجب القضاء على التفرقة بين فئات الشعب لا فرق بين الفئات والعمال والفلاحين.

– وان تكون محكمة النقض وحدها دون غيرها هى المختصة بالفصل في صحة عضوية مجلس الشعب – والاقلاع عن البدعة التى ابتدعها المرحوم الدكتور رفعت المحجوب «بان المجلس سيد قراره» حتى لا يكون المجلس خصما وحكما في الوقت نفسه. وإسقاط العضوية (امر وجوبى) احتراما لحجية الأحكام القضائية.

– الأخذ بنظام الانتخاب الفردى دون سواه.

– عدم الجمع بين عضوية المجلس التشريعي والوظيفة الحكومية أو وظيفة القطاع العام مع بقاء حق الموظف في عودته إلى عمله بعد انتهاء مدة العضوية.

– ان يكون عضو مجلس الشعب حاصلا على مؤهل دراسي متوسط على الأقل.

ثانيا: أما فيما يتعلق بالضمانات الانتخابية

– فيجب أن يجرى تعديل القانون ٧٣ لسنة ٥٦ المعدل سنة ١٩٨٩ لاجراء تعديلات جوهرية على العملية الانتخابية ومن أهمها:

– يجب اجراء الانتخابات تحت اشراف القضاء في جميع مراحلها ولو اقتضى الأمر إجراءها على عدة أيام.

– يجب أن تجرى الانتخابات وزارة محايدة – أى أن رئيسها وأعضاءها لا ينتمون إلى أى حزب من الأحزاب السياسية القائمة.

ـ يجب تقسيم الدوائر الانتخابية (تقسيما جغرافيا) على أساس نظام الانتخاب الفردى.

ـ عدم اتخاذ أقسام الشرطة والشركات والمصانع ودواوين الحكومة مقارا للجان الانتخاب او الفرز. وتقتصر هذه المقار على دور المدارس والأندية الرياضية.

ـ يكفى أن يكون مندوب المرشح أو وكيله مقيدا بجداول الانتخاب فى ذات الدائرة التى بها مقر اللجنة (المنتدب لها) وليس بشرط ان يكون مقيدا بجداول اللجنة التى اختير لها ليكون مندوبا او وكيلا عن المرشح.

ـ أن تتم عملية الفرز فى مقار لجان الانتخاب الفرعية والرئيسية.. وتخطر اللجان الفرعية اللجان الرئيسية بنتيجة الفرز.

ـ ممنوع منعا باتا تواجد رجال الشرطة داخل اللجان الانتخابية أثناء عملية الانتخاب أو الفرز.

ـ يجب ان تكون صناديق ابداء الرأى صناديق زجاجية.

ـ تغليظ العقوبة بالنسبة لكل من يتدخل فى العملية الانتخابية بقصد تزييف ارادة الشعب.. وتعتبر جريمة دائمة لا تسقط بمضى المدة.. ويعفى من وظيفته اذا كان التدخل من جانب موظف عمومى.

وأخيرا فإن مما لا شك فيه أن انتخابات تجرى فى مصر فى ظل هذه المبادىء والضمانات تصبح مصر واحة الديمقراطية فعلا وقولا.. وتعود للشعب ثقته فى جدية الانتخابات فيحرص كل مواطن على الاشتراك فى العملية الانتخابية ويحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق ممثليه الحقيقيين وتستقر الأحوال ويعاد بناء مصر من جديد على أسس جديدة وكفانا ما ضاع من عمر مصر على امتداد ٤٣ عاما طوالا لاقت فيه الهوان والضياع.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٥

في رسالة دكتوراه عن الدعاية الانتخابية

الاعتبارات الشخصية هي العامل الفعال في كسب الانتخابات

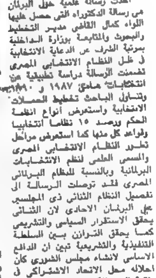
كتب / رفعت رشاد

أحدث رسالة علمية حول البرلمان هي رسالة الدكتوراه التي حصل عليها اللواء كمال القاضي مدير التخطيط والبحوث والمتابعة بوزارة الداخلية بمرتبة الشرف عن الدعاية الانتخابية في ظل النظام الانتخابي المصري تضمنت الرسالة دراسة تطبيقية عن انتخابات عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠.

وتناول الباحث تخطيط الحملات الانتخابية واستعرض أنواع انظمة الحكم ورصد ١٥ نظاما انتخابيا وقواعد كل منها كما استعرض مراحل تطور النظام الانتخابي المصري والمسعى العلمي لنظم الانتخابات البرلمانية وبالنسبة للنظام البرلماني المصري فقد توصلت الرسالة الى تفضيل النظام الثنائي ذي المجلسين على البرلمان الاحادي لان الثنائي يحقق الاستقرار السياسي والتشريعي كما يحقق التوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية تبين ان الدافع الاساسي لانشاء مجلس الشورى كان احلاله محل الاتحاد الاشتراكي في ملكية الصحافة .

وبالنسبة للدعاية الانتخابية تبين الدراسة انها ليست العامل الحاسم في تحقيق الفوز في الانتخابات لكن العوامل والاعتبارات الشخصية هي العامل الفعال في الفوز اما وسائل الاتصال الانتخابية فتبين ان الندوات والمؤتمرات تمثل أكثر الوسائل اهمية بنسبة تصل الى ٢٥,٥ ٪ ويليها اللافتات بنسبة ٢٣,٢ ٪ وتصل النسبة الى صفر بالنسبة للتليفزيون والاذاعة .

وقد قرر غالبية المبحوثين بنسبة ٨٣,٣ ٪ ان المرشحين استخدموا اساليب دعائية غير شرعية او اخلاقية وتبين ان اساليب الدعاية غير الشرعية تاتي في ترتيبها كالاتي : الشائعات الانتخابية - شراء اصوات الناخبين - تمزيق وتشويه المطبوعات - التشويش على الاجتماعات الانتخابية وتبين ان ١٠ ٪ من المرشحين يلجأون الى استخدام اساليب دعاية مستحدثة في حين ان ٩٠٪ منهم يستخدم الاساليب التقليدية





د. نوال عامر — كمال القاضي

وأكد الباحث في رسالته ان النظام الانتخابي يجب ان يتوافق مع البيئة الانتخابية السائدة لذلك يقترح الباحث ايجاد نظام جديد في مصر يتضمن الانتخاب الفردي مع الاختيار الحزبي الذي يتضمن مبدأ نائب واحد للدائرة والغاء نسبة ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين وطالب الباحث بتحويل الشورى الى مجلس للشيوخ كما طالب بتوحيد التشريعات السياسية واصدار قانون بشأن الدعاية الانتخابية ورفع قيمة رسم الترشيح لعضوية البرلمان الى الف جنيه واقرار اسلوب المناظرات الانتخابية وتطبيق اسلوب شراء الوقت للبث الاذاعي والتليفزيوني واشتراط حد ادنى كمؤهل علمي للنائب واطلاق حرية اختيار الرموز الانتخابية

وقد تكونت لجنة الحكم والمناقشة من د . اجلال خليفة أستاذ الصحافة بجامعة القاهرة ود . عبدالرحمن الصالحي استاذ العلوم السياسية بجامعة الزقازيق ود . نوال عمر رئيس قسم الاعلام بالزقازيق ود . فاروق شلبي رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة قناة السويس .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اخبار الحزب

اختيار اسماء مرشحي الوفد لانتخابات مجلس الشعب ببورسعيد

تلقى فؤاد سراج الدين رئيس الوفد اسماء مرشحي الوفد في دوائر بورسعيد لانتخابات مجلس الشعب. وكان المكتب التنفيذي للجنة الوفد العامة ببورسعيد قد اجتمع مساء امس الاول برئاسة حلمي الهندي رئيس اللجنة وعضو الهيئة العليا للوفد. حضر الاجتماع الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس الوفد. استعرض المكتب اسماء المرشحين لانتخابات مجلس الشعب في دوائر بورسعيد وتضم الشرق والعرب والمناخ. وتقرر خوض المعركة الانتخابية في جميع الدوائر باستثناء مقعد العمال بدائرة العرب تقديراً للنائب البدري فرغلي. وتم تحديد اسماء مرشحي الوفد في الدوائر الاخرى. كما استعرض المكتب التنفيذي خطة التحرك السياسي والاعلامي خلال الفترة القادمة وحتى انتخابات مجلس الشعب.

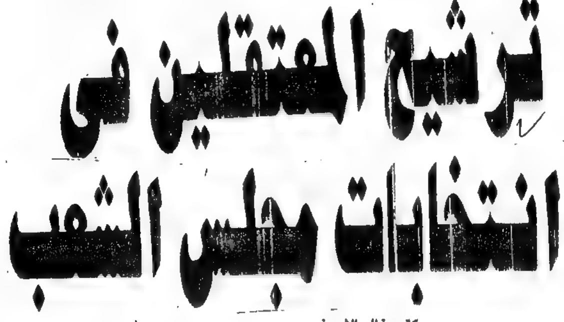
صدور عدد جديد من جريدة «وفد الفيوم»

يصدر اليوم عدد جديد من جريدة «وفد الفيوم» التي تصدرها لجنة الوفد العامة بمحافظة الفيوم. يتناول العدد تحقيقات حول مهزلة قانون اغتيال حرية الصحافة، واخر تطورات ازمة الرصف بالفيوم. كما يتناول العدد اخباراً تنشر لاول مرة حول اسرار التهام الدودة لمحصول القطن. واقرأ بالعدد الملف الكامل للفساد بجهاز تحسين الاراضي، بالاضافة الى الابواب الثابتة والمقالات. يرأس مجلس ادارة الجريدة عبدالله مهلهل رئيس لجنة الوفد العامة بالفيوم، ويرأس تحريرها الزميل وجدي زين الدين مساعد مدير تحرير «الوفد».



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　　التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٥



ترشيح المعتقلين فى انتخابات مجلس الشعب

كتب خالد الشريف

علمت «الحقيقة» ان جماعة الإخوان المسلمين تستعد حاليا لإفساد مخطط اعتقال اعضاء الجماعة وذلك بترشيح الأعضاء المعتقلين لانتخابات مجلس الشعب القادمة عن طريق توثيق توكيلات رسمية لهيئة الدفاع.. ومن ابرز الذين سيتم ترشيحهم من المعتقلين د. عصام العريان ود. محمد السيد حبيب ود. محمد حسين والحاج حسن الجمل ومحمود عبد الحكيم وكلهم اعضاء سابقون بمجلس الشعب.. وكانت الحكومة اعتقلت الأسبوع الماضى ١٩ من قيادات الإخوان المسلمين البارزين بعدة محافظات ، وبدأت النيابة تحقيقاتها معهم بتهمة الانتماء لجماعة غير شرعية وإعداد خطة اختراق للمجالس النيابية والنقابات والعلاقة بالجبهة الإسلامية بالسودان بزعامة حسن الترابى

واكد المستشار مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى للاخوان المسلمين ان الهدف من الاعتقال هو الضغط الأدبى على النيابة التى استنفدت صلاحيتها فى المعارضة فى حبس د. عصام العريان ود. إبراهيم الزعفرانى وغيرهم ممن قبض عليهم فى يناير الماضى حيث جاءت الاعتقالات الجديدة قبل يوم واحد من نظر القضاء فى مطلب الافراج عنهم. كما قصدت الحملة إبعاد مرشحى الإخوان عن خوض الانتخابات القادمة.. واضاف مصدر قريب الصلة بالاخوان ان الاعتقالات تهدف الى تقليص نشاط الإخوان فى الشارع المصرى والمساجد والنقابات

ونفى المصدر اى علاقة لجماعة الإخوان المسلمين بالدكتور حسن الترابى زعيم الجبهة الإسلامية بالسودان لوجود خلافات فكرية وفقهية عميقة بينهما مؤكدا ان الإخوان لهم جماعة مستقلة فى السودان يرأسها د. صادق عبد الماجد وهى تعارض سياسة الترابى ومنهجه.. وطالب بيانان لنقابتى المهندسين والأطباء بالإفراج عن المعتقلين لأنهم اعتقلوا دون دليل أو إتهام

وعلمت «الحقيقة» ان هناك خطة امنية لتوسيع دائرة الاعتقالات لاعضاء الجماعة بجميع المحافظات قبل انتخابات مجلس الشعب المقرر إجراؤها قبل نهاية العام الحالى.



أول من علم المصريين تزييف الانتخابات!!

بقلم: حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

القصد من تزييف الانتخابات أو تزويرها هو عدم تمكين الأمة من تقليب إرادتها.. ووسيلة من وسائل قهر الشعب وتمكين الفرد من الحكم بواسطة قلة ترتضي ذلك، فيكون ولاؤها للفرد لا للشعب فتصبح الديمقراطية مسخاً مشوهاً! وتزييف الانتخاب له صور شتى ومتصلة.. لكنه يعتبر شكلا من أشكال الانقلابات الدستورية. ومصر من بدء حياتها النيابية في اكتوبر ١٨٦٦ على عهد اسماعيل أي منذ مائة وثمانية وعشرين عاما وسبعة أشهر سواء في صور مجلس شوري النواب أو الجمعية العمومية أو الجمعية الوطنية حتي عام ١٩١٤ لم يسجل فيها أن انتخابا زور. بل من الظلم أن نحمل الاحتلال أو الاستعمار الانجليزي مسئولية ارتكاب حادث تزوير انتخابي واحد بل وقد بدأت حياتنا البرلمانية الحديثة في يناير ١٩٢٤ وأجريت أول انتخابات وأدارها بأروع صورة وأشرفها المرحوم دولة يحيي ابراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وأعلنت وزارة الداخلية سقوطه أمام أحمد أفندي مرعي في دائرة ميت القمح مديرية الشرقية.

وكان أروع من ذلك الموقف كلمات هذا الرجل في كتاب استقالته الذي رفعه الي الملك فؤاد في ١٧ يناير عام ١٩٢٤. وكيف أنه حرص بعد فشله في الانتخابات وبعد إدارتها بكل حيدة وبعد حصول الوفد بزعامة سعد زغلول على أغلبية كاسحة لمجلس النواب على غير رغبة السراي.. أن يستشعر بالحرج لإتمام انتخابات مجلس الشيوخ.. حرصت أن أسجل بعض كلمات هذا الكتاب. «مولاي! ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخاب في جميع أدوارها بالضمانات الكاملة لتحقيق حرية الآراء الي أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام. وقد كان في عزم الوزارة أن تتم عملها في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التي اتبعت في انتخابات أعضاء مجلس النواب، غير أن فريقا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس اظهروا نزوعا الي الرغبة في تغيير الوزارة قبل اتمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ـ ولو أن هذه الرغبة.. ليس من شأنها أن تؤدي إلي تغيير الوزارة إلا انني رأيت أنا وزملائي عملا بمبدأ الحياد الذي لزمناه الي الآن أن نرفع الي جلالتكم هذه الاستقالة». واستقال الرجل وحكومته!!

لم يجرؤ أحد وقد ضربت مصر في أروع مثل كيف يكون احترام الحكومة للشعب ولكلمة «انتخاب» فلم يقدم حكم أو وزير لتزييف إرادة الأمة حتي وجد أن ايقاف الدستور على يد زيور باشا، وبمساندة الإنجليز والقصر أهون من تزوير الانتخاب عام ١٩٢٥. وكانت انتفاضة الأمة وعودة الدستور وإجراء الانتخابات التي انتهت بالأغلبية الوفدية في يونيو ١٩٢٦.. حتي دعي محمد محمود باشا الي الحكم عام ١٩٢٨ بعد اقالة حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا فأمت سياسة الرجل «اليد الحديدية» فعلق محمد محمود الحياة النيابية ثلاث سنوات وارتضى هذا التصرف الاوتوقراطي على أن يزور الانتخابات. ويقول الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير جريدة السياسة التي تتحدث بلسان الحكومة والذي أصبح فيما بعد رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ورئيسا لمجلس الشيوخ: «إن الوزارة لاتدعي انها صاحبة الكثرة في الانتخابات.. وهي لاتريد استفتاء الشعب بل هي تريد أن تضطلع بالمسئولية وأن تحفظ النظام والأمن وأن تسير في شئون الحكم مسيرة عدل وإصلاح». ولو أن محمد محمود باشا رئيس الوزراء ظل يعلق دائما «بأن الدستور هو الكفيل بتأمين الشعب وأنا ديمقراطي بطبيعتي» إلا أن كفاح الشعب أطاح بهذا الشكل من الحكم.

واستدعي عام ١٩٣٠ بعد التجربتين لمواجهة الارادة الشعبية ممثلة في الوفد صاحب الأغلبية البرلمانية بلا منازع هو وزير الداخلية السابق لأكثر من مرة الذي رأى أن يتخذ أسلوبا آخر غير ايقاف الدستور أو تعليق الحياة النيابية. وعلي حد تعبيره في مذكراته: «كانت سياستي أن انظم الحياة السياسية والدستورية تنظيما جديدا يتفق ورأيي في الدستور واستقرار الحكم والقضاء علي الفوضى». وأبدي الشعب مقاومة عنيفة لوزارة صدقي، ولم تحظ حكومة بالسخط الشعبي مثلما حظيت به هذه الحكومة.

وبطبيعة الحال والرجل يشعر بأن الشعب يحمل له كراهية، خلق له هذا الشعور عداء مع الشعب فوضع دستورا يدعم سلطة الملك يعرف بدستور ١٩٣٠ .. وشكل حزب الشعب.. وصنعت الحكومة برلمانا لكل أصحاب المصالح واشتركت فيه جماعة غير قليلة من الموظفين والعمد.. وعباد السلطان.. وكانت هذه أول مرة.. رغم مقاطعة أكبر الأحزاب الوفد والأحرار الدستوريين لهذه الانتخابات انتهت بالنتيجة التي كانت سخرية الشعب نسبة الـ ٦٦ ٥/٦ ٪ التي تقف باستحياء أمام نسب هذا الزمان!! وقد كان لرجال الادارة والخفراء وكان يرمز بسلاح الخفير «النبوت».. كان لهم ... للعلي القدح في التدخل والتأثير علي نتيجة الانتخاب.

ولعلها كان أول مرة في تاريخ الحياة النيابية التي بدأ فيها التزوير الانتخابي يدخل الي الساحة السياسية والي قاعة البرلمان. إلا أن الشعب لم يدم ولم يسكت علي محاولة صدقي في محاولة اهدار ارادته فلم تمض ثلاث سنوات إلا وقد رأي القصر أن الطريق أضحي مسدودا فأطيح بصدقي وحكومته. وكالعادة دائما مادام الحزب الذي يحشا من صنع الادارة والحكومة لما أن ألف بعده وزير خارجيته عبدالفتاح يحيي باشا رئاسة الحكومة بأغلبية وزرائه، حتي توجه صدقي باشا الي مقر حزب الشعب الذي صنعه وترأسه حتي منعه أصاغر «متبولي صفا» مراقب الحزب الذي كان عينه صدقي باشا قائلا له: «إني أمنعك من دخول الحزب. لقد أصبح عبدالفتاح يحيي باشا رئيس الحزب». وهكذا كان مصير صدقي أول رجل بدأ صنعة «تزييف الانتخابات».. سامحه الله وشيعه فيما بعد.. حيث أفرخت مدرسته جهابذة من بعده يسيرون علي دربه ويسلكون سبيله يتكلون بالشعب ويهدرون ارادته!!

شمعات سياسية!!

- جئني بالنمر العاقل: أجئك بالمستبد العادل!
- من ركب ظهر النمر: عز عليه النزول من عليه!
- اذا مات الأسد: جلس الثعلب علي العرش!!



المصدر : الأحــــــرار

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الاعتقالات !! والقرارات!!

صدرت فى الأيام القليلة الماضية عدة قرارات باعتقال بعض المواطنين والتحفظ عليهم واحالتهم الى النيابة العامة بتهم مختلفة اهمها التآمر على نظام الحكم واقامة تنظيم سياسى غير مشروع لخوض معركة انتخابات مجلس الشعب وغيرها من التهم التى تتعلق بامن الدولة!!

والملاحظ انه عند استعراض اسماء المعتقلين او المتحفظ عليهم ان اغلبهم - ان لم يكن كلهم- من التيار الإسلامى او بمعنى ادق ممن ينتمون الى جماعة الاخوان المسلمين والملاحظ كذلك ان اغلب الاسماء من اعضاء مجلس الشعب السابقين الذين انتخبوا فى عام ١٩٨٧ على نظام القوائم النسبية وكان عددهم حوالى ٣٤ نائبا.

والى ان يأخذ التحقيق مجراه فإن الاستنتاج السياسى من الواقع المصرى يؤكد ان الحكومة تريد ان تمنع هذه القيادات الإسلامية من دخول المعركة الانتخابية فى مجلس الشعب القادم!!

ولاشك ان هذه المقدمات لاتبشر بانتخابات سليمة ونزيهة وان الحزب الوطنى يعد نفسه- كما تعودنا فى الانتخابات السابقة وآخرها انتخابات مجلس الشورى - لاحتلال الاغلبية الساحقة من مقاعد مجلس الشعب حتى يبقى الحزب الوطنى فى السلطة الى الابد!!

ولاشك ان تبادل السلطة بين الاحزاب اى تبادل السلطة التنفيذية يؤكد ان هناك توازنا سياسيا فى البلاد وهو المدخل الطبيعى للاستقرار السياسى والنمو الديمقراطى الذى تسعى جميع الاحزاب الى تحقيقه فى المرحلة القادمة بهدف الوصول الى الديمقراطية السليمة وهى المبدأ السادس من مبادىء ثورة ٢٣ يوليو التى رفع اعلامها وقادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وخلفه الزعيم الراحل محمد انور السادات الذى فتح الباب للعمل الديمقراطى واعلن قيام الاحزاب السياسية.

ولاشك ايضا ان الرئيس محمد حسنى مبارك هو الزعيم الثالث لهذه الثورة الذى قام بتطوير الاوضاع السياسية والاقتصادية فى البلاد لتتماشى مع المتغيرات الداخلية والعربية والاسلامية والافريقية والعالمية!!

لقد بدأ الزعيم الراحل انور السادات مرحلة حكمه الثانية بإعلان قيام الاحزاب والانفتاح الاقتصادى وبدأ الزعيم محمد حسنى مبارك فترة رئاسته الاولى باتمام الجلاء عن سيناء والافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح للصحف الحزبية المصادرة بالعودة الى الصدور واخذت المسيرة الديمقراطية تنمو فى عهده نموا مضطردا واعلن سياسة الحرية الاقتصادية واتباع آليات السوق واعاد مصر الى الجامعة العربية والى المؤتمر الإسلامى والى مكانتها فى منظمة الوحدة الإفريقية ودعا الى سياسة السلام والتنمية والعدالة الاجتماعية ودعم علاقات مصر مع القوى العالمية العظمى (الولايات المتحدة الامريكية)



وكذلك مع المجموعة الاوربية واليابان وسائر دول العالم واستفادت مصر من ذلك فائدة كبرى سواء فى المنح التى حصلت عليها والتى تجاوزت ٤٠ مليار دولار فى عهده وكذلك أسقط من الديون حوالى ٢١ مليار دولار وبدأ مرحلة التحرر الاقتصادى تظهر نتائجها فى زيادة تحويلات مدخرات المصريين فى الخارج واقبال القطاع الخاص على الاستثمار فى كافة المجالات حتى بلغ حجم استثماراته فى العام الاخير ٩٤/١٩٩٥ (٦٠٪) من حجم الاستثمار القومى بعد أن كان لايتجاوز ١٠٪ فى بداية عهد الرئيس مبارك!!

ولكننا لاحظنا فى العام الاخير ان الحزب الوطنى بدا يتجه فى تشريعاته المتعاقبة الى تشديد القبضة على بعض فئات الشعب وتياراته السياسية حيث انه قد صدرت عدة تشريعات تدل كلها على عدم رغبة الحزب الوطنى فى اجراء الحوار السياسى مع الاحزاب والقوى السياسية المعارضة مثل قانون العمد والمشايخ بالتعيين بدلا من الانتخاب وكذلك تعيين عمداء الكليات الجامعية ثم الضغط على النقابات المهنية ووضع بعضها تحت الحراسة لمقاومة التيار الاسلامى فى هذه النقابات مع ان نصف المهنيين يعملون فى الحكومة والقطاع العام ثم فجأة خرج علينا قانون تشديد العقوبات على جرائم النشر بشكل غير طبيعى مما احدث ضجة ومعارضة شديدة فى الاوساط الصحفية والحزبية وفى الرأى العام المصرى بصفة عامة.

هذا هو تحليل سريع للاوضاع الديمقراطية فى مصر وتطورها فى عهدى الزعيمين السادات ومبارك ونحن ننصح الرئيس مبارك مخلصين ان يشكل حكومة انتقالية من كل الاحزاب والمستقلين:

أولا: لاجراء انتخابات حرة نزيهة.

ثانيا: لم الشمل بين الاحزاب السياسية والحزب الحاكم حتى يمكن اجراء التعديلات الدستورية والقانونية لدعم العمل الديمقراطى والاقتصادى معا ولمواجهة المتغيرات الخارجية مثل اتفاقيات الجات وغيرها من التكتلات الاقتصادية العالمية ولوضع خطة جديدة واسلوب عمل جديد فى المجال الداخلى والعربى والاسلامى والافريقى ولدعم قضية السلام بين العرب واسرائيل وارجو الا يكون هذا القول من النوع الثقيل!!

مصطفى كامل مراد



قادة حزب الأحرار يجيبون عن هذا السؤال

متى تصل المعارضة إلى السلطة؟

مصطفى كامل مراد : إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات

رجب هلال حميدة : الانتخاب لكل المناصب العامة

حلمى سالم :

عدم تزوير الانتخابات

حسنى رشوان :

اتحاد أحزاب المعارضة فى مواجهة الحزب الوطنى



المصدر : الأحـــــــــرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٠

د. خيرى طلعت :
تخلى الرئيس مبـــارك عن رئاسة الحزب الوطنى

كمال صبيح :
مواصلة التصدى للفساد الحكومى

هل يمكن ان تصل المعارضة الى السلطة؟ وكيف يتم ذلك؟ هذا السؤال توجهنا به الى قادة الحزب وطرحناه عليهم .. اكد الجميع ان الديمقراطية فى مصر ليست سوى «ديكور» تتباهى به السلطة امام العالم الخارجى فى ظل وجود ترسانة من القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات وعلى راسها ياتى قانون الطوارىء واخرها قانون الصحافة.

اشار قادة الحزب الى ان رئاسة مبارك للحزب الوطنى الحاكم وتزوير الحكومة الانتخابات تاتى فى مقدمة الاسباب التى تمنع المعارضة من الوصول للسلطة.

وطالب قادة الحزب بإلغاء القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات وتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى وترك الحرية للناخبين لاختيار ممثليهم فى مجلسى الشعب والشورى وان يكون الانتخاب لكل المناصب العامة خاصة رئيس الجمهورية وشيخ الأزهر والمفتى والمحافظين ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات والعمد فى القرى.

تحقيق

• عصام هادى

يقول مصطفى كامل مراد ـ رئيس حزب الاحرار وعضو مجلس الشورى إن وصول المعارضة الى السلطة لن يحدث إلا بالممارسة الديمقراطية عبر الترشيح لعضوية مجلس الشعب ومساندة المرشحين بكل الوسائل المتاحة إعلاميا عن طريق صحف الاحزاب والعمل على إعطاء الفرصة للمرشحين ليشرحوا برامجهم فى الاذاعة والتليفزيون كلما امكن ذلك، بالاضافة الى الدعم المادى والمعنوى للمرشحين والتنسيق الكامل بين مرشحى احزاب المعارضة فى الدوائر الانتخابية حتى لا يرشح مرشحان من المعارضة فى دائرة واحدة كمتنافسين خاصة انه ليس هناك اتجاه من الرئيس مبارك لقبول فكرة حكومة ائتلافية على اساس ان الحزب الوطنى يمثل اكثر من ٩٠٪ من مقاعد مجلس الشعب وان كانت الدلائل تشير بصورة غير واضحة المعالم إلى تشكيل حكومة ائتلافية انتقالية للاشراف على الانتخابات القادمة لمجلس الشعب، ومما لاشك فيه. ان وصول المعارضة للحكم مرتبط بإلغاء القوانين المقيدة للحريات مثل حرية الصحافة والاجتماع وعقد المؤتمرات والندوات والمسيرات، وهى من المعوقات التى تضعف امكانات المعارضة فى الوصول للحكم، بالاضافة الى قوانين الطوارئ، والمدعى العام الاشتراكى وقانون الصحافة الأخير وغيرها من القوانين المقيدة للحريات والعمل السياسى معا، ولابد ايضا من وقف التجاوزات التى تحدث فى الانتخابات من تزوير مثل ملء البطاقات التى يتغيب اصحابها عن اداء الواجب الانتخابى عن طريق الأجهزة الإدارية أو مرشحى الحزب الوطنى، وهذه التجاوزات لا يمكن علاجها إلا باشراف القضاء اشرافا كاملا على اللجان العامة والفرعية فى الدوائر الانتخابية مع توقيع الناخب امام اسمه فى الجداول الانتخابية بعد الادلاء بصوته وتوقيع رؤساء اللجان الفرعية على الكشوف التى تضم النتائج فى كل لجنة الى جانب رئيس اللجنة العامة وبحضور مندوبى المرشحين اثناء عملية فرز الاصوات، إذا حدث ذلك وتم تنفيذه بصورة جيدة يمكن للمعارضة الوصول الى السلطة لشعبيتها بين الجماهير.

ويرى رجب هلال حميدة ـ الأمين العام للحزب ان وصول المعارضة للسلطة لن يتحقق إلا عندما تؤمن الحكومة بالتجربة الديمقراطية إيمانا حقيقيا لتصبح واقعا عمليا وليس نظريا دون تطبيق، يوم ان تصبح التعددية الحزبية واقعا عمليا بإلغاء جميع العقبات والاشكاليات التى توضع أمام التعددية الحزبية، ويوم ان تصبح الصحافة حرة حرية كاملة ويصبح للأفراد الحق فى اصدار الصحف ويمكن للمعارضة ان تصل للسلطة يوم ان تلغى القوانين سيئة السمعة والقوانين الاستثنائية وبالأخص قانون الطوارئ، وقانون المدعى العام الاشتراكى، يوم ان يصبح الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية حقا دستوريا لكل المواطنين دون اللجوء الى التعقيدات كشرط موافقة ثلثى اعضاء مجلس الشعب، ويوم ان يتم اختيار نائب لرئيس الجمهورية والمحافظين ورؤساء الاحياء والمدن والعمد والمشايخ ورؤساء الجامعات بالانتخاب الحر المباشر دون تزييف لإرادة المواطن يوم ان يتم انتخاب شيخ الأزهر ومفتى الديار من هيئة كبار العلماء وتوفير الضمانات لنزاهة الانتخابات بجميع مستوياتها وتحرير القضاء فلايعين وزير العدل والنائب العام ومجلس القضاء من قبل الحاكم بل عن طريق الانتخاب. لوتحقق ذلك كله يكون وصول المعارضة للحكم شيئا طبيعيا، لأن اعضاء المعارضة ابناء لهذا الشعب الذى تحول غالبيته الى صامتين بسبب ما يعانيه الشعب من الفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى والإدارى وتحولت الديمقراطية إلى ديكور للنظام الحاكم يعطيه صفة الشرعية أمام دول العالم المتحضر.

هذا التساؤل اصبح يتردد كثيرا فى الشارع السياسى المصرى ولدى المشتغلين بالعمل السياسى هكذا بدأ حلمى سالم ـ وكيل الحزب حديثه وقال اننا لابد ان نضع فى الاعتبار ان الدستور المصرى ينص على ان النظام السياسى للدولة يقوم على تعدد الاحزاب السياسية من خلال القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالاحزاب السياسية ومن هذا المنطلق لابد أن تؤمن الحكومة إيمانا حقيقيا بضرورة تداول السلطة حتى تعطى الفرصة للمعارضة لتنفيذ برامجها ورؤيتها فى القضايا المختلفة داخليا وخارجيا بحيث يكون الهدف الحقيقى هو مصلحة الشعب والوطن، علاوة على اجراء الانتخابات فى جو من النزاهة والحياد بعيدا عن التزوير ليأخذ المواطن حقه فى التعبير عن رأيه فى الناخبين حتى تعطى الفرصة للحزب الذى يحصل على اغلبية فى تشكيل الحكومة والحزب الذى يليه يتزعم المعارضة إذا تحقق ذلك يمكن للمعارضة الوصول الى الحكم.

الحزب الحاكم وضع أسس الممارسة السياسية بالسيطرة على عمد القرى وتسخير رؤساء المدن والمحليات للضغط على الناخبين وبالتالى لابد من حدوث ائتلاف بين أحزاب المعارضة للنجاح فى الوصول الى السلطة هكذا يرى الدكتور حيرى طلعت ـ أمين الحزب بالمنيا مشيرا الى ان وصول المعارضة للسلطة مرتبط بعدد من الخطوات لابد من تنفيذها وهى:ـ

أولا : تخلى رئيس الدولة عن رئاسته للحزب الوطنى حتى يقاس الرأى العام بمقياسه الحقيقى لأن وجود الرئيس كرئيس للحزب الحاكم يعطى الرئيس كرئيس للحزب الحاكم يعطى انطباعا عاما لدى المواطن بأن المعارضة ضد رئيس الدولة وهذا ما يجعل الجهاز الإدارى والوظيفى يحجم عن المعارضة، وبالتالى فالحزب الحاكم يستمد قوته من قوة رئيس الجمهورية.

ثانيا: ضرورة حياد أجهزة الشرطة فى الانتخابات والكف عن ممارسة الضغط على مندوبى اللجان الانتخابية.

ثالثا: أن يسمح للمعارضة بإقامة المؤتمرات الشعبية فى القرى والنجوع وتبصير المواطن تحت رعاية أجهزة الدولة

رابعا: ان تكون هناك عدالة اجتماعية فى التمويل المادى والمعنوى من الدولة بفتح القنوات الشرعية كالإذاعة والتليفزيون لرموز المعارضة لعرض



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٥

برامجهم فإذا تحقق ذلك تكون الفرصة الأكبر في الوصول للسلطة في صالح المعارضة بعد أن ضاق المواطن من كوارث الحزب الحاكم وحكومته.

في ظل هذا النظام الشمولي لا أعتقد أن تصل المعارضة الى الحكم بسبب الحرب الشرسة التي تواجهها المعارضة من جانب الحكومة بهذه الكلمات تحدث كمال صبيح - أمين الحزب بالسويس وأضاف أنه لابد أن تتغاضى الحكومة عن الوسائل غير الديمقراطية والتي تتبعها مع المعارضة من تدخل رجال الأمن في الانتخابات لصالح الحزب الوطني والتزوير في الانتخابات والذي يتم الاعداد له مبكرا لذلك لا يمكن للمعارضة أن تصل للحكم إلا بتصديها لهذا الفساد وإلغاء القوانين المقيدة للحريات و القوانين سيئة السمعة.

ويرى حسني رضوان - أمين الحزب بالقاهرة أن المعارضة لن تصل الى السلطة إلا في ظل تضافر الجهود بين المعارضين، بحيث يكونون رجلا واحدا في مواجهة القوانين سيئة السمعة والتي تعد سيفا مسلطا على رقاب المعارضة والمواطن معا، وإلغاء قانون تكميم الأفواه الخاص بالصحفيين المسمى بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، بالاضافة الى ما سبق فإنه لا يمكن للمعارضة الوصول الى السلطة مادام الحزب الوطني يعمل على تزوير العملية الانتخابية وتدخل المسئولين لترجيح كفة الحزب الوطني فإذا حدث ذلك سنجد الاقبال يتزايد على صناديق الانتخاب خاصة من المواطنين الراغبين في التغيير والذين يرفضون الوضع الردىء الذي يعيشون فيه وستكون الفرصة سانحة للمعارضة للوصول الى السلطة، مشيرا الى ان المسئولين عليهم ان يعوا جيداً أن المناصب لا تدوم طويلا.



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٥

ترشيحات الحزب الوطنى لمجلس الشعب أواخر أغسطس
٣ مراحل لتقييم واختيار المرشحين

كتب احمد عبدالحكم :

تجرى الامانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى حاليا عمليات تقييم واسعة لكل مرشحى الحزب فى انتخابات مجلس الشعب القادمة والتى ستجرى فى نوفمبر القادم ..

وينتظر ان تعلن اسماء المرشحين قبل نهاية اغسطس القادم وتشمل عملية التقييم النواب الحاليين بمجلس الشعب وكذلك الاسماء الجديدة التى ترشحها امانات الحزب بالمحافظات .

د . يوسف والى

تجرى عمليات التقييم على ثلاث مراحل .. الأولى على مستوى اللجان والامانات الفرعية التابع لها المرشح والثانية على مستوى امانة المحافظة والثالثة على مستوى الامانة العامة للحزب .

من جهة اخرى بدأت امانات المحافظات فى إجراء استطلاعات للرأى حول المرشحين الجدد للحزب بحيث تأتى عمليات الترشيح معبرة عن رغبة القواعد الجماهيرية ..

وعلمت « السياسى المصرى » أن نسبة التغيير فى الترشيحات ستتراوح مابين ٢٥ ـ ٣٠ ٪ على مستوى كافة المحافظات واغلب الوجوه الجديدة من الشباب والمرأة .

على الجانب الآخر انتهت معظم احزاب المعارضة من إعداد القوائم المبدئية للترشيحات وسوف تعلن قوائمها النهائية عقب إعلان الحزب الوطنى لترشيحاته .



حول انتخابات مجلس الشعب

بقلم السفير

رياض معوض

مجلس الشعب المصرى مهمته الدستورية خطيرة فهو -إلى جانب انه رمز للديمقراطية - التى هى نظام لحكم الشعب . بواسطة الشعب . لصالح الشعب . مهمته الدستورية هى أن يتولى «سلطة التشريع» كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

ومن هنا كانت أهميته فى النظام الهيكلى السياسى للدولة ، وبالتالى الاهمية البالغة . التى يتطلبها الشعب بالنسبة لممثليه أعضاء مجلس الشعب .

ويشترط القانون فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب أن يكون مصرى الجنسية من أب مصرى . وأن يكون اسمه مقيدا فى أحد جداول الانتخاب . وأن يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة . وأن يكون ممن يجيدون القراءة والكتابة

إلى جانب ذلك . جرى العرف فى الأحزاب السياسية - وبصفة خاصة فى الحزب الوطنى الديمقراطى - حزب الأغلبية فى مصر - ان تتوافر فى المرشحين لعضوية المجلس مواصفات هامة . منها حسن السمعة . والشعبية . والقدرة على حل مشاكل الجماهير . ومعايشتها معايشة حقيقية .

ويكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام

ولقد مارست مصر تقريبا . جميع وسائل الانتخاب المباشر السرى العام . فقد بدأنا بطريقة الانتخاب «الفردية» وهى التى بمقتضاها يتقدم من يرغب فى ترشيح نفسه ، بطريقة فردية مباشرة ، إلى السلطات المختصة ، التى تقبل ترشيح كل من تنطبق عليه الشروط التى حددها قانون انتخاب مجلس الشعب .

ثم عدلنا عن طريقة الانتخاب الفردى ، إلى طريق ثانية ، هى طريقة القوائم الحزبية ، وهى على نوعين : قوائم حزبية «مطلقة» ، أو قوائم حزبية «نسبية» ، وهى فى الحالتين قوائم تتقدم بها الأحزاب السياسية ويحصل بمقتضاها كل حزب على عدد من المقاعد تتناسب مع عدد الأصوات التى حصل عليها فى الانتخاب .

ثم طبقنا فى مصر طريقة ثالثة وهى عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ، ونظام الانتخاب الفردى بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد ، يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى . ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة . عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية .

وجميع هذه الوسائل الانتخابية قوبلت بمعارضة ، بل بمعارضة من جانب الأحزاب المعارضة ، لسبب بسيط ، هو انها تسفر دائما ، عن نتائج طبيعية ، هى سقوط أغلب مرشحى هذه الأحزاب ، ونجاح أغلب مرشحى حزب الأغلبية الساحقة ، وهو الحزب الوطنى الديمقراطى .

ولذلك ، عادت مصر ثانية ، إلى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى ، وأيضاً كانت النتائج فوز مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى .

ومايرى رجال الأحزاب المعارضة ، أن سر نجاح مرشحى الحزب الوطنى ، لايرجع إلى نظام الانتخاب الفردى ، ولا لنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية أو المطلقة ، ولا لنظام الجمع بين النظامين ، ولكن سر نجاح مرشحى الحزب الوطنى ، يكمن وراء تمسك القواعد الشعبية بهم ، لما يلمسونه من انجازات الحزب وحكومته ، فى الاصلاح الاقتصادى ، والاجتماعى والسياسى . ومن رعاية خدمات الجماهير ، والارتفاع بمستوى الفئات الكادحة من الشعب

والآن ، وقد أصبحت انتخابات مجلس الشعب الجديد على الأبواب ، نهيب بكل مواطن مصرى ، وبكل مواطنة مصرية ، أن يتوجهوا إلى صناديق الانتخاب ، لتأتى نتائجها ، بممثلين للشعب ، يعملون لصالح جماهير هذا الشعب العظيم ، وتلبية لقوله تعالى : «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون» .





بقلم :
نور الدين بكر

تقترب الانتخابات وتدق الابواب بعنف حركة سياسية فى الشارع المصرى تسعى لمغازلة الناخب ومخاطبته بكافة الوسائل ويلجأ البعض احيانا للعزف على الالام .. والمزايدة بالمعاناة ويذهب البعض لتصوير حلول سحرية لكل المشكلات . لولا انه لم يتواجد تحت القبة بعد .

وبين هذا وذاك سوف يفاجىء الجميع بمجموعة ممن خطفوا الكراسى لمدة دورة كاملة ولم يراهم الناس . وذهبت وعودهم الوردية عند الترشيح . وطارت فى الهواء ولكنه من وجهة نظر البعض مولد يشارك فيه إعتمادا على طيبة الناس . أو ان الذاكرة لا تستوعب . وإعتمادا اكثر على مخاطبة العواطف لحد التسول ! !

وهنا يهمنى ان اضع امام الجميع الحقائق الموضوعية الاتية

★ إن وعى الشارع المصرى فوق ما يتخيل الادعياء وإن صبر الناس على البعض ممن يجيدون لعبة اخطف الكرسى واجرى قد نفذ .. والايام بيننا .

★ إن الشعب يرفض ان يمثله يوما محترفو التعدى على اراضى الدولة او المتاجرين بالام الناس حتى ولو رفعوا شعارات زائفة . وحركوا بريق المال .. ورصدوا الملايين فالصوت اليوم لن يباع ويشترى .

★ الناس تريد نائبا يعيش وسطهم ويحمل الامهم وامالهم مشاركا فى صنع القرار . معبرا عن طموحاتهم وليس طموحاته . ساعيا لغد افضل لمصر وللانسان وليس العبور على حساب المستقبل . والارتفاع فوق الانقاض .

★ الناس تريد نائبا لا يزايد على مصر . ويؤمن بفكر القائد والمرحلة . تعبيرا عن المستقبل ورؤية التقدم والنهضة ويرفض القادمين من كهوف التاريخ والرافعين لشعارات عفا عليها الزمان .. اولئك الذين نفذ منهم العطاء ويدعون القدرة .

★ الناس تريد نائبا يصبح عونا لمبارك والنظام لاعبئا عليه نائبا يتمسك بالقيم ويدافع بالحق . ويرتفع صوته حاميا للمسيرة .. فرق كبير بين المشاركة وركوب الموجة .

★ نريد نائبا يؤمن بأن يعمر بيت أبيه ويدعمه وليس ذلك الذى يؤمن بانه إن خرب بيت ابوك خذلك قالب .

في النهاية نريد اولئك الباحثين عن العطاء العظيم .

كلمات خاطفة

★★★ حزب اعداء النجاح : كفى حقدا .. وقانا الله ومصر شروركم !!

★★★ للصديق الذى كان : ملايينك التى تلوح بها صدقنى لا تصلح لهذا الزمان ولن تغير الواقع . ولن تمسح او تخفى تاريخ .. !!

★ ★ الناخب المصرى : انت صانع الغد وبصوتك تحدد مستقبل إبنى وابنك .



المصدر : مـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٥

كمال الشاذلى الأمين المساعد للحزب .. وأمين التنظيم :

لا ترشيحات فوقية .. ولا اسقاط بالبراشوت

المراكز والاقسام والقرى .. تبدى رأيها فيمن يختارهم الحزب لخوض انتخابات مجلس الشعب

توجيهات الرئيس مبارك : حسن السمعة الشعبية .. الكفاءة البرلمانية

أكد كمال الشاذلى الأمين العام المساعد للحزب الوطنى وامين التنظيم أنه لا ترشيحات « فوقية » أو « اسقاط بالبراشوت » بالنسبة للمرشحين لانتخابات مجلس الشعب القادمة .. فليس للحزب « غرض » فى اى مرشح وما يهمنا هو العناصر الممتازة جدا والتى تشهد بها الجماهير .. لذلك .. فإن هناك استطلاع رأى يقوم به الحزب على جميع المستويات حول الترشيحات المختلفة .

قال ان الحــزب طلب من امنــاء المحافظات أن تبدى المراكز والاقسام، والقرى برأيها فيمن يتم اختيارهم .

اوضح ان توجيهات الرئيس حسنى مبارك للأمانة العامة ركزت على ضرورة توافر حسن السمعة والشعبية والالتحام بالجماهير والكفــاءة البرلمانية فيمن نختارهم للحــزب لخوض الانتخابات .. وان الصعوبة التى تواجه الحزب فى هذه الترشيحات

ان لدينا قيادات وكوادر كثيرة تصلح للترشيح فى الموقع الواحــد .. لأن الحزب غنى بقياداته وكوادره على جميع المستويات .. كما أن هنــاك اصرارا على دفع عناصر جديدة من القيادات الشابة والنسائية .

الشباب ان التغيير هو الذى يفرض نفسه وعلينــا أن ننتظــر ولنــرى والاستعدادات على قدم وساق داخل الحزب لاختيار الاكفأ .

تآلف عجيب



بقلم : ثروت اباظة

قيل فيما قيل ان احزاب المعارضة ستتحد جميعها في انتخابات مجلس الشعب . وقد كنت اتصور ان ياتي هذا الاتحاد والتحالف بنتيجة مهما تكن ضئيلة لو ان هذه الاحزاب جميعها ينافس بعضها بعضا في المقاعد البرلمانية . والامر بعيد عن هذا كل البعد .

وقد راينا بعض احزاب تقدمت إلى انتخابات مجلس الشورى فكان عدد مرشحيها دليلا قاطعا على مقدار وجودها الشعبى فهي لم تستطع ان تغطي بترشيحاتها إلا مناطق هينة ضئيلة من عدد الدوائر .

ولهذا معنيان المعنى الاول انهم لا يرفضون التقدم إلى انتخابات مجلس الشورى كمبدا والمعنى الثاني انهم لا يضمون بين اعضائهم من يغطى مساحة معقولة من خريطة مصر .

اما المعنى الذى لم يقصدوا إليه ولا ادرى ان كانوا يدرونه حق الدراية ام هم عنه غافلون او متغافلون انهم لا وجود لهم في الشعب المصرى مطلقا والدليل ابلق واضح حاسم كحد السيف لا يجرؤ ان يناقشه احد وما اظنهم بحاجة في ان اسوقه إليهم فلا شك انهم علموا ان احدا من مرشحيهم لم ينجح بل ان احدا من مرشحيهم لم يصمد لانتخابات الاعادة حين صمد ونجح بعض المستقلين .

وقد قرات بعضا من صحفهم تطعن في الانتخابات بالتزوير وسمعت من بعضهم من وصلت به الوقاحة ان يطالب الحزب الوطني بترك بعض دوائر لاحزابهم الوهمية .

وقد كان طعنهم في الانتخابات جديرا بان يناقش لو انهم وصلوا إلى عشرة مقاعد بدلا من عشرين أو خمسة بدلا من عشرة اما ان يترديوا إلى منطقة العدم الكامل ثم تواتيهم الجراة بعد ذلك ان يطعنوا في نزاهة الانتخابات فتلك كبيرة لا يطيق ارتكابها الا من كان على قدر من الوقاحة يستحيل ان يتمتع به انسان سوى او حتى مجنون .

ونعود إلى اتحاد احزاب المعارضة . والفكرة في ذاتها ليست غريبة على المبدا الديمقراطى الذى يعتمد اول ما يعتمد على تعدد الاحزاب .

وقد عرفت مصر هذا اللون من التحالف مرات في حياتها النيابية الحزبية فقد كان هناك شبه تحالف بين حزب الاحرار الدستوريين وبين الهيئة السعدية . بل لقد انضم الوفد في فترة قصيرة إلى هذا التحالف وتالفت وزارة مؤتلفة برئاسة حسين سرى ضمت الاحزاب الثلاثة وان كانت لم تمكث الا فترة وجيزة .

فالتحالف او الائتلاف بين الاحزاب امر مقبول من ناحية الشكل . وانما الاساس فيه ان تكون مبادىء الاحزاب متقاربة وقد كانت احزاب ما قبل الاستقلال تجمع على وجوب تخليص مصر من الاحتلال الانجليزى وكانت بعد ذلك الخلافات بين مبادىء الاحزاب بعضها وبعض لا تكاد تذكر وكانت تتمثل في الوسائل لا في الاهداف او الاغراض .

اما اليوم وقد انحسر عنا الاحتلال فقد تكونت احزاب متباعدة في مبادئها الاساسية تباعدا يصل إلى التنافر .

فكيف يتحالف الوفد مثلا مع الحزب الناصرى واسم الحزبين وحده كفيل بان يظهر ان لكل منهما وجهة هو موليها فالعهد الناصرى هو الذى الغى الاحزاب التى كان الوفد واحدا منها والوفد حزب معروف انه ضد الناصرية وان لم يكن كذلك فهو اذن قد تخلى عن المبدا الديمقراطى

وكيف يتحالف الحزب الشيوعى مع حزب العمل وهو الحزب الذى اصبح الاخوان المسلمون المنحلون يسيطرون عليه . وكيف يأتلف من يدعون الاسلام مع من يرفضون الاديان مهما تكن دعوى الإسلام من الاخوان باطلة وكيف تتقدم هذه الاحزاب إلى الانتخاب وهى لا تحترم المبادىء التى قامت عليها او التى تدعى انها تقوم عليها .

اليست تلك عجيبة تضاف إلى ما تفعله هذه الاحزاب من عجائب ولله في خلقه شئون .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٥

أول طعن

أول طعن فى صحة عضوية أحد أعضاء مجلس الشورى الجدد كان من نصيب نائب السويس عبد الحكيم حجاج- أمين الحزب الوطني بالسويس ورئيس شركة مصر إيران للغزل والنسيج- أكد رفعت بشير عضو مجلس الشعب المستقل عن السويس فى مذكرة قدمها الى رئيس مجلس الشعب أن دائرته شهدت أبشع عملية تزوير.. وحذر من تكرار هذه المأساة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة.

أكد المرشح المستقل د. حسين عبد النبى أن مديرية الأمن تواطأت مع مرشح الحزب الوطني ورفضت ختم توكيلات مندوبى المعارضة والمستقلين، كما لعبت الإدارة المحلية دوراً خطيراً فى عمليات التزوير. وقام رجال أمن الشركة التى يرأسها عبد الحكيم حجاج بدور بارز فى إرهاب العاملين بالشركة للتصويت واستخدام سلاح المال فى المعركة الانتخابية. مجلس الشورى أحال الطعن إلى محكمة النقض للتحقيق فيه، وينتظر الانتهاء منه فى خلال أسابيع قليلة.



المصدر :  الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

الوفاق بين المعارضة والوطنى

تسعى احزاب المعارضة الى ايجاد صيغة توفيقية لقواعد اللعبة الديمقراطية، يلتزم بها طرفا معادلة العمل السياسى الحزب الوطنى والمعارضة، اضافة الى مختلف القوى الوطنية، فى ممارسة العمل السياسى اطلقت عليها اسم «ميثاق الوفاق».

وتعكف حاليا لجنة مختصرة جرى تشكيلها من رموز احزاب المعارضة على ادخال بعض التعديلات على بنود هذا الميثاق : الذى تبلورت ملامحه بعد اجتماعات دامت نحو ٤ اشهر . لتفادى اعتراضات البعض عليها وبخاصة الناصريين وجماعة الاخوان المسلمين..

عبد العظيم درويش

وتخطط المعارضة لان تطرح بنود هذا «الميثاق» على الحزب الوطنى الحاكم للتوقيع عليه، وتبدى استعدادا تاما لاعادة فتح باب الحوار حول بنوده اذا مارغب الحزب الحاكم فى ذلك الا اننا لانتوقع موافقة الحزب الوطنى.. ولكننا نسعى مخلصين فى اقناعه» هكذا قال الامين العام لحزب العمل عادل حسين الذى يتبنى دعوة اعادة صياغة بنود الميثاق وتعديلها لتفادى الاعتراضات .

«وميثاق الوفاق» يعد صياغة متطورة لكافة المطالب المتكررة لاحزاب المعارضة التى رفعتها منذ عام ١٩٨٧ وقت مؤتمرها الموحد الاول الذى عقد يوم ٥ فبراير فى ميدان عابدين بالقاهرة واكتسب وقتها لقب«مؤتمر عابدين للمعارضة»..

ويتضمن الميثاق ٧ بنود رئيسية تتعلق جميعها برؤية احزاب المعارضة فى تحقيق الاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى تتصدرها ضرورة«الغاء الطوارئ» وتحقيق ضمانات الانتخابات العامة، والحريات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية اضافة الى دعم الحريات والحقوق الاساسية للمواطن وضمان حرية الصحافة ووسائل الاعلام ودعم السلطة القضائية.

ويرى نائب رئيس حزب العمل الدكتور محمد حلمى مراد ـ الذى تبنى ومعه رئيس جمعية النداء الجديد الدكتور سعيد النجار الصياغة الرئيسية للميثاق ـ ان ماتضمنه هذا الميثاق يمثل الحد الادنى المشترك بين القوى السياسية والاحزاب ومن حق اى حزب ان يضمن برنامجه أى مبادىء او توجهات اخرى طالما لاتتعارض مع بنود هذا الميثاق »

.. نفس الرؤية يبديها عادل حسين الذى يؤكد انه حتى الآن يمكن تجميع احزاب المعارضة والقوى السياسية من خلال بنود الميثاق ويرى انه يمكن تجاوز تلك الاعتراضات .

فى ضوء تلك الاعتراضات التى اثيرت حول بنود الميثاق فانه من المتوقع تاجيل التوقيع عليه واعلانه الى مابعد يوم ٢٢ سبتمبر المقبل كما كان مقررا من قبل.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٧/١٩٩٥

تشكيل جبهة وطنية للخلاص الوطنى

تحدث فكرى الجزار النائب المستقل

* إن هذا اليوم التاريخى له أصحابه وهم زعماء الاحزاب فى مصر، هم أصحاب هذا الاجتماع الشرعيون وإننى أحيى كل رؤساء الاحزاب الوطنيين، ان قدرنا رؤية احزاب ورقية تستقل كديكور، انما هنا يجلس زعماء مصر الحقيقيون ففى هذا الاجتماع تولد مصر وإننى اسألكم جميعا بأن لا يرتفع صوت سوى صوت مصر فلا هتاف إلا مصر.. لانكم تتعرضون اليوم لتجربة انها تجربة هامة، فلا صوت يرتفع الا صوت مصر كلها وهذه نصيحة للشباب. فهذا يوم مصر وليس يوما لحزب من الاحزاب او هيئة من الهيئات واقول لكم ان قدرى ان اكون عضوا فى مجلس الشعب الذى اصدر هذا القانون المعيب، القانون الفضيحة، فقد أراد المجلس ان يتم دورته بإطلاق الرصاص على صاحبة الجلالة الصحافة. واراد لنا فى المجلس ان يلحقنا العار بقتل الصحافة. ويقولون أن الصحفى ليس على رأسه ريشة ولكن فى يده ريشة هى اقوى من السلاح الذى فى ايدى الجنود، وإننى اعتذر فالمستقلون فى مجلس الشعب فيهم من الرجال اشد شراسة منى ومن غيرى هؤلاء الرجال عارضوا بكل قوة ولكن غلبنا على أمرنا وصدر القانون بالرغم منا واعلن اننى ازدرى القانون وأتهم بالتمرد فى للمحاكمة، واعلن ان الجريمة وقعت، وإننى احتقر هذا القانون وازدريه وازدرى الذين اصدروه، والذين وافقوا عليه. لسبب بسيط انهم ازدروا شعب مصر بإصدار هذا القانون. ولقد اصدرنا قوانين اسوأ من تلك التى يطلق عليها انها سيئة السمعة فقد اضطررنا الى اصدار قانون الارهاب فى عام ١٩٩٢، واصدرنا القانون رقم ١٠٠ لسنة ٦٢. وكلها قوانين معيبة لتقويض النقابات المهنية. واصدرنا القانون رقم ٣٦ لسنة ٩٤ الخاص بتعيين العمد ليصبحوا موظفين فى وزارة الداخلية رغم انه من ايام الخديو اسماعيل واختيار العمد بالانتخاب ونأتى فى عام ١٩٩٤ ونقر تعيين العمد، وتلغى الانتخابات «!» ثم اصدرنا القانون ١١٦ لسنة ٩٣ لمد العمل بقانون الطوارىء ثلاث سنوات قادمة!! ثم اصدر القانون رقم ٤٢ لتعيين عمداء الكليات وهذا القانون يلغى قانون استقلال الجامعات ثم وجدوا بعض الثغرات فى القانون ١٠٠ للنقابات فتم اصدار القانون «٥» لسنة ٩٥.

ثم فوجئنا بالقانون رقم ٩٣ بعد ان قالوا ان الدورة البرلمانية انتهت وكنا فى انتظار قرار رئيس الجمهورية بفض الدورة ولكن فوجئنا ان المجلس يدعونا للاجتماع بالتلغرافات ومن المفروض ان اعرف لماذا يتم الاستدعاء وماسبب ذلك؟

وجلسنا فى انتظار السيدة فوزية رئيسة اللجنة التشريعية وهى فى انتظار اعضاء اللجنة من الحزب الوطنى.. وفى لحظة وجدنا هذا القانون امامنا.. وقلنا لهم اننا لم نقرأه واقسم بالله اننا لم نقرأه.. لا انا ولا غيرى - وعندما علمنا انه قانون مقيد للحريات رفضنا ذلك كتابة.

وإننى ارجو ان ينبثق عن هذا الاجتماع قرار بإقامة جبهة للخلاص الوطنى.. يكون اول عملها الغاء هذا القانون الجريمة، ثم نتجه الى الضمانات الحقيقية لاجراء انتخابات حرة نزيهة، واكرر شكرى الى السيد فؤاد سراج الدين لاستضافته هذا الاجتماع الوطنى التاريخى، ويجب ان يكون شعاركم هو مصر.. وتحيا مصر.

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٥

والي: معايير دقيقة لاختيار المرشحين للانتخابات القادمة

اكد الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطني انه لاتعارض بين الانتخابات الفرعية والالتزام الحزبي وان قيادات الحزب سوف تضع معايير دقيقة يتم بموجبها اختيار افضل المرشحين القادرين على خوض المعركة الانتخابية والحصول على اكبر قدر من الاصوات. وفي حالة وجود اكثر من مرشح في الدائرة الواحدة فسوف يجري التشاور مع قيادات الحزب والدائرة حتى يمكن التوصل الى افضل مرشح.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□□ الأمين العام للحزب الوطنى يرد على تساؤلات الشارع السياسى

لاتعارض بين الانتخاب الفردى والالتزام الحزبى

لم يكن إعلان الرئيس حسنى مبارك عن الأخذ بالاسلوب الفردى فى انتخابات مجلس الشعب القادمة الا اختبارا جديدا لكافة الاحزاب ومرشحيها.. اختبار الثقة المواطنين ومدى اقتناعهم بالخدمات التى يقدمها المرشحون لهم.. واخيرا اقتناعهم ببرامج الاحزاب التى تستطيع الوفاء بطموحاتهم واحلامهم....



ولكن مع هذا الاعلان تدفقت الاسئلة والحت علينا وهى تدور فى غالبيتها حول علاقة هذا الاسلوب فى الانتخاب بقضية الالتزام الحزبى، ومدى اتفاق برنامج الحزب، واختلافه مع البرنامج الذى ينادى به مرشحه.. ويقودنا الامر مع العديد من الاسئلة الاخرى ايضا الى التساؤل حول صورة مجلس الشعب القادم.. هل سيكون مجلسا لرجال الاعمال الذين يرحبون بالانتخاب الفردى باعتباره يسهل مهمتهم ام مجلسا يضم نوابا يتحركون تحت القبة بمعزل عن اية التزامات حزبية

هذه الاسئلة وغيرها طرحناها بكل صراحة ووضوح على الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى، وهى الاسئلة التى تزامنت مع بدء الحزب الوطنى لجولاته الانتخابية برئاسة امينه العام على مستوى الجمهورية .

وبهدوئه المعتاد وثقته الكبيرة فى كل الخطوات الواعية بمصلحة الشعب التى يقوم بها رئيس حزبه بدا اجابته عن الاسئلة الواحد تلو الاخر

ليس مخالفة حزبية

● الا يعتبر قرار الاخذ بالأسلوب

نهال شكرى

الفردى فى انتخابات مجلس الشعب القادم مخالفا لما تم الاتفاق عليه فى مؤتمر الحوار الوطنى من الاخذ باسلوب القائمة فى هذه الانتخابات؟؟

●● ان الامر لايعتبر مخالفة حزبية، ولكننا نستطيع القول انه اختلاف فى وجهات النظر بين الحزب الوطنى واحزاب المعارضة... والاخذ باسلوب القائمة بما يناسب احزاب المعارضة لانه يمكنهم من التمثيل بحجم اكبر من حجمهم الحقيقى، فى حين ان الانتخاب بالاسلوب الفردى يتوقف على الاختيار الافضل للمرشحين، وبالطبع فان الحزب الوطنى يتميز بالثراء فى القيادات الشعبية التى يمكن ان تمثل فى كل الدوائر وربما بعض هذه الاحزاب لاتتمتع بوفرة الكوادر الحزبية ذات التربية السياسية التى تؤهلها لخوض الانتخابات

● الا يتعارض الانتخاب بالاسلوب الفردى مع قضية الالتزام الحزبى؟؟

●● استطيع ان اؤكد انه

إنفاق الأموال ليس هو الطريق الممهد لمقعد البرلمان

لاتعارض بين اسلوب الانتخاب الفردى والالتزام الحزبى، وهذا بالطبع يقودنا الى كيفية اختيار المرشحين..

وان الامر فى الاساس يرجع الى الحزب على مستوى المحافظة، والذى يقوم برفع اسماء افضل المرشحين الى القيادة السياسية.... وفى حالة وجود اكثر من مرشح فى الدائرة الواحدة يتم عقد العديد من الاجتماعات مع قيادات الحزب وقيادات الدائرة حتى يمكن الوصول الى افضل مرشح لتمثيل الدائرة..



المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٥

● يتردد حاليا الكثير من الاقوال من جانب النواب حول استطاعتهم ترشيح انفسهم وضمان النجاح لهم، في حالة عدم ترشيح الحزب لهم، ومايتصل بذلك من انفاق مبالغ كبيرة على غرار ماحدث من البعض في انتخابات مجلس الشورى، فما هو رايكم في هذه الاقوال؟؟

●● ان النواب الحاليين يبذلون كل الجهد في دوائرهم لارضاء الناخبين وليفوزوا بترشيح الحزب لهم، واننى لم تصل الى مسامعى هذه الاقوال ولايمكن التكهن بالامر قبل الترشيح...

وفيما يتصل بقضية المبالغ التى تصرف في الانتخابات. فمن المعروف ان الحزب الوطنى لايتلقى معونات من جهات خارجية او اى مؤسسات داخلية، فان الاعضاء يقومون بالصرف على حملتهم الانتخابية، والتى تنسحب على تاجير السيارات وبعض الاحتفالات والسرادقات الانتخابية وكلها مبالغ اعتقد انها ليست بالكبيرة ولكن ثقة المواطنين في مرشحيهم اكبر من ذلك

ومن يقومون بانفاق مبالغ كبيرة في الانتخابات تتعدد امثلتهم منذ عام ١٩٢٤ . منذ انشاء البرلمان المصرى . ولكنها لاتضمن الوصول الى مقعد البرلمان.

● ماهى الصيغة التى سيتم طرحها للتوفيق بين برنامج الحزب وبرنامج المرشح، ام يحمل المرشح برنامجا واحدا هو برنامج حزبه؟؟

●● ان برنامج الحزب العام يدعم كافة المرشحين القريبين للحزب على مستوى الجمهورية، ولكن ماينتظره الناخبون من المرشح هو برنامجه لخدمة الدائرة الى جانب برنامج الحزب حتى يمكنهم محاسبة المرشح وتقييم عمله تجاههم في حالة نجاحه في الانتخابات.

وبالطبع لايغنى برنامج المرشح في الوقت ذاته عن برنامج الحزب العام لخدمة المواطنين وقد اعدت الحكومة بالفعل عدة برامج مستقبلية تعود على ابناء المحافظات المختلفة بالفائدة، وتهدف الى تشغيل الشباب، وهذه البرامج سوف تعلن خلال المؤتمرات الشعبية التى بدات بالفعل وسوف تستمر لمدة شهرين كاملين.. وستتضمن البرامج المطروحة مياه الشرب ورصف الطرق وانارة التوابع وقروض الصندوق الاجتماعى والمشروعات الصغيرة للتصنيع الزراعى داخل القرى.... ومثال على ذلك ما اعلن في المؤتمر الشعبى بقنا وسوهاج من توزيع اراض جديدة على ٢٠٠٠ خريج بوادى الصعايدة تنفيذا لامر الرئيس مبارك.

● تردد الكثير حول تشكيل لجان اختيار على المستوى الحزبى يتم رفعه كما ذكرت لبعض القيادات السياسية بالحزب لاختيار المرشحين.. فما حقيقة هذا الامر ؟؟

●● حقيقة الامر ان الاختيار لمرشحى الحزب الوطنى، وتحديد مسئولياته من قبل من المحافظات الى الامانة العامة للحزب وهيئة مكتبها، والى جانب ذلك تضاف بيانات اخرى عن المرشحين لترفع جميعها الى قيادة الحزب لتكون تحت نظر ودراسة الرئيس مبارك رئيس الحزب الوطنى... اى ان كل هذه الجهات تعمل بمثابة سكرتارية للاعداد لم يعرض على الرئيس مبارك..

● هناك تخوف من طغيان راس المال على مجلس الشعب القادم وان يتحول الى مجلس قطاع خاص يحمى مصالحه..

فما هو تصوركم لصورة مجلس الشعب الجديد؟؟

●● ان المجلس القادم مجلس يبدا بوحدة وطنية تجسدت في وقفة الشعب اجمع خلف الرئيس مبارك بعد حادث اديس ابابا، واعتقد ان هذا المجلس سوف يغلب عليه الحس الوطنى مما يفتح المجال لجميع فئات الشعب وطوائفه على اختلافها للتمثل في هذا المجلس.

● ماهو رايكم في زيادة رصيد الحزب الوطنى الشعبى بعد الاحداث الاخيرة؟؟

●، ان الشعب عبر اصدق تعبير واخلصه عن مشاعره تجاه قائده وزعيمه.... وسيكون الحزب الوطنى على مستوى هذا الحس العظيم، وعلى مستوى مايامله الشعب من خير على يديه، وسنلتزم مراعاة اختيار افضل العناصر في الترشيح للانتخابات القادمة وهى العناصر التى تحرص على حل مشاكل الجماهير.. مع طرح المشروعات التى تحقق امال المواطنين خلال السنوات الخمس القادمة...

واخيرا ومع نسمات فجر يوليو التى تهب على مصر من وسط امواج الغدر والخيانة يولد ايضا امل جديد في مجلس نيابى يشد ايه المخلصون من ازر بعض لخدمة مصر ورفعتها.



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible]

المستقلون قادمون

كتب ـ أحمد البطريق

أعرب العديد من القيادات الحزبية عن مخاوفها من ارتفاع اعداد المرشحين المستقلين فى انتخابات مجلس الشعب القادمة، اسوة بما شهدته الانتخابات الماضية والتى اسفرت عن فوز عدد كبير منهم.

وقالت هذه المصادر ان نجاح المستقلين بهذا الكم يعطى مؤشرا على ان المواطن المصرى مازال يفضل وجوها بعينها بغض النظر عن وجود انتماء حزبى لها من عدمه.

واشارت المصادر إلى ان المستقلين سوف يؤثرون على النسب التى تتطلع الاحزاب للفوز بها فى ظل الانتخابات الفردية.

وقال الدكتور محمد حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل ان المستقلين سوف يمثلون بحق القنبلة الموقوتة التى قد تنفجر فى وجه كل الاحزاب بلا استثناء وان كان تأثيرها سوف يكون اكبر بالنسبة لاحزاب المعارضة، خاصة ان زيادة الأعضاء منهم داخل المجلس سوف تكون على حساب المعارضة الحزبية، وعلل الدكتور حلمى مراد تصاعد دور المستقلين هذه الأيام لوجود قبول جماهيرى لهم فى الشارع

الانتخابى إلى عدد من الأسباب حددها فى ان دورهم خلال الدورات الخمس المنقضية لمجلس الشعب قد عكست مدى اهتمامهم بالقضايا الجماهيرية خاصة فى مناقشاتهم والموضوعات التى طرحوها للنقاش سواء كانت متعلقة بشركات توظيف الأموال او المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى.

واضاف الدكتور حلمى مراد ان هناك نوعيات بالفعل ترفض المشاركة فى الحياة الحزبية نتيجة لرواسب نفسية قديمة وبالتالى فانها ترى ان مشاركتها فى الحياة النيابية من خلال رؤيتها الخاصة بعيدا عن الانتماء لأى حزب من الاحزاب يحقق لها السلامة.

واختتم الدكتور محمد حلمى مراد حديثه مؤكدا ان الاحزاب المصرية لم تعمق بعد من دورها فى الشارع السياسى بغض النظر عن الاسباب التى ادت لذلك، ومن هنا فان الناخب المصرى عندما يشارك فى العملية الانتخابية تكون اختياراته وفقا لمعايير خاصة لا ترتكز على اختيار برامج حزبية، ولكنها تعتمد على العلاقات الاجتماعية والقبلية بغض النظر عن اية معايير اخرى مهما كانت أهميتها.

وقال الدكتور محمد حلمى مراد انه بات من

الضروري أن يتحسب الجميع للانتخابات القادمة في ظل هذه المتغيرات وان تحسن الاحزاب اختيار مرشحيها خاصة ان نسب نجاح المستقلين في الانتخابات البرلمانية في تصاعد مستمر.

وقال النائب المستقل فوزي الجزار أنه لا يوجد إقبال جماهيري على الأحزاب ومن ثم فان اقبالها على انتخاب مرشح مستقل يكون أكثر منطقية، وتوقع أن يفشل الكم الأعظم من أعضاء المجلس الحالي، خاصة من انضم منهم للحزب الوطني بعد نجاحه مستقلا، في كسب تأييد الناخبين مرة أخرى مؤكدا انهم قد فقدوا الثقة بعد تغيير هويتهم.. وقال قد يكون هذه سببا في عزوف الناخبين أكثر من المشاركة، وقد تكون سببا في اختيار أعضاء جدد غير حزبيين أيضا.



وداعـــا للسلبيـــة!

كتب - خالد الديب:

يبدو ان الحديث عن انتخابات مجلس الشعب قد بدأ مبكرا.. ويبدو ان دعايات المرشحين قد بدأت بصورة لافتة للنظر، تشير إلى أن انتخابات ٩٥ ستكون ساخنة خاصة إذا شاركت فيها الاحزاب المصرية.

ولعل ذلك يعد فرصة لكي تودع الجماهير سلبيتها المعهودة ويزيد الاقبال على صناديق الانتخابات من اجل انتخاب مجلس جديد يستكمل مسيرة التنمية والاستقرار.

الدكتور سليمان الطماوى فقيه القانون الدستورى يتوقع ان يزيد الإقبال على صناديق الانتخابات نظرا لمشاركة الاحزاب بالإضافة إلى إجراء الانتخابات بالنظام الفردى الذى يلقى قبولا من الجماهير، فمشاركة الاحزاب ستجعل كل حزب يحشد انصاره وبالتالى يزيد عدد الناخبين.

ويطالب الدكتور الطماوى بضرورة ان نودع النقد - بداع وبدون داع - وان يكون البديل هو الذهاب لصناديق الانتخابات لنقول كلمتنا.

ويرى الدكتور مصطفى كامل السيد استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ان النجاح النسبى للمعارضة فى انتخابات مجلس الشعب عام ٨٤ ادى لزيادة نسبة المشاركة فى انتخابات ٨٧ ولكن الخلاف حول نتائج ٨٧ ادى إلى انخفاض الإقبال عام ٩٠. ولكن فى ظل وجود ضمانات لحيدة ونزاهة الانتخابات وإذا استطاعت جميع القوى المشاركة فى الانتخابات ان تدرك حقيقة معاناة المواطنين وتبادر بوضع الحلول بموضوعية وصدق فان الإقبال سيكون كبيرا.

وفى راى الدكتور حسن نافعة استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ان كل مرشح لو استطاع ان يحل مشاكل دائرته فان ذلك يعد مؤشرا ايجابيا لوداع السلبية من جانب الناخبين بالإضافة لمشاركة الاحزاب التى تعتبر ركيزة هامة يمكن من خلالها اثراء الديمقراطية ورفع مستوى المواطنين عن طريق الحوار المباشر بين الاحزاب من خلال برامجها من جهة وبين المواطن من جهة اخرى.



د. سليمان الطماوى

اما الدكتور سيد عليوة استاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان فيرى أن الاحزاب المصرية مسئولة عن الإقبال على صناديق الانتخابات لانها تستطيع ان تنظم حملاتها الانتخابية بطريقة منظمة بعيدة عن المغالاة والتطرف تدعو فيها لتعميق الانتماء والتسامح الوطنى ونبذ العنف وزيادة الإنتاج والاهتمام بمشاكل المواطنين وبذلك سيفوق الإقبال كل توقع.

ويضيف الدكتور عليوة ان الإقبال سيزيد كمؤشر للوعى الوطنى والسياسى خاصة بعد الحادث الاثم الذى تعرض له الرئيس مبارك فى اديس ابابا لان المواطن سيشعر ان المشاركة فى الانتخابات هى رد عملى على المؤامرات التى تدبر ضد مصر من قوى الإرهاب والتطرف.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الــوفــد

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٥



●● الجو السياسي لا يبشر بخير.. الحصار حول الحريات يتزايد.. والاعتقالات تتسع، والحكومة مصرة على اغتيال حرية الصحافة.. والحكومة لم تقدم حتى الآن أي ضمانات للانتخابات القادمة، بل تضيق الحلقة حول المعارضة والقوى السياسية.. وأبسط هذه القيود أن مرشح الحزب الوطني سيدخل الانتخابات وهو يتمتع بالحصانة.. لأن المجلس ممتد إلى يستمر القائم.. بينما مرشح المعارضة مجرد من كل ميزة.. إلا تاريخه المشرف وعلاقاته الجيدة وحب الناس للمشاهير الوجوه، وكراهية الناس لاحتكار السلطة، وقانون الطوارىء يحدد المسيرات والاجتماعات والمنشورات.. بل إنك لا تستطيع أن تعلق لافتة تأييد لمرشح المعارضة إلا إذا وافق عليها الأمن، وكل القوانين المقيدة للحريات موجودة.. وتزيد.. وكل القوانين سيئة السمعة جاهزة للتطبيق، وتهمة الاستيلاء على السلطة موجهة ضد كل أحزاب المعارضة.. والحكومة أعلنت رأيها بصراحة في المعارضة وصحف المعارضة، والحكومة تزعم في الخارج أننا دولة ديمقراطية.. ولكنها في الداخل تعلن أن المواطن المصري لا يستحق الحرية.. ولذلك فإنها تمارس عليه الوصاية حتى يبلغ سن الرشد، ولن يبلغها أبدا.. مادامت الحكومة تتربع على الكرسي.

●● في عام ٨١ قامت الحكومة بإجراء مسح سياسي في الشارع لمعرفة اتجاهات الناخبين.. وجاءت النتيجة ٣١٪ لحزب الوفد.. و٢٦٪ للناصريين.. و١١٪ للإخوان المسلمين.. وقررت الحكومة إجراء الانتخابات بالقائمة.. حتى يسهل التزوير.. وحتى تضمن نجاح المرشحين للحزب الوطني.. وفي نفس الوقت وضع الإعلام الحكومي خطة لمواجهة هذا الرأي السياسي للشارع المصري.. فأعلنت الحكومة أن الحزب الوطني امتداد للناصرية حتى تضمن أصوات الناصريين.. وأنها سوف تطبق الشريعة الإسلامية حتى تضمن أصوات التيار الإسلامي.. وقامت بحملة إعلامية ضخمة على الباشوات وعلى الحكم قبل الثورة وعلى الإقطاع.. وغالطت كثيرا حتى تصور الناس أن أي تغيير ليس في صالحهم.. ورغم كل الحملة الإعلامية إلا أنها في النهاية زورت الانتخابات ولم تنجح واستراحت وأراحت نفسها من وجع الدماغ الذي تسببه الديمقراطية..

●● ونحن نطالب بحرية الانتخابات لصالح الشعب نفسه.. ولصالح الاستقرار.. ولقد وضع سعد فخري عبدالنور أربع درجات للحرية في حياد أجهزة الحكومة والنزاهة في الانتخابات والمساواة بين الأحزاب في الإعلام وإشراف مجلس القضاء الأعلى على الانتخابات.. وكلها مسائل سهلة لو حسنت نوايا الحكومة.. ولصالح الحكومة واستقرار البلد.. ولكن الحكومة لها رأي آخر.. فأي محافظ يقسم بشرف أمه أن نجاح فلان سيكون على جثته.. ولعام شهود.. وأن نجاح من رشحهم مضمون.. والحكومة راضية عن تصرفات المحافظين.. والدكتور مصطفى عبدالعال يقول: لا يمكن لأي إنسان حر وصادق مع نفسه أن يمنع التيار الإسلامي من دخول الانتخابات للتعبير عن نفسه.. والحكومة تعلن حربا ضد أي رمز إسلامي.. وتعتبر استعداد الإخوان للانتخابات جريمة خيانة عظمى! ونحن لا نطالب إشرافا بوليسيا كما يقال.. بل نطالب حرية الانتخابات وتحت إشراف القضاء.. حتى يعرف كل حزب حجمه ويرضى بالديمقراطية..

محمد الحيوان



القانون المشبوه.. وأثره في ادارة المعركة الانتخابية القادمة

عندما اختلست الحكومة حرية الصحافة، وقامت بعملية سرية اشترك فيها مجلس الشعب، لاصدار القانون المشبوه رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، تكون بذلك قد ضربت عصفورين بحجر واحد.. العصفور الاول، هو الصحافة والعاملون في بلاطها (الصحفيون)، حتى تكف نفسها واقلامها عن الفضيحة واكتشاف امور الفساد والانحراف، التي استشرت في هيئاتها ومؤسساتها.. والعصفور الثاني، هو امتلاك نتيجة الانتخابات البرلمانية القادمة، اذ ان تغليظ العقوبات الواردة في القانون، تمثل (مقصلة) على رقاب المرشحين، سواء من احزاب المعارضة، او من المستقلين، اذا هم فكروا في التعرض لمرشحي الحكومة وحزبها الوطني بأي سوء او تطاولوا على الفساد والانحراف في تعاملاتهم الانتخابية.

لذلك كله رفضت الاحزاب والصحفيون وكافة القوى الوطنية في المجتمع هذا القانون، لكن حتى لاتخسر الحكومة مخططها، خرجت علينا بلعبة من العابها لاعداد قانون جديد للصحافة، هي - أي اللجنة - مدعاة للمخاوف اكثر من القانون المرفوض اصلا. وبذلك تكون الحكومة قد امنت على نفسها من الصحافة، وتكون ايضا قد ضمنت نتيجة الانتخابات مسبقا، طالما شعرت بانهيار شعبيتها وشعبية حزبها في الشارع المصري، وخوفها من منافسة احزاب المعارضة والمستقلين لمرشحيها، تلك هي الحقيقة.. وهنا هو السؤال: ما هي انعكاسات تقييد حرية الصحافة على الانتخابات القادمة؟!

ان الصحافة لها كل تأثيرها - كما يقول يس سراج الدين، عضو الهيئة العليا للوفد - سيكون في مجال الدعاية للمرشحين، او كشف سوءات بعض المرشحين، انما في النهاية تأثيرها سيكون اعلاميا وليس تأثيرا مباشرا على العملية الانتخابية - لانه في وجود قانون الطوارئ، الذي يبيح كل نصوص العقوبات او تجريم تأثيم الافعال بدون قيد او شرط، يجعل اي معركة انتخابية غير طبيعية.

لكن فيما يتعلق بتقييد حرية الصحافة، فذلك احد اساليب الضغط على مرشحي المعارضة والمستقلين، لانه يحرم صحف المعارضة من القيام بواجبها نحو اظهار حقيقة المعركة، اذا كانت نزيهة وحرة وديمقراطية أم لا.. ورغم ذلك فإن قانون الطوارئ - كما قلت - اكثر خطورة من اي قانون حتى قانون الصحافة الاخير مع عيوبه طبعا.. هذا فضلا عن مؤثرات اخرى على المعركة الانتخابية القادمة.. ومعركة الحيتان والمنحرفين، والذين جمعوا اموالا بطرق غير مشروعة يتطلعون بسبب القانون لمقاعد المجلس والحصول على حصانة تحميهم من الاستمرار في اعمالهم غير المشروعة، ومن ثم فإن القيود الواردة في القانون المشبوه، رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، اذا صار العمل به يمكن ان تساعد هؤلاء وانا اشك في ان يصدر بهذه الصورة، ليس من باب التفاؤل ولكن من باب العقل والحكمة والمنطق الذي يساير وعود الرئيس، بانه لن يرضى بقصف القلم او سجن صحفي، الا في حدود ارتضيناها نحن احزاب المعارضة والصحفيين، وهي التهجم على العلاقات الشخصية او العائلية او التشنيع على المواطنين الذين لم تثبت احكام عن جرائم.

ويقول عادل حسين، امين عام حزب العمل، انه القرار بأنه اذا تشكلت لجنة اعداد القانون الجديد - لاقدر الله - فلن تكون هناك حرية صحافة ولا احزاب ولا انتخابات، وهذا الكلام - على حد قوله - لايحمل ذرة من المبالغة، لأن من شكلوا اللجنة على النحو الذي ظهرت به يريدون خنق الصحافة مع سبق الاصرار والترصد..

وكان التصميم من قبل، باصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، ارهاب الصحفيين بانتهاك حرية الصحافة، كما ان تشكيلهم لجنة الاشتباه يؤكد ايضا انهم مصرون على المضي في الطريق نفسه.

لقد قلنا جميعا ان اصدار القانون على هذه الصورة بنية تزوير الانتخابات القادمة، طالما تغليظ العقوبات في القانون، هي بمثابة سيف مسلط على رقاب المرشحين والصحفيين معا، وقلنا انهم يريدون اغتيال الصحافة حتى لاتشهد على عمليات التزوير التي ستتم، وقلنا كذلك ان اغتيال صحافة المعارضة يعني حرمان الاحزاب السياسية من السلاح الوحيد المتبقي في يدها لحماية حقوقها، وبالتالي فان قانون تقييد حرية الصحافة، هو قانون يقضي على الاحزاب نهائيا او ما تبقى منها، وكل هذا التقييد للنشاط الحزبي ينتهي بطبيعة الحال الى تصفية المعركة الانتخابية القادمة من اي معنى او جدوى.

الحكومة في رأي - كمال خالد، النائب المستقل - يبدو انها قد مهدت من الآن للمعركة الانتخابية القادمة (بالمسك) فأصدرت القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ - وهو قانون ذبح الصحافة قبيل الانتخابات مباشرة، وهو القانون الذي يمثل قيدا على حرية الرأي، ويقف حجر عثرة امام قيام الصحافة بدورها الاساسي والدستوري في الكشف عن انحرافات وعدم صلاحية بعض مرشحي الحكومة، ومن ثم يعتبر هذا القانون حلمها المنشود للبعض، وبمثابة تدخل مبكر من الحكومة في المعركة الانتخابية، واعداد مسبق بأساليب قهر المعارضة والمستقلين وكتم انفاسهم ومنعهم كذلك من كشف اخطاء الحكومة، وانحرافات اجهزتها ومؤسساتها المختلفة، وهو الامر الذي يؤثر تأثيرا خطيرا في سير المعركة الانتخابية، ويحجر على حرية المرشحين المعارضين وكذلك الصحافة المعارضة، لأنه - أي القانون - يهدد بالحبس الاحتياطي، الذي قد يكتفي به، لحين انتهاء الانتخابات بالصورة التي خططت لها وارادتها الحكومة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٥

■ سكرتير عام إحدى محافظات وسط الدلتا ينوى ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب فى دائرته بمحافظة مجاورة.. اتفق مع رجل أعمال للمساهمة فى تمويل حملته الانتخابية مقابل دعم السكرتير لترشيح أحد أفراد عائلة رجل الأعمال عن الحزب الوطنى فى دائرة أخرى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٤

الدعاة يهاجمون الانتخاب بالقائمة ويناقشون اساليب الممارسة الديمقراطية

اثبت الائمة والدعاة انهم ليسوا بمنأى عن قضايا مجتمعهم وانهم ليسوا مغرقين فى شئونهم فقط كما يدعى البعض وذلك خلال حواراتهم ومناقشاتهم مع الوزراء والمسئولين فى مؤتمرهم الاخير الذى ضم نخبة كبيرة منهم عبرت بوضوح عن وعيهم بقضايا مجتمعهم وحرصهم الوطنى الكبير على التعرف بلهفة شديدة على كل اجابة شافية لكل سؤال يتردد على الساحة ويتردد فى الشارع المصرى.

فكان مايسترعى الانتباه وقفة الدعاة ليتساءلوا عن نظام الانتخاب فى المرحلة القادمة بل والاكثر من ذلك فهم يبينون اسلوب الانتخاب بالقائمة ويصفونه بانه مناف للديمقراطية بل ويطلبون اجتماعات مكثفة للجان الشئون الدينية للحزب الوطنى بالمحافظات لمناقشة هذا الموضوع الهام الى جانب القضايا الدينية.. واضافوا للانتخاب اهمية المواجهة الحاسمة لاجراءات العملية الانتخابية ذاتها تشجيعا للمواطنين فى المشاركة فى التصويت.. وهكذا نسمع معا ولاول مرة صوت الدعاة يرتفع بحديث عن الديمقراطية وحوار حول اصول ممارستها.. وهو مايعتبر فى حد ذاته تعبيرا جديدا عما يشغل الشارع المصرى.. ولم يكتفوا ايضا بذلك الحديث بل انهم اعترضوا على ضعف تمثيل علماء الدين فى مؤتمر الحوار الوطنى ورغبتهم فى المشاركة فى كافة القضايا..

نهال شكري

وقد استاء العديد من الدعاة بشدة من موقف صحف المعارضة واستغلالها لمناخ الحرية المتاحة وتشويهها لكثير من الحقائق، وطالبوا بضرورة العودة لمعسكرات التثقيف الشبابية لمواجهة الفراغ السياسى بينهم والذى دفع البعض الى الانزلاق وراء التيارات المتطرفة.. ولم يبتعدوا عن القضايا الحزبية الشبابية بل انهم طالبوا ايضا بضرورة اعطاء الفرصة لقيادات حزبية شابة بدلا من الوجوه القديمة.. واوضحوا

انه لابد من الاهتمام بمواجهة مشكلة البطالة بحلول عملية للشباب حتى ان بعضهم اقترح اقتراحا جديدا وهو ان يتم اعطاء اراض للمحالين للمعاش فى الصحراء لزراعتها ليتركوا الوظائف والاعمال شاغرة للشباب ليتولوها ويقوموا بها بل ويخفض الظروف لمن يرغب فى ترك الوظيفة حتى تتاح الفرصة للشباب الجديد.. ومما يسترعى الانتباه والتركيز ايضا والبحث هو طلب عدد كبير من الدعاة الحصول على اراض فى الصحراء لزراعتها اسوة برجال الشرطة والجيش وهذا على الرغم من ان رجال الشرطة بعضهم لهم جمعيات يتملكون من خلالها..

كما ان احد الدعاة ارسل ورقة صغيرة الى الدكتور يوسف والى يقول فيها ان المرأة المتزوجة الحاصلة على مؤهل دراسى تحرم من تسلم اراضى الاستصلاح فلماذا لاتستثنى زوجة الامام وتحصل ولو على نصف المساحة التى تاخذها الخريجة غير المتزوجة وذلك اعانة للامام على مواجهة الحياة. ومن هنا تتضح مشكلة أخرى تواجه الائمة والدعاة وهى المشكلة التى تتمثل فى ضعف الدخل المادى لهم مما دفعهم الى هذه الطلبات والتى هى اصلا تتاح للشباب لاعطائهم فرصة لمواجهة مشاكلهم وبدء حياتهم العملية وهو مايطالب به الدعاة فى الوقت ذاته.

ومن هنا فان الامر يتطلب وقفة يجب فيها النظر الى دخل الائمة والدعاة والعمل على دعمهم ماديا من ميزانية الدعوة والاوقاف وهو امر هام وحيوى للغاية ويجب الا نتركهم فريسة للحاجة والعوز ثم نشكو من استقطاب البعض منهم للجماعات المتطرفة لهم ونوجه اليهم اللوم.. فى عصر اصبح اللوم والتشهير وسلاح الكلمة القاتلة هو ايسر السبل للقضاء على المواطن دون البحث فى الاسباب او ايجاد الحلول..

ماساة البوسنة.

ولايخفى الدعاة حيرتهم فى فهم مايجرى على ارض البوسنة والهرسك من ضرب للاسلام والمسلمين.. وبالطبع فهم لايحارون فى موقف الامم المتحدة أو الدول الغربية ولكنهم يحارون فى موقف الدول الاسلامية التى لاتتدخل بحسم فى مواجهة سحق الاسلام والمسلمين هناك وان كانوا يباركون موقف مصر التى ارسلت فلذات اكبادها ليكونوا ارحم على المسلمين انفسهم وسط الاغتراب والاغتيال والدمار، وطرح ايضا الدعاة اسئلتهم حول مايجرى



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى مسيرة السلام فى الشرق الاوسط والدور المصرى فيها وعن مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية بعد اتفاقية غزة - اريحا.... بل وتناولت اسئلتهم ايضا الجانب الاقتصادى فتساءلوا عن ذلك القادم الغريب المسمى بالقطاعية الجات واثر خطورته على مصر.

وماذا نفعل فى مواجهة هذا الخطر الداهم..

الحجاب يفجر المشاعر فجاة

ووسط هذه المناقشات الداخلية والخارجية فى العديد من الامور وقف فجاة أحد الدعاة ليتساءل: ماذا نقول للناس حول قرار وزير التعليم بتوحيد الزى المدرسى الذى لايتضمن الحجاب الا بالقرار من ولى الامر. وذلك على الرغم من ان الحجاب فريضة على كل امرأة مسلمة بالغة وهو ادعى للاحتشام وقد حمل المؤتمر امين عام الحزب الوطنى مسئولية رفع هذا الامر لوزير التعليم ومناقشته مع الحكومة.

وهنا كان لابد من سؤال الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم عن القرار الوزارى رقم (١١٣) بشأن الزى المدرسى وهو القرار الذى فجر المشاعر داخل مؤتمر الدعاة.. وقد اوضح وزير التعليم وجهة نظره من خلال القرار ذاته والذى تضمن فى طياته نصوصا وبنودا لالزام التلاميذ وتلميذات المدارس الرسمية والخاصة بارتداء زى موحد وفقا لمواصفات تم تحديدها فى كل مرحلة سواء كانت ابتدائية او اعدادية او ثانوية مما ينظم المظهر الملائم لتلاميذ المدارس تبعا لما ارتآته كل مديرية تعليمية من الوان.

ولم يكتف الدعاة بهذه القضية او تلك ولكن تعددت تساؤلاتهم وشملت العلاقات المصرية الاسرائيلية وكل مايتردد حول تملك اليهود لاراض مصرية او امداد اسرائيل بمياه نهر النيل وهو الامر الذى نفاه الدكتور يوسف والى بشدة معلنا من جديد انه لاتملك لليهود للاراضى فى مصر وانه لم ولن يجرى اى اتفاق مع اسرائيل بشأن المياه..

وينتهى مؤتمر الدعاة والائمة والذى تحدث فيه الدعاة لاول مرة وطرحوا فيه مئات التساؤلات وكانت المفاجاة التى اصبحت ناقوسا يدق بين جنباتنا ليعلن لنا الحقيقة الغائبة والتى تتمثل فى ان الدعاة اصبحوا يعيشون عصرهم فهم لايقبعون فى مساجدهم طيلة اليوم يقراون القرآن ويتفقهون فى الاحاديث ولكنهم يمشون فى الاسواق ويناقشهم البائع فى الاسعار ويتحدث اليهم الشاب عن مشكلته فى مواجهة لقمة العيش وعندما يعودون الى بيوتهم تواجههم مشكلة الدرس الخصوصى وزواج الابنة وتامين مستقبل الابن.. انهم مواطنون مصريون يجب الاهتمام بهم حتى يستطيعوا ان يستمروا فى العطاء وحتى يعود القنديل مرة اخرى ليضىء فى الاذهان والعقول والقلوب.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٥

فكرة!

لو كنت مكان هذه الحكومة لجعلت بداية الانتخابات القادمة بداية عصر جديد في بلادنا. وحرصت أن تكون الانتخابات محايدة وحرة يشرف عليها قضاة لا موظفون يتلقون الاوامر والتعليمات ولاصدرت تنبيهات صريحة بان يكون المحافظ فوق الاحزاب لا في خدمة الحزب الوطني وحده، ولاشعرت الشعب عمليا انه حر في اختيار نوابه بلا تدخل ولا ضغط ولا ارهاب وهكذا تحس الامة انها سيدة نفسها وان نواب الامة هم نوابها لا نواب الحكومة ونواب كل الاحزاب لانواب حزب واحد. ولاصدرت الاوامر بمعاملة كل احزاب البلد معاملتي للحزب الوطني فلا يكون نواب الحكومة هم نواب الست ونواب المعارضة هم نواب الجارية. ونحترم اعلانات المستقلين احترامنا لاعلانات المؤيدين فلا نعلق صور رجالنا على الجدران وننزع صور خصومنا وندوسها بالاقدام.

ولو كنت مكان الحكومة لفتحت الاذاعة والتليفزيون لكل المرشحين فلا اقصرها على اتباع الحكومة ولا امنع خصوم الحكومة من ان يفتحوا افواههم او يظهروا صورهم، ولا اعطي مرشح الحكومة نصف ساعة في التليفزيون واعطى مرشحي جميع الاحزاب خمس دقائق. وتطلب وزارة الاعلام من الصحف القومية ان تعطى كل مرشح نفس عدد السطور التي تعطيها للمرشح الاخر فلا تنشر صورة مرشح الحكومة في الصفحة الاولى وتخصص لمرشحي المعارضة سطرين في صفحة الوفيات.

وكنت الغي قانون الطوارىء او على الاقل اوقفه في فترة الانتخابات فلا يمكن اجراء انتخابات حرة في ظل قانون الطوارىء وفي ظل القوانين الاستثنائية.

ولو كنت مكان الحكومة لفتحت المعتقلات واطلقت سراح المسجونين السياسيين واخرجت من السجون كل مسجون امضى نصف المدة واعلن براءته من الارهاب.

وهكذا يقوم في بلادنا عصر جديد بمعنى الكلمة، يجمع الصفوف ويعيد للبلاد الحياة المدنية بلا قوانين استثنائية ولا محاكم استثنائية ويشعر كل مواطن انه شريك في الحكم لا تابع للحكام، ويحس ان الحكومة قامت لتحميه لا لكي تطارده وان مهمة كل مواطن ان يدافع عن الحكومة التي فتحت الابواب التي حطمت القيود والاغلال.

اننا بذلك نبني ستين مليون حصنا جديدا من حصون الوطن.

مصطفى أمين



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٥

٩٣ عفريت القوانين

الكثير يسالون عما اذا كنت ساخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة من عدمه.. الاصدقاء المقربون جداً غاضبون.. حين قررت ان ادخل الانتخابات.. حاولت ان اعرف ما وراء هذا الغضب الشديد... احسست بالاستياء على الوجوه... وبادرتهم قائلا..ليس هناك موقف بلاسبب.. بلا رأى ورأى مقابل... فلنتناقش وان كنت على حق فاعينوني... كان اول الرافضين هم ابناء دائرتي بولاق... احتدم بيننا النقاش حتى ان بعضهم اخذ مني موقفا وانقطع بيننا الاتصال... ودائما ما ارفض ان القى السلام مبكراً فلو كان بيني وبين الاصدقاء المخلصين شعرة ما انقطعت إن شدوها ارخيتها وان ارخوا شددتها... عدت اواصل التواصل بيننا وان هذه المسالة ليست مسالة فردية... ان يدخل الانتخابات شخص ما او لا يدخل فهذا لايهم... انها مسالة بلد... مستقبل وطن... نظام حكم ارتضيناه جميعاً ولابد ان ندافع عنه... ندافع عنه ضد شرود الداخل وعدوان الخارج... ليس بالضرورة ان يكون عدوان الخارج مسلحا... في اغلب الاحايين وفي هذا الزمان يعتدى علينا باسم السلام... تنهب ثرواتنا باسم السلام.. يخرب اقتصادنا باسم السلام حتى امسى سلام اليوم اقسى وابشع من الحروب التي خضناها... ولقد كتبت وكتب غيرى عما حاق بنا وتدهور محصول القطن وهو من المحاصيل الاستراتيجية ناهيك عن القضاء على محاصيل لم نعد ننتجها لتكفينا حاجاتنا من السؤال، كالقمح... لقد عيرتنا به دولة مالم تكن لعهد قريب تعرف حتى زراعة الفجل... ان التحديات التي تحيط بنا وتتربص بنا الدوائر تجعلنا جميعاً شركاء في هذا المأزق... لابد وان نشارك في الخروج منه... هذه ليست بلد احد بعينه ولاحكومة بعينها مهما طال بها الامد في الحكم... انني اطلب تفسيراً.. بل بالاحرى سؤالاً هل تظنون ان العمليات المتطرفة التي تتم على ارض مصر او خارجها هي فعلاً عمليات باسم الإسلام.. ام هي عمليات باسم الاستيلاء على الحكم.... ام هي عمليات لتقويض السلام الاجتماعي داخل مصر ومدفوعة الاجر من الخارج... ام هي عمليات بفعل دول صديقة كانت بالامس العدو الاكبر ولاتزال على الاقل في نفوس كل الشعب... بالامس وقبل الثورة وفي عهود سميناها بالبغيضة ايام الاحتلال والملكية كان الذي يناضل ويتصدى لهما نعده بطلاً قومياً ويظل حياً حتى بعد موته بمئات السنين في قلوب الشعب... ويظل بطلا في ذاكرة التاريخ لايستطيع المزيفون ان يطمسوه فذاكرة الشعب لايطمسها انس ولا جان «عبدالفتاح عنابة مثلا» اليوم نرى العكس... في صباح يوم الاثنين الفائت وفي فلسطين المحتلة تمت عملية انتحارية فدائية جريئة قام بها الفلسطينيون أصحاب الأرض الحقيقية ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.. هل هي لون من الإرهاب.. نوع من التطرف.. ام هي حق نضالي لاصحاب الارض الحقيقية وانها اشرف انواع الاستشهاد من اجل الوطن واستعادة الحق السليب... هل من الممكن ان تختلف المعايير والاراء بمرور الزمان ويصبح مناضل الامس بطل الشعب إرهابي اليوم... ونبعث البرقيات ونرسل المبعوثين للتعازى... ان القوات الصهيونية كانت تحصد مئات الاطفال من ابطال ثورة الحجارة... وابقر بيجن واتباعه بطون الحوامل... هدموا المساكن على رؤوس الشيوخ والعجائز... جرائمهم مازالت مستمرة في الضفة والقدس... هل نسينا شهداء الفجر الحزين في مسجد الخليل إبراهيم، مذبحة المصلين.. الاباء ومعهم الاطفال... إختلطت الدماء بالاشلاء لما عاد يعرف من الاب ومن الابن... الاف السجناء في سجون إسرائيل... المطالبون بحق الحياة الكريمة على ارضهم او حتى على جزء من ارضهم.. اختلطت امور هذا الزمان... لا يعنيني هنا من الذى يهذه العملية الفدائية قام.... كل ما يعنيني هل هو إرهاب او هو لون من النضال ضد عدو يحتل ارض المسلمين ويقتلهم في المساجد في الشهر الكريم ويسجن ابناءهم وييتم اطفالهم ويسلط عليهم من لايخاف الله ولايرهبه ويسلم زمام رقابهم لبنى جلدتهم على شكل شرطة لاترحم... وكل هذا باسم السلام.

اما عن السلام الاجتماعي في وطننا الحبيب الذى بدانا الحديث به ومن اجله ارى الحكومة كل يوم تخرج علينا بنظام انتخابي.. القائمة المشروطة..القائمة النسبية.. القائمة المطلقة...تخرج علينا الحكومة باغرب تصريح وباغرب وسيلة انتخابية.. تتم فيها الانتخابات بنسبة ٥٠٪ فردى و٥٠٪ بالقائمة.... نظام لاتعرفه اية دولة في العالم حتى لوكانت دولة خازوقستان من اختراعات افلام نجيب الريحاني وفؤاد المهندس... مايهمني هنا كيف ستجرى الانتخابات في الشارع المصرى... كيف ستكون معبرة عن الناس محققة لاحلامهم... مؤكدة صدق اختيارهم وانها حقيقة انتخابات يشارك الشعب عن طريقها في حكم وطنه... ان التجاوزات التي تحدث وعدم صدق النتائج هي التي تجعل الناس لايقبلون عليها ولايشاركون فيها ولا يهتمون بامرها وتنقل وكالات الانباء الاجنبية صور خلو اللجان.. بينما نصور نحن الاقبال المنقطع النظير وتخرج علينا صورة العجوز الشهيرة... والاعمى.. والمعوق المحمول.. والمعوق ذى العجلات.... صورة حفظناها مع كل انتخابات وكانهم يؤجرونهم من الملاجىء كالعوالم في الافراح... كيف ستجرى الانتخابات في الشوارع تحت مظلة قانون الطوارىء البغيض الذى يمنع التجمعات فيما لايزيد على خمسة اشخاص..لقد كتبت في حديث سابق ان كان ولابد ان

نعيش كل هذه السنوات تحت مظلة قانون الطوارىء فان ابسط قواعد الديمقراطية ان يوقف العمل بهذا القانون على الاقل في فترة الانتخابات.. فما منع هذا القانون المتطرفون ولا الخارجون عن النظام ولا نقصت نسبة القتلى من الطرفين على مدى اربعة عشر عاما بل على العكس اتسعت قاعدته حتى وصل إلى خارج البلاد... كيف ستجرى الانتخابات تحت مظلة القوانين السيئة السمعة واسواها سمعة قانون الاشتباه... كيف ستجرى الانتخابات تحت هذا الحظر المقيت لنشاط الاحزاب خارج دورها ومقراتها على قلتها وضعفهم رغم ان لى رأيا في بعض الاحزاب والذين يعرفون أنفسهم ويعرفون دورهم وشكلهم... كيف ستجرى الانتخابات في الشارع المصرى تحت مظلة القانون رقم ٩٣/٩٥ الشهير وهو الذى يؤلم كل وسائل النشر والنقد وهما وسيلتا الانتخابات لاقرار وتعريف ونقد كل حزب لسياسات الحزب الآخر وسيتربص كل حزب للآخر باسم هذا القانون... ستقف كل الأحزاب امام المحاكم كل يشكو كله طبقاً لهذا القانون.. هذا ان لم تصدر النيابة العامة قراراً بالقبض على كل فريق حزبى بحجة التشهير وازدراء الحزب الآخر وحينئذ تصبح كل الاحزاب في السجن وتجرى الانتخابات بلا مرشحين.. ناهيك وان تحدثت عن الحزب الحاكم ورموزه وفساد سياساته وهذا من الأمور المشروعة والبديهية لان كل حزب يسعى للحصول على الاغلبية ليصل بها إلى الحكم طبقاً للدستور والقانون وباسم القانون ٩٣/٩٥ سيضع الحزب الحاكم كل منافسيه في السجون بتهمة ازدراء الوزراء لمجرد انك انتقدت سياساتهم الخاطئة بطريقة مشروعة وهذه هي الانتخابات تقنع اتباعك وتزيد مـؤيديك من حـزبك والأحـزاب الأخـرى.. وياويل الناخبين من ابناء هذا الشعب من هذا القانون اذا اشتكى واحد منهم من البطالة وشباب البطالة كثير... لن تمر الانتخابات إلا وهذا الشاكى قد حكم عليه بالسجن لمدة «١٥» عاما وغرامة «٢٠» الف جنيه لانه اضر بالاقتصاد الوطنى فمجرد ذكر البطالة علامة من علامات الاقتصاد الفاشل مما يعاقب عليه القانون ٩٣/٩٥ ونفس العقوبة اذا تناولت القطاع العام أو اعترضت على ارقام البيع او على بيعها للصهاينة وعودة تحكم رأس المال الاجنبى في مصر مرة اخرى سيكون نصيبك نفس العقوبة لهذه الامور أيضا مما يمس الاقتصاد الوطنى... في القرى اذا تحدث فلاح او اجير او مستاجر عن قانون العلاقة بين المالك والمستاجر في الاراضى الزراعية وهذا القانون ستظهر اثاره المدمرة قريبا فقد قربت نهاية الخمس سنوات المهلة وبعدها الانفجار... آه لو تحدث واحد من الفلاحين يطبق عليه العفريت رقم ٩٣/٩٥ بتهمة ازدراء مؤسسة عامة هى التى اصدرت هذا القانون... عشرون الف جنيه وخمسة عشر عاما سجناً واذا تحدث ناخب من الشعب او اشتكى من المبيدات او البذور الفاسدة لاتهمه الحزب الحاكم بانه يزدرى شخصية عامة كبيرة هى وزير الزراعة طبقاً للقانون «الاوول ساين» رقم ٩٣/٩٥ والذى لن يسلم منه احد.. ان قانون الطوارىء بجانب هذا القانون... هو العدل بعينه اننا نمر بازمة اقتصادية طاحنة تتمثل في العمل والبطالة والاسكان وغلاء الاسعار وقلة الدخول والديمقراطية.. فلا ديمقراطية مع القوانين سيئة السمعة ولامع قانون الطوارىء ولامع شيطان القوانين ٩٣/٩٥ واخيراً انه لاتجوز الانتخابات تحت هذا الكم الهائل من ترهيب الناخب والمرشح والترح للحفاظ على السلام الاجتماعى وتماسك الجبهة الداخلية ان يصدر قرار بتعيين اعضاء مجلس الشعب لخمس سنوات قادمة وانا ارى انها مش حتفرق كتير معانا..



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حرب المنشورات!!

بيان من احرار الحزب الوطني.. هو عنوان احدث منشورات للمعركة الانتخابية التي بدأت مبكرا بمدينة نصر.

يتضمن البيان هجوما على احدى الشخصيات التي تمثل الدائرة.. واتهامها بالتورط في قضايا حوت مدينة نصر الشهيرة بقرارات السيد. كما اشتمل البيان ايضا على الهجوم على احد الوزراء الشباب.. متهما اياه بالتزوير في الانتخابات.. عن طريق قيد اكثر من ١٤ الف صوت انتخابي من خارج الدائرة. حرب المنشورات كشفت عن العديد من الأسرار والوقائع الحزبية التي تدور في كواليس الانتخابات.. باعتبار ان داخل مكة ادرى بشعابها!!

شارع النفوذ

اهالي شارع عواد السيسي المتفرع من شارع السيد عبد الله بمنطقة العمرانية الغربية تئن قلوبهم من سيطرة بعض ذوى النفوذ على الشارع، حيث يمتلك احد المحاسبين الكبار حظيرة مواشي كبيرة تبعث دائما بالروائح الكريهة والحشرات ناقلة الأمراض.

اهالي الشارع يستغيثون قبل ان تفتك بهم الأمراض المعدية.

استياء تليفزيوني

ثبت خلافات شديدة بين محافظ بني سويف ومسئولي القناة السابعة بالتليفزيون، بسبب إصرار المحافظ على منع السماح لمبعوثي القناة بالتصوير داخل المحافظة.

امتدت الخلافات الى صدور تعليمات صريحة من المحافظ بعدم استقبال اى بعثة تليفزيونية من القناة السابعة.. كما اضطر رئيس القناة مؤخرا الى الحجز بالفندق بفندق سمير اميس ببني سويف.

وتصاعدت حدة الخلافات عقب تجاهل العلاقات العامة بالمحافظة وفد القناة في اثناء احتفال اهالي السلطاني ببني سويف.. واكتفوا بوفد القناة الأولى فحسب! مما اثار استياء وفد القناة السابعة وغضبهم الشديد للتفريق في المعاملة.



عن انتخابات مجلس الشعب

الصراع حول الوزن القيادى داخل المجلس

خالد الصاوى

● مما لاشك فيه أن الحكومة مصرة على البقاء في الحكم، وإلى مالا نهاية، وتعتمد في تحقيق ذلك على ضمان أغلبية المقاعد لحزبها في مجلس الشعب للحفاظ على الوزن القيادى الذى يمكنها من الاستمرار في الحكم بمقولة أنها تمثل الأغلبية، ومن ثم فإن الحكومة حريصة كل الحرص على السيطرة على العملية الانتخابية بكافة الأساليب وبكل ما تملكه من إمكانيات ولها من أجهزتها المختلفة ومن مستشاريها وخبرائها ما تعتمد عليه في الإمساك بالعملية الانتخابية وتوجيهها إلى حيث تريد، وقد كان ذلك واضحا خلال المراحل الانتخابية السابقة، وهذا ليس قولا مرسلا ولكنه ما أسفرت عنه نتائج التحقيقات التى أجرتها محكمة النقض في الطعون الانتخابية الخاصة بصحة العضوية، والتى رفض المجلس الأخذ بها اعتصاما بدعة (سيد قراره).

والإصرار على البقاء في الحكم إلى مالا نهاية ورفض تداول السلطة انهيار للمقومات الرئيسية والأساسية لنظام يدعى الديمقراطية، وخروج على الدستور، وتصدع للبنية الأساسية لهذا النظام وفقدان لعلاقته بالشعب، وهذا ما يضعه في مأزق حاد لا يتفق مع المنطق العملى في جوانبه الأساسية الذى يرفض أن يظل نظام الحكم قائما لسنوات طويلة دون أن يطرأ عليه التغيير خاصة إذا كان هذا النظام قد خرج منذ بداياته الأولى عن المسار الذى كان يجب أن يسير فيه، وإذا كان استمراره نتيجة مجالس تشريعية لم ينتخبها الشعب وإنما جاءت بما يشبه التعيين، مما أدى إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في العمليات الانتخابية تصويتا وترشيحا، وعن المشاركة السياسية بشكل عام.

ورغم أن النظام قد حاول إحداث تجميلات سطحية وتغييرات في هياكله وعلاقاته، ورفع شعارات براقة في كل مرحلة من مراحله إلا أنها جميعا انتهت إلى الفشل المأساوى، وأصبحت القضية المطروحة بإلحاح هي قضية التغيير باعتباره المدخل المنطقى والصحيح لتجاوز الأزمة بالمفهوم الديمقراطى، استجابة للفكر السياسى السائد في المجتمع، ولمطالب الأمة، واحتراما للقيم والمبادىء المستقرة في ضمير الشعب.. التغيير الهادىء المتأنى الذى يقوم على دستور ينبع من واقع الأمة، ويحدد هويتها ويرسم آفاق مستقبلها، التغيير الذى يتحقق بإرادة الأمة، ومن خلال انتخابات محايدة يتحقق لها تكافؤ الفرص، وهذا ما يجعل الأمة جميعها ترنو بنظرها إلى انتخابات مجلس الشعب القادمة وتنتظرها بتوتر وقلق وهي تستعيد شريط الذكريات ومامر بها من محن انتخابية سابقة. وتتطلب الأخذ بعين الاعتبار المستجدات التى تتمثل في نمو وتصاعد المعارضة والتحامها الواسع بالجماهير في الشارع السياسى وإقبال الجماهير عليها توجها نحو الأفضل ونحو الغايات المثلى. وكذلك المستجدات العالمية التى تتمثل في نمو المد الديمقراطى وغلبة الفلسفة الليبرالية ومصر ليست بمعزل عن العالم وهي تضع أقدامها على الطريق نحو قرن جديد، يحكمه النظام العالمى الجديد، نظام القطب الواحد وما يتطلبه ذلك من تغيير شامل وخروج على الأنماط التقليدية والأطر الكلاسيكية، للممارسة السياسية توائما وانسجاما مع الواقع العالمى الجديد، الأمر الذى يتطلبه ثورة تشريعية تقوم على مجلس تشريعى قادر وفعال ومدرك لمسئولياته، وهذا ما يلقي الضوء الساطع على أهمية الانتخابات القادمة التى ستدور فيما بين الحزب الوطنى (حزب الحكومة) وما يمكن أن يطلق عليه (تجاوزا) جبهة المعارضة التى تضم أحزاب المعارضة جميعها والمستقلين والتى تتفق (رغم اختلاف مواقفها السياسية) على حتمية التغيير، ولكل هذه الأحزاب وجودها وقواعدها بين الجماهير ومساحتها في

الشارع المصرى ووسائله الإعلامية وستدور هذه المنافسة فى وقت انخفض فيه منحنى أغلبية الحزب الحاكم بينما ارتفع منحنى أغلبية المعارضة، وإذا كانت المعارضة قد خاضت انتخابات المجلس عام ١٩٨٤ ــ ١٩٨٧ وفازت بأكثر من ٢٥٪ من مقاعد المجلس مما شكل معارضة فعالة وقدم فرسانا تحت القبة وكانت أحزاب المعارضة لاتزال فى بداية تكوينها بعد التعديل الدستورى ١٩٨٠ بينما كان الحزب الحاكم فى قمة عنفوانه وأوج قوته وكان له رصيد كبير فى الشارع المصرى، وإذا كان المستقلون قد فازوا بأكثر من ثلاثين فى المائة فى انتخابات المجلس ١٩٩٠ وهم منفردون لا تساندهم قوى حزبية لمقاطعة أغلبية الأحزاب لانتخابات ١٩٩٠، ولم تتجاوز نسبة التصويت فيها عشرة فى المائة من المقيدين فى الجداول، فلاشك فى أن ذلك يرسم صورة متفائلة لموقف المعارضة فى الانتخابات القادمة، وهذا مايعنى أن اليوم أفضل من البارحة بكثير.

ومن ناحية أخرى فإن العبث بإرادة الناخبين وتزوير النتائج الانتخابية يبدو مستحيلا هذه المرة أو على الأقل عسير التنفيذ لقدرة الأحزاب على توفير المندوبين لمراقبة عمليات التصويت داخل اللجان وحراسة الصناديق من العبث أثناء سير العملية الانتخابية. وكذلك توفير العناصر القانونية الخبيرة الواعية لمراقبة عمليات الفرز، ولأن الشعب سيتوجه عن بكرة أبيه للإدلاء بصوته وهذا أقوى ضمان لمنع التزوير لأن التزوير لا يتم إلا فى حالة تخلف المقيدين فى الجداول عن ممارسة حقهم الانتخابى.

هذا فضلا عن أن اشتراك أحزاب المعارضة فى الانتخابات سيجعل أنظار العالم تتجه إلى مصر وسيجعل العملية الانتخابية متابعة فى جميع خطواتها بالمنظمات العالمية لحقوق الإنسان وحماية الديمقراطية والصحافة ووكالات الأنباء العالمية أى أن الحدث لن يكون بمعزل عن المتابعة بل والمراقبة العالمية أيضا.

ولا يعنى كل ذلك أن الحزب الوطنى وحكومته سوف يقف مكتوف اليدين معصوب العينين لا حول له ولا قوة والمعارضة تسحب البساط من تحت أقدامه، ولكنه سوف يلجأ إلى الأساليب التقليدية والمستحدثة أيضا للإعداد للمعركة وممارسة الضغط المستمر المتواصل على المواطنين من الآن وبشكل متصاعد وبالمنطق التكرارى عبر جميع القنوات الإعلامية، ومحاولة تجميل وجه الحكومة أمام الشعب والإسراف فى الوعود والاعتماد على القدرات المالية للمرشحين والمبالغة فى الدعاية الإبهارية إلا أن كل هذه الأساليب لم تعد تجدى مع مواطن أدرك حقيقة اللعبة ولأن الشعب مصر على أن تكون ديمقراطية وعلى رفض الإذعان والتغييب وانتخاب الفاسد والسوقة.

● وكل هذه المعطيات تضع علامة استفهام كبيرة أمام إمكانية حصول الحزب الحاكم على الأغلبية المحققة للوزن القيادى داخل مجلس الشعب القادم بما يمكن حكومته من الاستمرار فى مقاعد السلطة.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



●● مجموعة من شباب الاسكندرية قامت باستطلاع رأى خلال انتخابات الشورى.. مجهود فردى.. ولكنه قوى الدلالة.. سألت الناس حول مرشح الحكومة.. ومرشح التيار الاسلامى.. وحصل مرشح التيار الاسلامى فى اول عينة على ٤٦٪.. يعنى ساقط.. ثم اعتقلت الشرطة هذا المرشح.. وتغير الرأى العام وحصل مرشح التيار الاسلامى على ٥٧٪ فى العينة الثانية.. ثم اعتقلته مرة ثانية فارتفع رصيده الى ٧٣٪.. وبعدها بخمسة ايام ارتفع رصيده الى ٨٨٪.. بينما هبط مرشح الحزب الوطنى.. وهبطت ايضا نسبة الذين لم يسمعوا عن الانتخابات من ١٧٪ الى ٥٪.. يعنى الاعتقالات جعلت الناس تصحو وتفيق..

●● وهذه الارقام تستحق الدراسة.. لانها تقول ان الناس تتعاطف دائما مع المظلوم.. وترفض المفترى.. وكل من تقف ضده الحكومة يكتسب تعاطف الناس.. وكل من تؤيده الحكومة بالعلانية يخسر ثقة الناخبين.. وبعض المرشحين يلجأ احيانا الى هذه الحيلة القديمة.. وفى ايام عبد الناصر كانت اصوات الناخبين مع احمد فؤاد القاضى المناضل.. ولكن راوية عطية المرشحة المنافسة ربطت بعض انصارها بالشال والقطن وصبغة اليود.. واتهمت الحكومة بضربهم.. فاتجهت الاصوات الى راوية عطية.. وفى انتخابات الاطباء كانت كفة ابراهيم بدران راجحة.. ثم اعلنت الحكومة انها تؤيده.. وهاجمت صحف الحكومة حمدى السيد منافسه.. ونجح حمدى السيد.. وفى انتخابات احد الاندية الرياضية تصرف احد المرشحين على انه مرشح الحكومة القوى.. الذى يستطيع ان يجعل الشمس تشرق من مغربها.. ورفضه الناس تماما..

●● والحيلة فى الانتخابات مقبولة.. ولكن عمرها قصير.. ومن ينجح بالحيلة لاينجح بعدها ابدا.. ولكن التزوير غير مقبول.. والحكومة لاتحب المنافسة الشريفة ولا تقبل الرأى الآخر.. وتربيتها سهلة.. فى المحليات عملية اختيار وتعيين.. وفى مجلس الشعب تزوير وتضليل.. وعندما عجزت عن تغيير رأى الناس فى النقابات بدأت تستولى عليها.. او تنفق عليها.. وتخربها.. ودخلت عملية التزوير فى الاتحادات الرياضية.. والاتحاد الذى لايرفع الراية البيضاء يتم حله.. والنادى الذى لايستسلم للحكومة يتم حله..

●● الحكومة لاتقبل المنافسة الشريفة ابدا.. عندما عجزت عن منافسة شركات توظيف الاموال صادرتها وخربت بيوت عشرات الالوف من المودعين.. وعندما عجزت صحف الثورة عن منافسة الصحف الاخرى صادرت الحكومة المصرى.. ثم اممت باقى الصحف.. وعندما عجزت عن السيطرة على القطاع الخاص اممت المصانع والشركات.. وعندما رفضت النقابات المهنية مبدأ التزوير استولت الحكومة عليها.. والقانون ٩٣ لاغتيال حرية الصحافة تكملة للسلسلة.. ضرب صحف المعارضة وحرية التعبير والسيطرة على الانتخابات القادمة.

مجدى مهنا

المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

خيارات المستقبل

يلفت النظر عند تأمل سلوك الأحزاب ونشاطها في هذه الفترة وهي تمهد لإعداد نفسها للانتخابات القادمة أن الأحزاب الصغيرة اختارت لنفسها طريقا سهلا لمخاطبة الجماهير، هو التركيز على المشاكل والسلبيات، وهي تعلم أن مصر تواجه مشاكل كثيرة ومعقدة موروثة منذ عصور سابقة، ومن المفيد، بل من الضروري، أن نواجه هذه المشاكل، لكن هذه الأحزاب تكتفي بالبكاء وتوجيه الاتهامات وإثارة الشكوك، ولا تحاول تقديم حلول أو اجتهادات مدروسة لحلها، بل ولا تشغل نفسها بالتفكير في مستقبل مصر.. ومع أن الاجتهادات في رسم صورة المستقبل، والبرامج المحققة لذلك، هي التي يجب أن تكون محور التنافس في هذه الانتخابات، ولاشيء غير ذلك.

رجب البنـــا

والأحزاب القائمة في مصر الآن تنطلق رؤاها السياسية من ثلاثة مواقف أساسية . الموقف الأول هو الدعوة إلى السير إلى الأمام، والموقف الثاني هو اختيار الجمود وتوهم السير، والموقف الثالث هو السير إلى الخلف.

وفي تحليل جيد لهذه الخيارات يشير الدكتور إبراهيم شحاتة في كتابه الجديد «وصيتي لبلادي»، وأخطر هذه الخيارات هو موقف الدعوة إلى الارتداد الفكري، أو التطلع إلى العيش في القرن الحادي والعشرين وفق الممارسات والأفكار التي كانت صالحة لعصور سابقة.. وهذا الخيار يمثله تيار يدعي أن لديه الحل لكل مشاكل المجتمع جملة واحدة دون أن يقدم تحليلا وافيا لكل مشكلة ولكيفية حلها.. أو أنه يقدم حلولا سطحية في عبارات عامة جوفاء ليس فيها تحليل أو دراسة..

موقف الارتداد الفكري هو الخطر الأكبر على البلاد والعباد، لأنه يخاطب في الناس الحنين إلى الماضي الجميل الذي لن يعود أبدا.. لأن العالم كله تغير.. وما كان ممكنا منذ قرون لم يعد ممكنا الآن.. ولكل زمان تفكيره ورجاله، والتاريخ لا يسير في شكل دائرة يكرر فيها الأحداث والحقب، ولكنه متجدد ومتغير، وكل عصر قادم مختلف عن كل عصر ماض، وكل رجال عصر الحاضر مختلفون عن رجال العصور الماضية.. وهذا هو الأمر الطبيعي، الذي يمثل حكمة الله في خلقه.. أن تسير الحياة إلى الأمام.. وأن تتجدد الأفكار والعقول.

وأصحاب نظرية السير إلى الخلف هم أنفسهم أصحاب السلوك الذي يتسم بالعدوان تجاه الآخر.. هم الداعون إلى العداء والشك والعدوان على كل من يختلف معهم.. وكما يقول الدكتور إبراهيم شحاتة أن الحقيقة أنه لا يسر أعداء الإسلام شيء أكثر من رواج هذا الاتجاه ووصول أصحابه إلى الحكم بما يضمن التخلف المستمر للمسلمين، والصراع الدائم في ديارهم، وهذا ما أعلنه صراحة الزعيم الروسي المتطرف الذي يعتبر من أكبر أعداء الإسلام والمسلمين حين قال أن أكبر آماله أن يرى الدول الإسلامية وقد غرقت في حكم المشايخ والملالي حتى يمكن السيطرة عليها دون إطلاق رصاصة واحدة.

وموقف السير إلى الأمام هو الذي يستحق أن نؤيده وندعمه.. وهو موقف من الدين على أنه سلوك حضاري وتقدمي وعلمي يلتزم بما أمر به الشرع.. والجهاد فيه هو العمل على زيادة الإنتاج، ومحو أمية المواطنين، وتحسين أحوال معيشتهم، وحشد القوى من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. واكتساب السلطة لا يكون إلا بطرق مشروعة وليس باغتصابها بالعنف أو الخداع.. وعلاقة المواطن بالسلطة، وعلاقة السلطات بعضها بالبعض هي من أمور السياسة التي تخضع للدستور والقانون.. ودور الدولة هو رسم السياسات، ووضع القوانين، وتنفيذها، وحماية الوطن من الأخطار في الداخل والخارج، وتحقيق العدالة.. وإطلاق الفرص للمبادرات الفردية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي..

والإخلاقيات المصاحبة لنجاح هذا الاتجاه هي أولا رفض التعصب بكل صوره.. وعدم الاعتراف بحق فرد أو جماعة في الادعاء بأنها هي وحدها الممثلة للحق وكل من عداها ممثل



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٥

للباطل.. وعدم الموافقة على أن تكون القوة، أو العنف هما وسيلة حسم الاختلاف فى الرأى.. وقبول مبدأ حق كل إنسان فى أن يعتنق الفكر الذى يختاره لنفسه دون ضغط أو اكراه.. ودون ادعاء باحتكار الصواب..

اقصد من ذلك أن نقطة البداية للتنافس على كسب ثقة المواطنين فى الانتخابات القادمة هى تحديد هوية كل تيار.. وكل حزب.. وكل مرشح.. وتحديد موقفه الفكرى، وفلسفته، ورؤيته لاستراتيجية العمل.. هل يريد أن يعيد مصر إلى كهوف العصور الوسطى، ويفرض عليها مزيداً من التخلف بينما العالم يتقدم بسرعة الصاروخ.. أم يريد أن يقودنا، ويعمل معنا، ويسير بنا إلى الأمام.. ويساعدنا على الاندماج فى عالم القرن الحادى والعشرين، والتعامل بندية مع منجزاته، ومعجزاته مع شعوب العالم المتقدم على قدم المساواة، خاصة أن مجلس الشعب القادم هو الذى سيخطو بمصر إلى عتبة هذا القرن الجديد الذى يستعد له العالم ويحفز له كل قواه لسباق التقدم الأخير.. من يخسره لن يجد أبداً فرصة لتعويض ما فاته.

وهذا يعنى أن معركتنا ستكون حول الفكر أكثر مما ستكون حول الأشخاص والعائلات والعصبيات كما جرت العادة.. فالفكر هو الذى سيحدد اتجاه سير المجتمع وأفراده.. والويل لنا إذا تركنا فكر التخلف يسودنا ويقودنا، وسمحنا لأصحاب الدعوة إلى السير إلى الوراء بالإمساك ببوصلة العمل الوطنى.. لأن ذلك سوف يحقق غاية المنى لأعدائنا.



«الناصرى» ينسحب من الانتخابات المقبلة :

أحزاب المعارضة .. اتفقت على دوائر الرؤساء .. واختلفت على باقى المرشحين !

كتب محمد الضبع :

فشلت الاتصالات التى تمت بين احزاب المعارضة للتنسيق فيما بينها ، وإن كان من المتفق عليه إخلاء الدوائر لرموز الأحزاب .. حيث يتم إخلاء دائرة كفر شكر لخالد محيى الدين رئيس حزب التجمع ، ودائرة شربين لإبراهيم شكرى رئيس حزب العمل ، ودائرة قصر النيل لياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة ، ودائرة فارسكور لضياء الدين داود امين عام الحزب الناصرى .

يرجع سبب فشل الاتصالات ـ كما ذكرت المصادر الحزبية ـ إلى عدم الثقة المتبادل بين الأحزاب ، خاصة ان بعض الأحزاب تجرى حاليا مفاوضات سرية مع الحزب الوطنى ، وتجرى الاتصالات على سبيل المناورة ، وهو الامر الذى تأكد فى انتخابات عام ١٩٩٠ عندما اتفقت الاحزاب على المقاطعة ، ورغم ذلك خالفت احزاب التجمع والناصرى والأحرار الاتفاق .

كما اختلفت الأحزاب حول تحديد الحصص ، فحزب الوفد يطالب بـ ٥٠٪ من عدد الدوائر الانتخابية ، والتى تبلغ ٢٢٤ دائرة ، وهذا ما أعلنه ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا للوفد .

وقد ادى تجاهل الوفد للقوى المعارضة إلى ازمة بين

خالد محيى الدين

ضياء دواد



ياسين سراج الدين

الأحزاب ، خاصة ان الامانة العامة لحزب العمل قررت خوض الانتخابات من خلال ٢٠٠ مرشح ، والتجمع ١٠٠ مرشح ، والأحرار ٥٠ مرشحا .

وعلى الجانب الآخر ، يدرس الحزب الناصرى حاليا قرارا بالانسحاب من انتخابات مجلس الشعب ، لعدم توافر الضمانات الخاصة بحيدة الانتخابات ، وتدخل الحكومة لصالح مرشحى الحزب الوطنى ، والذى تأكد ـ كما جاء على لسان حامد محمود أمين اللجنة المالية والقائم بأعمال الأمين العام ـ فى الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب بدائرة الليوب ، والتجديد النصفى لمجلس الشورى .■



الحكومة أعلنت حرباً شاملة ضدهم:

الهضيبي يعارض اقتراحاً بالانسحاب من الانتخابات

كتب عبد الفتاح عبد المنعم:

تعليقاً على الحرب الشاملة التي تشنها أجهزة الأمن ضد «الإخوان المسلمين» قال المحامي العام لنيابات أمن الدولة المستشار هشام سرايا لـ «العربي» إن النيابة لا علاقة لها بوجود نية للحكومة لضرب الإخوان قبل الانتخابات، ولكننا نقوم بعملنا من خلال ما تم ضبطه من ديسكات وأوراق تنظيمية وتشكيل خلايا سرية بهدف مناهضة النظام والإخلال باستقرار البلاد إضافة إلى أن نشاط الجماعة نفسه مخالف للدستور. وأكد سرايا أن أربعة من الذين ألقي القبض عليهم اعترفوا باتصالهم بقيادات سودانية والتقائهم بعناصر مصرية إرهابية خارج البلاد . وأن كمية المستندات المضبوطة تحتاج لوقت طويل لفك بعض شفراتها.

وعقب إلقاء القبض على ٢٠٠ عضو من الجماعة في معسكر كشفي بقرية الجزائر بالعامرية أمس الأول في إطار حملات الأمن لملاحقة العناصر الإخوانية علمت «العربي» أن قيادات الإخوان التقت خلال الأيام الماضية بمقر الجماعة في اجتماع لم يحضره المرشد العام الشيخ حامد أبو النصر، وذلك لمناقشة المحنة واقترح البعض الانسحاب رسمياً من دخول الانتخابات البرلمانية في حين رفض المستشار الهضيبي الفكرة وطالب بتأجيل مناقشتها لاجتماعات لاحقة مع وضع جدول عمل للحركة خلال الفترة المقبلة يتضمن استمرار نبذ الإخوان لفكرة العنف ونفيها الدائم لوجود أي صلة لها بالحركات الإرهابية.



مصر: الاخوان سيرشحون معتقليهم في انتخابات مجلس الشعب

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ اكدت مصادر في جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة ان الاخوان سيشاركون في انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل على رغم الضغوط التي تتعرض لها الجماعة لإثنائها عن المشاركة.

وكانت نيابة أمن الدولة العليا قررت اول من أمس حبس ١٩ من ابرز قادة الاخوان بينهم ثلاثة اعضاء سابقين في البرلمان وعدد من الاطباء والمهندسين والقيادات النقابية بعد ان ضمنتهم الى القضية الرقم ٩٤/١٣٦ المتهم فيها الدكتور عصام العريان عضو مجلس الشعب السابق و١٢ آخرين من قادة الجماعة اعتقلوا في كانون الثاني (يناير) الماضي.

وقالت المصادر لـ «الحياة»: إن الحكومة تهدف الى ابعاد الاخوان عن الانتخابات بأي شكل، ولذلك تعتقل رموزهم وكل من تردد انه سيشارك في الانتخابات ممثلاً للتيار الاسلامي، مشيرة الى ان القانون يعطي النيابة سلطة الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق لمدة ٦ اشهر فقط ويكون تمديد الحبس بعد ذلك من سلطة المحكمة. ورأى ان السلطات تعمدت القبض على الـ ١٩ قبل يومين وحبسهم لتفويت الفرصة عليهم للترشيح في الانتخابات والتأثير في قرار المحكمة التي كانت تنظر في امر تمديد حبس او اطلاق سراح الدكتور عصام العريان والمجموعة التي اعتقلت معه منذ ٦ اشهر.

واكدت المصادر ان الاخوان سيشاركون في الانتخابات البرلمانية المقبلة وسيرشحون المعتقلين، وأن قرارا اعتمد داخل الجماعة لترشيح العناصر التي ألقت الشرطة القبض عليها اخيراً في الانتخابات عن طريق اعداد المعتقلين توكيلات قانونية لآخرين للاشراف على حملتهم الانتخابية وهم داخل السجون. ورجحت المصادر ان يكون ترشيح المعتقلين «في مصلحة الاخوان، وسيمنحهم ذلك تعاطفاً شعبياً وسيكون تحدياً للحكومة».

من جهة اخرى قررت غرفة المشورة في محكمة جنايات شمال القاهرة تأجيل النطق بقرار تمديد حبس او اطلاق سراح ١٢ من قادة الاخوان اعتقلوا في كانون الثاني (يناير) الماضي الى جلسة تعقدها المحكمة غداً السبت. وتضم القضية الى جانب العريان كلا من: محمد سلامة محمد ابو المكارم ومحمد عبده ابراهيم علي ومحمد احمد عبدالغني حسانين واحمد محمود محمد ابراهيم ومحمد عوض عبدالعزيز رمضان ومحمد بيومي حسين ومحمد حسن ابراهيم وابراهيم خليل عمر الزعفراني ومحمد طه احمد محمد ورزق عبدالرشيد رزق يونس واحمد محمد فرج عثمان.

يذكر أن جهاز مباحث امن الدولة اعتقل ٣٠ من قادة جماعة الاخوان المسلمين في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ على ذمة هذه القضية. وحققت النيابة مع هؤلاء طوال ستة اشهر واخلت سبيل ثمانية عشر متهماً وقررت استمرار حبس اثني عشر آخرين لعرضهم على غرفة المشورة في محكمة جنايات شمال القاهرة في العباسية بعد ان وجهت لهم تهم «الانضمام الى جماعة سرية غير مشروعة ترمي الى مناهضة المبادئ الاساسية لنظام الحكم في البلاد وتغيير السلطات العامة ومنعها من ممارسة أعمالها، وكان الارهاب من الوسائل المستخدمة في ذلك، وحيازة مطبوعات مناهضة لنظام الحكم في البلاد تحض على الكراهية والازدراء وتروج لأفكار هذه الجماعة».

وباشر فريق من المحققين من اعضاء نيابة امن الدولة العليا التحقيق مع المتهمين الذين انكروا كل التهم الموجهة اليهم وحيازتهم تلك البيانات. وعرضت النيابة مذكرة أعدها جهاز مباحث أمن الدولة عن قيامهم بإحياء نشاط جماعة الاخوان المحظورة وعقد اجتماعات لمكتب الارشاد والشورى فيها والمكاتب الفرعية في المحافظات، وطبع مجموعة من الكتب التي تروج لفكر هذه الجماعة وتحمل افكار الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة وتدعو الى تعطيل الدستور والقوانين وتغيير شكل الدولة لتطبيق الشريعة الاسلامية واقامة الخلافة الاسلامية.

وركز اعضاء الجماعة المتهمين في القضية في اقوالهم على محاور رئيسية منها، ان جماعة الاخوان المسلمين جماعة سياسية شرعية تتحرك بصورة سلمية، وتنبذ التطرف والارهاب. وكانت من اولى الجماعات التي ترفض كل اشكال الاغتيالات السياسية والعنف. وقالوا ان المطبوعات التي ضبطت لدى المتهمين علنية تباع بصورة عادية في المكتبات وتضمنت تعاليم اسلامية وليست سياسية. كما قالوا ان بعض المتهمين اعضاء برلمانيون سابقون واعضاء مجلس نقابة الاطباء ولهم محل اقامة ثابت ولا يخشى من فرارهم.

واستمعت النيابة خلال الجلسة التي عقدتها اول من امس واستمرت حتى المساء الى مرافعة اعداد كبيرة من المحامين المدافعين عن المتهمين وركز الدفاع على النقاط التالية:

– عدم صدور قرار من مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤ بحل جماعة الاخوان وانها جماعة لا زالت تعمل بصورة مشروعة في الشارع السياسي المصري وتمثل تياراً له تأثيره الواضح على التفاعل في الاحداث السياسية والداخلية.

– ان جماعة الاخوان المسلمين كانت من اول التيارات السياسية في البلاد التي وجهت التهنئة لرئيس الجمهورية على نجاته من محاولة الاغتيال التي تعرض لها في اديس ابابا.

– ان الجماعة لها وجودها على الساحة السياسية منذ سبعين عاماً ولها مواقفها الوطنية لمواجهة المحتل البريطاني وحرب فلسطين.

– الطعن في جدية التحريات والتسجيلات التي الغتها احكام محكمة النقض.

– ان المنشورات التي ضبطت لدى المتهمين جميعها علنية ومتداولة في الاسواق ومعرض الكتاب.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

برغم الاعتقالات

«الاخوان» مصممون على دخول البرلمان المصرى

□ القاهرة ـ حسام عبد اللطيف:

تنفى اجهزة الامن المصرية اى صلة لعمليات القبض على عناصر جماعة الاخوان المسلمين «المحظورة قانونا» بالانتخابات البرلمانية القادمة، وتؤكد نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة والنيابة العامة بكفر الشيخ اللتان تتوليان التحقيق أن هناك مجموعة من الادلة والتسجيلات المرئية والمسموعة التى تمكنت أجهزة مباحث أمن الدولة المصرية من الحصول عليها، والتى تشير إلى تورط هؤلاء فى عدة اتهامات وهى: إعادة تنظيم الجماعة المنحلة من جديد، والانضمام إلى تنظيم سرى يهدف إلى قلب نظام الحكم فى البلاد وتعطيل الدستور والقانون، والتعاون والتنسيق مع جماعات الارهاب المتطرفة من الجماعة الإسلامية والجهاد.. غير أن جماعة الاخوان المسلمين «المحظورة قانونا» ترى أن القبض على عناصرها يرتبط باستعداداتها لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة.

إلا أنه برغم توقعات مصادر عديدة فى الجماعة أن تستمر عمليات القاء القبض على عدد آخر من عناصرهم خلال الايام القليلة القادمة، فقد اكدوا أن ذلك لن يمنعهم من خوض الانتخابات البرلمانية القادمة.

ويرى بعض المراقبين أن قائمة المقبوض عليهم شملت عدداً من العناصر الاخوانية التى نجحت فى الوصول لمجلسي الشعب والشورى فى الدورات السابقة مثل د. عصام العريان أمين عام مساعد نقابة الاطباء وحسن الجمل عضو مجلس الشعب السابق.

وتشير المعلومات إلى أن الجماعة مازالت تعتزم خوض الانتخابات البرلمانية القادمة بعدد من العناصر البديلة للذين تم القبض عليهم.



المصدر : مـايـو

التاريخ : ٣١ [illegible] ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. ماهر عسل أمين الإعلام بحزب التجمع :

عزل القوى غير الشرعية عن ممارسة أى دور سياسى

واجب أحزاب المعارضة

عدم السماح للاخوان المسلمين بالاحتماء بمظلتها

اختيار ٥٠ مرشحاً لانتخابات الشعب القادمة

طالب د. ماهر عسل امين الاعلام بحزب التجمع بالا تسمح احزاب المعارضة للقوى غير الشرعية بالاحتماء بمظلة الاحزاب والقوى الشرعية .

قال أنه يجب عزل القوى غير الشرعية عن ممارسة أى دور سياسى تحت مظلة الشرعية ومن الابواب الخلفية للاحزاب السياسية

اضاف وبصراحة أكثر على الذين يتحالفون مع جماعة الاخوان المسلمين فى أنشطتهم ومواقفهم أن يعيدوا النظر فى ذلك وإلا فإنهم يدفعون المجتمع لاعادة النظر فى ما يتمتعون به من حقوق للممارسة الديمقراطيــــة فى اطــــار من الشرعية

وقال اعتقد أن القضية ليست مواجهة بين حكم ومعارضة بل الأمر يقتضى أن تكون المواجهة بين قوى الشرعية من جانب والقوى غير الشرعية من جانب آخر .

اضاف ان المرحلة المقبلة تفرض على الحكم والمعارضة معا اعادة النظر فى أولويات وخطوات الممارسة الديمقراطية .. وأعتقد شخصيا ان الحادث الارهابى الاجرامى الذى تعرض له الرئيس حسنى مبارك اكد من جديد ان الارهاب هو العدو الأول لكل القوى الوطنية والسياسية الشريفة فى مصر لذا لابد أن تعيد الحكومة هى الاخرى النظر فى سياستها من أحزاب المعارضة وتمكنها من ممارسة أنشطتها الجماهيرية والسياسية دون عوائق امنية مزعومة .. فالذى يهدد الأمن هو الارهاب وليس القوى السياسية الشرعية والافراط فى التوجس الأمنى وتطبيقه على القوى الشرعية إنما يجفف منابع الحركة السياسية بدلا من أن يجفف منابع الارهاب وفى المقابل على احزاب المعارضة . كما قلنا . الا تمكن القوى غير الشرعية من الأحتماء بمظلتها .

وحول خوض حزب التجمع للانتخابات القادمة لمجلس الشعب قال ان هذا الأمر محسوم تماما بقرار من المؤتمر العام الثالث للحزب فى عام ٨٩ والذى قرر مشاركة الحزب فى جميع الانتخابات التى تتم لمجلس الشعب .

اضاف وفيما يتعلق بالانتخابات القادمة فنحن نعد لها اعدادا جادا

٣٠٠٩٩٣

وجيدا وقد فرغنا من أختيار حوالى ٥٠ مرشحا حتى الان على رأسهم أعضاء مجلس الشعب الخمسة الحاليون وهم خالد محيى الدين .

لطفى واكد . محمد عبدالعزيز شعبان . البدرى فرغلى . مختار جمعه بالاضافة الى المرشحين الذين اشتركوا فى الجولة الثانية للاعادة فى انتخابات مجلس الشعب فى عام ٩٠ .

اضاف ومايزال الحزب يختار بقية المرشحين فى معظم الدوائر حيث أننا حريصون على دخول المعركة فى اكبر عدد من الدوائر وبأقوى وجوه انتخابية ولكن بأقل تكلفة مادية وتلك هى المعادلة الصعبة التى يواجهها حزب التجمع .

قال الواقع أن الصعوبة الأساسية التى تواجهنا هى صعوبة تمويل الحملة الانتخابية مما يجعلنا نقتصر فى ترشيحاتنا على الشخصيات القادرة على التنافس الحقيقى من أجل الفوز وقد تخلينا تماما عن فكرة الترشيح من أجل خوض معارك سياسية أو اعلامية .

لا خلاف

وحول الأنباء التى ترددت عن وجود خلافات وانقسامات داخل حزب التجمع بسبب قبول د. رفعت السعيد الأمين العام للحزب للتعيين فى مجلس الشورى نفى د. ماهر عسل وجود خلاف حول هذه المسألة ولكنه استدرك قائلا أن هناك بعض اعضاء الامانة العامة لحزب التجمع وبعض القيادات غير راضية عن صيغة مجلس الشورى من الأهل والاساس لأنه مجلس بدون اختصاصات تشريعية وتطالب بمنحه سلطات واختصاصات دستورية حتى يساهم فى اثراء الحياة والممارسة الديمقراطية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق من المعارضة



عبد العظيم درويش

على عكس ما كانت تأمل فيه، جاءت بنود «ميثاق الوفاق» على غير ما تشتهى سفن المعارضة، اذ فجرت تلك الحشود خلافا جديدا بين احزاب المعارضة..

«وميثاق الوفاق» هذا يعد اعادة صياغة متطورة لجميع مطالب احزاب المعارضة التى طالما كررت رفعها منذ مؤتمرها العام الاول الذى عقد يوم ٥ فبراير من عام ١٩٨٧ فى ميدان عابدين بالقاهرة واكتسب وقتها لقب مؤتمر «عابدين للمعارضة»..

ميثاق.. لـ«وفاق» المعارضة!

وتكعف حاليا لجنة مصغرة جرى تشكيلها من رموز احزاب المعارضة على ادخال بعض التعديلات على بنود هذا الميثاق - الذى تبلورت ملامحه بعد اجتماعات دامت نحو ٤ اشهر جمعت ممثلى الاحزاب المعارضة ورموزا لمختلف القوى السياسية - وذلك لتفادى اعتراضات البعض عليها..

وتأمل احزاب المعارضة فى امكان تجاوز تلك الاعتراضات التى ابداها الناصريون وجماعة الاخوان المسلمين - المحظور نشاطها رسميا فى مصر - لا مكان تجميع احزاب المعارضة ومختلف القوى السياسية من خلال هذا الميثاق املا فى طرحه على الحزب الوطنى الحاكم لاعلان انضمامه اليه، وان كانت هذه الخطوة الاخيرة لا تعدو كونها املا يصعب تحقيقه فى ضوء التجارب التى جمعت الطرفين فى اوقات سابقة..

.. ويمثل الميثاق قواعد جديدة لبعض الديموقراطية فهو اتفاق بين الاحزاب والقوى السياسة على قواعد الالتزام بها فى ممارسة العمل السياسى «بحيث تصبح جميعا يدا واحدا فى القيام بواجباتنا ودورنا الوطنى».. هكذا قال نائب رئيس حزب العمل محمد حلمى مراد.

ويعتقد الدكتور مراد ان بنود الميثاق تمثل الحد الادنى المشترك بين الاحزاب ومختلف القوى الوطنية، الا ان الامر لا يعنى الغاء الاحزاب جميع برامجها التزاما ببنود الميثاق، اذ يرى انه من حق اى حزب ان يضمن برنامجه اى مبادىء او توجهات سياسية اخرى طالما كانت لا تتعارض مع بنود واحكام هذا الميثاق..

فى مواجهة اعتراضات الناصريين على ما تضمنه الميثاق من الحاق مجانية التعليم اضافة إلى غياب اى ذكر «للاسلام» وهو ما اعترضت عليه جماعة الاخوان المسلمين قال الدكتور مراد: «انه يمكن استبعاد جميع النقاط المختلف عليها.. فهناك مجالات كثيرة للتفاهم لنا ان نكتفى بتلك النقاط المتفق عليها».

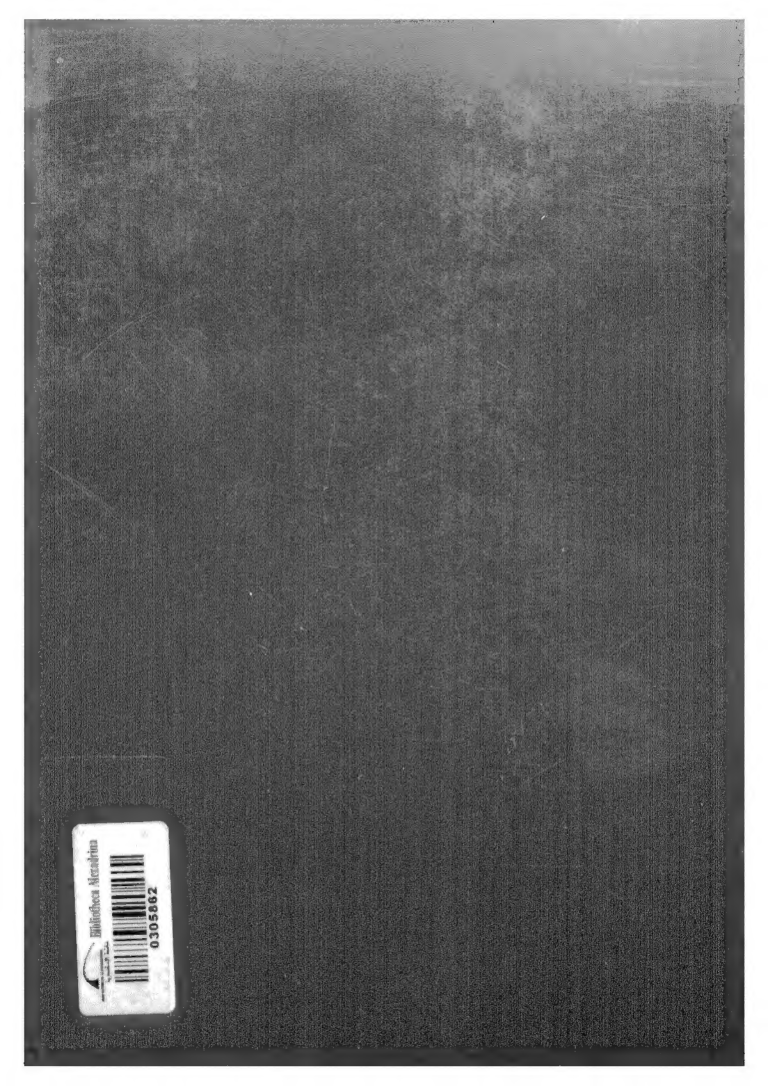
من ناحيته قال الامين العام لحزب العمل عادل حسين انه يمكن تجاوز اية نقاط تثير خلافا بين الاحزاب والقوى السياسية.. ويرى هنا انه يمكن للميثاق ان يجمع مختلف الاحزاب والقوى السياسية..

وعن ما اذا كانت احزاب المعارضة تخطط لتغييب الحزب الوطنى الحاكم عن هذا الميثاق! قال عادل حسين ان الامر يتضمن عرض الميثاق على الحزب الحاكم وانه حتى لو طلب اعادة فتح باب الحوار حول ما يتضمنه الميثاق فنحن مستعدون لذلك.. ولكن اغلب الظن انه لن يوافق عليه ومع ذلك فإننا نسعى مخلصين لاقناعه ولكننا فى نفس الوقت لا نتوقع استجابته».

.. وميثاق الوفاق يتضمن ٧ بنود تدور جميعها حول رؤية احزاب المعارضة فى تحقيق الاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى وتتصدرها ضرورة الغاء حالة الطوارىء وتحقيق ضمانات الانتخابات العامة وانتخاب رئيس الجمهورية من بين اكثر من مرشح اضافة إلى دعم الحريات والحقوق السياسية العامة وضمان حرية الصحافة ووسائل الاعلام ودعم السلطة القضائية إلى جانب اطلاق حرية تاسيس الاحزاب السياسية من دون اذن مسبق مع ضمان حظر تشكيل تنظيمات عسكرية لتلك الاحزاب..

وعن غياب ان المطالب الرئيسية لاحزاب المعارضة والخاصة بضرورة تعديل الدستور عن ما ورد فى ميثاق الوفاق! قال الدكتور محمد حلمى مراد ان الميثاق تضمن فى نهايته عبارة جاء فيها: «بعد الغاء حالة الطوارىء والقوانين المقيدة للحريات وتقرير الضمانات اللازمة لحرية الانتخابات ونزاهتها .. تدعى جمعية تاسيسية تعبر عن الارادة الشعبية الحقيقية لوضع دستور جديد لتفادى عيوب الدستور القديم»..

.. وبات على احزاب المعارضة الآن القفز فوق خلافاتها السياسية والايديولوجية التى طالما فصلت بينها واطاحة اى اختلافات اثارتها بنود ميثاق الوفاق تمهيدا لتوقيعه وعرضه على الحزب الوطنى! الا ان الامر يبدو صعبا بعض الشىء اذ كان من المقرر اعلان بنود هذا الميثاق يوم ٢٣ سبتمبر المقبل فى اجتماع عام يضم رموز جميع الاحزاب السياسية والقوى الوطنية الا ان تلك الاختلافات الجديدة التى اثارتها بنود الميثاق ستفرض تأجيلا لذلك الموعد لاتاحة الفرص امام المساعى التى تبذلها اللجنة المصغرة لتصفية الخلافات.


Bibliotheca Alexandrina
03305862